الجمهـــــوريـــــة الجزائـريـــــــــة
الديمقـراطيـــــــة الشعبيـــــــة
وزارة التعليـم العـالي و البحث العلمي
جـامعة وهران
كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية.
قسم العلوم الإسلامية.

"الشـــــامل في الفقـــه"

(الزكاة -الصوم –الحج)

للشيخ بهرام بن عبد العزيز الدميري

-دراسة وتحقيق-

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية تخصص الفقه وأصوله.

إعداد الطالب:
بلجيلالي سيدعلي.

إشـــراف:
الدكتور: أحسن زقور.

السنة الجامعية:
2008-2007

بسم الله الرحمن
الرحيم

الإهــداء

إلى روح سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- خاتم الأنبياء
والمرسلين، وإلى صحابته الكرام ومن تبعهم بإحسان،
وإلى اللَّذَين سهرا على تربيتي، والدتي -رحمها الله - ووالدي-
حفظه الله-وإلى جميع إخوتي، بارك الله فيهم
وإلى مشايخي وأحبتي وكل من علمني ولو كلمة واحدة.
أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور: "أحسن زقور"
الذي أشرف على هذا العمل،وما انفك ينصح ويوجه في مختلف مراحل إنجازه.
وإلى أساتذتي ومشايخي،
وإلى المشرفين على كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية بوهران.
وإلى المشرفين على المركز الثقافي الإسلامي بوهران.
وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث.
وإلى اللجنة العلمية التي قبلت مناقشة هذا البحث.فأقول:
جـازكم الله خيرا، وبارك فيكم، وغفر لنا ولكم .
والحمد لله رب العالمين.
آمين.

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، قيِّما ليذر بأسا شديدا من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا معين، شهادة موجبة للفوز بأعلى درجات اليقين، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد الأولين والآخرين، وخاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، والناطق بالحق المبين، القائل: " من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" صلى الله وسلم عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المرضيين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فإن إرادة الله بالعبد خيرا متجلية في تفقيهه بالدين، وخاصة الأحكام الشرعية التي بها تصح عبادته وتفسد، وبها يعرف حِلَّ الشيء من حرمته، فتنتظم تصرفاته وتستقيم حاله، ولا تلتبس عليه الأمور، ويجد حلاً لكل الحوادث المتجددة في حياته وحياة أمته.

ولقد اعتنى الفقهاء والعلماء قديما وحديثا بهذا العلم أيَّما اعتناء، تجلى ذلك في المذاهب الإسلامية المستميتة والصامدة في طلب الحق من أدلته، ومن هذه المذاهب المذهب المالكي، مذهب إمام المدينة :"مالك ابن أنس" والذي انضوى في زمرة متبعيه أئمة أجلاء وعلماء بلغوا الغاية من حماية الشريعة والفقه الإسلامي، والذين بذلوا وسعهم وأفنوا أعمارهم في تأسيس الفقه على أصول الإمام مالك -رحمه الله-، وخَلَفَهُم آخرون بنوا صرحه وحققوا ونقحوا واختصروا، فخلفوا لنا تركة هائلة وتراثا ضخما لا يزال معظمه مخطوطا قد أتى على بعضه الأرضة في رفوف المكتبات والمخازن الخاصة والعامة.

ولقد حدثنا شيخنا وأستاذنا الدكتور: طالب عبد الرحمن في درس من دروس الحديث عن أهمية صرف جهود الطلاب لتحقيق المخطوطات بدل التأليف، ووقع في نفسي ذلك الكلام، وحدثتها بالعمل في المخطوط، لكن الحديث كان خافتا لجهلي بمعنى المخطوط وطريقة تحقيقه.

وشاء الله عزوجل أن ألقى أستاذي الفاضل الدكتور أحسن زقور في دروس المخطوط من السنة الأولى للماجستير لِيُحيي بإلحاحه عن ضرورة توجه بعض الطلبة للعناية بالمخطوط وبالدروس التطبيقية لمنهجية التحقيق تلك الكلمات للشيخ طالب عبد الرحمن في نفسي بعدما كادت تموت.

التعريف بالموضوع وأهميته:

وجهت همتي شطر تحقيق المخطوط، ووقع اختياري لكتاب الشامل، والذي ألفه جهبذ من جهابذة الفقه المالكي:" الإمام الشيخ قاض القضاة بهرام بن عبد العزيز الدميري"، استفاد فيه مؤلفه من كل من سبقه، فكان شاملا بحق للفقه المالكي، نسجه على منوال جامع الأمهات لابن الحاجب، واستفاد كثيرا من مختصر خليل، واعتنى بترتيبه على الترتيب المعهود عند الفقهاء حيث تطرق لجميع الأبواب.

اعتمده من جاء بعده من الشُرَّاح لخليل في ذكر نصوصه والإحالة على مضمونه، وشرحَهُ طائفة من العلماء، وأثنى عليه آخرون مما يجعله جديرا بالاهتمام والتحقيق والإفادة.

كل هذا كان دافعا لي في اختيار هذا الموضوع متقويا بأسباب أخرى هي:

أسباب اختيار الموضوع:

- وجود نسختين من المخطوط بالإضافة إلى النسخة التي تملكها زميلتي في الدراسة.
- جهلي لهذا الكتاب والكاتب قبل العزم في تحقيقه، ومشاركة كثيرٍ من سألتُ من طلبة العلم والعلماء –إلا قلة قليلة منهم- الذين يعتنون بتدريس شرح خليل لي في هذا الجهل، وإن كان يعرفه فهو يعرف الاسم فقط.
- معالجة الكتب القديمة للفقه المالكي بغية امتلاك الملكة الفقهية.
- الكتابُ المحقق يبعث الطمأنينة للقارئ في قرائته.
- عدم وجود تحقيق لهذا الكتاب على حسب علمي.

الأهداف المتوخاة من التحقيق:

- المساهمة في إحياء التراث الإسلامي وإنقاذه من الضياع .
- إخراج قسم من هذا الكتاب كما أراد له صاحبه أن يكون.
- إبراز القيمة العلمية للكتاب لما جمعه من أقوال، حيث يعد فهرسا لأقوال المذهب كلها.

محتوى القسم المحقق:

نظرا لطبيعة العمل فقد احتوى على مقدمة وقسمين يتخلل القسم الأول فصول ومباحث ومطالب، والقسم الثاني أبواب وفصول، كما جاء في جميع النسخ، وعناوين لفقرات بغية التسهيل في المطالعة.

أما المقدمة: فتكلمت فيها عن موضوع هذا العمل والدوافع والأسباب المؤدية لاختياره.

وأما القسم الأول: وهو قسم الدراسة، فقد اشتمل على فصلين يتخللهما مبحثين لكل فصل، وثلاث مطالب لكل مبحث.

الفصل الأول: التعريف بالشيخ بَهرام وعصره.

تمهيد:

المبحث الأول: التعريف بعصر الشيخ بهرام.

لمحة تاريخية عن المماليك:

المطلب الأول: الحياة السياسية

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية.

المطلب الثالث: الحياة الثقافية

المبحث الثاني:التعريف بالشيخ بهرام.

المطلب الأول:اسمه وولادته ونشأته

الفرع الأول: اسمه وكنيته ولقبه

الفرع الثاني: مولده ونسبه.

الفرع الثالث: نشأته:

المطلب الثاني:شيوخه وتلاميذه وآثاره

الفرع الأول: شيوخه تلاميذه:

أولاً:شيوخه:

ثانياً: تلاميذه.

الفرع الثاني: آثاره:

أولا: مؤلفاته

ثانيا: وظائفه:

المطلب الثالث: سيرته ومكانته ووفاته

الفرع الأول: سيرته ومكانته

الفرع الثاني: وفـاتـه.

الفصل الثاني:التعريف بكتاب الشامل ومنهجية التحقيق.

المبحث الأول:التعريف بكتاب الشامل.

المطلب الأول: موضوع الكتاب وأهميته.

الفرع الأول: موضوع الكتاب

الفرع الثاني: أهمية الكتاب.

المطلب الثانِي: توثيق اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه

الفرع الأول: توثيق اسم الكتاب.

الفرع الثاني: نسبة الكتاب لبهرام:

المطلب الثالث: مصادر المؤلف ومنهجه في الكتاب.

الفرع الأول: مصادر المؤلف:

الفرع الثاني: منهجه:

المبحث الثاني: منهجية التحقيق.

المطلب الأول: وصف النسخ.

المطلب الثاني:عملي في التحقيق.

القسم الثاني: وهو قسم التحقيق ويتناول :قسم من كتاب الشامل للإمام بهرام،

يبتدئ بباب الزكاة، ثم باب الصوم ثم باب الاعتكاف ثم باب الحج.

خاتمة:: أذكر فيها النتائج التي وصلت إليها من خلال مدارستي لهذا السفر الجليل.

فهرس للآيات.

فهرس للأحاديث.

فهرس للمصطلحات والألفاظ.

فهرس الأعلام المترجم لهم.

فهرس الأماكن.

المحتـويات.

القسم الأول:

القسـم الدراسي

الفصـل الأول:التعريـف بـالشيــخ بَهـرام

لا شك أن البيئة التي يعيش فيها الإنسان ويترعرع فيها تصنع جانبا من شخصيته وأفكاره، والإنسان بطبعه يتأثر بما يدور حوله ويؤثر فيمن يعيش بجانبه، ومن هذا المنطلق سنتعرض لجوانب من العصر الذي عاش فيه الشيخ بهرام، والذي يسمى بعصر المماليك.

المبحث الأول:التعريف بعصر الشيخ بهرام.

لمحة تاريخية عن المماليك:

بعد وفاة صلاح الدِّين وانقسام البيت الأيُّوبي إلى إمارات مصر ودمشق وحمص ... وغيرها، وظهور سلسلة من النِّزاعات فيما بين الإمارات، ومع من جاورَهُم من الإمارات غير الأيُّوبية، حَرِص كل حاكم على بقاءِ مُلكه، بعصبية يكونُها لنفسه يعتمد عليها في أوقات الشَّدائد، ووُجدت هذه العصبية في تكوين جيش من المماليك الأتراك، يُجْلَبُونَ من بلاد القفجاق –شمالي البحر الأسود- ومن بلاد القوقاز قرب بحر القزوين، ويربون تربية خاصة تعطي عاطفة الأبوة والأستاذية للمشتري.

في هذا الظرف كثر استيراد المماليك ونشطت تجارته، وترقى بعضهم في مناصب عالية، ووصل بهم الأمر إلى تدبير مؤامرة عزل العادل الثاني، وإحلال الصالح نجم الدين أيوب محله في السلطنة (عام 637هـ/1239م)، أحس من خلاله الصالح نجم الدين أيوب إلى فضلهم عليه، وحاجته إليهم بعد أن لمس غدر الطوائف الأخرى من الجند المرتزقة[1].

كل هذا شجعه على تكوين فرقة المماليك سميت بالمماليك البحرية[2]، وفي ذلك يقول ابن أيبك عن الصالح نجم الدين أيوب أنه:" اشترى من المماليك الترك ما لم يشتر أحد من المماليك مثله من قبله، حتى عاد أكثر جيشه مماليكُهُ، وذلك لكثرةِ مَا جرَّب من غدر الأكراد والخوارزمية وغيرهم من الجيش"[3].

---

[1]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك. د:سعيد عبد الفتاح عاشور: ص165- 166.ط:دار النهضة العربية. بيروت لبنان. بدون. ت. ط. وينظر المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاعتبار، المعروف بالخطط للمقريزي تقي الدين أحمد بن علي ت: د. محمد زينهم- مديحة الشرقاوي :122/3 ط:1998 -مكتبة مدبولى القاهرة . ، التاريخ الإسلامي(العهد المملوكي)، لمحمود شاكر،:21/7- 22، المكتب الإسلامي، ط4، 1411هـ-1991م.

[2]- **البحرية:** سميت بالبحرية لأن الملك الصالح اختار الروضة في بحر النيل مركزا لهم. مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك: ص167. التاريخ الإسلامي:22/7-23.

[3]- كنز الدرر وجامع الغرر، لابن أيبك. ج7ورقة:300.. نقلا عن مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك. د:سعيد عبد الفتاح عاشور: ص167.

بدأت لحظة البداية للمماليك البحرية بحيث كثر عددهم في الجيش، وارتفع شأنهم وازدادت قوتُهم، وأصبح لهم كلمة في السلطنة ومن يتولاها، خاصة بعد موت الصالح أيوب وانتصارهم في معركة المنصورة ضد الصليبيين (عام 647هـ -1250م)، فقتلوا توران شاه ولد الملك الصالح بعد أن حدث خلاف بينه وبينهم، وتولت شجرة الدر المملكة، ثم تزوجت أيبك وسلمت له السُّلطة لتخرج من عتاب الخليفة العباسي ومكر الأيوبيين في الشَّام، ثم توالى مُلك المماليك على مصر فبعد أيبك حَكَم المظفر قطز، ثم الظاهر بيبرس فأبناؤه، ثم قلاوون وأبناؤه، لتظهر بعده طائفة أخرى من المماليك تسمى بالبرجية أو الجراكسة[1] بدأت بالظاهر برقوق، والتي كان لها أيضا فترة من الحكم في حياة دولة المماليك إلى أن قضي على هذه الدولة على يد السلطان سليم العثماني[2].

[1]- **البرجيـة:** إسم للمماليك الذين استقدمهم المنصور قلاوون من جورجيا ليتقوى بهم على خصومه وخصوم أبنائه من بعده، وعنى بتربيتهم في أبراج القلعة مما جعل اسم البرجية يلصق بهم. مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك: ص241-242.

[2]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك:ص169إلى 175 و245-246. و279-282، خطط المقريزي:3 /122 إلى 140، التاريخ الإسلامي: 7/36-91.

المطلب الأول: الحياة السياسية.

أصبح المماليك أمراء و سلاطين بعد زوال دولة الأيوبيين، يكونون طبقة حاكمة جديدة، و قد شمل حكمهم مصر و الشام بعد ذلك، وكذا الحرمين الشريفين وما والاهما من المماليك الإسلامية.

و هم ينقسمون إلى قسمين : بحرية وبرجية.

القسم الأول :مماليك بحرية حكموا من سنة 648 هـ/ 1250م إلى 783 هـ/1382 م.

تميزت فترة المماليك البحرية بتولي الحكم منهم تسعة و عشرون سلطانا ممثلين في أسرتين فقط :

- أسرة الظّاهر بيبرس مؤسِّس دولة المماليك سنة 658 هـ، و قد استمر حكمها من سنة: 658 هـ إلى 678هـ .

- والأسرة الثانية فهي أسرة قَلاوُون، و قد حكمت من سنة:678 هـ - 783هـ[1]

بدأ الظَّاهر بيبرس بإحياء الخلافة العباسية - بعد سُقوطها على يد المغول- قصد إعطاء الصبغة الشرعية لحكمِ المماليك، فاستقدم أحمد بن الظاهر بن الناصر العباسي - الذي لقب بالمستنصر - وبايعَهُ بالخلافة، وقلَّد الخليفةُ العباسي الظاهرَ بيبرس السَّلطنَة، ثم بعثَ الظَّاهر بيبرس المَلِك مع مجموعةٍ من الجُند لاستردَادِ بغداد فمات هناك[2].

ثم استقدم أميرا جديدا من بني العباس وهو أبو العباس ليشغل منصب الخلافة الصوري، خلافة ليس فيها أمرٌ ولا نهي، وحَسْبُه أن يقال له أمير المؤمنين[3].

يستمر هذا الوضع وتصبح السُّلطة للغلبَةِ والقُوة ولا تورَثُ إلا نادرا، وظهرت الاضطرابات ومات جل السلاطين قتلا، وكثيرا ما اغتصَبَ قَادَةُ الجَيْش المملوكي الأقوياءُ منصبَ السَّلطنة لأنفسهم[4].

وبالرغم من عدم الاستقرار السياسي إلا أنهم كانوا يحافظون على الشريعة الإسلامية ويسعون إلى تطبيقها وتحكيمها،كما استطاعوا أن يردّوا عن مصر كيد المغول والصليبيين. بالإضافة إلى تحكّمهم في زمام المملكة طيلة حكمهم

---

[1]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك:ص169إلى 175 و245-246. التاريخ الإسلامي:7/36-37.

[2]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك:ص192-195، وينظر تاريخ العالم الإسلامي، للدكتور إبراهيم أحمد العدوي:1/275 .ط:المعهد العالي للدراسات الإسلامية- مصر.

[3]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك: ص195-196،

[4]- ينظر في ذلك تاريخ العالم الإسلامي :1/274 .

والمحافظة على وحدتها التي اتسعت إلى ظهور الجراكسة ونشب الخلاف بين البحرية والبرجية.

القسم الثاني : ومماليك برجية (جركسية) حكموا من سنة (784هـ/ 1382م -923 هـ/ 1516م.

انتهت فترة السلطنة في بيت قلاوون بخلع أبو سعيد برقوق للسلطان أمير حاجي، وتولية نفسه باسم السلطان الملك الظاهر عام 784هـ.وبدأت دولة المماليك الثانية المعروفة بالبُرجية والتي قامت على أسس تخالف الأسس التي قامت عليها دولة المماليك البحرية، وإن اشتركت في بعض اتجاهاتها.

- جميع سلاطينها كانوا من أصل جركسي باستثناء اثنين كانا من أصل يوناني هما: خَشْقَم وَتُمُرْبُغَا.

- عمرت هذه الدولة أكثر من مائة وأربعة وثلاثين سنة تعاقب على عرش السلطنة خلالها ثلاث وعشرون سلطانا، ومن هؤلاء السلاطين تسعة حكموا فترات طويلة.

- يلي بعد زوال الحاكم الأقوى والأقدر على ضرب الطوائف بعضها ببعض ليخلو له جو السيادة إلى حين، مما جعل الشعب هو الذي يدفع فاتورة النزاع والقتال في الشوارع، والمؤامرات وعدم الاستقرار وضعف السلاطين في التحكم في مماليكهم وكبح جماحهم.

غير أن الملحظ الحسن لدولة الجراكسة حصر تلك النِّزاعات داخل دائرة داخلية بَحتة، بحيث لم يُمَكِّنُوا قُوَّةً خارجية من التَّدخل في شؤُون البلاد أو الانتقاص من سيادتَهَا، الأمر الذي استطاعت به دولة المماليك الصمود في وجه تيمُورلينك[1].

[1]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك:ص241-242 و 247-248.

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية.

اتَّصفت الحياةُ الاجتماعية في مصر على عصرِ سلاطين المماليك بالنَّشاط والصَّخب والحركة والحياة، خاصة في عهد البحرية، حيث أصبحت كثافة القاهرة كثيفة نسبياً، وكانت قِبْلَة للَّذين يعانُون ضِيق الحياة في البلاد العراقية والشَّامية، وفي شبه الجزيرة العربية والأندلسية، فازدهرت بأسواقِها ومراكِزها العلمية وعلى رأسها الأزهر والمدارس الدينية، وكثرت الحركة والنَّشاط في الشوارع والمَطَاعم وأماكن النُّزهة خاصَّةً في أعياد المسلمين، وازدهرت التجارة الدَّاخلية والخارجية، ووفد الحجاج على مصر –في طريقهم إلى الأراضي الحجازية- بأعداد كبيرة[1].

كانت دولة المماليك قوية سيطرت على البلاد، واستأثروا بالحكم والمناصب القيادية في الجيش والإدارة مما خلق طبقية في المجتمع المصري ينقسمون على:

- المماليك الذين عاشوا حياة الترف والنعيم، وينقسمون إلى مماليك سلطانية يشكلون الجيش الأول، وقوات الأمراء من المماليك، وأمراء الجند اتلقل رتبة من السابقين.

- فئة التجار والمعممين الذين يشغلون مناصب دينية في الغالب، وهؤلاء حافظوا لأنفسهم على مكانة مرموقة في المجتمع.

- فئة غالبية الناس من العوام والفلاحين الذين يعيشون حياة البؤس والحرمان على العموم[2].

كذلك تميزت فترة المماليك بكثرة المنشآت الاجتماعية من فنادق وحمامات وبيمارستانات- أي مستشفيات – ووكالات....وغيرها، وبمنشآت التسلية والحدائق العامة التي كانت وجهة للناس خاصة في الأعياد الدينية والقومية التي كثرت بشكل ملفت للانتباه، فزيادة على العيدين الفطر والأضحى ظهر ما يسمى بعيد الرؤية ووفاء النيل والشهيد... وغيرها. والتي يبالغ فيها وفي نفقاتها في كثير من الأحيان.

ورغم كل هذا فلقد مرَّت بمصر في عهد المماليك فترات صعبة خاصة في أواخر عمرها، من حروب مع الدول المجاورة، وفتنٍ بين المماليك أنفسهم كانوا من خلالها عناصر شغب، واعتداء العربان المفسدين، وتقسيم البلاد على طائفة المملوكية، وظهور الطاعون سنة881هـ وسنة897هـ والذي فتك بحياة كثير من الشعب المصري بما فيهم المماليك.

---

[1]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك:ص288. تاريخ مصر الاجتماعي للدكتور: عبد العزيز سليمان نوار: ص127. ط: دار الفكر العربي. القاهرة.

[2]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك:ص288، تاريخ مصر الاجتماعي:ص128و147.

كل هذا جعل الحياة الاجتماعية تتدهور، والقدرة المعيشة للفرد المصري تنقص، والأراضي الفلاحية لا تجد من يخدمها، والعملة ينقص قدرها، أضف إلى ذلك أن الشعب المصري كان مغلوبا على أمره في الحكم، فلا يتطلع إليه، ولا يتشوف إلى رتبه، مما أنقص من حظ المماليك في قلوب من يحكموهم، فساهمت ولا شك الحياة الاجتماعية المتدنية في زوال ملك المماليك[1].

المطلب الثالث: الحياة الثقافية.

ازدهرت الحركة العلمية في مصر على عصر سلاطين المماليك ازدهارا واسعا فغدت البلاد محورا لنشاط علمي متعدد الأطراف، ويرجع السبب في ذلك إلى أمرين مهمين:

1-الأمن الذي توفر بعد صد أهل مصر للمغول الذي عاث في سائر البقاع فسادا ، وللصليبيين من قبلهم الذين لم يسلم من مكرهم الأندلسيون والشاميون، مما صير مصر سكن العلماء ومحط رحال الفضلاء قال الإمام السيوطي:" أعلم أن مصر من حين صارت دار الخلافة عظم أمرها، وكثرت شعائر الإسلام فيها، وعلت فيها السنة، وعفت منها البدعة، وصارت محل سكن العلماء، ومحط رحال الفضلاء، وهذا سر من أسرار الله أودعه في الخلافة النبوية حيث ما كانت يكون معها الإيمان والكتاب..." [2].

2- حرص بعض السلاطين المماليك على عقد المجالس العلمية والدينية ، وولع البعض الآخر بالعلوم، واشتغال بعض الأمراء المماليك بالتاريخ والفقه والحديث واللغة العربية. [3]

خير ما يدل على ازدهار الحياة العلمية في عصر المماليك الثروة العلمية الهائلة، نذكر منها:

- ففي الأدب بنوعيه الشعر والنثر ظهر البوصيري المتوفى عام:(695هـ) بقصيدة البردة والتي تسمى بـ" االكواكب الدرية في مدح خير البرية"، و سراج الدين الوارق وكان شاعرا توفي في نفس السنة. والأديب ابن نباتة المصري (768هـ) الذي نبغ في النظم والشعر، والقلقشندي المتوفي سنة:(821هـ) صاحب موسوعة: "صبحي الأعشى في صناعة الإنشا"، وغيرهم.

- وفي اللغة وعلومها ظهر علماء كثيرون منهم ابن منظور الإفريقي المصري المتوفى عام (711هـ) صاحب "لسان العرب"، ابن هشام (761هـ)

---

[1]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك:ص289-290، تاريخ مصر الاجتماعي:ص132 إلى 147.

[2]- حسن المحاضرة: 86/2.

[3]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك:ص292-293.، وتنظر حسن المحاضرة:86/2.

صاحب "قطر الندى وبل الصدى"، والدّماميني (817هـ) صاحب «حاشية مغني اللبيب".

- وفي الجغرافيا والسياسة والإدارة ألف شرف الدين بن الجيعان (777هـ) كتاب:" التحفة السنية في أسماء البلاد المصرية"، وكتب نجم الدين أحمد بن الرمفة المصري (710هـ) كتاب:"بذل النصائح الشرعية فيما على السلطان وولاة الأمور وسائر الرعية".

- وكان أهم العلوم التي اعتنى بها المماليك هو علم التاريخ فكان الظاهر بيبرس مولع بسماع التاريخ[1]، وظهر كتب للطبقات مثل ابن خِلّكان صاحب وفيات الأعيان (ت:681 هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ) صاحب كتاب الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة وشمس الدين السّخاوي (ت 902 هـ) صاحب كتاب الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، والسُّبكي صاحب كتاب طبقات الشافعية. وجمال الدين بن واصل (697هـ) صاحب كتاب «مفرج الكروب في أخبار بني أيوب»، وابن دقماق المصري (809هـ) صاحب كتاب: "نزهة الأنام" ، وكتاب:"الانتصار بواسطة عقد الأمصار".

وامتازت الحياة الفكرية في عصر المماليك بتأليف الموسوعات الضخمة ، تحوي الموسوعة الواحدة منها كثيرا من المعلومات المتنوعة والمتباينة، ككتاب نهاية الأرب في فنون الأدب للنُويري (ت:732هـ)، وهو موسوعة كبيرة تقع في نيف وثلاثين مجلدا، وابن فضل الله العُمري (ت 748 هـ) كتب موسوعته: "مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، وتقع في بضعة وعشرين مجلدا تناولت فنون الأدب والتاريخ والجغرافيا والتاريخ الطبيعي ،هذا فضلا مما كتبه السيوطي (ت:911 هـ) من مؤلفات عديدة[2].

وثمة دليل آخر على ازدهار الحياة العلمية في عصر سلاطين المماليك، هو العناية بإنشاء المؤسسات التعليمية من مدارس ومكاتب وغيرها، ومن أبرز هاته المدارس :

المدرسة الظاهرية: بناها الظاهر بيبرس، وكان الفراغ منها سنة 662هـ ، وجعل بها خزانة كتب تشتمل على أمهات الكتب، وهي من أجل مدارس القاهرة أنذاك[3].

المدرسة المنصورية، والقبة المنصورية:بناهما الملك المنصور قلاوون الألفي الصالحي، ورتب بالمدرسة المذكورة دروسا أربعة لطوائف الفقهاء

---

[1]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك:ص293.

[2]- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك:ص293 إلى 297، تاريخ العالم الإسلامي:278/1.

[1]– الخطط المقريزية:476/3 و479.

الأربعة،ودرسا للطب، ورتب بالقبة درسا للحديث النبوي، ودرسا لتفسير القرآن، وميعادا، وكانت هذه التداريس لا يليها إلا أجل الفقهاء المعتبرين[1].

المدرسة الناصرية: أتم بناءها السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون لما عاد إلى مملكة مصر، فكملت سنة 703هـ، رُتب فيه للتدريس علماء أجلاء من مختلف المذاهب الأربعة، وإمام يؤم الناس في الصلوات الخمس، وجعل بها خزانة كتب[2].

المدرسة الحجازية: أنشأتها ابنة السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون، زوجة الأمير بكتمر الحجازي، وبه عرفت، جعلت بهذه المدرسة، درسا للفقهاء الشافعية، ودرسا للفقهاء المالكية، وجعلت به منبرا يخطب عليه يوم الجمعة، ورتبت لها إماما راتبا يقيم بالناس الصلوات الخمس، وخزانة كتب[3].

هذه بعض الدلائل عن الحياة العلمية في عصر المماليك الذي كان نتاجه العلمي والمعرفي قويا أنتج علماء جهابذة منهم شيخنا العلامة قاض القضاة الشيخ بهرام بن عبد العزيز الدميري، والذي يسوقنا الحديث عن حياته الشخصية ومجهوده الفكري.

---

[2]– الخطط.: 480/3

[2]- المصدر نفسه:485/3-486.

[4]- المصدر نفسه:487/3، 488.

المبحث الثاني:التعريف بالشيخ بهرام.

المطلـب الأول: اسمه وولادتـه ونشأته

الفرع الأول: اسمه وكنيته ولقبه

اسمه: تاج الدين، وكنيته : أبو البقاء، ولقبه : بَـهْرَام، وبـه اشتهر، ابن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض بن عمر الدميري السُّلمي القاهري المصري[1].

الفرع الثاني: مولده ونسبه.

ولد الشيخ أبو البقاء بهرام أبو البقاء سنة أربع وثلاثين وسبعمائة (734هـ) الموافق ل (1334م).

ونسبه كل من ترجم له إلى الدَّمِيري، ونسبه الإمام السخاوي إلى السلمي ثم الدميري ثم القاهري بقوله:" بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض بن عمر التاج أبو البقاء السلمي الدميري القاهري المالكي. ولد سنة أربع وثلاثين وسبعمائة تقريباً كما قرأته بخطه"[2].

الفرع الثالث: نشـأتـه:

لم أحصل من المترجمين للشيخ بهرام على تصوير تفصيلي لنمط حياته، لكني أستطيع أن ألحظ بعض الجوانب من مَوْطنه الذي عاش فيه، ومن مكانته

---

[1]- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمان السخاوي: مج19/3/2، منشورات محمد علي بيضون. ط1[2003-1424]،دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان، إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني:مج5/3 /98-99، ط2[1406-1986]دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:ص398، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، أحمد باب التنبكتي:112/1 ت: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، ط1[1425-2004م] ، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب)، خير الدين الزركلي:76/2 ، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، سنة 1989م، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف:344/1، ط1[1424- 2003م]، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

[2]- الضوء اللامع :مج 19/3/2.

العلمية الرفيعة آنذاك، خاصة مع وجود الجامع الأزهر[1] بعاصمتها القاهرة، وكذلك من المكانة العلمية التي تبوأها الشيخ في كبره، ووظيفة القضاء التي شغلها، وتدريسه بالشيخونية، كل هذا يجعلني أتصور أنه نشأ على عادة طلاب العلم آنذاك في البداية بحفظ كتاب الله، ثم التفرغ لطلب الحديث واللغة والفقه، وأن حياته كانت حافلة بالجد والاجتهاد.

ولقد وَثَّقَ هذا التصور المترجمون له بذكر من تعلم على أيديهم، فَنَجد من شيوخه اللغوي والمحدث والقارئ والفقيه. قال الإمام السخاوي في الضياء:" تفقه بالشرف الرهوني وأخذ عن الشيخ خليل وغيره، وسمع على البياني وجماعة، فقرأت بخطه أنه سمع مجالس من البخاري على أبي الحرم القلانسي، وجميعه على الجمال التركماني الحنفي، والسنن لأبي داود على الشيخ خليل بمكة في سنة ستين وسبعمائة، والترمذي على الجمال بن خير والشفا على الشمس البياني في آخرين كالعفيف اليافعي"[2].

المطلب الثاني:شيوخه وتلاميذه وآثاره.

الفرع الأول: شيوخه تلاميذه:

أولاً:شيوخه:

تخرج الشيخ بهرام في العلم على يد علماء بلده التي كانت تزخر بأعداد هائلة منهم، وفي شتى الفنون، وسأذكر ممن اشتهر بالتتلمذ على أيديهم وهم كالآتي:

- خليل بن إسحاق الجندي: أحد أئمة المالكية بالقاهرة، وصاحب المختصر المشهور، وله أيضاً شرح مختصر ابن الحاجب، ومناسك الحج وغير ذلك، تفقه بالشيخ عبد الله المنوفي، وكان ممن جمع العلم والعمل، والزهد والتقشف. تخرج به جماعة من الفضلاء، ومات سنة سبع وستين وسبعمائة 767هـ[3].

---

[1]- **الجامع الأزهر**: هو الجامعة المعروفة اليوم بالقاهرة ، وهو أول مسجد أسس بالقاهرة، والذي أنشأه القائد جوهر الكاتب الصقلي، مولى الإمام أبي تميم معد الخليفة أمير المؤمنين المعز لدين الله لما اختط القاهرة، وشرع في بناء هذا الجامع في يوم السبت لست بقين من جمادى الأولى سنة تسع وخمسين وثلاثمائة، وكمل بناؤه لتسع خلون من شهر رمضان سنة إحدى وستين وثلاثمائة. ينظر الخطط للمقريزي: 213/3.

[2]-الضوء اللامع: مج19/3/2.

[3]- ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:397/1، الديباج المذهب لمعرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن نور الدين (ابن فرحون)، ت: مأمون بن محيي الدين .ص:186، ط1(1996م)، دار الكتب العلمية بيروت، الأعلام: 315/2، شجرة النور:321/1.

- شرف الدين يحيى بن عبد الله الرّهوني: الفقيه المالكي، المغربي الأصل ، كان مدرساً بالشيخونية، ودرس الحديث بالمدرسة الصرغتمشية[1]، وأفتى، وله تخاريج وتصانيف، تخرج به المصريون، توفي في ثالث شوال سنة ثلاثة وسبعين وسبعمائة 773هـ.[2]

- محمد بن إبراهيم البياني: سمع منه الحديث.[3]
- الشمس البياني: سمع منه بهرام كتاب الشفاء.
- أبو الحرم القلانسي: سمع منه مجالس من صحيح البخاري.
- الجمال التركماني الحنفي: سمع منه جميع كتاب صحيح البخاري.
- الجمال بن خير: سمع منه سنن الترمذي[4].

ثانياً: تلاميـذه:

اتفق مترجموه أنه جلس للدرس بالمدرسة الشيخونية ، وقد تخرج على يديه من مجموعة من التلاميذ لم يحفظ التاريخ إلا أسماء قلّة قليلة نذكر منهم:

- الأقفهسي: جمال الدين عبد الله بن مقداد، يعرف بالأقفاصي، قاضي القضاة، الأقفهسي المالكي، قاضي الديار المصرية، نشأ بالقاهرة، وطلب العلم، وتفقه بالشيخ خليل وغيره، انتهت إليه رئاسة المذهب والفتوى، له شرح على مختصر خليل، وشرح على الرسالة، (ت:823هـ)[5]

- الشمس البِسَاطي: هو محمد بن أحمد بن عثمان، الطائي، البساطي، ولد في بِسَاط (من الغربية بمصر)، درس وناب في الحكم، ثم تولّى القضاء بالديار المصرية سنة:823هـ

واستمر بمنصبه عشرين سنة لم يعزل إلى أن مات بالقاهرة، من كتبه:المغني في الفقه ، وشفاء الغليل في مختصر خليل، ومقدمة في أصول الدين.توفي سنة 842هـ[6].

- عبد الرحمان البكري: أخذ عن بهرام والجمال الأقفهسي، وابن خلدون وغيرهم، توفي سنة ثمانية وستين وثمانمائة (868هـ)[7]

---

[1]- **الصرغتمشية:** مدرسة خارج القاهرة بناها الأمير سيف الدين صرغتمش الناصري سبع وخمسين وسبعمائة،وجعلها وقفا على الفقهاء الحنفية الآفاقية. الخطط المقريزية :3/542-541.

[2]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:397/1 .

[3]- توشيح الديباج:ص62.

[4]- الضوء اللامع:مج19/3/2.

[5] - شجرة النور:345/1-346. كفاية المحتاج:173/1.

[6]- الأعلام:392/7، حسن المحاضرة:398/1، نيل الابتهاج:186/2، شجرة النور:347/1.

[7]- شجرة النور:370/1.

-أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي تقي الدين الفاسي: نزل بالحرمين وولي بها قضاء المالكية، قال ابن حجر: رافقني في السماع بمصر والشام، وتفقه على أبيه عبد الرحمان بن المنير، وجماعة، وأبي البقاء بهرام وغيرهم، من مؤلفاته: شفاء الغرام بأخبار بلد الله الحرام، وذيل على سير الذبلاء، توفي سنة ثلاثة وثلاثين وثمانمائة (833هـ)[1].

- الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمان التلمساني (ت:845هـ)، وادخل معه شروح بهرام على خليل[2].

الفرع الثاني: آثـــاره:

أولا: مؤلفاته:

رحل الشيخ بهرام وترك مؤلفات كثيرة أغلبُهَا في الفقه المالكي، وأهم ما حفظه لنا المترجمون هو:

-كتابته لفصل المُقَاصة من مختصر الشيخ خليل، قال الشيخ أحمد الدردير:" فصل في الكلام على المقاصة، وهذا الفصل بيض له المصنف وألفه تلميذه بهرام"[3].

- شروحه لمختصر خليل: قال في كشف الظنون:"بهرام بن عبد الله... شرح مختصر الشيخ خليل في الفروع..."[4].

وشروحه لمختصر خليل ثلاثة مصنفات، قال الشيخ الحطاب:"...وقد اعتنى بحل عبارته، [يعني مختصر خليل] وإيضاح إشارته، وتفكيك رموزه، واستخراج مخبآت كنوزه، وإبراز فوائده، وتقييد شوارده، تلميذه العلامة الهمام قاضي القضاة تاج الدين أبو البقاء بهرام بن عبيد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض الدميري القاهري رحمه الله فشرحه ثلاثة شروح صار بها غَالِبُهُ في غايَةِ البَيَان والوضوح"[5].

---

[1]- المصدر نفسه:365/1.

[2]- شجرة النور:366/1- 367.

[3]- الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد بن محمد العدوي الشهير بالدردير، المطبوع مع حاشية الدسوقي، وبهامشه تقريرات عليش ، خرج آياته وأحاديثه: محمد عبد الله شاهين. 367/4. ط2: 1424-2003 دار الكتب العلمية. بيروت لبنان.

[4]- كشف الظنون:200/5.

[5]- مواهب الجليل في شرح محتصر العلامة خليل،لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمان المغربي الحطاب:6/1، وبأسفله :التاج والإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه:الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،ط1 ؛[1995/1416م].

أ: الشرح الصغير : وقال بدر الدين القرافي:"... وأطنب شيوخنا في الشرح الصغير وحرضوا الطلبة عليه"[1].

اطلعت في فهرست مخزن مخطوطات وزارة الشؤون الدينية بالعاصمة على نسخة بعنوان: الشرح المختصر ج 2. تَحت رقم:369، وعدد أوراقها : 300ص.

ب: الشرح الوسط: قال الشيخ الحطاب:" واشتهر منها الأوسط غاية الاشتهار، واشتغل الناس به في سائر الأقطار، مع أن الشرح الأصغر أكثر تحقيقا.." [2].

لدي نسخة مصورة عن الأصل الموجود في مخبر شمال إفريقيا للمخطوطات –وهران-، وفي مخزن وزارة الشؤن الدينية توجد عدة نسخ طالعتها في الفهرست وأنا أضع أرقامها للفائدة:

الشرح الوسط مجلد 1 رقم:370.

الشرح الوسط ج 1 رقم:371.

الشرح الوسط بدون ذكر للجزء رقم:373.

ولقد اعتمدت عليه في كثير من الأحيان أثناء التحقيق.

ج: الشرح الكبير: رأيت الجزء الرابع منه وتصفحته في مخزن المخطوطات بوزارة الشؤون الدينية بالعاصمة- الجزائر. وبدايته:" بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم:فصل:"ندب لمحتاج ذي أهبة نكاح بكر...". رقمه:771، وطالعت في الفهرست بنفس المكان نسخة أخرى بعنوان: الشرح المطول ج2:تحت رقم:372.

- الشامل: وهو الكتاب الذي نحن بصدد تحقيق قسم منه.

- شرح الشامل: قال السخاوي:" وله أيضاً الشامل في الفقه وشرحه"[3]، وجاء في نيل الابتهاج عن قاسم العقباني قال:" ...صنف- يقصد بهرام- الشامل من أجل تصانيفه جمعاً وتحصيلاً، وشرحه في عشرة أجزاء، ضاع منه جزء في أثنائه، وأوراق من مواضع شتى".[4]

- شرح ألفية ابن مالك.

- المناسك في مجلدة وشرحها في ثلاثة أسفار.

- شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي

---

[1]- توشيح الديباج: ص63.وينظر نيل الابتهاج:ص162

[2]- مواهب الجليل:6/1.

[3]- الضوء اللامع: مج19/3/2.

[4]- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: 161/1-162.

- الدرة الثمينة نحو ثلاثة آلاف بيت وشرحها في حواشي بخطه عليها إلى غيرها من نظم وغيره[1]

- شرح الإرشاد[2] :قال الشيخ زروق: "شَرَحَ الارشاد في ست مجلدات"[3].

- منظومة صغيرة لطيفة في مسائل لا يعذر فيها بالجاهل على مذهب الإمام مالك، ومع شرح الأمير ، تقديم وتحقيق:الشيخ: إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي الزيلعي. ط: دار الغرب الإسلامي. بداية المنظومة:

ثلاثون لا عذر بجهل يرى بها وزدها من الأعداد تسعاً لتكملا.

فأولـها بكر تقول لعـاقد جهلت بأن الصمت كالنطق مَقْولا.

ثانيا: وظائفه:

نظرا للمكانة العلمية المرموقة التي تميز بها الشيخ بهرام، والمجال التي تخصص فيه، فإن الوظائف التي تقلدها لها صبغة دينية، ولم يتقلد غير المناصب الدينية، فقد كان مدرسا بالشيخونية[4]، واشتغل أيضا بالفتوى فأفتى بنفس المدرسة، وعمل في منصب نائب القاضي، ثم قاضي القضاة. قال الإمام السخاوي:".... وأفتى ودرس بالشيخونية وغيرها، وناب في القضاء عن الاخنائي والجمال البساطي وابن خير، ثم بعد موته اشتغل به، وذلك في رمضان سنة إحدى وتسعين وسبعمائة أيام قيام منطاش..." [5].

ولكن لم تطل الفترة في منصب قاضي القضاة، فلقد استمرت سنة واحدة فقط ،ثم عزله برقوق بعد انتصاره على منطاش. ومن حينها تفرغ للتدريس والتأليف حتى توفاه الله[6].

---

[1]- الضوء اللامع: مج2/3/19، حسن المحاضرة: 198/1، شجرة النور:453/1،كشف الظنون:200/5، الأعلام: :76/2.

[2]- **الإرشاد:** مختصر فقهي فيه حواشي لمسائل وفروع لم تحوها المطولات، مع إيجاز بليغ؛ لمؤلفه عبد الرحمان بن محمد بن عسكر البغدادي المالكي من اهل العلم والفضل والصلاح، وله من غير الإرشاد العمدة في الفقه، والمعتمد في الفقه. توفي سنة اثنان وثلاثون وسبعمائة (732هـ). ينظر شجرة النور الزكية:292/1.

[3]- نيل الابتهاج:ص161.

[4]- **الشيخونية:** من "الخوانك" التي كانت منتشرة في بلاد مصر، جمع "خانكاه"، وهي كلمة فارسية معناها بيت، وقيل أصلها خونقاه، أي الموضع الذي يأكل فيه الملك، والخوانك حدثت في الإسلام في حدود الأربعمائة من سني الهجرة، وجعلت لتخلي الصوفية فيها لعبادة الله تعالى. الخطط المقريزية:567/3.

[5]- الضوء اللامع:مج2/3/19.

[6]- الضوء اللامع:مج2/3/19، إنباء الغمر بأبناء العمر:99/5، حسن المحاضرة:198/1، شجرة النور:345/1.

المطلب الثالث: سيرته ومكانته و وفاته.

الفرع الأول: سيرته ومكانته.

كان الشيخ بهرام مبرزا في علوم شتى حسب ما قرأنا عن شيوخه، لكنه اشتهر بالفقه لتتلمذه على الشيخ خليل، وتأثره الكبير به حتى أنتج فصل المقاصة على منواله، وحذا حذوه في التَّامل .

ولقد بلغ شأنا كبيرا في العلم، يَدُلُّنا على ذلك تقلده لمنصب القضاء الذي كان التنافس عليه شديدا بين أفذاذ العلماء، في بيئة علمية راقية لا يتشوف إلى مناصبها العُليا أحد إن لم يكن من الصِّنف الأول في العلم[1] .

قال عنه الشيخ الحطاب :"... العلامة الهُمام قاضي القضاة تاج الدين أبو البقاء بهرام"[2].

وذكره ابن حجر في الإنباء بقوله:" كان فاضلاً في مذهبه، أخذ عن الشيخ خليل وغيره وبرع ..." [3].

قال عنه أبو البركات[4]:"وهو أجَّلُ من تكلَّم على مُخْتَصَرِ خليل عِلماً وديناً وتأدباً وتفنناً، مستحضراً المدونة وشرحَها، معتمداً على ابن عبد السلام وخليل، سهْلَ العبارة حسَنَ التَّعبير والإشارَات، فاضلاً في المذهب، محققٌ ثبتٌ صحيحُ النقل تخرج بخليل وتفقه به.... "[5].

ولقد أضاف الشيخ بهرام إلى فضله في العلم وتفوُّقِه تفوُّقاً في الأخلاق، فكان –رحمه الله- على جانبٍ كبير من الخلق الرفيع والصفات الكريمة التي أهلّتْهُ لأن يَبقى عِلْمُهُ نافعاً إلى زماننا.

---

[1]- عصر السلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: مج80/2/1.

[2]- مواهب الجليل:6-5/1.

[3]- إنباء الغمر:99/5.

[4]- **أبو البركات:** هو بن أبي يحيى بن أبي البركات التلمساني من شيوخه ابن مرزوق وقاسم العقبان، رحل للشرق ودرس هناك خليل واعتنى بالشرح الكبير لبهرام. كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج:115/1.

[5]- نيل الابتهاج بتطريز الديباج:161/1

وممن ذكرَهُ بخصاله الحميدة الإمام ابن حجر فقال :"....وكان محمُودَ السِّيرَة"[1].

ووصفه الإمام السخاوي بـ:"...كان محمود السيرة لين الجانب عديم الشر كثير البرِّ قَلَّ أن يمنع سائلاً شيئاً يقدر عليه، انتفع به الطلبة سيما بعد صدرفه عن القضاء... "[2].

قال البدر محمد القرافي: وقد مدحته وشرحَه على مختصر شيخه حال هذا الوضع فقلت:

إن قاضـي القضـاة بهرام أضحى مجده ظاهـراً بـديع البـيان
إن تَسَلْ عن ظُهُوره فقلت حـزماً بخلوصٍ وصدق عزمٍ وشـان
قد أتَى بالعُجب في وضع شـرحٍ لاختصارٍ شيخِـه ذي المعاني
لخـليلٍ يدعى فأظـهر سـراً من خـبايا كتـابه للمعـاني
فلـذا كان شـرحه لا يضاهَـى وعلـيه الـمَـدَارُ في كلِّ آن
فترى المَـتن مبـرِّزاً سـرّ فقـه واقـتضى الشرح ذاك بالبرهان
قد أحـاطها بمذهب مـالـكي لـهما انقـاد كل ذي عرفان
رحمـة الله ذي الـجـلال عـليه وعلى شيخـه مـدى الأزمان
مـا دعى مخـلصٌ دوام ذكـرا زاكـياً بالحـديث والفـرقان
مع صـلاة تخـص أعلى مقـام فـوق بهـرام بـل على كيوان[3].

[1]- الضوء اللامع :مج 19/3/2.
[2]- الضوء اللامع :مج 19/3/2.
[3]- توشيح الديباج وحلية الابتهاج:64.

وأخيرا نقل الشيخ الحطاب عن الذووي: قال الإمامان الجليلان أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله : إن لم يكن العلماء أولياء الله فليس لله ولي، قال: وذكره في شرح المهذب بلفظ : إن لم يكن الفقهاء أولياء الله فليس لله ولي[1] .

ورغم هذه المكانة العالية لشيخنا فقد ابتلي ببَلْوَة في آخر حياته، حيث أخرج الأمير منطاش الأعيان والقضاة لقتال الظاهر برقوق، وكان الشيخ بهرام واحداً منهم. وأثناء خوضه لغمار هذه الحرب تعرض لطعنتين موجعتين، واحدة في صدره والأخرى في شدقه صار منهما بعد ذلك في غاية الضرر، واستمر بهما عليلاً حتى رجوعه إلى مصر[2].

وكانت الغلبة للأمير برقوق وفر السلطان منطاش وجنده، وترك حاشيته التي خلفها وراءه، و فيها القضاة الأربعة والخليفة في وسط المعترك عرضة لكل خطر، حتى استولى برقوق على المعركة، وملك ما معه من الخزائر، وأخذ الخليفة والسلطان حاجي والقضاة وسار إلى مصر "[3].

وكان من مرارة نتائج الحرب على الشيخ بهرام صرف الملك الظَّاهِر برقُوق له عن القضاء بعد عودته إلى مصر وتعيين الركراكي بدلا عنه، مع ما عاناه من جراح الحرب، فاجتمعت عليه الآن الجراح مع هموم العزل واستمر بعد ذلك متضرراً معزولاً[4].

الفرع الثاني: وفـاتـه.

بعد عزله عن القضاء سنة اثنين وتسعين وسبعمائة (792هـ) قضى بقية عمره مشتغلا بالعلم وشغل الطلبة إلى أن توفي.قال السخاوي:" انتفع به الطلبة

---

[1]- كذا من مقدمة مواهب الجليل:7/1.

[2]- ذيل الدرر الكامنة، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني:ص 129، تحقيق: عدنان درويش، ط:1992م معهد المخطوطات العربية القاهرة ، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج:113/1.

[3]- الخطط المقريزية:133/3

[4]- ذيل الدرر الكامنة:ص129.

سيما بعد صدرفه عن القضاء".[1] وبقي على هذه الحال إلى أن توفاه الله في يوم الاثنين سابع جمادى الآخرة وقيل في ربيع الأول سنة خمسٍ وثمانمائة (805هـ)، وقد جاوز وقد جاوز السبعين رحمه الله ورضي عنه[2] .

[1]- نيل الابتهاج لمعرفة من ليس في الديباج:162/1.
[2]- ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر:98/5، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:398/1، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:مج19/3/2، توشيح الديباج وحلية الابتهاج:63.

الفصل الثـانـي: التعريـف بكتـاب الشامـل ومنـهجية التحقيـق.

المبحث الأول:التعريف بكتاب الشامل.

قبل أن نلج التعريف بالكتاب يمكن أن نتطرق إلى السلسلة الفقهية التي خلفت هذا التراث الضخم في فقه المالكية، وعلى رأسهم مدرسة المدينة وأستاذها الإمام مالك ومن تابعه في نشر مذهبه من تلامذته الذين شرقوا وغربوا، إلى أن وصلت القافلة إلى كتاب الشامل ومؤلِفه الشيخ بهرام.

ولقد تكفل ابن خلدون بهذا الجانب حيث أوصلنا -في مقدمته وهو يتطرق إلى تاريخ المذهب المالكي- إلى ابن الحاجب ومن هناك تصبح الطريق واضحة إلى بهرام حيث يقول:"... وأهل المغرب جميعاً مقلِّدُون لمالك رحمه الله. وقد كان تلاميذه افترَقُوا بمصرَ والعراق، فكان بالعراق منهم القاضي إسماعيل وطبقته مثل ابن خويز منداد وابن اللبان والقاضي أبو بكر الأبهري، والقاضي أبو الحسين بن القصار والقاضي عبد الوهاب ومن بعدهم. وكان بمصر ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم والحارث بن مسكين وطبقتهم.[1]

ثم يذكر ما كان عليه أهل الأندلس وأمر الواضحة والعتبية ورحيل أسد بن الفرات وكتابه المسمى بالأسدية، ثم ما كان من أمر سحنون وكتابة المدونة.

إلى أن قال... ولم يزل علماءُ المذهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح والإيضاح والجمع ، فكتب أهل إفريقية على المدونة ما شاء الله أن يكتبوا مثل ابن يونس واللخمي وابن محرز والتونسي وابن بشير وأمثالهم. وكتب أهل الأندلس على العتبية ما شاء الله أن يكتبوا، مثل ابن رشد وأمثاله. وجمع ابن أبي زيد جميع ما في الأمهات من المسائل والخلاف والأقوال في كتاب النوادر. فاشتمل عين جميع أقوال المذاهب، وفرع الأمهات كلها في هذا الكتاب. ونقل ابن يونس معظمه في كتابه على المدونة، وزخرت بحار المذهب المالكي في الأفقين إلى انقراض دولة قرطبة والقيروان. ثم تمسك بهما أهل المغرب بعد ذلك، إلى أن جاء كتاب أبي عمرو بن الحاجب، لخَّصَ فيه طُرق أهل المذهب في كل باب، وتعديد أقوالهم في كل مسئلة، فجاء كالبرنامج للمذهب.."[2].

ثم جاء بعد هذه السلسة الإمام خليل ابن إسحاق والذي كتب المختصر مقتصرا فيه على ما به الفتوى[3]، ليظهر بعد ذلك تلميذه الن|}حرير بهرام فيؤلف على منوال من سبقه الشامل .وزعم مخلوف أنه على نسق الشيخ خليل بقوله:

---

[1]- مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى: "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر . تأليف عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين بن خلدون:ص431-432.
ط:2004/1424م .دار الفكر. بيروت لبنان.

[2]- المصدر السابق:ص432.

[3]- مختصر خليل: ص7.

"وله شامل حاذى به مختصر شيخه في غاية التحقيق والإجادة"[1]. والزركلي بقوله:" وله كتب منها الشامل على نسق خليل وشرحه"[2]، ولكننا حين التتبع نجده أنه أقرب إلى جامع الأمهات أكثر من مختصر خليل، لسرده الأقوال، الراجحة والمرجوحة والشاذة أحيانا، ولم يكن هذا مبتغى الشيخ خليل، وإنما كان مراد ابن الحاجب.

المطلب الأول: موضوع الكتاب وأهميته.

الفرع الأول: موضوع الكتاب.

كتاب الشامل كتاب مختصر لفروع الفقه، جامع لكل أبواب الفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس، اعتنى فيه صاحبُه بذكر المسائل الفقهية على ترتيب الأبواب ثم الفصول، غير أنه ينتقل من مسألة إلى أخرى دون فاصل بينهما، شأنه في ذلك شأن كل طالب للاختصار قدر الاستطاعة في مؤلَّفه، والتي بدورها تدل على غزارة علم المؤلِّف ومَلَكِه لزمَام الفقه.

ولقد تأثر الشيخ بهرام في كتابه هذا بسلسلة الاختصارات والشروح والحواشي على الشروح ، خاصة جامع الأمهات لابن الحاجب ومختصر خليل.

وبما أن الكتاب خال من مقدمة تذكر غرض المؤلِّف فإننا ومن خلال العنوان نستطيع أن نقرأ مقصودَ الكاتب وغايته، فلقد أراده شاملاً لكل ما سبق من أقوال في المذهب، جعله يفوق في كثير من الأحيان ابن الحاجب في إلْمَامه بكل شاردة وواردة، جمع فيها بين ذكر المشهور أو الأصح أو المختار، ثم يعقب بذكر من خالف، يقتصر على الأقوال في أغلب الأحيان، ويشير إلى قائليها أحيانا أخرى.

غايته في هذا كله جعل فهرست للأقوال، يرجع إليها طالب الأحكام من القضاة والمفتين، وهي الوظائف التي شغلت حياة شيخنا طوال حياته، قال عنه الشيخ عظوم: "وهو من الكتب المعتمدة عند المفتين والحكام في تعيين ما به الفتوى والأحكام من مشهور ومعمول به، وأصح وصحيح، وراجح بإطلاق، ولو بتقديمه في الذكر... "[3].

الفرع الثاني: أهمية الكتاب.

تتجلى أهمية الكتاب في أمور كثيرة نذكر منها ما يلي:

---

[1]- شجرة النور الزكية: 1/344-345.

[2]- الأعلام:2/76.

[3]- خطبة كتاب برنامج الشوارد على الشامل، أبو الفضل قاسم بن محمد بن مرزوق المشهور بعظوم، فهرس مخطوطات المكتبة الوطنية، رقم: 1277،(478 R- 39).

1- الثناء على الكتاب والكاتب: فلقد أثنى على الكتاب والكاتب من ترجم له، وقد سبق طرفا من ذلك، كان آخرها ما قاله الشيخ عظوم عن مؤلَّف الشامل، واعتماد الحكام له والمفتين، وها نحن ننقل طرفا آخر عمن أثنى على الكتاب.

جاء في اصطلاح المذهب نقلا من فهرس مخطوط خزانة القرويين:" من أفضل ما يتحلَّى بقراءته فحول الرجال "[1].

ونقل التنبكتي عن الشيخ أبي الجود المصري قوله: "لما رأى قاسم العقباني الشرح الصغير بالقاهرة قال: أعجبني بهرام مراراً، وكان سَهْلَ التأليف، ومن أجل تصانيفه "الشامل" جمعاً وتحصيلاً، وشرحه في عشرة أسفار،..."[2]، ونقل عن الشيخ زروق قوله:" ...وجَمَعَ كُلَّ ما حَصَّلَهُ في الشَّامل..." [3].

وقال الشيخ الحطاب عند شرحه لقول خليل:"ولا زكاة في عين فقط ورثت إن لم يعلم بها أو لم توقف إلا بعد حولها" عبارة صاحب الشامل أحسن من عبارة المصنف حيث قال : وإن ورثت عينا استقبل بها حولا من قبضه أو قبض رسوله، ولو أقام أعواما أو علم به أو وقف له على المشهور، ويزكي الحرث والماشية مطلقا.[4]

2- الشروحات التي تناولت كتاب "الشامل": فلقد شرح هذا السفر الجليل علماء كثيرون، وهم بهذا ينبهون على جلالة قدر المصنَّف، وكان أوَّل من شرحه مؤلفه نفسه.

قال في توشيح الديباج: "شرحه شرحاً حافلاً وقَفْتُ عليه في ستَّة مجلدات بخطه"[5].

وتناوله غيره بالشرح أيضا منهم: الإمام التَّسولي الذي شرح الشامل في عدة أسفار[6]، والتَّتَائي الذي شرح الشَّامل ولم يُكمله[7]، وابن قاسم[1]، وعبد المعطي[2].

---

[1]-اصطلاح المذهب عند المالكية:ص463.

[2]- كفاية المحتاج:113/1، وينظر نيل الابتهاج:161/1.

[3]- نيل الابتهاج بتطريز الديباج:161/1.

[4]- مواهب الجليل: 149/3.

[5]- توشيح الديباج:63.

[6]- **التسولي**: القاضي أبو الحسن علي بن عبد لسلام التسولي لمدعو مديدش الفاسي،الفقيه النوازلي، أخذ عن الشيخ محمد بن إبراهيم وهو عمدته والشيخ حمدون بن الحاج وغيرهما، له: شرح على التحفة، وحاشية على شرح الشيخ التاودي على لامية الزقاق، وشرح الشامل في عدة أسفار، توفي سنة 1258هـ.شجرة النور الزكية:567/1- 568، الأعلام: 299/4.

[7]- **التتائي:** قاضي القضاة أبو عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي: أخذ عن الذور السنهوري والبرهان اللقاني وسبط الدين الماردِيني وأحمد بن يونس القسنطيني وغيرهم، وعنه الشيخ الفيشي وغيره، له شرحان على المختصر وشرح على الرسالة والشامل لم يكمل، وله تأليف في الفرائض والحساب والميقات وفهرسة، توفي سنة 942 هـ.شجرة النور الزكية:393/1.

وللشيخ عظوم[3] كتاب برنامج الشوارد لاستخراج مسائل الشامل"، قال في مقدمته: "وضعت هذا البرنامج الجليل لاستخراج مسائل هذا الكتاب الجليل، نفعنا الله بما فيه، وفهمنا ما أرشد إليه، وحققت عزو ما تكرر ذكره فيه، ونبهت على مُهمات غامضة العزو على ما وقع من تشهير أو حملٍ أو فتوى ..." [4].

3- استشهاد العلماء به ونقلهم عنه: فكل من جاء بعد الشيخ بهرام اعتمد على ما كتبه خاصة الشامل، ولقد كثرت نقولهم عنه نذكر على سبيل المثال لا الحصر ثلاثة ممن شرح مختصر خليل.

قال الشيخ الحطاب: في باب الزكاة" وفِي الشامِلِ : "وَلا يُجْبَرُ الْمَالِكُ عَلى دَفْعِ الأنثَى، وَلَوْ مَوْجُودَةً عَلَى الْمَشْهُورِ"[5]. وقال في موضع آخر من باب الصوم:" قال في الشامل : "فلو فرط في قضاء رمضان لمثله أو حتى دخل عليه رمضان ثالث أو أكثر، أطعم مدا مع القضاء أو بعده"[6].

وقال الدسوقي في زكاة المدفونة:".... وَإِنْ دُفِنَتْ فِي الْبَيْتِ وَالموضِعِ الذِي يُحَاطُ بِهِ زَكَّاهَا لِكُلِّ عَامٍ، وَعَكْسُ هَذَا لِابْنِ حَبِيبٍ ا.هـ ،شَيْخُنَا عدوي: وَنَحْوُهُ فِي الشَّامِلِ وَزَادَ فِيهِ قَوْلا رَابِعا وَهُوَ زَكَاتها لِكُل عَامٍ مطلقا..." [7].

وقال الإمام الصاوي في حاشيته عند قول الدردير في الشرح الصغير:" قوله:[بإذن زوجها] إلخ: فإن أذن لمن ذكر وأراد المنع قبل الشروع في الإحرام، ففي الشامل ليس له المنع، ... "[8].

فهذه النقول عمن اشتهر من شراح خليل لها دلالة عظيمة في مكانة وأهمية هذا المصنَّف عند من كان من هذا الشأن.

---

[1]- **ابن قاسم:**جلال الدين أبو زيد عبد الرحمان بن محمد، قاضي القضاة بمصر، أخذ عن يحي القرافي والنور السنهوري، له شرح على الرسالة وشامل بهرام وقطعة على المختصر قدر العبادات، توفي بعد سنة 920 هـ.شجرة النور الزكية:390/1.

[2]- **عبد المعطي**: أبو محمد عبد المعطي بن أحمد بن محمد السخاوي المدني، أخذ عن أبي عبد الله محمد بن محمد السخاوي وغيره، له تآليف منها تفسير القرآن العظيم، تاريخ المدينة، وشرح الشامل، كان بالحياة قرب سنة 960هـ.شجرة النور الزكية:404/1.

[3]- **عظوم:** أبو الفضل قاسم بن الشيخ زروق بن الشيخ محمد عظوم القيرواني، الفقيه المحقق في الفتيا والنوازل برع في الفقه، كان معاصرا لأبي يحيى الرصاع، من مؤلفاته: برنامج الشوارد على الشامل اعتمده المفتون والقضاة، وأجوبة على نوازل في الفقه سئل عنها، كان حيا سنة 1009 هـ -1600م. شجرة النور الزكية:ج1ص423.

[4]- خطبة كتاب "برنامج الشوارد على الشامل"، لأبي الفضل قاسم بن محمد بن مرزوق المشهور بعظوم، نسخة طبق الأصل للمخطوط الموجود بالمكتبة الوطنية بالحامة، برقم: 1277،(478 R- 39).

[5]- مواهب الجليل:90/3.

[6]- المصدر نفسه:387/3.

[7]- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير:46/2.

[8]- بلغة السالك لأقرب المسالك، للشيخ أحمد الصاوي: ج1ص245، وبهامشه :الشرح الصغير للقطب أحمد الدردير، دار الفكر، طبعة بدون تاريخ.

المطلب الثانِي: توثيق اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.

الفرع الأول: توثيق اسم الكتاب.

ورد اسم الكتاب في مقدمة الكتاب من النسخة (أ):" كتاب فيه الشامل لشيخ المالكية والشيخونية من مصر الإمام بهرام الدميري رحمة الله تعالى عليه»، وفي آخرها :" كمل كتاب الشامل..." ، وفي بداية النسخة (ب)كتب فيها: "كتاب الشامل تأليف الشيخ الإمام العلامة القاضي بهرام فسح الله في مدته"[1].

وبهذا الاسم ذكره كل من ترجم للشيخ بهرام –رحمه الله- أو استشهد به في كتابه بهذا الاسم:"الشامل"، غير السيوطي والسخاوي في كتابيهما: حيث ذكرا الكتاب باسم:"الشامل في الفقه"[2]، و حاجي خليفة حيث قال:" الشامل في فروع المالكية لبهرام ..." [3]، و هذه الإضافة أظنها لزيادة البيان.، ولقد رأيت أن أثبت هذه الزيادة ليتميز شامل بهرام عن الكتب التي سُميت بهذا الاسم، كالشامل في فروع الشافعية لابن الصباغ (ت:477هـ)، والشامل: لأبي الفضل محمد بن أبى جعفر المنذري الهروي (ت:329هـ). والشامل في فروع الحنفية: لأبي القاسم إسماعيل بن الحسين البيهقي الحنفي (ت:773هـ)، وغيرها. [4]

الفرع الثاني: نسبة الكتاب لبهرام:

لا اختلاف في نسبة الكتاب للشيخ بهرام، سواء كان ذلك من النُسَخ التي تحصلنا عليها أم من المترجمين أو من الشراح المتأخرين الذين أخذوا عنه، وقد مرَّ معنا بعض الدلائل على ذلك، وفي هذا المقام نضيف بعضها :

قال الشيخ الحطاب:"... ونص كلامه في الشامل وهل الإسلام شرط في صحته ورجح أو في وجوبه أو فيهما خلاف ...وكان الحامل للشيخ بهرام على ذلك أنه وقع في عبارة أهل المذهب أنه شرط في الوجوب وفي عبارة بعضهم"[5].

قال صاحب الفواكه الدواني:"... وقول الشامل: ولا يدخل المعتكف الحمام محمول على من يمكنه التطهر في بيته أو في محل أقرب منه..." [6].

---

[1]- كذا في الصفحات الأولى من المخطوط (أ) و (ب)، والأخيرة من (أ).

[2]- الضوء اللامع:مج19/3/2، حسن المحاضرة: 398/1.

[3]- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،حاجي خليفة:61/6، دار الفكر بيروت، ط[1419-1999م]

[4]- ينظر كشف الظنون:60/6، 61.

[5]- مواهب الجليل:425/3.

[6]- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني:323/1.

قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير في مسألة من مسائل الطلاق:"... وتبعه بهرام في الشامل..."[1].

المطلب الثالث: مصادر المؤلف ومنهجه في الكتاب.

خلو الكتاب من مقدمة يبين فيها المؤلف منهجه ومصادر عمله أعطى غموضا بالنسبة للقارئ المقتصد في مطالعة السفر الجليل، ولكنني حاولت أن أصل إلى مصادره وأستلهم منهجه من خلال عملي في تحقيق القسم من الكتاب، والذي جاء كما يلي:

الفرع الأول: مصادر المؤلف:

لم يصرح الشيخ بهرام في الجزء الذي قمت بتحقيقه بالمصادر التي اعتمدها غير المدونة التي ذكرها في باب الزكاة بقوله:" وفي إلحاق ولد فلان بالمعينين قَوْلان تحتملهما المدونة". وفي الصيام بقوله:" وهل الإجزاء في القضاء عن الأول أو الثاني؟ قولان تحتملهما المدونة؛ لأن فيها:" وعليه قضاء الآخر -يروى بكسر الخاء وفتحها-"، وفي الحج ذكرها بقوله:" وفي منع ستر وجهه وكراهته قَوْلان تحتملهما المدونة".وفي فصل موانع الإحرام قال:" أو وقعت عليه فحلقت شعره، قيل: وهو خلاف المدونة"، وأشار إليها كثيرا بقوله:" فيها" كما أشار بهذه الكلمة إلى تهذيب المدونة للبراذعي.

وعدم ذكره لمصادر أخرى في هذا القسم لا ينفي استفادته من الكتب السابقة غير المدونة والتهذيب، لأنه قد ذكر أمهات الكتب في الأقسام التي حققها الزملاء مثل النوادر والجواهر والتلقين ، ونسب كثيرا من الأقوال إلى أصحابها مثل:ابن القاسم وأشهب وسُحنون وابن حبيب وابن مسلمة ... وغيرهم، مما يعطي دلالة واضحة على استفادته مما سبقه من الأمهات في المذهب المالكي كالموطأ، والعتبية والواضحة، والبيان والتحصيل، والذخيرة ...وغيرها.

ومما لا يكاد يخفى على مطالع استفادته من المختصر لخليل وجامع الأمهات، وكثيرا من الأحيان ما يتابع أحدهم في تشهيره للقول وترجيحه له، وخاصة شيخه ومعلمه الإمام خليل.

الفرع الثاني: منهجه:

لن أستطيع أن أحصر منهج الشيخ بهرام في فرع –علما أن منهجية المؤلفين تدون فيها الرسائل-، ولكن نكتفي بذكر بعض ما ظهر لي من منهجه من خلال مطالعتي لقسم الزكاة والصوم والحج من كتاب الشامل، والتي يمكن أن نلخصها في العناصر التالية:

[1]- حاشية الدسوقي:326/3.

التلخيص: كما هي عادة المختصرات، فلقد اعتمد الشيخ بهرام في شامله على أسلوب الاختصار، وذكر الكمِّ الكثير في العبارات القليلة، والتي تصل بالشيخ في كثير من الأحيان إلى الإغراب في العبارة، وهذا ما اعترف به ضمناً عندما شرحه كما ذكرنا سابقا.

- النقل عن المختصر لخليل وجامع الأمهات لابن الحاجب: في أثناء التحقيق عثرت على نقول من المختصر وجامع الأمهات، مثل قوله:" وفي تقويم كَافِرٍ لحولٍ من إسلامه أو استقباله بالثمن قَوْلان"، وهو ما في مختصر خليل[1]، ومثل قوله:" وزائد نفقة الصبي في ماله إن خيف ضيعة، وإلا لزم وليه كفدية وجزاء صيد على الأَشْهَرِ، وَثالثها كزائدها" وهو ما في جامع الأمهات[2].

- نقل الأقوال الكثيرة في المسألة: بما أن الشيخ أراد كتابه شاملا، فإنه لم يقتصر على ما ذكره خليل من المشهور، أو ما ذكره ابن الحاجب من الأقوال، وإنما أضاف إلى أقوالهم أقوالا أخرى تصل أحيانا إلى ستة أقوال.

- الإكثار من ذكر المسائل المتفرعة عن القول المشهور أو المختار: فرغم أن الشامل كتاب مختصر إلاَّ أن الشيخ بهرام كسر قاعدة الاختصار في هذا الجانب بالإكثار من المسائل المتفرعة عن القول المشهور في المذهب أو الذي اختاره، ويذكر أحيانا كثيرة من خالف في المسألة الفرعية، وقد بدا لي أنه بهذا يثبت لنا قاعدة الاختلاف في الفروع مع الاتفاق على الأصل.

- خلو الكتاب من الدليل: طبيعة الكتاب تفرض أن لا يوجد الدليل، ولم يكن يقصد الشيخ أن يورد الأدلة إلا ما كان في سياق كلامه فيشير إليه ولا يذكره، مثل قوله في مكروهات الصيام:" وصَوْمُ دهر؛ وَحُمِلَ النهي على ذي عجزٍ أو مضرةٍ".أو قوله :"وجب إجماعا صوم رمضان".

- قلة التعليل للأحكام: إلا ما جاء عرضا كقوله في زكاة الفطر:" وللمرأة دفعها لزوجها الفقير، ولا يجوز له دفعها لها ولو كانت فقيرة لأن نفقتها تلزمه".

- تقسيمه للكتاب كان على حسب الأبواب الفقهية المعهودة، وتقسم الجزء الذي أنا بصدد تحقيقه إلى زكاة وصوم واعتكاف وحج.

---

[1]- ينظر مختصر خليل:ص62.

[2]- جامع الأمهات:ص184.

المبحث الثاني:منهجية التحقيق.

المطلب الأول: وصف النسخ.

اعتمدت في عملي هذا على ثلاثة نسخ مختلفة من المخطوط.

الفرع الأول: النسخة الأولى:

رمزت لها بالحرف (أ).

تحصلت على نسخة آلية عن الأصل من الشيخ عبد المالك بن يوسف (رئيس المجلس العلمي بوهران)، كان ذلك بمساعدة الأستاذ النذير أوسالم رئيس المركز الثقافي الإسلامي بوهران، وبإرشاد من الشيخ بن دوينة إمام مسجد الحسين بن علي . وبعد مدة تزيد على الثلاثة أشهر من عملي في النسخة المصورة، تشرف هذا الأخير بإحضار النسخة الأصلية من مالكِيها، وهم أولاد الحج ميمون الذي كان إماما في مسجد المجد"رحمه الله". اطلعت وتصفحت النسخة التي هي بخط الناسخ الذي لم يكتب اسمه، وهي غير مفهرسة برقم أي مكتبة أو فهرست دور مخطوطات، وهي مجلدة بالورق المقوى، وأخبرت أن التجليد عمل في حياة الشيخ بن يمينة وكان ذلك في الثمانينات، وبهذا تمكنت من تصويره بمخبر شمال إفريقيا –بوهران-، واحتفظ المخبر بنسخة من القرص المضغوط.

في وجه اللوحة الأولى كتب اسم من تملك لم استطع قراءته، ثم كتب :"كتاب فيه الشامل لشيخ المالكية بالشيخونية من مصر: الإمام بهرام الدميري رحمة الله تعالى عليه "،ثم كتب ناسخه فهرسة فكتب:"برنامجه على بركة الله"، ثم كتب أبواب الشامل الفقهية، وفي ظهرها فوق السطر الأول للمتن كتابة للناسخ: " قال الشيخ الإمام العلامة قاضي الإسلام بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض الدميري رحمه الله تعالى ورضي الله عنه ".

عدد لوحاتها: (259) قمت بتحقيق قسم يقع في : 26 لوحة ، مسطرتها: 145×205مم للوحة، في كل وجه أو ظهر مابين (23) إلى (29) سطراً، وعدد الكلمات في السطر متفاوت من لوحة لأخرى ما بين عشرة (10)إلى عشرين (20) كلمة في السطر، مكتوبة بخط مغربي واضح مقروء، ولون أوراقها بني فاتح، أما لون المداد فهو بني ، ولون الأبواب نيي قاتم.

كتب في الأخير تاريخ نسخها: وهو سنة 926هـ حيث قال الناسخ في آخر الكتاب: " كمل كتاب الشامل بمعونة الله وفضله...أواسط صفر من عام ستة وعشرين وتسعمائة ...".

ولقد اعتمت عليها وجعلتها النسخة الأصلية لأمور هي:

- النسخة التي بين أيدينا كتبت في عهد قريب من وفاة المؤلف.

- وضوح الخط وكتابته بشكل جميل .
- قلة السقط فيها واستقامة معانيها في أغلب الأحيان بخلاف النسخة (ب) و (ج).
- وجود النسخة بين يدي، وتصفحها كما سبق ذكره.

الفرع الثاني: النسخة الثانية:

رمزت لها بالحرف (ب).

تحصلت على صورة منها مصورة في قرص مضغوط عن الأصل الموجود في زاوية الهامل بمدينة بوسعادة، من زميلتي في الدراسة الطالبة: طيبي ن.

في أول التصوير توجد بطاقة مكتوب عليها ما يلي: مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث بدبي. .CD: 33، العنوان: الشامل، المؤلف: بهرام بن عبد الله الدميري.الأوراق: 259ص. الفهرس:78. بلد المصدر: الجزائر. المدينة: الهامل. مكتبة: القاسمية. الرقم: 234هـ.

من التصوير يلاحظ أنها غير مجلدة بل مبدوءة باللوحة الأولى مباشرة، وقد كتب على ظهرها قصيدة ، حاولت قراءتها وأظنها في مدح رسول الله، وفي الأسفل كتب: "الشامل لبهرام" ، وفي وجه اللوحة الأولى: "الحمد، لله بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وءاله وصحبه وسلم، كتاب الشامل: تأليف الشيخ الإمام العلامة القاضي: بهرام فسح الله في مدته، الماء المطلق وهو الباقي على خلقته أو في حكمه طهور يرفع الحدث....."، وعلى اليمين عموديا مكتوب عليها بوسيلة الختم عبارة بالأزرق: "الخليل بن مصطفى القاسمي الحسني".

وفي نهاية المتن في ظهر آخر لوحة، بعد خاتمة المؤلف، كتب ما يلي: "تم جميع الديوان بحمد الله وعونه وتوفيقه ويمنه، عشية يوم الأربعاء الرابع عشر من شهر محرم فاتح السنة التاسعة والتسعين وألف، على يد العبد الفقير إلى رحمة ربه "عبد الله -سبحانه- محمد بن الحاج بن أحمد بن أبي القاسم بن محمد بن الحاج أحمد بن يحيى بن منصور"، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ولمن قال آمين، نسخه لنفسه ثم لمن شاء الله بعده، اللهم انفعه به وارزقه التوفيق، ولمن قال آمين والصلاة الدائمة على سيدنا محمد خاتم النبيئين وسيد الناس أجمعين".

وبما سبق يتبين أن تاريخ نسخها يرجع إلى عام 1099هـ، ويظهر من التصوير أن عوامل الزمن ظاهرة على صفحات المخطوط من تمزق وطمس لبعض الكلمات ورداءة الخط.

تنبيه: سقط من التصوير بالنسبة لي في القسم المرجو تحقيقه وجه لوحة وظهر اللوحة التي تليها تبدأ:" فإن كان العامل من أهلها فقط فلا زكاة عَلَى المَنْصُوص " إلى:" وإن قبل حوله بيوم على المشهور، إن كانت غير وقص

كثمانين ثم إحدى وأربعين على المشهور ". وهناك رداءة في تصوير وجه لوحة وظهر التي تليها تبدأ من:" ومن أحدث فتوضأ وركع ولم يعد الطواف جهلا فكالناسي" إلى " والواجب من الوقوف ركنا حضور جزءٍ من ليلة النحر بعرفة ".

لون أوراق النسخة بني فاتح يميل إلىالصفرة،كتبت بمداد بني، وتراجم الأبواب والفصول كتب بالأحمر، بخط مغربي أقل وضوحا من النسخة (أ) و(ج)، فيها سقط في بعض الأحيان، وتكرار في أحيان أخرى.

الفرع الثالث: النسخة الثالثة:

رمزت لها بالحرف: (جـ).

عاينت المخطوط وتصفحته في داخل المكتبة الوطنية بالحامة –الجزائر العاصمة-، وتحصلت على صورة منها مصورة في قرص مضغوط من نفس المكتبة، وعليها المعلومات التالية:

عدد أوراقه:207. القياس: 290×208 مم. رقم فهرست المخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة: 1272. تاريخ نسخ المخطوط: القرن التاسع هجري (9هـ).

وهي مجلدة بتجليد قديم، معتنى بها من طرف المكتبة، كتبت هذه النسخة بخط مغربي مقروء وواضح. عدد الأسطر في الصفحة: ما بين27 إلى 29 سطرا. لون المداد: بني قاتم، وتراجم الأبواب مكتوبة بالمداد الأحمر له ميل إلى البني، ولون لوحات الكتاب: بني فاتح.

كتب على الصفحات الأولى قبل بدء الكتاب:" الحمد لله، تملك محمد العربي – هكذا ظهرت- بن محمد بن عيسى هذا السفر المشتمل على الشامل للشيخ بهرام أواسط جمادى الثانية من عام 1290هـ .

وكتب على وجه اللوحة الأولى من المخطوطة: (بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما. الماء المطلق....)

وكتب في آخرها: (...وهذا آخر ما انتهت الرغبة إليه، وحثنا الطلب عليه، ونسأل الله أن يجعله وسيلة إلى الفوز لديه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وهو حسبنا ونعم الوكيل.اهـ. والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الدائم على سيد المرسلين، وإمام المتقين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، تم بحمد الله.

ولم يكتب اسم ناسخ الكتاب ولا اسم مؤلفه، ولا تاريخ نسخ الكتاب، وهناك علامات للقدم من خروق بين اللوحات، وقد كثر فيها السقط.

المطلب الثاني:عملي في التحقيق.

قصداً مني إلى إخراج قسم الزكاة والصوم والحج كما أراد الشيخ له بهرام أن يكون حين تأليفه اتبعت الخطة التالية لتحقيق هذا المقصد.

- أعدت كتابة النص بالخط الإملائي الحديث من النسخة (أ).
- قابلت المكتوب بالنسخة (ب) ثم النسخة(ج)، وكتبت الفروق بين النسخ في الهامش، ورجحت ما ظهر لي منها أنه الصواب.
- ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط في النص المحقق.
- عرَّفت بالأعلام الواردة في النص المحقق.
- فسرت المصطلحات الفقهية الموجودة في النص، مثل المشهور والمختار وغيرها.
- شرحت الكلمات الغريبة الموجودة سواء من القواميس أو من الشروح التي تعرضت لذلك.
- حققت المسائل الفقهية ببيان مظانها في كتب الفقه عند المالكية، مركزا على الكتب التي سبقت عصر المؤلف مثل الموطأ والمدونة والنوادر والبيان ، ومستندا على الشروح لمختصر خليل التي أتت من بعد الشيخ بهرام، والتي نقلت من التنبيه والتبصرة والتوضيح... وغيرها.
أذكر في كثير من الأحيان الأقوال للأمة السابقين أو من الشروح في إيضاح معنى أو نسبة قول إلى غير ذلك.
- نبهت على بعض الأدلة في بعض المسائل، وخاصة المتعلقة بالفصول، وفي ذكر الدليل أرقم الآية، وأخرج الحديث بذكر الجزء والصفحة والرقم، مقدما رواية الإمام مالك في الموطأ على غيره وقد أكتفي به، ثم الصحيحين، وأستغني بذكرهم عن الآخرين، فإن لم أجد خرجته من غيرها من السنن أو المسانيد.
- وضعت عناوين للفصول، والمسائل التي لم تذكر ليسهل مراجعته، وهي عناوين لا تحوي كل ماجاء بعدها ، وإنما هي نسبية حيث تحوي أغلب العناصر، أو أهم مسألة في الفقرة.
- وضعت ما أضفته بين معكوفتين [ ] ليتميز النص عن الإضافة.
- وضعت علامات التنصيص، والفاصلة والنقطة والنقطتين ، وعلامة الاستفهام ليسهل فهم النص.
- حيث أمكن ترقيم المسائل رقمت ليسهل تعدادها.
- وضعت فهارس تفصيلية، على النحو التالي:

أ- فهرس الآيات التي استدلت بها حيث لا يوجد في النص المحقق أية آية.

ب- فهرس لأطراف الأحاديث التي استدلت بها، حيث لا يوجد في النص غير حديثٍ واحد أشار إليه فقط.

ج- فهرس الأعلام المترجم لهم.
د- فهرس الأماكن.
ه - فهرس المصطلحات والألفاظ المعرف بها في الهامش.
و- فهرس المصادر والمراجع.
ز- فهرس المحتويات.

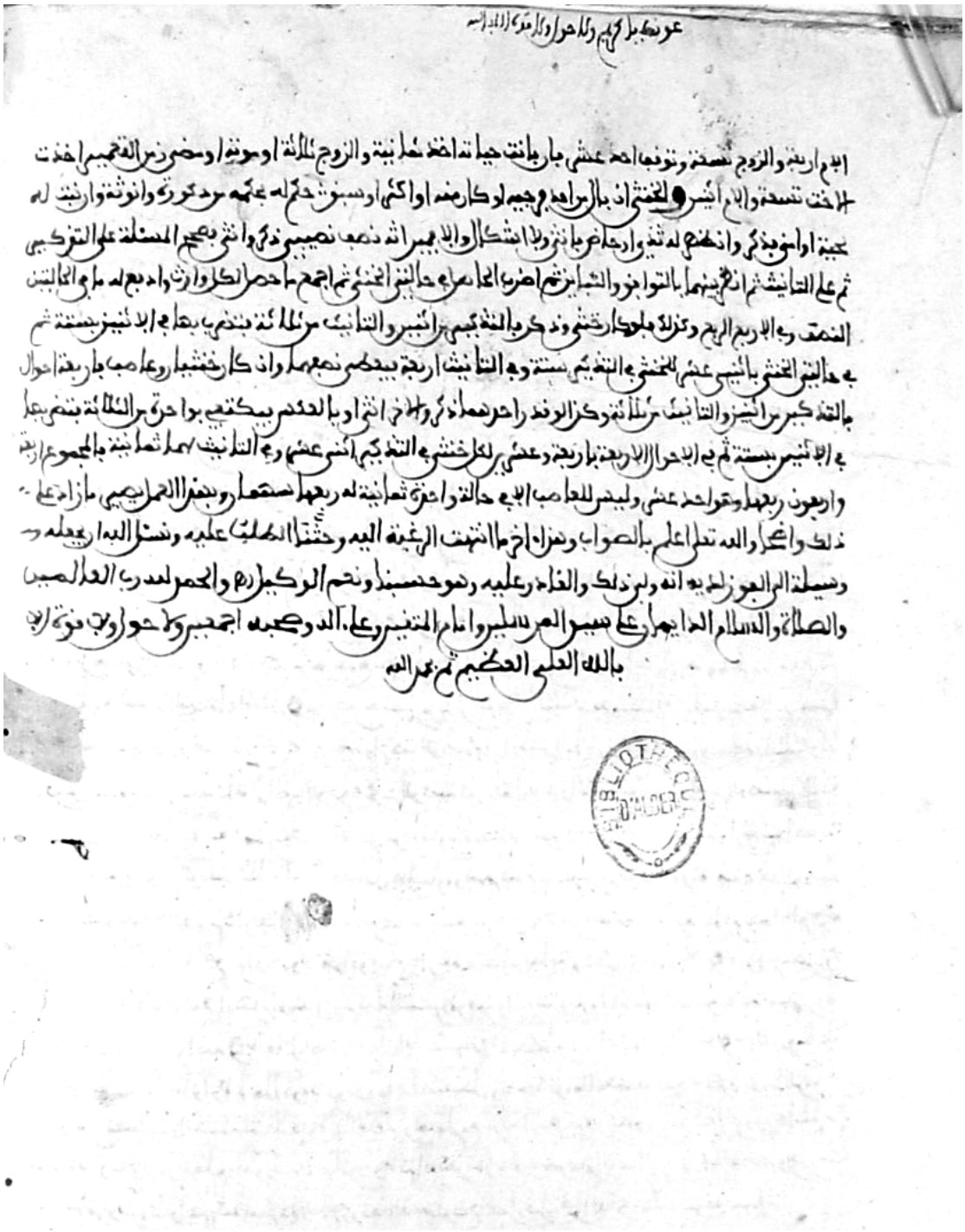
صور عن المخطوط



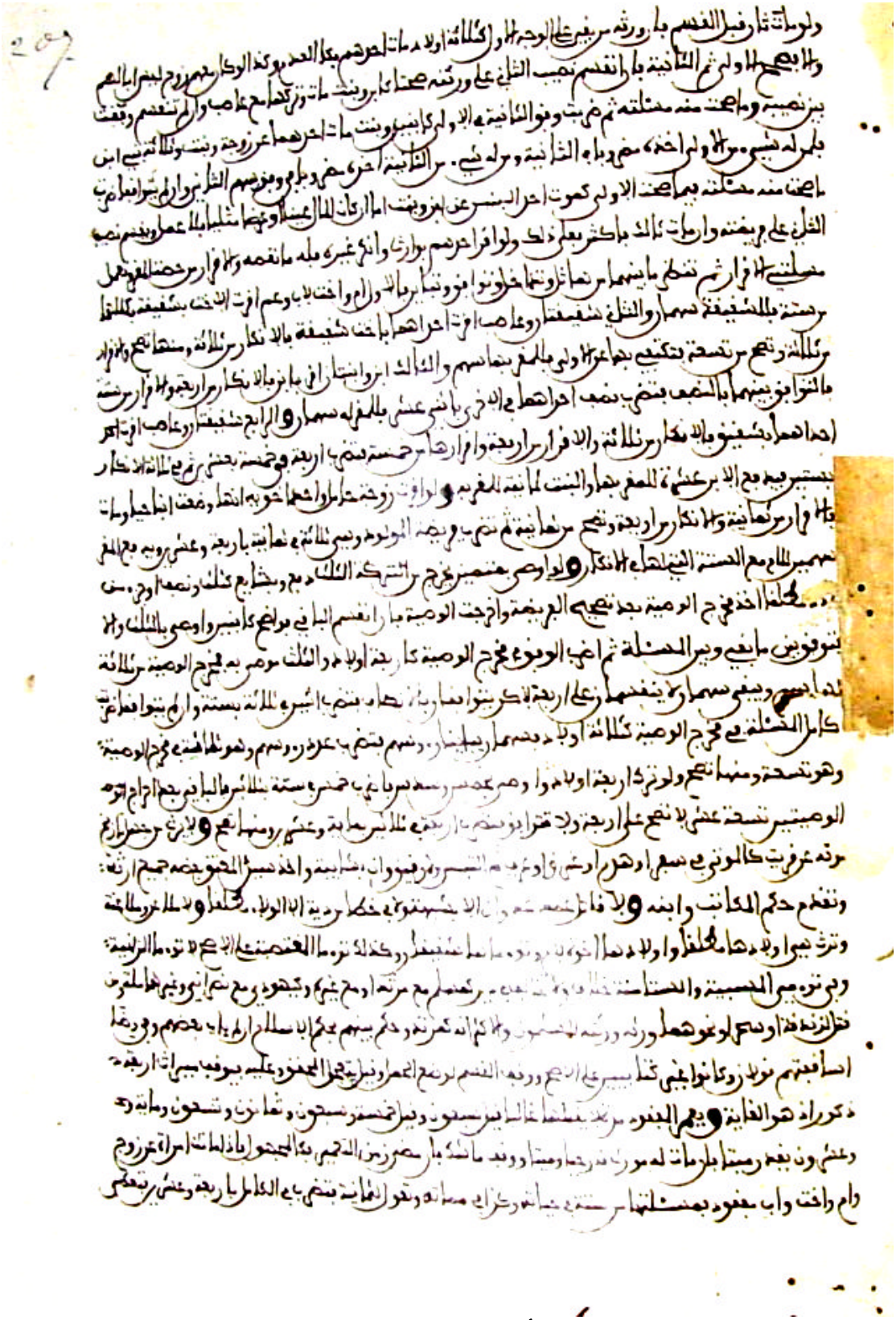
ظهر اللوحة الأخيرة من النسخة أ .



وجه اللوحة الأخيرة من النسخة أ .



وجه اللوحة الأخيرة من النسخة ج.



ظهر اللوحة الأخيرة من النسخة ج .


كتاب فيه الشامل الشيخ
المالكية والشيخونية مزمع
الامام بهرام الدميري رحمة
الله تعالى عليه

ظهر اللوحة الأولى من النسخة أ .



وجه اللوحة الأولى من النسخة أ .



بداية القسم المراد تحقيقه من النسخة أ .



نـهاية القسم المراد تحقيقه من النسخة أ .



ظهر اللوحة الأولى من النسخة ب .



وجه اللوحة الأولى من النسخة ب .



بداية القسم المراد تحقيقه من النسخة ب .



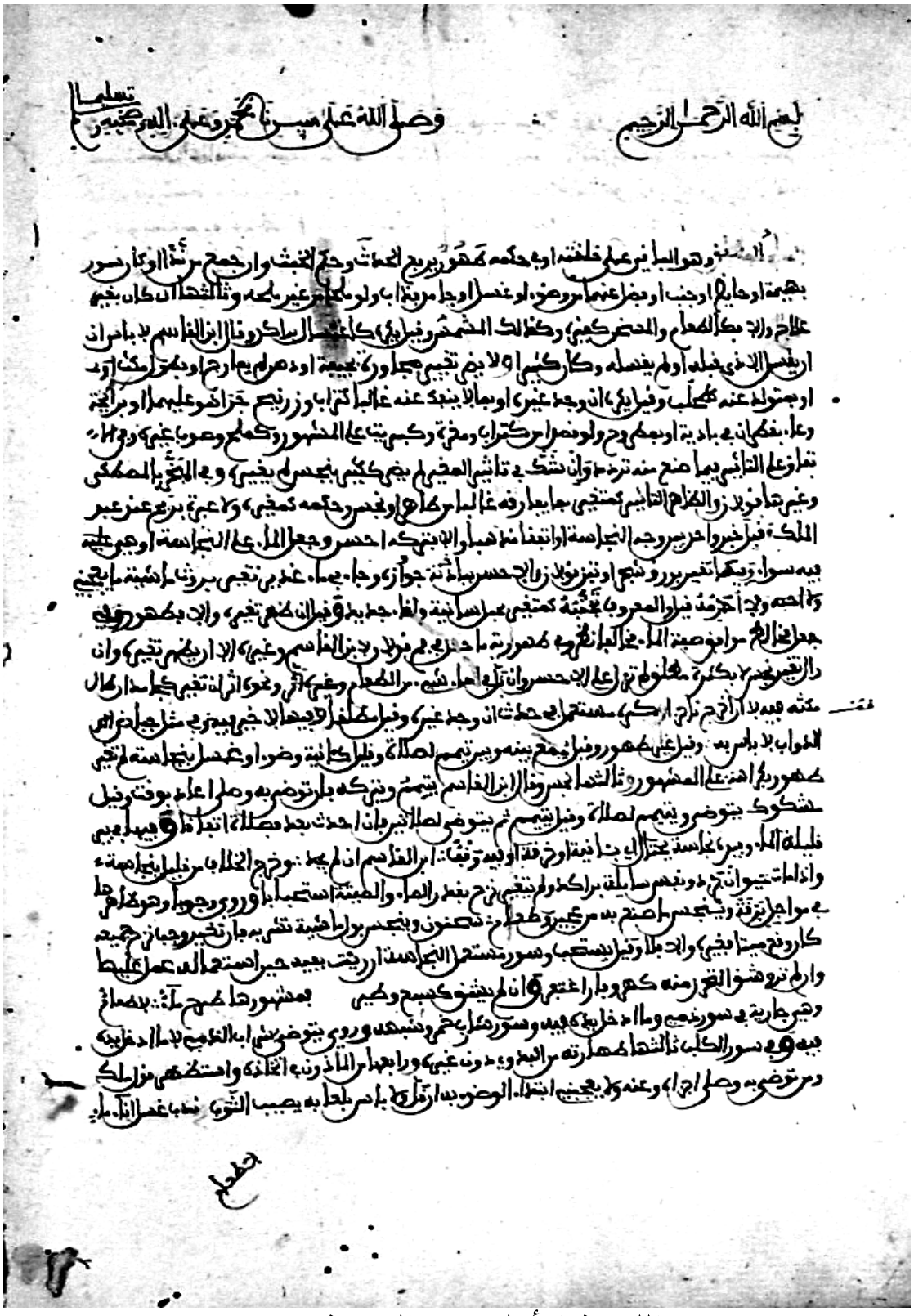
نـهاية القسم المراد تحقيقه من النسخة ب .



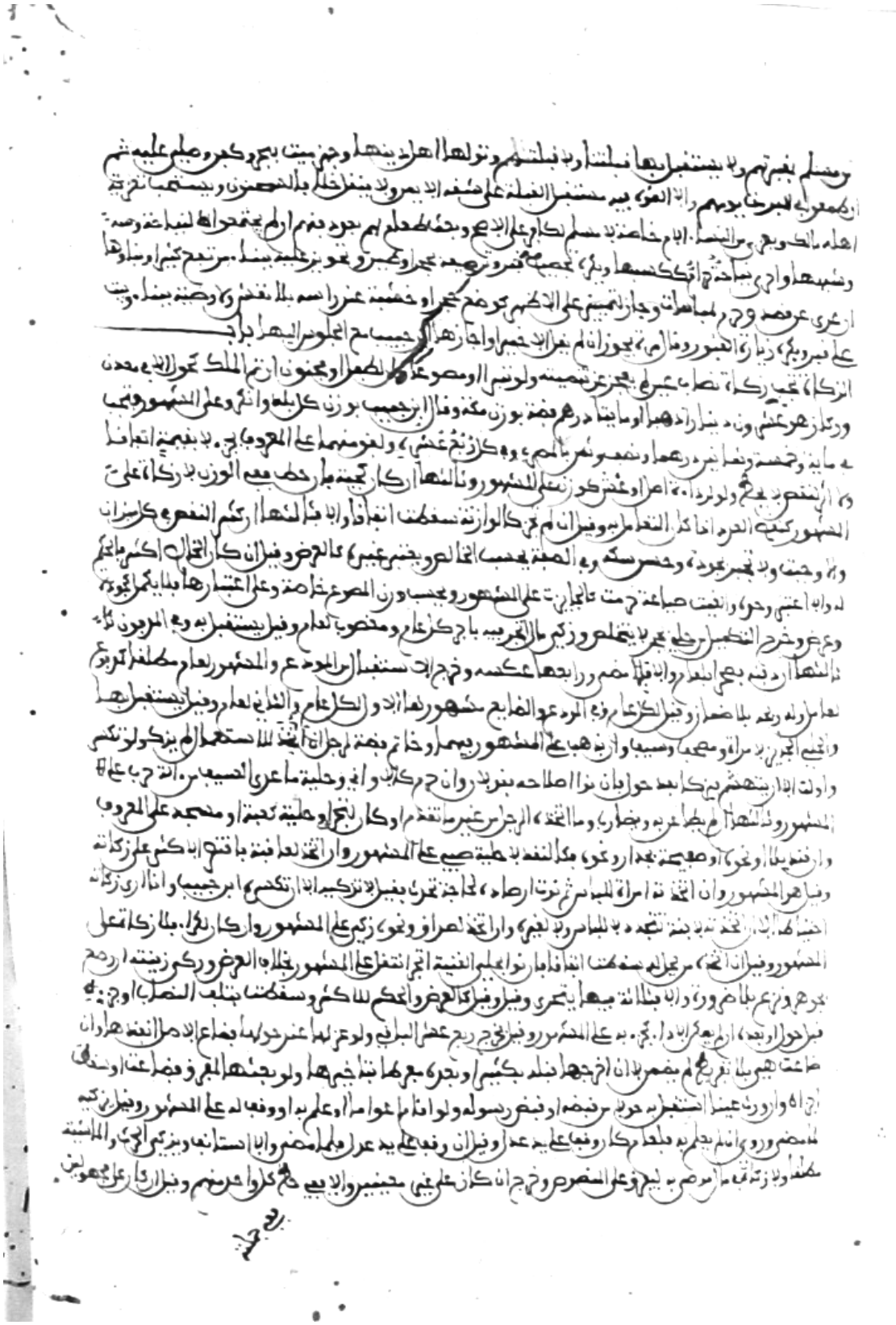
وجه اللوحة الأخيرة من النسخة ب .



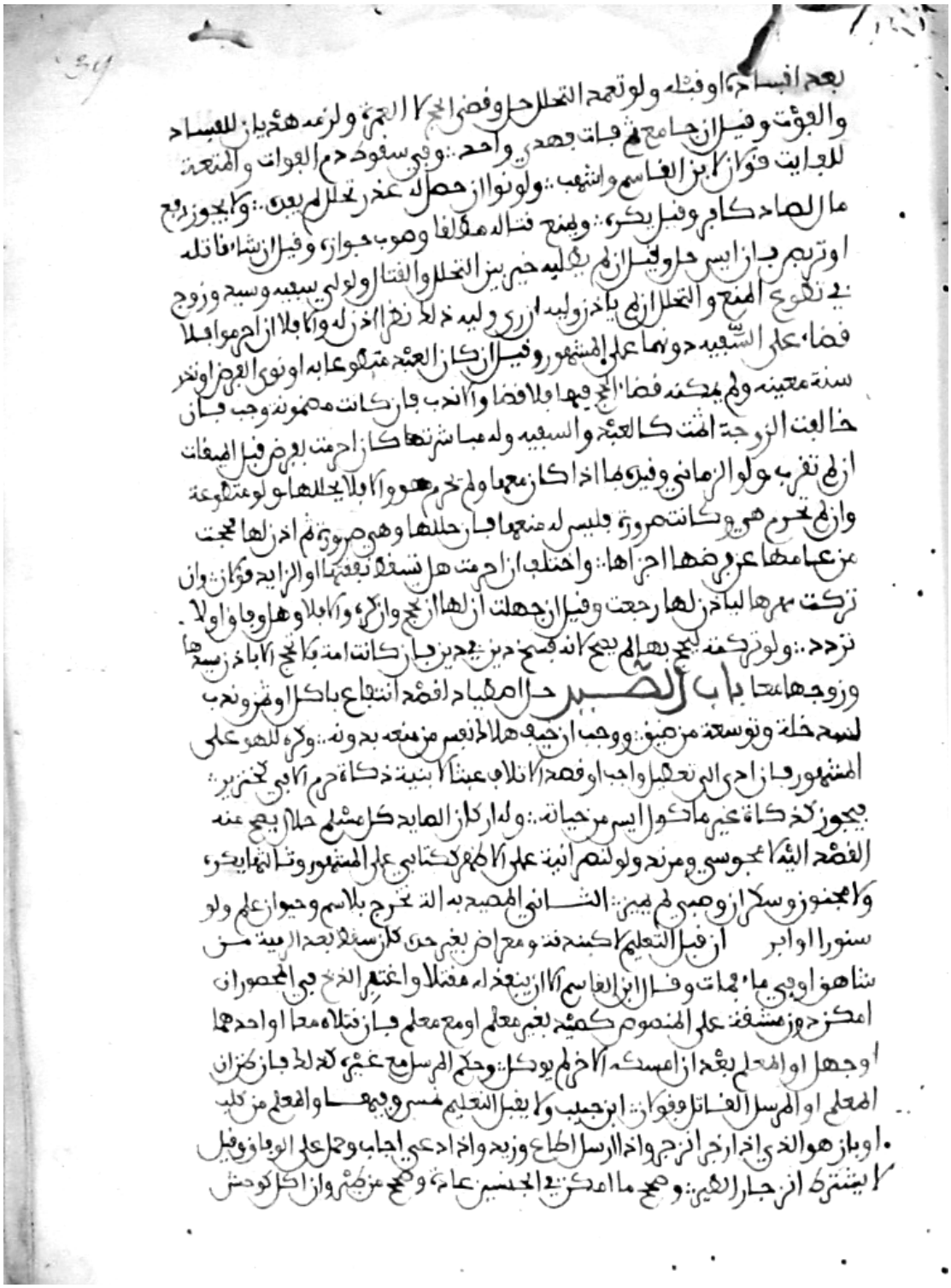
ظهر اللوحة الأخيرة من النسخة ب .



وجه اللوحة الأولى من النسخة ج .



بداية القسم المراد تحقيقه من النسخة ج .



نهاية القسم المراد تحقيقه من النسخة ج .

القسم الثانـي:

قسم التحقيق

بـاب الزّكـاة

[حُكْمُ الزكاة وشرطها]:

تجب زكاةُ[1] نِصَابِ[2] عَيْنٍ لم يَعْجِز عَنْ تَنمِيَتِهِ، وَلَوْ تِبرًا[3] أَوْ مَصُوغاً، وَإِنْ لِطفل أوْ مَجنُون[4] إِنْ تَمَّ المِلك كَحَول، إِلَّا في مَعْدِنٍ وَرِكَازٍ.

[نصاب الزكاة]:

وَهُوَ[5] عِشْرُونَ دِينَاراً ذَهَباً أَوْ مِائَتَا دِرْهَم[6] فِضَّـة[7].

---

[1]- الأصل في وجوب الزكاة آيات كثيرة منها قوله تعالى:) سورة التوبة: الآية:103.

عن ابن عُمَرَ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللّهِ صل الله عليه و سلم :" بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللّهُ، وَأَنَّ مُحمَّدًا عبده ورَسُولُه، وإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزكاة، وَحَجِّ البَيْتِ، وصَوْمِ رَمَضَانَ ". صحيح مسلم:ص37 رقم 22، ط: دار الفكر، بيروت- لبنان.

قال ابن شد:"فمن جحد فرض الزكاة فهو كَافِرٌ يستتاب، فإن تاب وإلا قتل كالمرتد. المقدمات:ص156.

[2]- سقطت من (أ).

[3]- **التِّبْرُ:** التِّبْرُ بالكسر الذهب و الفضة أو فتاتهما قبل أن يصاغا فإذا صيغا فهما ذهب وفضة. القاموس المحيط للفيروز آبادي :393/1 ط: دار الجيل بيروت.

[4]- سقطت من (أ).

قال الدردير :" والخطاب بها من باب الوضع؛ أي متعلق بجعل المال المذكور إذا توفرت شروطه سببا في وُجُوبِ الزكاة". الشرح الصغير لسيدي أحمد الدردير على مختصره المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك:222/1، ط: الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية مؤسسة العصر للمنشورات الإسلامية وزارة الشؤون الدينية - الجزائر ، وتنظر مواهب الجليل: 3 /141.

[5]- في (ج):" هو" بدون واو العطف.

[6]- في (ب):" درهما".

[7]- أصل نصاب الفضة حديث أبي سعيد الخدري، أن رسول الله صل الله عليه و سلم قال:" ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس أواقي من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة". وجاء في نصاب الذهب حديث عَلِيٍّ، عن النَّبيِّ صل الله عليه و سلم قال:" ..فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الحَوْلُ، فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ يَعْنِي في الذَّهَبِ حَتَّى تَكونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا فَإِذَا كَانَتَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الحولُ فَفِيهَا نِصْفُ دينَارٍ فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذلِكَ". قَالَ: فَلاَ أَدْرِي أَعَلِيٌّ يَقُولُ فَبِحِسَابِ ذلِكَ أَوْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبيِّ صلى اللّهُ عليه وسلم؟ .أبوداود: 102/2-103 رقم:1573.

قال في النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات لأبي زيد القيرواني:" وروى الناس في العشرين الدينار حديثا ليس بذي إسناد قوي إلا أن الناس تلقوه بالقبول" 107/2.

[الوزن المعتبر]:

بوَزْنِ مَكَّةَ[1]، وَقَالَ ابن حبيب:" بوَزْنِ كُلِّ بَلَدٍ"، وَأُنْكِرَ[2].

وعلى المشهور[3] فَتَجِبُ فِي مِائَةٍ وَخَمْسَةٍ وَثَمَانِينَ درهماً ونصفِ درهم[4] وَثُمُنِ بِالمِصْرِيِّ[5]، وَفِي كُلِّ رُبْعُ عُشْرِهِ[6]، وَلُفِّقَ مِنْهُمَا على المَعْرُوفِ[7] بِجُزءٍ لا بِالْقِيمَةِ اتِّفَاقاً[8].

[النقصان اليسير في النصاب]:

وَلَا أَثَرَ لِنَقْصٍ لا يَحُطُّ، وَلَوْ لِرَدَاءَةِ أصلٍ أَوْ غِشٍّ كَوَزْنٍ على المشهور[9]، وَثالثها[10] إِنْ كَانَ كَحَبَّةٍ[1]، فَإِنْ حَطَّ فَفِي الوَزْنِ لا زكـاة على المشهور، كَنَقص

---

[1]- حَدِيثُ ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" الْمِيزَانُ مِيزَانُ أَهْلِ مَكَّةَ ، وَالْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ " قَالَ أَبُو دَاوُد : وَرَوَاهُ بعضهم مِنْ رِوَايَةِ ابن عَبَّاسٍ ، وَهُوَ خَطَأٌ .أبو دَاوُد:243/3 رقم:3340 واللفظ له، سنن النسَائِي بشرح السيوطي:مج54/5/3.

[2]- نقل هذا القول ابن رشد في مقدماته:ص163، قال:" وهو بعيد".

[3]- **المَشْهُور**: هو ما قوي دليله، وقيل: ما كثر قائله. كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب للشيخ إبراهيم بن علي بن فرحون، دراسة وتحقيق: حمزة فارس والدكتور: عبد السلام الشريف:ص62، ط:دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان.

[4]- في(ب):"وخمسين وثمانين درهما ونصف درهم". وفي (ج):"وخمسة وثمانين درهما ونصف" وفي(ج):"درهما" الأولى ساقطة .

[5]- العلة في هذا الاختلاف هي كبر الدرهم المصري عن الدرهم الشرعي، تنظر حاشية العدوي للإمام علي بن أحمد العدوي على حاشية الخرشي للإمام محمد بن عبد الله بن على الخرشي المالكي- والمطبوع معه- على مختصر سيدي خليل، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه:الشيخ: زكريا عميرات. ج2ص439، ط: دار الكتب العلمية، لبنان ط:1(1417هـ 1997م)، الذخيرة للقرافي:10/3، ت:محمد بوخبزة، ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.

[6]- كذا في هامش"أ" مصححة لما ورد في الأصل ربع العشر، في"ب" ربع عشرة.

عن علي قال :قال رسول الله :قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق، وهاتوا صدقة الرقة، من كل أربعين درهما درهما، وليس في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم". الترمذي:16/3رقم:620، والنسائي بشرح السيوطي:36/5 ، ابن ماجة:570/1 رقم:1790، أبو داود:100/2رقم:1573.

[7]- في(ب): (المَشْهُور)، وصوبت في الهامش (المعروف).

[8]- في (ج):" لا بقيمة اتفاقا".

جاء في مختصر خليل:"أو مجمع منهما"؛ ص60. قال الخرشي:"كعشرة دنانير ومائة درهم وهو مراده بالجزء، ولا زكاة في مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة دينار". حاشية الخرشي:440/2، ينظر الذخيرة:13/3.

[9]- عبارة:"بجزء لا بقيمة ....كوزن على المشهور"سقطت من أصل (ب)، وكتبت في الهامش، وأثبت لفظة «بالقيمة" بالألف واللام من هامش (ب).

[10]- **ثالثها:** ينبه بها على الأقوال أو الروايات الثلاثة. كشف النقاب الحاجب ص147.

العَـدَدِ إذَا كَـانَ التَّعَـامُلُ بِهِ[2]، وَقيـل: إنْ لَم تَجُزْ كَـالوَازِنَةِ سَقَطَتِ اتِّفَـاقاً[3]، وَإلَّا فَثالثها إنْ كَثُرَ النَّقصُ فِي كَلِّ مِيزَانٍ، وَإلَّا وَجَبَتْ[4].

[المعتبر في السَّكَة الوزنُ]:

وَلا يُجيـزُ[5] بِجَـوْدَةٍ وَحُسـنِ سَكَّـةٍ، وَفِي الصِّـفَةِ يُحْسَـبُ[6] الخَـالِصُ، وَيُعْتَبَـرُ غَيـرُهُ كَالعَـرَضِ، وَقيـل:[7] إنْ كَـانَ الخَـالِصُ أكْثَـرَ فَالحُكم لـه، وإلا اعْتُبِـرَ وَحْدَهُ[8].

---

[1]- ذكر الحبة إنما مقصوده التمثيل لليسير لأنه لا يتشاح الناس فيه. تنظر المعونة على مذهب عالم المدينة "الإمام مالك بن أنس" ،تأليف القاضي عبد الوهاب البغدادي تحقيق ودراسة: حميش عبد الحق:36/1 ط: دار الفكر، بيروت ،لبنان، مواهب الجليل: 114/3، حاشية الخرشي:441/2.

[2]- ينظر مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمان المغربي المعروف بالحطاب الرعيني، المطبوع بأسفله: التاج والإكليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق .ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات:143/3.ط:1 [1416-1995] دار الكتب العلمية. بيروت لبنان.

[3]- كذا المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته المدونة من الأحكام، للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد المعروف بابن رشد الجد، ت:520هـ . ضبط نصها: محمد محمد تامر:ص163. ط:مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة. مصر، عقد الجواهر:223/1.

[4]- تنظر النوادر والزيادات:111/2 -112، والمقدمات:ص 163.

[5]- في(ج):"تجبر".

[6]- في النسخة "أ": بحسب.

[7]- في(أ):"قال".

[8]- ذكر ابن رشد في المقدمات الخلاف وقال:" والأول أصح...". تنظر المقدمات :ص163.

وَأُلْغِيَتْ صِيَاغَةٌ[1] حَرُمَتْ كَالجَائِزَةِ على المشهور، فَيُحْسَبُ[2] وَزْنُ المَصُوغ خَاصَّةً[3]، وَعَلَى اعْتِبَارِهَا فَلا يُكَمَّلُ بِها ناقِصٌ[4] كجَوْدَة وَعَرَضٍ، وَخُرِّجَ التَّكْمِيلُ مِنْ حُلِيٍّ بِحجرٍ لا يَتَخَلَّصُ[5]، وَزَكَّى مَالاً اتُّجِر[6] فِيهِ بِأجْرٍ لِكُلِّ عَامٍ[7].

[زكاة المغصوب والمدفون]:

وَمَغْصُوبٌ لِعَامٍ، وَقيل: يَسْتَقْبِلُ بِهِ كَالفَائِدَةِ[8]، وَفِي المدْفُون ثالثها إن دَفَنَهُ بِصحراءَ فَلِعَامٍ وَاحِدٍ، وَإِلَّا فَلِمَا مَضَى، وَرَابِعُهَا عَكْسُهُ، وَخُرِّجَ الِاسْتِقْبَالُ[9] مِنَ المودَع وَالضَّائِع[10]، وَالمَشْهُورُ لِعَامٍ مُطْلَقاً[11].

---

[1]- في "أ": صناعة

[2]- في(ج):"ويحسب ".

[3]- تنظر المدونة:308/1، المقدمات:ص173.

[4]- في(ج):"بها ناقص"ساقطة.

[5]- كذا في جامع الأمهات:ص144. وتنظر عقد الجواهر:225/1، الذخيرة:16/3.

[6]- في(أ) و (ب):"متجر".

[7]- كذا في مختصر خليل في فقه الإمام مالك، للشيخ خليل بن إسحاق المالكي، ضبطه وعلق عليه ووضع ترقيمه أحمد علي حركات، إشراف مكتب البحوث والدارسات، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ونقل المواق عن ابن رشد تعليل ذلك بأن البضاعة ماله، ضمانها منه وربحها له، التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق ت:897، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، مطبوع بأسفل مواهب الجليل ،ط: دار الكتب العلمية،سنة: 1416هـ - 1995م ،بيروت، لبنان.

[8]-"كالفائدة" سقطت من(أ) و(ج).

زاد ابن رشد قولا ثالثا بقوله:"....وقد قيل: أنه يُزَكِيه للأعوام الماضية وبذلك كتب عمر بن عبد العزيز إلى بعض عمَّاله في مال قبضه بعض الولاة ظلما، ثم عقب بعد ذلك بكتاب آخر: أن لا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة لا أنه كان ضِماراً". الحديث في الموطأ:ص169 رقم:594 . المقدمات:ص179، وتنظر والنوادر والزيادات:140/2-141.

[9]- في (ب): "الاستقبل".

[10]- "الضائع": ساقطة من (أ) و (ج).

[11]- المَشْهُور رواية عن مالك في المجموعة وكتاب ابن المواز ، ومقابله ما في العتبية عن مالك أيضا وهو قول سُحْنُون والمغيرة أنه يزكيها لماضي الأعوام، والقول الثالث لِمُحمد بن المواز، وعكسه لابن حبيب. ينظر البيان:372/2-373، النوادر والزيادات:2/ 138-139، الذخيرة: 41/3.

كَمَدْفُوعٍ لِعَاملٍ وَلَهُ[1] رِبْحُهُ بِلَا ضَمَانٍ، وَقيل: لِكُلِّ عَامٍ[2].

[زكاة الوديعة والضَّائعة]:

وَفِي المُودَع وَالضَّائِع مَشْهُورُهَا الأوَّلُ لِكُلِّ عام، والثاني لعام، وَقيل: يَسْتَقْبِلُ بِهِمَا[3].

[الزكاة فِي الحُلِيِّ والحِلية]:

والحُلِيُّ الجَائِزُ لامرَأةٍ وَمِصْحَفٍ وَسَيْفٍ، وَإِنْ بِذَهَبٍ على المشهور فِيهِمَا، أوْ خَاتَمٍ[4] فِضَّةٍ لرَجُلٍ إن اتُّخِذَ لِلاستِعمَالِ لَمْ يُزَكَّ وَلَوْ تَكَسَّرَ[5]، وَأُوِّلتْ إلا أن يَتَهَشَّمَ[6] فَيُزَكَّى بَعْدَ حَوْلٍ[7]، فَإِنْ نَوَى إصْلَاحَهُ فَقَوْلان[8].

[حلي تجب زكاته]:

وَإِنْ حَرُمَ كَالْأوَانِي وَحِلْيَةٍ[9] مَا عَدَا السَّيْفِ مِنْ آلَةِ الحرب[10] على المشهور، وَثالثها إنْ لَمْ يُطَاعِنْ بِهِ وَيُضَارِبْ[11].

وما اتَّخَذَهُ الرَّجُلُ مِنْ غَيْرِ مَا تَقَدَّم، أو كَانَ لِتِجْرٍ، أو حِلْيَةَ كَعْبَةٍ أو مَسْجِدٍ عَلَى المَعْرُوفِ[12]؛ وَإِنْ قِنْدِيلاً أو نَحْوَهُ، أو صَفِيحَةٍ بِجِدَارٍ وَنَحْوِهِ فَكَالنَّقْدِ[13]، لَا حِلْيَةَ صَبِيٍّ على المشهور[14]، وَإِنْ اتُّخِذَ لِعَاقِبَةٍ فَاقْتَصَرَ الأكْثَرُ[1] عَلَى زَكَاتِهِ، وقيل: هُوَ المَشْهُورُ[2].

---

[1]- في (ب): "لعام ولا". وفي(ج):"لعامل وله".

[2]- القول غير المَشْهُور لابن شعبان، ينظر البيان والتحصيل: 2/ 374-375.

[3]- تنظر الذخيرة:50/3.

[4]- في (ج): "وخاتم".

[5]- تنظر المدونة:308/1، الذخيرة: 50/3، المنتقى:158/3.

[6]- في (ب): "إلا إن تهشم" .

[7]- تأويل ابن يونس؛ تنظر الذخيرة 49/3، عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس، دراسة وتحقيق: د: حميد بن محمد لحمر: 225/1، ط1 سنة2003م، دار الغرب الإسلامي.

[8]- مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوجَ النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها لهنَّ الحَلْيُ، فلا تُخرج من حُلِيِّهِنَ الزكاة".الموطأ:ص167 رقم:586.

قال ابن شاس:" غلب مالك في الحلي المعد على قصد استعمال مباح حكم الصورة ، فأسقط الزكاة عنه بشرطين هما: الصياغة المباحة، ونية اللبس المباح". عقد الجواهر:224/1.

[9]- في (ب): "وحليته" .

[10]- في(ج):"حرب".

[11]- المَشْهُور قول ابن القاسم، تنظر المعونة:376/1، المنتقى:155/3، عقد الجواهر:225/1.

[12]- **المعروف**: يقابله قول منكر، أو رواية منكرة عن الإمام مالك أو عن أحد من أصحابه، وقد يعبر عن المَعْرُوفِ بالأشْهَر. كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب لابن فرحون، ص110– 113.

[13]- القول غير المَعْرُوفِ هو اختيار عبد الحق، تنظر عقد الجواهر:226/1، الذخيرة:50/3.

[14]- القول غير المَشْهُور لابن شعبان. تنظر عقد الجواهر:225/2-226 نقلا عن اللخمي.

[تغير الحكم بتغير النية في الحلي]:

وَإن اِتَّخَذَتْهُ امْرَأةٌ لِلِبَاسٍ ثُمَّ نَوَتْ إرْصَادَهُ لِحَاجَةٍ تَحْدُثُ، فَقيل: لَا تُزَكِّيهِ إلَّا أن تَكْسِرَهُ، ابن حبيب[3]:"وَأنَا أرَى زَكَاتَهُ احْتِيَاطاً"[4]، لَا إن اتَّخَذَتْهُ لِابْنَةٍ تَتَجَدَّدُ لا لِلِبَاسٍ وَلا غَيْرِهِ[5]، وَإن اتُّخِذَ لِصَدَاقٍ وَنَحْوِهِ زُكِّيَ على المشهور[6].

[الحلي المعد للكراء]:

وَإنْ كَانَ لِكِرَاءٍ فَلا زكاة على المشهور، وقيل: إن اتَّخَذَهُ مَنْ يَحِلُّ لَهُ سَقَطَتِ اتِّفَاقاً[7]، فإن نَوَى بِحُلِيِّ القُنْيَةِ التَّجْرَ انْتَقَلَ على المشهور، بِخِلَافِ العَرَضِ[8].

[زكاة الحُلِيّ المُرَصَّع]:

وَزَكَّى زِنَتَهُ[9] إن رُصِّعَ بِجَوْهَرٍ وَنُزِعَ بِلَا ضَرَرٍ[10]، وَإلَّا فثالثها[11] فِيهَا يَتَحَرَّى ، وَقيل[12]: كَالعَرَضِ، وَالحُكْمُ لِلأكْثَرِ[13].

[تَلف النِّصَابِ]

وسَقَطَتْ بِتَلَفِ النِّصَابِ أو جُزئِهِ قبل حَوْلِهِ[1] أوْ بَعْدَهُ إن لَم يمكن الأدَاءُ كَجُزْئِهِ على المشهور، وَقيل: يُخْرِجُ رُبعَ عُشْرِ البَاقِي، وَلو عَزَلَهَا عِنْدَ حَولِها فَضَاعَ الأصْلُ

---

[1]- **الأكثر:** يراد به أكثر الرواة أو أكثر أهل المذهب. كشف النقاب الحاجب: ص120-121.

[2]- المقدمات:ص172 ط:القاهرة، عقد الجواهر:225/1.

[3]- **عَبْدُ المَلِكِ بن حبيب** بن سليمان بن هارون بن عباس بن مرداس السلمي، أصله من طليطلة ،سمع بن الماجشون ومطرف وابن المنذر، ولد سنة 174هـ توفي سنة238هـ،كان عالما بالفقه والأدب ورأسا في الفقه المالكي، له تصانيف كثيرة منها شرح الموطأ والواضحة .المدارك 381/1-395، الديباج 252، الأعلام 157/4.

[4]- النوادر:117/2، المنتقى:156/3.

[5]- في(ج):"ولا لغيره".

[6]- القول المَشْهُور لابن القاسم وابن عبد الحكم والمدنيون من الأصحاب ورجحه ابن المواز، وخلافه لأشْهَب وأصبغ. النوادر:116/2، عقد الجواهر:224/1-225.

[7]- القول بعدم زكاة الحلي المعد للكراء قول مالك في المدونة، وخالف محمد بن مسلمة فأوجب الزكاة فيه والقول الأخير لابن حبيب ؛ تنظر المدونة:307/1، المعونة:377/1، المقدمات: ص173، عقد الجواهر:224/1.

[8]- قال خليل:" ... أو منويا به التجارة...". مختصر خليل:ص60.

[9]- في (ج):"زينته".

[10]- في (ج):"ضرورة".

[11]- في (أ) و (ج): "فَثلاثة".

[12]- في (ج):زيادة"وقيل:" وهو تكرار.

[13]- ينظر البيان والتحصيل:365/2 وما بعدها.

أنْفَذَهَا، وَإِنْ ضَاعَتْ هِيَ بِلَا تَفْرِيطٍ لَم يضمن، لا إِنْ أَخْرَجَهَا قَبْلَهُ بِكَثِيرٍ أَوْ بَعْدَهُ مُفَرِّطاً بِتَأْخِيرِهَا، وَلَوْ بَعَثَهَا لِمُفَرِّقٍ فَضَاعَتْ أَوْ سُرِقَتْ أَجْزَأَتْهُ[2].

[زكاة الميراث]:

وَإِنْ وَرِثَ عَيْناً اسْتَقْبَلَ بِهَا[3] حَولاً من قَبْضِهِ أو قَبْضِ رسوله، ولو أقام أعْوَاماً أو عَلِمَ به أو وُقِّفَ له على المشهور، وقيل: يُزَكِّيه لِمَا مَضَى، ورُوي: إن لم يَعْلَمْ به فلعام، كأن وُقِّفَ عَلَى يد عدل[4] فلِمَا مَضَى، وإلا اسْتَأْنَف[5]، ويُزَكِّي الحرث والماشية مُطْلَقاً.

[المال الموصى بتفرقته]:

ولا زكاة في مَالٍ مُوصًى به لِيُفَرَّقَ عَلَى المَنْصُوصِ[6]، وخُرِّجَ إن كان عَلَى غَير مُعَيَّنِينَ وإلا ففي حَظِّ كل وَاحِدٍ منهم،[7] وقيل: إن كان عَلَى مَجْهُولِينَ ففي جُملته، وإلا ففي حظ كلٍّ[8].

[زكاة المال المغصوب]:

ولا في عينٍ غُصِبَتْ قبل رُجُوعِهَا، وإلا فلعام وَاحِدٍ على المشهور، وَثالثها لِمَا مَضَى، ونفى ابن بشيرٍ[1] الثالث[2]، وتُزكى النعم إذا رَجَعَت عَلَى المَنْصُوصِ،

---

[1]- في(ج):"حول".
[2]- في(ج):"أو سقطت أجزأه".
البيان والتحصيل:363/2، المعونة1/366-367، المقدمات:ص184.
[3]- في (أ) و (ج): "به".
[4]- في(ج):زيادة " وقيل: إن وقف على يد عدل ".
[5]- قال مالك:"السُّنَّةُ عندنا، أنه لا تَجِبُ على وارث في مال وَرِثَهُ الزَّكاة حتى يَحُولَ عليه الحَوْل". الموطأ:ص168. وتنظر المدونة:328/1، النوادر:122/2-123، وص125.
قال الخرشي بعد ذكر عبارة الشامل:" والذي شهره في الشامل هو المَشْهُور خلافا لخليل الذي ذكر قيود العلم والوقف عليه".حاشية الخرشي:446/2.
[6]- **المَنْصُوص**: يأتي بالمَنْصُوص في مقابلة التخريج، والنص ما وقع في البيان على أبعد غايته،.. ويحتمل من أن يكون من نص الشيء إذا رفعه، فكأنه مرفوع إلى الإمام أو إلى أحد من أصحابه. كشف النقاب الحاجب:ص99.
[7]- في (ب): زيادة "وقيل: إن كان على مجهولين ففي جملته، وإلا ففي حظ كل واحد منه " وهي تكرار.
[8]- عقد الجواهر:213/1.

وهل لكل عام وصحح[3]، أو لعام؟ قَوْلان [4]. ومن قُضِيَ لـه بثمَرِ[5]شَجَرٍ مَعْصُـوبٍ زَكَّاهُ[6]، ولا تجب عَلَى عبد وإن بِشَائِبَةٍ؛ إذ مُلْكُهُ لم يَكْمُلْ، ولا عَلَى سيِّده[7]، وإن[8] عُتق اسْتَقْبَلَ حَوْلاً بالنقد[9]والماشيةِ، كسيِّده إن انتَزَعَهَا[10]، وأما غيرَهُمَا فعَلَى حكمه[11].

[حول الربح حول أصله]:

---

[1]- **ابن بشير:** هو أبو الطاهر بن عبد الصمد بن بشير التنوخي المهدوي كان رحمه الله إماماً عالماً في أصول الفقه والعربية والحديث من العلماء المبرزين في المذهب المترفعين عن درجة التقليد إلى رتبة الاختيار والترجيح، له كتاب التنبيه على مبادىء التوجيه، وكتاب الأنوار البديعة إلى أسرار الشريعة وكتاب: التذهيب على التهذيب .

وكان بينه وبين أبي الحسن اللخمي قرابة وتعقبه في كثير من المسائل ورد عليه اختياراته الواقعة في كتاب التبصرة وتحامل عليه في كثير منها، وذكر أنه قتل شهيداً: قتله قطاع الطريق في عقبة وقبره بها مع روف كان حي اسنة ست وعشرين وخمسمائة 526هـ ـ رحمة الله تعالى عليه. الديباج المذهب:ص142-143، الشجرة:186/1.

[2]- تنظر المقدمات:ص154، قال الشيخ الحطاب:" ابن بشير : لم يقل أحد باستقباله للاتفاق على رد الولد إلا على قول السيوري إنه غلة، فنقل ابن الحاجب استقباله نصا وهمٌ". مواهب الجليل:147/3.

[3]- قال ابن يونس :"والصواب أن الماشية كالثمرة يزكيها لكل عام إلا أن يكون السعاة قد زكتها" ينظر التاج والإكليل: 146/3، مطبوع مع مواهب الجليل.

[4]- كذا في مواهب الجليل نقلا عن ابن عرفة:147/3.

[5]- في (ب) و(ج): "بثمن".

[6]- تنظر النوادر:141/2. قال ابن يونس:"ولم يختلفوا في الثمرة تُرَدُّ أنه يزكيها لكل عام".ينظر التاج والإكليل:146/3.

[7]- في (ب) و(ج): زيادة "عنه".

[8]- في (ب): "فإن".

[9]- في (ب): "كالنقد".

[10]- في (ب): "انتزعهما".

[11]- روى ابن وهب عن عبد الله بن عمر أنه قال:"ليس على العبد ولا على المكاتب زكاة ماله". تنظر المدونة:310/1.

وضُمّ ربحٌ لحول أصلِهِ[1]على المشهور، وقيل: بعد الشِّرَاءِ، ورُوِيَ: يستقبِلُ به: ورُوي: إن أخر زكاة أصله بَعْدَ حَوْلِه حتى اشترى[2].

[مسائل]:

ولو حلَّ حولُ عشرة فباعها بمائتي[3] درهم، زكّى المائتين[4].

ولـو[5] أنفَقَ من العشـرة خمسةً، واشترى بخمسة شيئا باعَهُ بِخمسة عشر، ففي تزكيَّته ثَلاثة للمغيرة وأشْهب[6] وَابْنُ القَاسِمِ[7]، ثالثها إن كان الشراء قبل النفقة زكى، وإلا فلا[8]، ولو[9] باع بعشرين زكّى اتِّفَاقاً[10].

ولو[11] أسلف من العشرة خمسة، ثم اشترى بخمسة ما باعه لحول[12]بخمسة عشر، ثم اقتضى الخمسة، زكّى العشرين حينئذ.

[زكاة غَلَّة المكترى للتجارة]:

وزُكِّيَت غَلَّةٌ[1] مُكْتَرًى لِتَجْرٍ[2] لِحـول أصـلٍ، كربح دينٍ يملك[3] مثله ولم

---

[1]- في (ب)و(ج): "أصل".

[2]- تنظر المدونة:304/1 ، النوادر:164/2، العتبية مع البيان:358/2، المعونة:366/1.

[3]- في (ج): "بمائة".

[4]- قَـالَ مُحَمَّدُ بن رشد:"وهذا صحيح على ما في المدونة، وعلى المشهور في المذهب من أن الأرباح مزكاة على أصول الأموال".تنظر العتبية مع البيان:257/2.

[5]- **أشْهَـب:** بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم، أبو عمرو القيسي العامري الجعدي الفقيه، الجواد، اسمه مسكين ولقبه أشْهَب،روى عن مالك وهو من كبار أصحابه، انتهت إليه رئاسة الفقه بعد بن القاسم بمصر، ولد سنة 140هـ وتوفي 204هـ وقيل: 203هـ .ترتيب المدارك 259/1، وفيات الأعيان 238/1.

[6]- في (ب): "لو"بدون واو.

[7]- **ابـن القاسم:**هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة مولى زيد بن الحارث العتقي ، أبو عبد الله ، ولد بمصر سنة132هـ صحب مالك عشرين سنة، وروى عنه الموطأ وتفقه على كثير من نظراء الإمام مالك كالليث بن سعد و عبد العزيز بن الماجشون، وروى عنه سُحْنُون وزنان ويحي بن دينار وأصبغ ، وخرج له البخاري في صحيحه ، قال النسائي:" ابن القاسم ثقة، رجل صالح:" ألف المدونة وهي من أجلِّ كتب المالكية ، نوفي سنة 191هـ. الديباج ص239 ،الشجرة الزكية:89/1 رقم:69، الأعلام:323/3.

[8]- قال ابن شاس:" وتقدر عند ابن القاسم كالموجودة يوم الشراء بالمال حتى يضاف إليها ما في يده، وقال أشْهَب:يوم حصولها، وقال المغيرة: يوم ملك أصل المال ،وهذا هو منشأ الخلاف في هذه المسألة .تنظر عقد الجواهر:228/1، جامع الأمهات:ص146.

[9]- في (أ): "فلو".

[10]- المدونة:304/1.

[11]- في (ب): "فلو".

[12]- في (ج): "بحول".

ينقُدْه[4] على المشهور[5]، وقيل: يستقبل بهما، ورُوي: يُزَكِّي الربح من حين الشراء، قيل:[6] وإليه رَجَعَ، فإن تَسَلَّفَ الثمن[7] ولم يكن عنده عوضُهُ، زَكَّى الرِّبح على المشهور، وَثالثها من الشراء إن نقد شيئا من ماله، وإلا اسْتَقْبَلَ[8].

[زكاة الفوائد]:

---

[1]- **الغلة:"** ما نَما عن أصل قارن ملكه نموَّه حيوان أو نبات أو أرض". شرح حدود ابن عرفة، الموسوم: الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع:142/1، تحقيق: محمد أبو الأجفان، والطاهر المعموري، ط:1 عام:1993م،دار الغرب الإسلامي.

[2]- في (ب): "لا تجار"،وفي (ج): "اتجر".

[3]- في (ب): "عليك".

[4]- في (ب): "ولم ينقد".

[5]- في (ب)و(ج): زيادة "فيهما".

[6]- في (ج): "وقيل".

[7]- في (ج): "الثمن"ساقطة.

[8]- تنظر النوادر:164/2.

قال ابن رشد في محصلة يسند فيها الأقوال المذكورة في زكاة الأرباح إلى أدلتها ما نصه:" ووجه القول بأن الأرباح فوائد يستقبل بها الحول قوله عليه الصلاة والسلام:" ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول"، فعم ولم يخص ربحا من غيره، ووجه القول بأنها مزكاة على الأصول قياسا على غذاء النعم لأنهما نما آن من المال، مما يشق فظ أحوالهما لمجيئهما شيئا بعد شيء فوجب أن يستوي حكمهما في تزكيتهما على الأصل، وأما التفرقة بين أن ينقد أو لا ينقد، وبين أن يشتري بما بيده أو بأكثر منه، فإنما هو استحسان إذ لا يخرج شيء من ذلك عن القولين المتقدمين، والله أعلم . انتهى. ينظر البيان:357/2، والحديث في سنن البيهقي:174/4 رقم:7323.

كفَـائِـدَة[1] بَعْـدَ[2] قَبْضِـهَـا، وهي:" مـا يَتَجَدَّدُ من صدقة، أو هبة[3]، وأرْش[4] جناية، ومهر امرأة، وإرثٍ، وثمن مقتنَى"، وضُمَّتْ ناقصةٌ ولو بعد تمَامِهَا لثانيةٍ[5]، فإن نقصتَا فلثالثةٍ فَأكثرَ، وحولُ الكُلِّ[6] عند الكمال[7].

[حكم تعدد الفوائد، وما يضم منها وما لا يضم]:

فَلَوْ تَلَفَتِ الأولى، أو أنفقها[8] بَعْدَ حَوْلٍ، ثم مر حولُ الثَّانية ناقصة، فلا زكاة خلافا لأَشْهَب[9]، فَلَوْ كان قَبله أو الثانية، فلا زكاة اتِّفَاقاً، ولو مر حولُ الثانيةِ كاملةً، زكيت اتِّفَاقاً[10]، ولو كانت الأولى تامة، فكلٌّ لِحَوْلِهِ[11]، ولو مر حولُها ثانيا ناقصة، وفي الثانية كمالها بَقِيَتْ لحولها على المشهور[12]، وصُوِّبَ نَقْلُهَا للثَّانِيَةِ[13]، وإن نقصتَا فربحَ في وَاحِدَةٍ منهما، أو فيهما[14] ما يُكَمَّل به عند حول الأولى، أو قبله، فكلٌّ لحوله ونَضَّ ربحهُمَا، وبعد شهر فمنه[15]، والثانية لحولها.

وضُمّت لها الأولى إن[16] شك في الربح من أيِّهمَا هو، كأن حصل عند

---

[1]- **الفائدة** : "ما ملك لا عن عوض ملك لتجر" . شرح حدود ابن عرفة:142/1.

قال الشيخ العدوي:"ومن الفوائد ما يحصل للإنسان من عمل كأجرة كتابة أو صنعة أو إمامة او نحو ذلك" حاشية الخرشي: 454/2 وبأسفله: حاشية العدوي.

[2]- في (أ): "قبل".

[3]- في (أ): "أو هبة"ساقطة، وفي (ج): "وهبة".

[4]- **أرْش:** بوزن العَرْش، دية البجراحات. مختار الصحاح:ص13.

[5]- في (أ) و (ب): "الثانية".

[6]- في (ج): "كل".

[7]- تنظر المدونة:322/1، المعونة:376/1، المختصر: ص60.

عن ابن عمر قال: قال رسول الله "من استفاد مالا، فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول عند ربه" الترمذي:25/3 رقم:631.

قال ابن وهب وأخبرني رجال من أهل العلم ، أن عثمانَ وعليا، وربيعة، ويحي بن سعيد، وسالم بن عبد الله، وعائشة كانوا يقولون ذلك. المدونة:332/1.

[8]- في (أ): "وأنفقها".

[9]- القول بعدم الزكاة لابن القاسم؛ تنظر النوادر:144/2، الذخيرة:35/3.

[10]- النوادر:143/2، مواهب الجليل:162/3 نقلا من التوضيح.

[11]- في (ج): "لحول".

[12]- في (ج): "على المشهور"ساقطة.

[13]- تنظر المدونة:326/1، وذكر الشيخ في الشرح الوسط: أنه المَشْهُور ، ونقل عن ابن مسلمة القول بالنقل: ص141، وكذا نقله الدسوقي من التوضيح:55/2.

[14]- في (أ): "وفيهما".

[15]- في (ج): "يعد شهر منه".

[16]- في (أ)و(ب): "وإن".

[17]- في (ب): "حلول".

الثانية، وإن كان بعده رَجَعَتا[1] منه[2].

ولو أفاد خمسة مَحْرَمِيَّةٌ وخمسة رَجَبِيَّة، فربح فيهما تمام أربعين في المحرّم الثاني، زكّى فيه عشرين، وفى رجب مثلَه[3].

فَلَوْ خلط الخمسين، واتّجر[4] منهما بخمسة، وأنفق الباقي قبل النُّضوض، لم تزكّى حتى تبلغ بربحها أربعين، فتُزكّى[5] عَلَى ما تقدّم.

[زكاة أموال الخدمة]:

واسْتَقْبَلَ بكتابة عبد القُنْيَةِ اتّفَاقاً، كالتجارة على المشهور[6]، وغَلَّة أصولِ تجرٍ، وغَنَمِهِ إن لم تكن في عينها زكاةٌ على المشهور، وكذلك غَلَّة دُورِهِ وعبيده كسلعةِ قُنْيَةٍ اتّفَاقاً، فإن وَجَبَتْ زكاةٌ في عينها[7]زكّى، ثم زكّى الثمن لحولٍ من التزكية[8].

[فوائد لا يستقبل بها]:

---

[1]- في (أ): "رَجَعَت".

[2]- عن علي بن أبي طالب قال:"ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول الحول عليه، فإذا حال عليه الحول ففي كل مائة درهم خمسة دراهم فما زاد فبالحساب" تنظر المدونة:333/1، النوادر:145/2-146، المختصر:ص60.

[3]- في (ج):" فربح فيهما تمام الأربعين في المحرم زكى فيه تمام العشرين، وفي رجب مثلها".
كذا في جامع الأمهات:ص146.

[4]- في(أ)و(ب): "تجر".

[5]- في(ج): "فزكي".

[6]- المدونة:328/1.

[7]- جملة:"زكاة على المشهور، وكذلك غلة دوره....وجبت زكاة في عينها" ساقطة من (ب) وأثبتت في الهامش مع سقوط لفظة "زكاة"من الهامش. وفي(ج): "عينه"بدل عينها.

[8]- المدونة: 328-و 332.

وثمنُ الثمرةِ المُشتراةِ مَأْبُورَةً[1] والصُّوفِ التَّامِّ، يُزَكَّى لحولِ الأصلِ على المشهور، كغلةِ مُكْتَرَاةٍ، ومن زَرَعَ لتجارةٍ[2]، وهل يُشترط كون البذر[3] لها؟ خلاف[4]، واسْتَقْبَلَ إن لم يكونا لها، كأحدهما على المشهور، وقيل: الحكمُ للأرض ، وقيل: للبذرِ والعملِ[5]، وقيل: يُقَسَّطُ[6] عَلَى الثَّلاثة[7].

[زكاة الدين]:

وَزُكِّيَ دينٌ أصله بيده -عينٌ أو عرضُ تجرٍ[8]- لعام من أصله إن قَبَضَ عينا، ولو بهبة أو إحالةٍ[9] على المشهور[10]، وكمل ولو بفائدة، وجمعت[11] معه بملك وحول أو بمعدِنٍ عَلَى المَعْرُوفِ[12]، ولَا يُجْزِئُ قبل قبضه خلافا لأَشْهَب[13].

[مسائل]:

فَلَوْ[14] أقام حَوْلاً فلَمْ يُزَكِّهِ[15] ثم أقرضه، وقبضه بعد أحوال، زَكَّاهُ لعامين، ثم يُزَكِّي المقبوضَ بعدُ وإن قَلَّ، فَلَوْ كَمُلَ بقبضٍ ثانٍ، فالحولُ منه، وقيل: كُلٌّ عَلَى حوله، كأن نَقَصَ كاملٌ بعد وجودِهَا[16] على المشهور، وقيل: يُضَمّ للثاني.

فَلَوْ قبض عشرة لا يملك كمالَها فضَاعت، ثم عشرةً، زكى على الأصح، كأن أنفقها عَلَى المَنْصُوصِ[17].

---

[1]- **المأبورة**: الملقحة، يقال أبرت النخلة وأبرتها فهي مأبورة ومؤبرة. لسان العرب 25/1.ط: دار صادر بيروت.

[2]- في (أ): " كغلة مكتراة ومزدرع لتجارة". وفي (ج):" كغلة المكترى ومن زرع للتجارة".

[3]- في(ج):زيادة "في زع التجارة".

[4]- تنظر النوادر:132/2- إلى 135.

[5]- في (ب): "للعمل".

[6]- في(ج): "يسقط".

[7]- كذا في جامع الأمهات:ص147، ونسب الشيخ بهرام القول بأن الحكم للأرض لأبي عمران، والقول بالتقسيط لعبد الحميد، وذكر القول بأن الحكم للبذر والعمل بلفظ وقيل: .الشرح الوسط:ص142.

[8]- في (ب): "تحارة".

[9]- في(ج): "بإحالة".

[10]- جامع الأمهات:ص147، مختصر خليل:ص61.

[11]- في (ب): "جمعت" بغير واو.

[12]- في مختصر خليل:ص61" على المقول" وقال الشيخ بهرام عند شرحه لهذا القول:" ويضم المعدن للدين في وُجُوبِ الزكاة في الدين على القول الذي ذكره في التلقين واستحسنه المازري" الشرح الوسط:ص142، وينظر التلقين للقاضي عبد الوهاب: ص118.

[13]- في (ب): "لأَشْهَب"مكررة.

القول بعدم الإجزاء لابن القاسم وهو قول مالك . تنظر النوادر:149/2.

[14]- في(ج): "ولو".

[15]- في (ب): "يزكيه".

[16]- في(ج): "تام بعد وجوبها".

[17]- قول مالك النوادر:148/2، المقدمات:180.

فإن كان دينُه من إرث، أو عَطيَّةٍ، أو مهرٍ، أو أرش جنـأيـةٍ، اسْتَقْبَلَ حَوْلاً من قبضِهِ ولو أخَّره فراراً، وكذا إن كـان من ثمن عَرَضٍ أفَادَهُ[1] وباعه بنقْدٍ، أو بمؤجلٍ على المشهور[2]، وهل يستقبلُ إن فرَّ بتأخيرِهِ، أو يُزَكّيه لما مضى؟ قَوْلان، وإن كـان[3] من ثمنِ عـرَضٍ مُشْتَـرَى بنقـد للقُنيـة اسْتَقْبَـلَ، وَ[4]لأجَـلٍ فلعـام إن قبضـه بَعْدَ حَـوْلٍ فـأكثر، وإن فـرَّ فلِمَـا مَضَـى، وإن كـان من كـراءٍ أو إجـارة، وقبضـه بعـد السـكنى والخدمـة، فحـكم ثـمنِ عرَضٍ أفَادَهُ[5].

[1]- في(ج): "إفادة".
[2]- المعونة:371/1، المقدمات:179.
[3]- في (ب): "كان"ساقطة.
[4]- جملة: " بنقد للقنية اسْتَقْبَلَ، وَ "ساقطة من (ج).
[5]- المقدمات:ص179.

وإن قبض[1] ديناراً، ثم آخر فاشترى بكل وَاحِدٍ ما باعه بعشرين، فإن باعهما معا زكّى أربعين، أو أحدهما قبلَ شراء الآخر[2] فإحدى وعشرين، وبعده فأربعين، وقيل: إحدى وعشرين[3]، ولو باع الأول بتسعة عشر زَكَّاهَا مع الدينـار الذي في السلعـة الأخرى، واسْتَقْبَـلَ ربحهـا[4] لأنه رِبْحُ مَالٍ مُزَكّى، ولو باع الأولى[5] بأقلّ من تسعة عشر، زكى الجميـع يـوم بيـع[6] الثـاني إن كـان نِصَابـاً، وَضُمَّ لأولٍ[7] مـا بعده لِجَهـلِ أحوالـه عكس الفوائدِ عَلَى المشْهُور[8]، وروى اللخمي[9] حَوْلاً وَسَطاً[10].

[العمل في اجتماع الدين مع مثله أو مع الفائدة]:

والاقتضاء لمثله مُطْلَقاً، والفائدة[11] لما بعدها منه.

[أمثلة للفائدة مع الدين]:

فَلَوْ اقتضى بَعْدَ حَوْلٍ خمسة، ثم أفاد عشرة وأنفقها بَعْدَ حَوْلِهَا، ثم اقتضى عشرة[12]، زكّى العشرين[13] دون الخمسة، إلا إذا قبض مثلها[14].

فَلَوْ[1] قبض عشرة، ثم أفاد عشرة ولم يحلَّ حولُها حتى تَلَفَتِ الأولى، أو أنفقها، فلا زكاة على المشهور.

---

[1]- في (أ): "قبض"ساقطة.

[2]- في (ج): زيادة "أو أحدهما بعد شراء الأخرى ".

[3]- ينظر عقد الجواهر:234/1، جامع الأمهات:ص147، مختصر خليل:61، والقول الأخير نسبه المواق لابن يونس. التاج والإكليل: 177/3.

[4]- في (ج):" بربحهما ".

[5]- في (ج): "الأولى"ساقطة.

[6]- في (ج): "بيع"ساقطة.

[7]- في (ج): "الأولى".

[8]- المشهور قول مالك وسُحْنُون برد الأول إلى الآخر ، وقال ابن حبيب: يرد الآخر إلى الأول في الفوائد والديون، قال أبو محمد:وقول مالك وسُحْنُون أصح؛ لئلا تؤدى زكاة قبل حولها . النوادر:148/2-149.

[9]- **اللخمي:** أبو الحسن علي بن محمد الربعي المعروف باللخمي: أصله من القيروان، كان متقناً في علوم الأدب والحديث والفقه والنظر، رئيس الفقهاء في وقته، من شيوخه: ابن محرز والسيوري، والتونسي، وابن بنت خلدون. من تلاميذه: المازري، وأبو الفضل بن النحوي، أبو علي الكلاعي، عبد الحميد الصفاقصي، وغيرهم، من مؤلفاته: له تعليق على المدونة سمّاه التبصرة مشهور معتمد في المذهب، توفي عام: 478هـ بصفاقص. ينظر: الديباج المذهب:298، شجرة النور الزكية: 1/ 173.

[10]- جامع الأمهات:ص148.

[11]- في (ج): "الأولى"ساقطة.

[12]- في (ب): "عشر".

[13]- في (ج): "العشرتين".

[14]- المدونة:1/ 318، مختصر خليل:ص61.

ولو قبض خمسة، ثم أفاد عشرة[2]معا[3]، ثم أفاد عشرة وأنفقها أيضا بَعْدَ حَوْلِهَا، ثم اقتضى خمسةً، فهل تُزَكَّى هذه الخمسةُ لإضافة الفائدتين إليها، أو لا؛ لأن الفائدتين والخمسة لا تُضَمُّ بعضُها لبعض؟ قَوْلان .

ولو قبضَ عشرة ثم أفادَ عشرة، فأنفق الأولى ثم قبض خمسة، ففي تزكيتها قَوْلان، بناءً عَلَى أن إضافَتَهَا[4] للمقتضَى قبلَهَا، وإضافة الفائدة قبلَها إليهَا، أو إنما[5] تضاف للأُولى، وقيل: يُزَكِّي الجميع.

ولو قبض عشرة ثم أفاد عشرة ثم قبض دينارا، ففيه ما في الخمسة، وقيل: يُزَكِّي الجميع[6]، ولو كان المقتضى إحدى عشرة، زكَّى الثَّلاثِينَ[7].

ولو قبض خمسة عشر ثم أفاد عشرة، ثم أنفق المقتضى أو تلف، ثم قبض خمسة، زكَّى الاقتضائين دون الفائدة على المشهور، ولو قبض عشرة ثم أفاد خمسة عشر، ثم قبض خمسة عشر زَكَّاهَا مع الفائدة، وفي زكاة الأولى القَوْلان[8].

[زكاة عروض التجارة]:

ومن ملك عرَضا[9] بعوضٍ بنيةِ تَجرٍ[10] أصلُه عينا بيده وإن قل، أو عَرَضَ تَجرٍ وبيعَ بعين وإن لاستهلاكٍ، ورُصِدَ به السُّوقُ، زَكَّاهُ لعامٍ[11] كَالدَّين، لا بلا نية، أو بنية قُنية[12]، وكذا إن نوى الغَلَّة أوْ مَعَ القُنْية على المشهور، فإن نوى التجر والغَلَّة أو القُنْية، فكالدَّين وصُوِّبَ[13]، وإن كان أصلُه للقنية، فقَوْلان[14]، ولا تُجْزئ زكاتُهُ قبل بَيْعِهِ عَلَى الأصَحِّ.

---

[1]- في (ج): "ولو".

[2]- جملة: "فلا زكاة على المشهور، ولو قبض خمسة ثم أفاد عشرة" ساقطة من (أ).

[3]- في (ج): "وأنفقها معاً"بزيادة وأنفقها.

[4]- في (ج): "على تزكيتها لمضافتها".

[5]- في (ج): "فإنما".

[6]- جملة:" ولو قبض عشرة.... وقيل:: يُزَكِي الجميع "ساقطة من (ج).

[7]- في (ج):زيادة"ولو كان المقتضى إحدى عشرة زكى الثلاثين " وهي تكرار.

[8]- تنظر عقد الجواهر:235/1.

[9]- **العَرْض:** بوزن الفَلْس؛ المتاع، وكل شيء عرض إلا الدراهم والدنانير فإنها عين. وقال أبو عبيد:" العُرُوضُ الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن، ولا تكون حيوانا ولا عقارا". مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي:ص424، عني بترتيبه :محمود خاطر، راجعتها وحققتها: لجنة من علماء العربية، طبعة دار المعارف، القاهرة، مصر.

[10]- في (ب): "أجر".

[11]- في (أ): كلمة "لعام"ساقطة.

[12]- في (أ): لفظة" قنية"ساقطة مع سقوط الباء في "بنية" من (ب) و (ج) ، وأثبتها كذلك ليستقيم الكلام .

[13]- صوب ابن يونس قول أشْهَب أنها كالدين على قول ابن المواز أنها كالفائدة وروى ابن رشد أن التغليب والأصل للقنية عن ابن القاسم وهو رواه عن مالك. البيان:367/2، التاج والإكليل:181/3.

[14]- جامع الأمهات:148.

[مسائل]:

ولو بعث مالاً تُشترى به ثيابا له ولأهله[1]، وحلَّ حولُه قبل الشِّراء، زَكَّاهُ[2].

وما قصر من نصابٍ أو حرث أو ماشية[3] فعرض، وإلا زُكِّيَتْ عينُه.

فإن كوتِبَ عبدُ تجرٍ فعجَزَ، أو ارتُجِعَ شيء من مفلسٍ، فكغيره[4].

وأمةُ التَّجْرِ تُحْبَس للوطءِ حَوْلاً، يُزَكَّي ثمنُها حين بيعها[5].

[زكاة المدير]:

وإن لم يَرْصُدْ وكان مديرا[6]، زكَّى عينَه إن نَضَّ[7] له شيء ولو درهم على المشهور، ولو في أول حوله على المشهور، وعَدَّ دينَه النقدَ الحالَّ المرجُوَ على المشهور[8]، وقيل: قِيمَتَهُ، وقيل: إنما يزكَّى بعد قبضه لعامٍ وَاحِدٍ[9].

فإن كان مؤجلا، زكَّى قيمته عَلَى الأصَح، كعُروضِه إن زادت بعدُ، بخلاف حُلِيِّ التَّجْرِ، أو بَارَتْ على المشهور، ولو لعامين[10] على الأصح[11]، وقيل: بار[12] الأقلُّ فكذلك، وإلا لم يُقوَّمِ اتِّفَاقاً[13].

وضُمَّ الحلِيُّ وزنا معها[14]، وقُوِّمَ بالذهب ما يباع به غالباً، كوَرِقٍ، وخُيِّر فيما يباع بهما[15]، وهل حوله من حين ملَكَهُ أو أدارَه أو بين الأصل والإدارةِ؟ خلافٌ[1].

---

[1]- في (ب)و(ج):" أو لأهله".

[2]- من سماع أصبغ بن الفرج من ابن القاسم. البيان:416/2.

[3]- في (ب): "وماشية".

[4]- جامع الأمهات:148، مختصر خليل:62.

[5]- كذا في البيان والتحصيل:367/1، من سماع أشْهَب من كتاب الزكاة.

[6]- **المدير:** "من لا يكاد أن يجتمع ماله عينا" شرح حدود ابن عرفة للرصاع:145/1.
قال الخرشي:"المدير من يبيع عروضه بالسعر الحاضر ثم يخلفها بغيرها كما يفعله أرباب الحوانيت والجالبون للسلع من البلدان" حاشية الخرشي:475/2.

[7]- **نـض:** أهل الحجاز يسمون الدراهم والدنانير النض والناض إذا تحول عينا بعد أن كان متاعا،ويقال: خذ ما نض لك من دين أي ما تيسر. وهو يستنض حقه من فلان أي يستنجزه ويأخذ منه الشيء بعد الشيء. مختار الصحاح:ص665.

[8]- جملة:"ولو في أول حوله على المشهور، وعد دينَه النقدَ الحالَ المرجُوَ على المشهور"ساقطة من(ج).
تنظر المدونة:316/1.

[9]- قال المغيرة: "لا يزكي المدير ولا غير المدير دينه حتى يقبضه فيزكيه". النوادر:168/2.

[10]- في(ج): "عامين".

[11]- جملة:"كعروضه إن زادت .... ولو لعامين على الأصح" ساقطة من (أ).
تنظر النوادر:169/2، المنتقى:185/3-186، عقد الجواهر:227/1، جامع الأمهات:148.

[12]- في(أ): "حاز".

[13]- هذا القول منقول عن اللخمي: ينظر الشرح الوسط:ص145، جامع الأمهات:149.

[14]- في(ج): "معه".

[15]- في(ج): "به".
تنظر الذخيرة:21/3.

[ما لا يُقوم في زكاة عروض التجارة]:

ولا يُقَوِّمُ أوانيهِ وآلة الِإدَارَةِ[2]، ولا ديناً غير مرجُوٍّ خلافا لابن حبيب[3]، ولا كتابة مُكَاتَبٍ وَلَا خِدْمَة مُخْدَمٍ[4]، ولا قرضا، وَتُؤُوِّلتْ عَلَى تَقْوِيمِهِ[5].

وهل يُقَوِّمُ طعاما من سَلَمٍ واستظهر، أو لا؟ قَوْلَان[6].

[تقويم البائع بالعَرَض]:

ولو كان يبيع بالعرض[7] ولا ينض شيء لم يُقَوِّمْ، وروي خلافه[8]، وعليه فهل يُخْرِجُ عرَضاً بقيمته، أو عينا وشهر؟ روايتان[9]، وعلى المشهور إن نضَّ شيءٌ بَعْدَ حَوْلٍ ولو دون نصابٍ، قَوَّمَ الجميع حينئذٍ خلافا لأَشْهَب، وكان حولُه يومئذ، وألغى الزائد[10].

[الزكاة في الماشية تُشترى للتجارة]:

وزكَّى رقبَة ماشيةٍ لحولٍ من الشراء بلا تَقْويم، فإن باعَهَا قبلَهُ، وقبلَ[11] مَجِيءِ الساعي، زكَّى ثمنها لأول حولها[12]إن كانت للتجارة، وما دُونَ النِّصَابِ كالعرَض.

[تأثير النية في زكاة العروض]:

والنية تنقل المُدارَ للاحتكارِ والعكس، وهما للقُنية على المشهور، ولا تنقُل المقتنى لهما ولو كان أوَّلاً للتَّجر على المشهور[13].

[زكاةُ مال من أسلم]:

وفي تقويمِ كَافِرٍ لحولٍ من إسْلامه أو استقبالِهِ بالثَّمن قَوْلان[1].

---

[1]- كذا في المختصر:ص62.

[2]- تنظر العتبية مع البيان :404/2، المختصر:ص62.

[3]- وهو قول يحي بن عمر. النوادر والزيادات:168.

[4]- في(ج): " وخدمة مخدمٍ".
النوادر:172/2.

[5]- قال ابن رشد:"وأما دين القرض...، واختلف هل يقومه المدير أم لا؟ فقيل: إنه يقومه وهو ظاهر ما في المدونة، وقيل: إنه لا يقومه، وهو قول ابن حبيب في الواضحة". المقدمات:ص179.

[6]- جامع الأمهات:ص149، الشرح الوسط:145

[7]- في(أ): "بالعروض".

[8]- القول بعدو التقويم لابن القاسم رواية عن مالك، وخلافه قول ابن حبيب ورواية مطرف وابن الماجشون عن مالك. تنظر النوادر:171/2، المنتقى:184/3، عقد الجواهر:227/1.

[9]- النوادر:172/2.

[10]- عقد الجواهر:227/1،جامع الأمهات:ص149.

[11]- في(أ)و(ج):"أو قبل".

[12]- في(أ): "لأول حوله". وفي(ج):"لا لحول حوله".

[13]- ينظر المنتقى:185/3، الذخيرة:19/3-20، جامع الأمهات:ص148، مختصر خليل:ص62

[اجتماع الإدارة والاحتكار]:

وإن اجتمعَ إدارَةٌ واحتكَارٌ وتساويا فكُلٌّ عَلى حُكْمِهِ، وإلاَّ فَثالثها المَشْهُورُ إن أدارَ الأكْثَرَ فالحكمُ لـه، وإلا فعَلى حُكْمهما، وقيل: الحكمُ للإدارَةِ مُطْلَقاً[2].

[ما لا يُسْقِطُ الزكاة]:

وَلَا يُسْقِطُ زكاةَ حَرْثٍ وَمَاشِيَةٍ وَمَعْدِنٍ فَقْدُ[3]المَالِكِ أوْ أسْرُهُ، وَلَا دَيْنٌ وإن سَاوَى ما بيده، إلا زكاة فطرٍ عن عبدٍ عليه مثلُه على المشهور[4]، بخلاف العين ولو مهرَ امرأةٍ عَلى الأشْهَرِ[5]، أو مؤجَّلا إلا دَيْنَ زكاةٍ على المشهور[6].

[مسائل]:

ولو تحمَّل[7] عليه عشرون دينارا، وليس بيدهِ غيرُها، أخرجها وَبَرِئَ، وعَلَى الشَاذِّ[8] يُخرج أوَّلاً نصفَ دينار، ثم بقيَّتَهَا، ويبقى في ذمته نصفُ دينار[9].

ولو أخَّر زكاةَ نصابٍ فصار في حولٍ ثانٍ أربعين، أخرج عن الأوَّل[10]نصف دينار[11]، [12]ثم يزكي عن تسعٍ وثَلَاثِينَ ونصف، وعَلَى الشاذِّ عن أربعين، وروي يستقبل بجميع الربح[1].

---

[1]- كذا في مختصر خليل:ص62. نقل ابن الحارث عن محمد بن عبد الحكم القول الأول، وعن يحي بن عمر القول الثاني. ينظر الشرح الوسط:146، التاج والإكليل:191/3.

[2]- المنتقى:185/3، عقد الجواهر:227/1..

[3]- في(ج):"فقر" .

[4]- المَشْهُور لابن القاسم، وخلافه لأشْهَب، النوادر:153/2، المقدمات:172، جامع الأمهات:149، المختصر: 62.

[5]- **الأشْهَر**: يطلق على الأشْهَرِ من القولين أو الأقوال، لأن صيغة أفعل ظاهرة في التفضيل، وقد يعبر عن المَشْهُور بالأشْهَر، ويطلق أيضا عَلَى المَعْرُوفِ. كشف نقاب الحاجب:ص88-إلى 90.

[6]- جملة:"بخلاف العين ولو... إلا دين زكاة على المشهور ".ساقطة من(ب).

الأصل في سقوط الزكاة بدين العين حديث السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول:" هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة". سنن البيهقي: 148/4 رقم:7606.

قول ابن القاسم سقوط الزكاة بدين الزكاة، وهو ما في المختصر:62، وفي جامع الأمهات: 149 نص على وجود القولين فقط، تنظر المدونة:335/1، النوادر:155/2.

[7]- في(ج):"تجمل".

[8]- في(ب): "ويروى على الشاذ". وفي(أ):" وبرئ على الشاذ".

[9]- كذا في الشرح الوسط أنه المَشْهُور، وذكر أن الشاذ قول ابن حبيب.، غير أنه يبقى إشكال في العبارة بقوله:" إلا دين زكاة".ينظر الشرح الوسط:ص148.

قال في مواهب الجليل:" وشهر في الشامل القول الثاني إلا أنه إنما ذكر القولين على الشاذ كابن الحاجب، ولكن المقصود أن الثاني هو الراجح. مواهب الجليل:184/3.

[10]- في(ب): "الأولى".

[11]- في(ب): " دينا".

[12]- في (أ): زيادة: " يزكي عن تسع وثَلَاثِينَ نصف دينار". وهي تكرار.

[ما يُسْقِطُ الزكاة من الديون]:

وتَسْقُطُ بنفقةِ زوجةٍ مُطْلَقاً وولدٍ إن قُضِيَ بها، وقيل: لا، كَأَنْ لَمْ يُقْضَ بِهَا على المشهور[2]، وَهَلْ إنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ يُسْرٌ[3]، أو مُطْلَقاً؟ تَأْوِيلانِ[4]، لا بدينِ كفارةٍ وهديٍ، كنفقةِ والدٍ على المشهور، وهل إن كانت بلا قضية أو بها، وأَنْفَقَ بسؤالٍ وتَحَيُّلٍ[5]، أو من نفسه، أو تسلَّف لا ليُرْجع، أو لم يتسلَّف ولم يطلُبْهَا عند حاكمٍ، وإلا فكالدين؟ تأويلات.

[ما يجعل في مقابل الدين]:

إلا أن يكون له عرضٌ يُباع مثلُه في دَيْنه كدارِه وسَرْجِه وسلاحِه وخاتَمِه، ومَا لَهُ قيمةٌ من ثيابِ جمعة وكتب، فإنه يَجعل الدّيْنُ فيه على المشهور[6]، وقيل: في العين فقط، ثم يزكّي إن حلّ حولُ العَرَض على المشهور، ويُقَوِّم وقتَ الوُجُوبِ، وعن[7] ابن القاسم القَوْلان[8] عليهما، كمعدِن، وماشيةٍ، ومُعَشَّرٍ[9] وإن[10] زكّي على المشهور[11]، وفي خِدْمَةِ مُعْتَقٍ لأجلٍ، ومكاتَبٍ، ولو قبل الدَّيْن على المشهور[12] فيهما، وهل في قيمةِ كتابته أو في قيمته مكاتباً أو عبداً؟ ثَالِثُهَا لابن القاسم وأَشْهَب وأصبغ[13].

وفي مدبَّرٍ قبل الدين على المشهور، في قيمة رقبته عند ابن القاسم، وفي خدمته عند أَشْهَب.

وَفِي خِدْمَةِ مُخْدَمٍ، وَمَرْجِعُ رَقَبَتِهِ[14] لِمَالِكِهِ عَلَى المَنْصُوصِ[1].

---

[1]- ذكر ابن الحاجب أن القول بالاستقبال لأَشْهَب وابن عبد الحكم، قال: وهو غريب. جامع الأمهات: 149.

[2]- ينظر النوادر:156/2.

[3]- في(أ): "يسير".

[4]- قال خليل:" وبأوَّل إلى اختلاف شارحيها في فهمها". ويندرج نحو تأويلان وتأويلات. مواهب الجليل:35/1.

[5]- في(ج):"أو تحيل".

[6]- المدونة:333/1، المنتقى:175/3، النوادر:158/2.

[7]- في(ج):"عن"بدون واو.

[8]- النوادر:162/2، المنتقى:184/3-185، عقد الجواهر:209/1.

[9]- **المعشر**: هو ما يجب فيه العشر أو نصفه من حب أو تمر. الشرح الكبير للدردير:85/2.

[10]- في(ج):"وإن"ساقطة.

[11]- كذا في مختصر خليل:63..

[12]- جملة:"وفي خِدْمَةِ مُعْتَقٍ لأجلٍ ومكاتبٍ ولو قبل الدين على المشهور" ساقطة من(ج).

[13]- النوادر:158/2-159، المنتقى:176/3، عقد الجواهر:211/1.

[14]- جملة:" عند ابن القاسم، وفي خدمته عند أَشْهَب، وفي خدمة مخدم، ومرَجَعَ رقبته" ساقطة من(ج).

وَفِي دَيْنِهِ على المشهور، ثُمَّ إنْ كَانَ حَالاً جَعَلَ عَدَدَهُ فِيمَا عَلَيْهِ، وَقَالَ سُحنون: "قيمته"، وَغَيْرُ المَرْجُوِّ كَالعَدَمِ على المشهور، كَثِيَابِ جَسَدِهِ، وَمَا يَعِيشُ بِهِ الأَيَّامَ هُوَ وَأَهْلُهُ[2]، وعبدٍ آبِقٍ إنْ رُجِيَ على المشهور[3]، وعَلَى الشَاذّ يُقَوَّمُ عَلَى غَرَرِهِ[4].

[زكاة من وُهب لهُ الدين]:

وَلَوْ وُهِبَ لَهُ الدَّيْنُ أَوْ مَا يُجْعَلُ فِيهِ، وَلَمْ يَحُلْ حَوْلُهُ، زَكَّاهُ عِنْدَ أَشْهَبَ لِوَقْتِهِ، واسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلاً على المشهور[5].

[مسائل]:

كَمُؤَجِّرٍ[6] نَفْسَهُ ثَلاثَ سِنِينَ بِسِتِّينَ دِينَاراً يَقْبِضُهَا وَيَمُرُّ لَهُ حَوْلٌ، وقيل: يُزَكِّي عَنْ عِشْرِينَ فقط، وَقيل: عَنْ تِسْعَةٍ وَثَلاثِينَ وَنِصْفَ، وَقيل: عَن الجميع، وَهُوَ ضَعِيفٌ[7].

وَمَنْ بِيَدِهِ مِائَةٌ، وَعَلَيْهِ مِائَةٌ لأَجِيرٍ لَمْ يَعْمَلْ مَا اسْتُؤْجِرَ عَلَيْهِ، جَعَلَ عَمَلَهُ سِلْعَةً وَالدَّيْنَ فيها وزكّى[8].

ومن عليه مِائَةٌ وله مائتان محرميَّة ورجبيَّة، يُزكي الأولى، ويجعل الثانية في الدين، كإن اتَّحد[9] حولُهما على المشهور، وقيل: يزكي الجميع[10].

---

[1]- كذا في النوادر من قول أشْهَب، وجاء في الشرح الوسط:" وهو المَنْصُوص". تنظر النوادر:159/2، الشرح الوسط :ص149، عقد الجواهر:211.

[2]- تنظر المدونة:333/1، البيان:394/2-395، النوادر:158/2..

[3]- في(أ): زيادة "كثياب جسده" وحذفتها لوجود خط فوقها ، وعدم وجودها في النسختين.

[4]- القول المَشْهُور لابن القاسم والشاذ لأشْهَب، تنظر النوادر:160/2.

[5]- ينظر البيان:375/2-376، النوادر:162/2، الذخيرة:37/3.

[6]- في(ج):" وكمؤجر".

[7]- ينظر البيان:399/2- إلى401، المقدمات: 179، جامع الأمهات:150، مختصر خليل:ص63.

[8]- في(ج):" زكى"بدون واو.

[9]- في(ج):" تجدد".

[10]- ينظر البيان والتحصيل:377/2، الذخيرة:48/3.

[زكاة القراض]:

والقراض لا يُزَكِيهِ رَبُّهُ حتى يَحْضُرَ، فيُخرج لسنة الفَصْلِ ما فيها، ولكل سنة مضت كذلك إن تساوى المال في جميعها، أو زاد في الماضي إلا ما نَقَصَتْهُ[1] الزكاةُ، وإن نقص الماضي فلكل سنة ما فيها، وإن زاد ونقص زكى الناقصة وما قبلها عَلَى حكمها، وزكى الزائدة[2] بما فيها والناقصة قبلها عَلَى نقصها[3].

[زكاة القراض بين المحتكر والمدير]:

والحاضر المُدار -وإن خالف حال رَبِّهِ- يزكيه[4]بالتقويم كل عام من غيره، وقيل: منه، وقيل: لا تقويم[5]، وعليه فهل يزكيه بعد الفصل لسنة أو لِمَا مَضَى[6]؟ خلاف.

والمحتكَر -إن[7] خالفَ حال رَبّهِ- لَا يُزَكِيهِ إلا بعد الفَصْلِ لسنة، وقيل: لِمَا مَضَى ورُجِّحَ[8]، وعليه فيأتي في النقص والزيادة قبل سنة الفصل ما تقدم[9].

[تعجيل زكاة مال القراض]:

وعُجِّلت زكاةُ ماشية مُطْلَقاً، وفِطْرَة عبيده وحُسِبت عَلَى رَبِّهِ، وقيل: عَلَى العامل حصتُه من ربحه[10]، وثالثها يُلغى[11].

[شروط زكاة ربح العامل]:

والمَشْهُور أن زكاة رِبْحِ العامل عليه وإن قلّ، إن تم للمالِ بيده حولٌ، وهما معًا من أهلها، وحصة رَبِّهِ بربحه نصاب، وقيل: عَلَى رَبِّهِ، بناءً عَلَى أنه شريكٌ أو أجير[12]، فإن كان العامل من أهلها فقط، فلا زكاة عَلَى المَنْصُوص، وكذا إن كان

---

[1]- في(ج):" لا ما نقصه ".

[2]- في(أ): "الدائرة"، وفي (ج):" الزائد".

[3]- تنظر النوادر:2/173-174، مختصر خليل:61.

[4]- في(ج):" فيزكيه".

[5]- ينظر البيان:2/411-413.

[6]- في(ج): زيادة كلمة "خلاف".

[7]- في(ج):"من ربه".

[8]- **رجح:** مادة الترجيح إن كانت بصيغة الفعل نحو رجح مبنيا للفاعل والمفعول فذلك اختياره هو في نفسه. مواهب الجليل:1/48.

[9]- المقدمات:ص191، التاج والإكليل:3/192 نقلا عن ابن يونس.

[10]- في(أ) و (ب):"وإن".

[11]- القول بأنه على العامل حصته من الربح لأشْهَب، والإلغاء لابن حبيب، ورويت عن مالك روايتان في الغنم؛ ففي كتاب ابن المواز قال في رأس مال رب القراض، وفي المجموعة قال فيكون زكاتها على رب المال من هذه الغنم لا من غيرها ، تنظر النوادر:2/178، جامع الأمهات:151، مختصر خليل:ص62.

[12]- القول بأن الزكاة على ربه بناء على أنه أجير قول أشْهَب وبه أخذ سُحْنُون، تنظر النوادر:2/180-181، مختصر خليل:ص62،

المال وحده على المشهور بناءً عَلَى أنه شريك[1].

[زكاة الوقف العقاري]:

ويُزكَّى ثمرُ حائطٍ حُبِّس عَلَى مساجدَ[2]، أو عَلَى مجهولين إن بلغ نِصَاباً، وكذا عَلَى مُعَيَّنِين إن تولَّى[3] المَالِكُ تفرقتَه، وإلا زكّى من بلغ حظُّه نِصَاباً فقط، وقيل: إن كان عَلَى مستحقّيها[4] فلا زكاة[5]، وفي إلحاق ولد فلانٍ بالمعينين قَوْلان تحتملهما المدونة[6].

[زكاة الوقف النقدي]:

ويُزَكّى النقدُ الموقوف للسلف عَلَى المَنْصُوص، كنصاب ماشية وقِّفت منافعها، وزُكيت هي ونسلها عَلَى ملك الواقف، كإن وقَّف نسلها عَلَى معينين أو عَلَى غيرهم، وزكّى النسل إن كان عَلَى مجهولين لحول من يوم الولادة إن بلغ نِصَاباً[7]، وإن كان عَلَى معينين فعَلَى كل من بلغت حصتُه نِصَاباً، وقال سُحنون: "كالمجهولين"[8].

وإن وُقِّفت لتُفَرَّقَ أعيانُها فمرّ حولٌ، فَثالثها إن كان عَلَى مجهولين فلا زكاة، وإلا فعَلَى من بلغت حصتُه نِصَاباً[9].

ولا زكاة في غنيمة قبل قَسمها على المشهور[10]، ولا عَلَى شريك حصته دون نصاب في عين وماشية وحرث.

---

[1]- جملة:" أو أجير فإن كان العامل ...بناء عَلَى أنه شريك". ساقطة من (ج).
نص عليه ابن القاسم وابن المواز، النوادر:2/181-182، وينظر جامع الأمهات:151.

[2]- في(ج):" مسجد".

[3]- في(أ): " يزكي" وأثبتها من (ج)، لفقد الصورة من (ب).

[4]- في (أ) و (ب):" مستحقها".

[5]- القول لعبد المَلِكِ، النوادر:2/187.

[6]- تنظر المدونة:1/343، مختصر خليل:63،
ونقل المواق عن اللخمي اشتراط أن يتولى المالك تفرقته حتى يجب عليه أو يجب على من بلغ في حظه نِصَاباً. التاج والإكليل:3/203-204.
قال الدردير :" ما ذكره المصنف من التفصيل ضعيف"، وذكر الدسوقي أن خليل تبع تشهير ابن الحاجب. حاشية الدسوقي :2/91. تنظر المقدمات:182-183.
قال ابن رشد:"واختلف إن كان الحبس على ولد فلان هل يحمل ذلك محمل التعيين أو لا؟ على قولين قائمين من المدونة في الوصايا وغيرها". المقدمات:ص181.

[7]- المدونة:343، مختصر خليل:63، والمَنْصُوص رواية ابن القاسم عن مالك من المجموعة، النوادر:2/186.

[8]- النوادر:2/188.

[9]- القول الأول من كتاب ابن المواز أن الزكاة واجبة كل عام، والثاني رواية ابن القاسم وأشْهَب عن مالك أن لا زكاة، والثالث ما ذكره الشيخ. تنظر النوادر:2/188.

[10]- المعونة:1/381.

[زكاة] المعدن:

زُكّي معدِنُ[1] عينٍ خاصة إن بلغ نِصَاباً بربع العُشْر، وتعلّق وُجُوبُها بتصفيته، وتُؤُوِّلتْ عليه، وقيل: بانفصاله[2].

[أحكام ملكية المعدن]:

وحُكْمُهُ للإمَام إن وُجِدَ في أرض حرب أو مَوَاتٍ اتّفَاقاً.

وإن كانت مملوكة لغير معيَّنٍ فمَشْهُورُهَا للإمام في أرض العُنْوَةِ، وللمُصالِحين في أرض الصلح، وقيل: للإمام فيهما، وقيل: للجيش ثم لورثتهم، وللمصالحين ثم لورثتهم[3].

وإن كانت لمعين، فَثالثها إن كان[4] عينا فللإمام، وإلا فللمَالِكِ، وقيل: حكمه للإمام في العنوة، وفَيْئًا في أرض الصلح اتّفَاقاً[5]، وفي أرض الصلح المملوكة؛ لأهلها[6].

واعتُبر إسلامٌ وحريةٌ بخلاف الرِّكاز[7].

[ما يُضم إلى المعدن في الزكاة]:

وضم ناقصٌ لعين مَرَّ حولُه وإن ناقصا عَلَى المَنْصُوص، ولبقيَّة عِرقه إن استمرَّ العملُ، فلذلك يُزكّى ما انفصل من نِّصَابٍ[8] وإن قل، وإن[9] انقطع العرق ولم يبلغ نِصَاباً لَمْ يُضم لِثَانٍ[10] ولو اتصل العمل، خلافا لابن مسلمة[11].

---

[1]- **المعدن:** معدن الذهب والفضة، سمي معدنا لإنبات الله فيه جوهرهما، وإثباته إياه في الأرض. لسان العرب:278/4.

[2]- عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن غير واحد أن رسول الله □ قطع لبلال بن الحارث المزنِيِّ معادن القَبَلِيَّـةِ؛ وهي من ناحية الفُرُع، فتلك المعادنُ لا يؤخذ منها إلى اليوم إلَّا الزكاة".

قال مالك:" أرى - والله أعلم - أن لا يؤخذ من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين دينارا عينا، أو مائتي درهم، فإذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانَهُ. الموطأ:ص166 رقم:584.

تنظر المدونة:346/1، المقدمات:ص176.

[3]- جملة: "وللمصلحين ثم لورثتهم" ساقطة من (ج).

تنظر المدونة:347/1، العتبية مع البيان:396/2، المقدمات:ص151، النوادر:198/2، جامع الأمهات:ص153.

[4]- في(ج):" كانت".

[5]- تنظر المقدمات:ص151-152، البيان:397/2، المنتقى:144/3، جامع الأمهات:ص153.

[6]- المدونة:349/1.

[7]- في (أ):" الزكاة"، وأثبتها من (ج).

النوادر:201/2، الذخيرة:62/3، جامع الأمهات:ص153.

[8]- في(أ) و (ب): "بالنصاب".

[9]- في(ج):" فإن".

[10]- في(ج):" يضمن للثاني".

[11]- النوادر:201/2، المقدمات:178، المنتقى:147/3.

ولا يُضَمُّ معدِنٌ لآخرَ إلا في وقتِه عَلَى الأظْهَرِ[1]، وفي ضمِّ ذهبٍ لورقٍ وإن اتَّحَدَ معدِنُهما قَوْلان[2].

[أحوال العمل في استخراج المعدن والزكاة]:

وجاز دَفْعُهُ بعوضٍ معلومٍ على الأصح[3] لا بنقدٍ[4]، وجازَ بجزءٍ كَقِرَاضٍ خلافا لأصبغ[5] وغيره[6]، وباسْتِئْجَارٍ عليهِ بأجرٍ[7] معلومٍ اتِّفَاقاً، ودفعُهُ لجماعةٍ عَلَى أنَّ مَا خرَجَ لَهُم، ويُعْتَبَرُ كلٌّ بِمُفْرَدِهِ، فمن هو من أهلِهَا إن حَصَلَ له نصابٌ زكّى، أو[8] ما يُكَمِّلُ به، وإلا فلا، وقيل: يُعتبر[9] المَالِكُ، فيجبُ[10] إن خرج للجميع أو ما يكمِّل به[11] لو[12] كانوا من غير أهلها[13].

[زكاة ندرة المعدن]:

وفي ندرتِه[14]؛-وهو ما يُوجَدُ مُجْتَمِعاً[15] من ذَهَبٍ أو فضة دون عمل أو يسير[16]، وقيل: ما لا يَحْتَاجُ إلى تَصْفِيَتِهِ، وقيل: التُّرَابُ الكثيرُ الذَّهب السهلُ

---

[1]- **الأظهر:** يطلق في مقابلة القول الظاهر. كشف النقاب الحاجب:ص97.
ينظر المنتقى:146/3.

[2]- جامع الأمهات:ص153.

[3]- **الأصح:** يأتي بلفظ الأصح إذا كان القولان كل واحد من القولين صحيحا وأدلة كل واحد منهما قوية، إلا أن الأصح مرجح على الآخر بوجه من وجوه الترجيح، و يطلق في مقابلة الشاذ ويذزل منزلة المَشْهُور، وقد يقابل التخريج، وقد يقابل الإجراء، وقد يقابل اختيار بعض المتأخرين مما ليس بقول أصلا.كشف النقاب الحاجب:ص91-إلى 94.

[4]- كذا في مختصر خليل:ص63.

[5]- **أصبغ:** أبو عبد الله أصبغ ابن الفرج بن سعيد بن نافع المصري: الإمام الثقة الفقيه المحدث العمدة من كبار المالكية بمصر، رحل إلى المدينة ليسمع من مالك، فدخلها يوم مات، من شيوخه: ابن القاسم وأشهب وابن وهب، روى عنه : البخاري وأبو حاتم الرازي وغيرهم، ومن تلاميذه: ابن المواز وابن حبيب، وأحمد بن زيد القرطبي. من مؤلفاته: كتاب في الأصول، وتفسير حديث الموطأ، وكتاب آداب الصيام، وكتاب سماعه عن ابن القاسم، ولد عام 150هـ وتوفي بمصر عام225هـ. ينظر: ترتيب المدارك:325/1، الديباج المذهب: ص158- 159، شجرة النور الزكية:99/1.

[6]- القول بالجواز لابن القاسم في أصل الأسدية واختيار الفضل بن سلمه. المقدمات:176.

[7]- في (أ):" كأجر"، وأثبتها من (ج).

[8]- في (ج): "أو"ساقطة.

[9]- في (أ):" المعتبر".

[10]- في(ج):" فتجب".

[11]- في (ج):" أو ما يكمل به" ساقطة.

[12]- في(ج):" وإن".

[13]- ينظر المنتقى:146/3-147، عقد الجواهر:237/1.

[14]- في(ج):" ندرة".
الندرة: القِطعة من الذهب والفضة توجد في المَعْدِن. لسان العرب:162/6.

[15]- في(ج):" عنهما".

[16]- كذا رسمت في (أ) و (ج) وفقد الصفحة من (ب)و لعلها :" أو نفقة" .

التّصفيةِ- الخُمُسُ على المشهور، وَثالثُهَا إن كَثُرَ وإلا فالزكاة ، ومصرِفُهُ كالزّكاة[1].

[زكـاة] الركاز:

وفي الرِّكَاز –وهو دَفن الجاهلية- الخمسُ وإن قلّ على المشهور[2]، وإن وَجَدَهُ عبدٌ أو كَافِرٌ، وإن[3] لؤلؤاً أو نحَاساً ونحوَهما[4]، ورَجَعَ إليهِ، واخْتَارَهُ ابن القاسم وغيره[5]، إلا لكثرةِ نَفَقَةٍ، أو عَمَلٍ في تَخْلِيصِهِ فقط، فالزكاة على الأصح.

[أحكام مِلكية الرّكاز]:

وهو لواجدِهِ بمَوَاتٍ أو فَيْفَاءَ أو مَجْهُولَةٍ، ولمَالِكِها بِغَيْرِهما إن وجدَهُ هو اتّفَاقاً، أو غيرُه على المشهور، وقيل: للوَاجِدِ.

وبأرض عُنْوَةٍ أو حَرْبٍ، للجَيْشِ، ثم لورَثَتِهم، وقيل: للواجدِ[6]، وعلى المشهور لو انقرَضُوا فللمسلمين، وقيل: للفُقراء.

و[7]بأرض صُلْحٍ ولو بدارِ أحدِهِمْ، فلهُم ثُمَّ لورَثَتِهِمْ، ولا يُخَمَّسُ على المشهور، وقيل: للوَاجِدِ، فَإن[8] كان هُو رَبُّ الدَّارِ فلَهُ خاصَّة إلا أن يكون من غيرِهِم، فإن[9] انْقَرَضُوا فَكَمَالِ جُهلَ رَبُّهُ، فإن وَجَدَهُ مَنْ مَلَكَهَا عَنْهُمَا فَلَهُ، وقيل: لَهم[10]، وفي الأجير ثالثها لواجِدِهِ.

فإنْ كان دَفْنُ[11] صَلْحِيٍّ فله إن عُلم وإلا فلهم[1]، ودَفنُ مُسلم أو ذِميٍّ لُقطةٌ لهما، ودُو[2] عَلامَتَي إسْلامٍ وغيرِه فَلِوَاجِدِهِ ويُخَمَّس.

---

[1]- في (ج):زيادة" أن لو كان".
القول غير المَشْهُور رواية ابن نافع عن مالك، أن الندرة فيها الزكاة، تنظر النوادر:2/200-201، المنتقى:3/145-146، المعونة:1/380، جامع الأمهات:ص153.

[2]- عن أبي هريرة أن رسول الله □ قال :" في الرِّكاز الخمس".الموطأ:ص166 رقم:585، صحيح البخاري: ص295 رقم:149، مسلم:ص128 رقم:1710.
قال مالك:" الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا، والذي سمعت أهل العلم يقولونه: أن الركاز إنَّما هو دِفْنٌ يوجد من دِفْنِ الجاهلية ما لم يُطْلَبْ بمال، ولم يتكلف فيه نفقةٌ، ولا كبير عمل، ولا مؤونة، فأما ما طلب بمال، وتُكُلِّفَ فيه كبيرُ عَمَلٍ، فأُصيبَ مرة وأُخْطِئَ مرة، فليس بركاز". الموطأ:ص166.

[3]- في(ج):" إن" ساقطة.

[4]- في (ج):" أو".

[5]- المدونة:1/350-351، النوادر:2/203-إلى 205، المنتقى:3/149-150.

[6]- في (ج):"للواجد" ساقطة.

7- في (أ):"أو".

[8]- في (ج):"كأن".

[9]- في (ج):"وإن".

[10]- تنظر المدونة:1/305، النوادر:2/203، البيان:2/406-407، المنتقى:150-151، عقد الجواهر:1/237-238، الذخيرة:3/69-70.

[11]- في (ج):"من دفن".

وما جُهِلَ لعدمِ عَلامَةٍ أو طَمْسِهَا[3] فَلِوَاجِدِهِ وشُهِّر[4]، وقيل: إن وَجَدَهُ بِفَيَافِي[5] الإسلام فَلُقَطَةٌ إمَامٍ، وما[6] وجدَهُ في مُلْكِهِ فله اتِّفَاقاً[7]، وكُرِهَ حَفرُ قَبْرُ جَاهِلِيٍّ على الأصح، وطَلَبٌ به[8].

[لا زكاة فيما يلفِظُه البحر]:

وما لَفَظَهُ البحرُ من عَنْبَرٍ ولُؤْلُؤٍ ونحوِه غيرِ مملُوكٍ، فَلِوَاجِدِهِ ولا يُخمَّس[9]، فَلَوْ رآه[10] أحدٌ فَبَادَرَ غيرُه أو وَاحِدٌ من جماعةٍ فلِلسَّابِقِ[11]، فإن[12]كان مَمْلوكا فهل لمَالِكِهِ أو لواجدِهِ قَوْلان، إلا لِحَرْبِيٍّ فَلِوَاجِدِهِ، كأن أخَذَه منهُ بقِتَالٍ هُو السَّبَب، وإلا ففيء[13].

ومن تركَ حيواناً بِمَضْيَعَةٍ عَجْزاً[14] بنِيَّةِ أخذِهِ انتزَعَهُ من يدِ آخذِهِ، وهل يُصدَّقُ في ذلك؟ قَوْلان[15]، وعَلَى تصدِيقِهِ في حَلِفِهِ قَوْلان كأيْمَانِ التُّهَمِ، ولهُ أخْذُهُ إن تركَهَ في أمنٍ وماءٍ وكلإٍ[16] اتِّفَاقاً لا إن تَرَكَهُ لِمَن أخذَهُ، فإن لَم ينو شيئاً فقَوْلان كالأوَّلِ والثاني[17].

ولا شيءَ لقَائمٍ عَلَى دابَّةٍ لِنَفْسِهِ، فإن أشهَدَ أنَّه يَقُومُ لرَبِّهَا، فلَهُ كدَعْوَاهُ ذلك، وهل بيَمِينٍ؟ قَوْلان، ورَجَعَ بالنَّفَقَة.

---

[1]- في (ج):"فله".
قال أشْهَب:"إن علم أنه ليس لهم ولا مال لهم موروث فهو للواجد، وغن علم انه من أموالهم فلهم". المنتقى: 150/3، وتنظر الذخيرة:3 /69-70.

[2]- في (أ):" ذو" ساقطة.

[3]- في (ج):"أو طمس".

[4]- القول الأخير لسُحْنُون من العتبية:406/2، وتنظر الذخيرة:69/3.

[5]- في (ج):"بفيفا".

[6]- في (ج):"إمام "ساقطة، وسقطت "وما" من الأصل.

[7]- قال سند: "اختصاص ما في الفيافي بالإمام هو المَشْهُور" الذخيرة:62/3.

[8]- كذا في المدونة:349/1، وقال أشْهَب:" لا أكره حفرها... وليس حرمتهم موتى بأعظم من حرمتهم أحياء، وهو مأجور في فعل ذلك بالأحياء منهم. النوادر:206/2.

[9]- عن ابن عباس أنه كان يقول:" ليس في العنبر زكاة، إنما هو شيء سدره البحر" ، وقال أيضا:"ليس في العنبر خمس لأنه إنما ألقاه البحر...". المدونة:1/ 351.

[10]- في(ج):"رءا".

[11]- قال مالك:" الصيد يختص به السابق إليه" الذخيرة:69/3. .

[12]- في (ج):"وإن".

[13]- تنظر عقد الجواهر:239/1، الذخيرة:70/3، جامع الأمهات:ص154.

[14]- في (ج):"عجزاً"ساقطة.

[15]- عقد الجواهر:239/1.

[16]- في (ج):"ولو أخذه في أمن وماء وأكل".

[17]- في (ج):"أو كالثاني".

وجَازَ إخْرَاجُ ورقٍ عن ذَهَبٍ كالعكس، وقِيل: يُكْرَهُ، سُحْنُون[1]:" وإخْرَاجُ الورقِ أجْوَز"، وقيل: يَجُوزُ الوَرِقُ اتِّفَاقاً، وفي كَرَاهَة[2] الدَّهب قَوْلان[3].

[الزكاة بعُملَةِ الوقت]:

وهل المُعْتَبَرُ صرفُ الوَقْتِ مُطْلَقاً وهُو المَشْهُور، أو مَا لا يَنْقُصُ عن الصَّرفِ الأوَّل وشهر أيضاً، أو الصَّرفُ الأوَّلُ مُطْلَقاً؟ أقوال[4].

[مسائل]:

ولَا يُجْزِئُ[5] عَرَضٌ أو طعَامٌ يُقوَّمُ على الأصح، وَثالثُها إلا أن يكُون أحْظَى للفقراءِ، ورَجَعَ[6] عَلَى فقيرٍ وجدَهُ بيدِهِ إن أعلَمَهُ أنَّه عن[7] زكَاتِهِ لا إن فَاتَهُ[8]، وإن لَم يُعْلِمْهُ لَم يرجِعْ مُطْلَقاً.

وإن وَجَبَ جُزءٌ وَوَجَدَهُ مَسْكُوكاً تَعَيَّنَ، وإلا أخرَجَ مَكْسُوراً بِقِيمةِ السَّكَّة على الأصح، كأن أخرج ورقاً اتِّفَاقاً، ولا يُكْسَرُ كَامِلٌ لغيرِ سبْكٍ كرُبَاعِيٍّ وشبهه على الأصح.

فإن أخرج أرْدَأ أو أجْوَدَ بالقيمَةِ[9]، فَثالثها يُجْزِئُ فِي الأوَّلِ فقط[10].

ويعتبر في المَصوغِ يخرج منه غيرَ مَصوغٍ من جنسه وزنَه لا قيمتَه على المشهور، وكإن أخرج ورقا[11] عن ذهب منه، ففي اعتبار قيمة الصِياغَةِ قَوْلان[12] لابن الكاتب[1]، وأبي عمران[2].

---

[1]- **سحنون:** هو أبو سعيد عبد السلام سُحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني: أصله من حمص ، وسحنون لقب له، الفقيه الحافظ الورع المتفق على فضله وإمامته، تولى القضاء بالقيروان، من شيوخه : أبوخارجة، وبهلول وعلي بن زياد، سمع من ابن القاسم وأشهب وابن وكيع، وابن وهب، من تلاميذه: ابنه محمد ومحمد بن عبدوس، وأحمد الصواف، وسعيد بن الحداد، أخذ مدونة أسد ابن الفرات وذهب بها إلى ابن القاسم وصححها عليه، فرجع عن أشياء فيها فأصبحت هي المعتمدة في المذهب.ولد عام 160هـ، وتوفي عام240هـ بالقيروان.ينظر: ترتيب المدارك: 339/1، الديباج المذهب: 263، شجرة النور الزكية:1/ 103.

[2]- في(ج):"كراهة"ساقطة.

[3]- القول الأول لمالك ، والقول بكراهة الذهب لا بن كنانة. تنظر المدونة:304/1، النوادر:113/2-114، المنتقى:127/3-128، عقد الجواهر:224/1.

[4]- القول الأول لابن المواز وهو رأي ابن القاسم وابن نافع، والثاني لابن حبيب من الواضحة، والثالث لأشْهَب والشيخ أبو بكر، تنظر النوادر:114/2، المنتقى:127/3، عقد الجواهر:224/1..

[5]- في(ج):"يجوز".

[6]- في(ج):"ورَجَعَ به".

[7]- في(ج):"على".

[8]- في(ج):"فات".

[9]- في(أ) و (ب):"في القيمة".

[10]- تنظر مواهب الجليل:240/3.

[11]- في(أ):"وزنا".

[12]- تؤجل.

باب [زكاة الأنعام]:

تجبُ زكاةُ الإبلِ والبقرِ والغنمِ وإن معلوفةً وعاملةً ونِتاجا لا متولّدا منها ومن وحشٍ[3]، وثالثها إن كانت الأمَّهات من الوحش سَقَطَتْ[4].

[شرط زكاة الأنعام]:

وشرطُهَا كالعين، ومَجيءُ ساعٍ[5] اعْتِيدَ[6].

[الزكاة في فائدة النعم]:

وضُمَّت فائدةٌ لنصابٍ قبلَهَا من جنسِهَا، وإن قَبْلَ حولِهِ بيومٍ على المشهور[7]، إن كانت غير وَقْصٍ كثمانينَ ثم إحدى وأربعينَ على المشهور، واتُّفِقَ في أربعينَ وأربعينَ، فإن[8] كانت الأُولى دُونَ نصابٍ اسْتَقْبَلَ بِهما حَوْلاً من الثَّانية إن كَمُلا،

---

[1]- **ابن الكاتب:** هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الكناني المعروف بابن الكاتب، الفقيه المشهور بالعلم وإقامة الحجة، أخذ عن ابن شبلون والقابسي، رحل للشرق، واجتمع بأئمة،وكان بينه وبين أبي عمران الفاسي مناظرات في مسائل مشهورة، له تأليف كبير في الفقه، توفي سنة:408هـ.
الشجرة:157/1 رقم:309.

[2]- **أبو عمران:** هو موسى بن عيسى بن أبي حجاج الغفجومي الفاسي القيرواني، تفقه بأبي الحسن القابسي والصيلي والباقلاني وغيرهم، زار الأندلس والمشرق، وخرج من عوالي حديثه نحو مئة ورقة، له كتاب التعليق على المدونة لم يكمل، والفهرست، قال حاتم: لم أسمع أحدا أوسع علما منه. توفي بالقيروان سنة:430هـ. الديباج:ص422، الأعلام:326/7.

[3]- في (ج):"الوحش".

[4]- الأصل في وجوب الزكاة في النعم حديث جابر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله -□- يقول:" ما من صاحب إبل لا يفعل فيها حقها، إلا جاء يوم القيامة أكثر ما كانت قط، أُقعد لها بقاع قرقر تستن عليه بقوائمها وأخفافها، ولا صاحب بقر لا يفعل فيها حقها، إلا جاء يوم القيامة أكثر ما كانت قط، وأُقعد لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتطؤه بقوائمها، ولا صاحب غنم لا يفعل فيها حقها، إلا جاء يوم القيامة أكثر ما كانت، وأقعد لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتطؤه بأظلافها ليس فيها جماء ولا مكسور قرنها، " سنن الدارمي:ص213 رقم:1653 واللفظ له، المستدرك:560/1-561 رقم:1466 .
تنظر عقد الجواهر:198/1، الذخيرة:95/3، جامع الأمهات:ص154، الشرح الوسط:ص127، المختصر:ص55.

[5]- في (أ):"الساعي".

[6]- التلقين للقاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاني.ص119، جامع الأمهات:ص154.

[7]- المدونة:381/1، النوادر:226/2، البيان: 467/2-468، الذخيرة:99/3.

[8]- في (ج):"وإن".

وإلَّا ضُمَّا لِمَا بعدَهُما[1]، فإن كَمُلَت[2] الأُولى قبْلَ الحَوْلِ بولادَةٍ،، فحوْلُ الجَمِيع منهَا، وإن لَم تَكُن من جِنْسِهَا، فكُلٌّ على حولِهِ[3].

[زكاةُ] الإبل:

في كلِّ خمسٍ شـاة[4] ضَـائِنَةٌ، إلا أن يَكُـونَ جُـلُّ بَلَدِهِ مَعْـزاً، فتُؤْخَـذُ وإنْ خَـالَفَتْ[5] غَنَمَهُ على المشهور، وَثالثهـا يُؤْخَذُ الأيْسَرُ عَلَى المَـالِكِ[6]، ولو أخرَجَ بعيراً أجْزَأه[7]على الأصح[8].

فإذا بلَغَتْ خمساً وعشرين فبِنْتُ مخاض، فإن عُدِمَت أو لَم تكُن له خالصةً، فابْنُ اللَّبُون، وإن وُجِدَا معاً أخذ بنتَ المخاض[9] كإن عُدِمَا عَلَى المَنْصُوص[10]، إلا أن يرى الساعي أخْذَ ابن[11] اللبون نظرا[12]، وقيل: إن أُتي به قبل[13]، وقيل: لا[14].

إلى ستٍّ وثَلاثِينَ فَبِنْتُ لبون[15]، إلى ست وأربعين فحقة طروقةُ فحلٍ[16]، إلى إحدى وستين فجَذَعَة، إلى ست وسبعين فبنتا لبون، إلى إحدى وتسعين فحقتان إلى عشرين ومائة، فإن زادت إلى تِسْعٍ وَعِشْرِينَ ومائة[17]، فمَشْهُورُهَا يُخيَّرُ

---

[1]- المدونة:382/1، النوادر:226/2، البيان: 467/2-468.

[2]- في (ج):"كانت".

[3]- المدونة:381/1، النوادر:227/2، البيان:467/2-468، الذخيرة:99/3.

[4]- في (أ):سقطت كلمة "شاة" وكتبت بالهامش.

[5]- في (ج):"وتؤخذ وإن خالف".

[6]- المدونة:368/1، النوادر:218/2، البيان: 440/2، جامع الأمهات:ص155.

[7]- في (ب)و (ج): "أجزأ".

[8]- القول بعدم الإجزاء للباجي، ونقل الحطاب تقييد ابن عرفة أن يفي البعير بقيمة الشاة. ينظر المنتقى:191/3، مواهب الجليل 85/3، مختصر خليل:ص56.

[9]- في (ج): "فإن وجدهما معا فبنت مخاض".وفي (ب):"مخاض" بغير الألف واللام.

[10]- تنظر المدونة: 364/1، تنظر المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب: 386/1،

[11]- في(أ):"بنت" بدل "ابن".

[12]- المدونة:364/1.

[13]- في (أ):زيادة "إلا".

[14]- في (ج): "الأولى" لا.
الذخيرة:119/3، جامع الأمهات:ص155.

[15]- في (أ): "ابن اللبون"، و في(أ):"بنت اللبون".

[16]- في (ج):"الفحل".

[17]- في (أ):"مائة" ساقطة.

الساعي في حقَّتَيْنِ وثَلاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ إن وجدا أو فُقدا[1]، وهل وإن وجد أحدهما فقط أو تتعين، وهو الأقرب؟ قَوْلان [2]، وفي مائة وثَلاثِينَ حقةٌ وبنتا لبون اتِّفَاقاً[3].

ثم يتغير[4] الفَرْضُ بالعشرات، ففي كل أربعين بِنْتُ لَبُونٍ، وفي كل خمسين حقة[5]، وفي[6] المائتين مَشْهُورُهَا يُخيَّر الساعي في أربعة حقاق وخمس بَنَاتِ لَبُونٍ إن وُجدا أو عُدما لا أحدهما، ورَابِعُهَا إن وجدا[7] فقط، وإلا خيِّر المالك.

وإذا أطاعَ بسِنِّ أفضلَ أجْزَأ[8]، وهلْ إن[9] أخَذَ للفضْلِ ثمناً وأعطى عن النقص وصوِّب، أو لا وشُهِّر، ويُكْرَهُ[10] فإن وقع أجْزَأ وشُهِّر أيضا؟، أقوال[11]، وقيل: إن أخذ للفضلِ زيادةً ردَّهَا وصُحح، وإن أعطَى أنقص وزيادة[12] فعليه

---

[1]- في (ج):"فقدا"ساقطة.

كذا في جامع الأمهات:ص155، القول المَشْهُور لمالك، وقول ابن القاسم تبعا لابن شهاب أن الساعي يأخذ ثَلاثُ بَنَاتُ لبُونٍ، المدونة:365/1.

[2]- القول الأقرب هو ما اقتصر عليه ابن الحاجب وخليل في مختصرهما والمازري في شرحه، والقول بالتخيير حتى وإن كان أحدهما قول ابن المواز . تنظر النوادر:215/2، جامع الأمهات:ص155، المختصر:ص56، مواهب الجليل:87/3.

[3]- المدونة:365/1.

[4]- في (أ): "يتعين".

[5]- مَالِك أَنَّهُ قال: قَرَأتُ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الصَّدَقَةِ قَالَ: فَوَجَدْتُ فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.كِتَابُ الصَّدَقَةِ: فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِن الإبِل فَدُونها: الغَنَمُ، فِي كُلِّ خَمْسٍ :شَاةٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ابْنَةُ مَخَاضٍ، فإن لَم تَكُن ابْنَةُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إلَى سِتِّينَ حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْفَحْلِ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ جَذَعَةٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إلَى تِسْعِينَ ابْنَتَا لَبُونٍ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْفَحْلِ، فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ الْإِبِلِ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ..."ص172 رقم:599.

قال القاضي عبد الوهاب:"ما زاد على خمس وعشرين إلى مائة وعشرين لا خلاف فيه أنه على الترتيب الذي ذكرناه، وبذلك وردت الأخبار " المعونة: 387/1.

[6]- في (ج): "في".

[7]- في (ب): "إن وجد".

[8]- مشهور المدونة في المائتين من قول مالك :364/1، وتنظر النوادر:216/2-217، جامع الأمهات:ص155.

[9]- في (ج): "وإن".

[10]- في (ج): "أو يكره".

[11]- النوادر:221/2، الذخيرة:118/3-119.

[12]- كذا في جميع النسخ، وأشار في تصحيحها هامش (ب):" نقصا أو زيادة".

كلُّه[1]، وبنت المخاض الداخلةُ في سنة ثانية، وابن[2] اللبون في ثالثة[3]، والحقّة في رابعة[4]، والجذعة في خامسة[5].

[زكاة] البقر:

في ثَلاثِينَ لا دونَها تبيع ذكرٌ[6] أوفى سنتين، وقيل: سنة[7]، ولا يُجبرُ[8] المالك عَلَى دَفْع الأنثى ولو موجودة على المشهور[9]، إلى أربعين: فمُسِنَّةٌ أوفت ثَلاثا، وقيل: أربعا، وقيل: سنتين[10]، إلى ستين فتبيعان[11]،ثم في كل ثَلاثِينَ تبيعٌ وفي كل أربعين مسنَّةٌ[12]، وفي عشرين ومائةٍ ما في مائتين من الإبل[13].

[زكاة] الغنم:

في أربعين لا دونَهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ، أو جذعٌ منَ ضَأنٍ[14] أو مَعْزٍ[1]، وقيل: منهما[2]، وَثالثها الجذع من الضأن[3]، والأنثى[4] من المعز إن لَم يَكُن ثَنِيّاً[5]، والجَذَعُ

---

[1]- قول أصيغ .تنظر النوادر:221/2، الذخيرة:119/3.

[2]- في (ج): "وابنت".

[3]- في (ج): "ثلاثة".

[4]- في (ج): "أربعة".

[5]- كذا في التلقين: ص120. وقال في الحقة :"سميت بذلك لاستحقاقها أن يطرقها الفحل وصلحت للحمل".

[6]- في (ج): "ذكراً".

[7]- عن طاووس اليماني أن معاذ بن جبل، أخذ من ثَلاثِينَ بقرة تبيعا، ومن أربعين بقرة مسنة، وأُتِي بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا، وقال :"لم أسمع من رسول الله □ فيه شيئا حتى ألقاه فأسأله، فتوفي رسول الله □ قبل أن يَقْدُمَ معاذ بن جبل" الموطأ:ص173 رقم:600.

- القول بأن التبيع ما أوفى سَنَتَيْن لابن نافع وابن حبيب ، والسَنَةُ لمالك من كتاب ابن سُحْنُون.وهو قول الباجي وقول الجمهور.، غير أن الشيخ بهرام تابع ابن الحاجب في تقويمه. ينظر النوادر:219/2، المنتقى:99/3، الذخيرة:116/3، جامع الأمهات:ص156.

[8]- في (أ): "ولا يخير".

[9]- ذكر ابن الحاجب القَوْلان، ونقل الحطاب عن ابن عرفة أن القول بعد م الجبر لابن القاسم والقول بالجبر لرواية أَشْهَب. ينظر مواهب الجليل 3/ 90. وجامع الأمهات:ص156.

[10]- الأصل في ذلك حديث معاذ بن جبل قال بعثني النبي □ إلى اليمن فأمرني أن آخذ من كل ثَلاثِينَ بقرة تبيعا أو تبيعة ، ومن كل أربعين مسنة، ومن كل حالم دينار أو عدله معافر". الترمذي:20/3 رقم:623، النسائي بشرح السيوطي:26/5 ، ابن ماجة:576/2 رقم:1803، أبو داود:103/2-104 رقم:1576. تنظر الذ وادر:219/2، الذخيرة:116/3، التلق ين:ص121، المنتق ى:3 /199، التا ج والإكليل:90/3.

[11]- في (أ): "تبيعان".

[12]- كتاب رسول الله □ لعمرو بن حزم، وفيه هذا الكلام، تنظر المدونة:370/1،

[13]- في (أ): " مائتي الإبل".

كذا في جامع الأمهات:ص156، مختصر خليل:ص56.

[14]- في (أ): "من الضأن".

ابن سنة، وقيل: ستة أشهر، وثمانية، وعشرة[6]، والثَّني ما أوفى سنة[7]، إلى مائة وإحدى وعشرين فشاتان، إلى مائتين وشاة، فثَلاثُ شياه[8]، إلى أربعِمائة فأربع، ثم لكل مائةٍ شاة[9].

[الوقص وحكمه]:

ولا شيء في وَقْصٍ، وهو ما بين الفَرْضَين، وهو في الإبلِ من أربعة إلى ثمانية وعشرين، وفي البقر من تسعة إلى تسعة عشر، وفي الغنم من ثمانين إلى مائة وثمانية وتسعين[10].

[ما يؤخذ من النعم]:

ويُؤْخَذُ الوَسَطُ ولَو انفَرَدَ الخيَارُ أو الشِّرَارُ[11]، لا أكُولَةٌ[12] وفحلٌ ورُبَى[13]

---

[1]- في كتاب عمر في الصدقة، قوله:"... وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين إلى عشرين ومائة شاة...". الموطأ:ص172 رقم:599، البخاري:ص285 رقم:1454.

قال مالك:" الجذع من الضأن أو المعز سواء " المدونة:371/1.

[2]- قول لابن القصار. تنظر الذخيرة:109/3، جامع الأمهات:ص156.

[3]- جملة: "وَثَالِثُهَا الجذع من الضأن" ساقطة من(أ).

[4]- في (أ) و (ج): "الثني".

[5]- وهذا القول الثالث لابن حبيب وهو كاملا كما ورد في النوادر:218/2 :"ويؤخذ الجذع ذكرا كان أو أنثى، والثني من معز أو ضأن ابن سنتين، ولا يؤخذ الثني من المعز إلا أنثى، والذكر الثني منها تيس، وفد نهي عن أخذه ....".

[6]- في (ج): "وعشر".

[7]- النوادر:217/2، الذخيرة:110/3.

[8]- في (ج): "شياه"ساقطة.

[9]- المدونة:372/1 ، مختصر خليل:ص56.

الأصل في ذلك حديث مَالِك أَنَّهُ قال: قَرَأتُ كِتَابَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الصَّدَقَةِ قَالَ: فَوَجَدْتُ فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.كِتَابُ الصَّدَقَةِ:...وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، وَفِيمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ...". الموطأ:ص172 رقم:599.

[10]- المدونة:372/1، المنتقى:193/3-194، الذخيرة:111/3.

[11]- في (ج): "والشرار".

[12]- **الأكُولة**: الشاة التي تُعْزَل للأكل وتُسَمَّن. لسان العرب:88/1. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري:58/1، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، ط: دارة إحياء الكتب العربية.

[13]- **الرُّبَى:** هي التي وضعت حديثا والتي تربي ولدها. الرسالة لابن ابي زيد القيرواني: ص70 ،إعداد: مكتب الدراسات والتوثيق مشورات دار النهضة بيروت،لبنان. النهاية في غريب الحديث:180/2.

وذاتُ لبن إلا برضى المالِكِ، ولا سَخْلَةٌ[1] كتَيْسٍ وذات مرض أو عيب، إلا أن يراه الساعي[2]، وقيل: تُؤْخَذُ إلَّا أن تكون خيارا، وقيل: إلا أن تكون سِخَالاً[3].

[الضم في النعم]:

وضُمَّ بُخْتٌ لِعِرَابٍ، وجَامُوسٌ لبقرٍ، كمعز لضأن على المشهور[4].

[مسائل]:

فإن وَجَبَتْ شاةٌ وتساويا خُيِّر الساعي، لا أَخْذَ[5]نصفين لضرر الشركة[6]، أو لزوم القيمة، وإلا فمن الأكْثَرِ[7]، وقال ابن مسلمة[8]: "إن لم يكن الأقلُّ نِصَاباً، وإلا خُير"[9].

---

[1]- **السخلة:** يقال السَّخْلةُ لولد الغنم من الضأن والمعز ساعة وضعه، ذكرا كان أو أنثى، وجمعه سَخْلٌ بوزن فَلْس، وسِخَالٌ بالكسر .مختار الصحاح:ص290.

[2]- المدونة:1/372-373، والدليل ما في كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة:"... وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ تَيْسٌ وَلَا هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ إلا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ...."الموطأ:ص172 رقم:599.

عن عائشة زوج النبي أنها قالت :" مُرَّ على عمرَ بنِ الخطاب بغنمٍ من الصدقةِ، فرأى فيها شاةً حافلاً ذات ضرعٍ عظيمٍ، فقال عمر: ما هذه الشاة؟،فقالوا: شاةٌ من الصَّدقة، فقال عمر: ما أعطى هذهِ أهلُها وهم طائعونَ، لا تَفْتِنوا الناس، لا تأخذوا حَزَارَات المسلمين، نَكِّبُوا عن الطَّعَامِ." الموطأ:ص179 رقم:604.

الحزارات:ج، حزرة المال وهي خياره، يقال هذا حزرة نفسي؛ أي خير ما عندي" ينظر مختار الصحاح:ص133.

[3]- النوادر:2/220-221.

[4]- نقل ابن رشد عن ابن لبابة: أن الضأن والمعز صنفان لا يجتمعان في الزكاة. المقدمات:ص169. وينظر الموطأ: ص173-174.

[5]- في (ج): "لأخذ".

[6]- في (ج):تكرار للفظة "الشركة".

[7]- الموطأ: ص174، المدونة:1/375، النوادر:2/224.

[8]- **ابن مسلمة:** هو مُحمد بن مسلمة بن مُحمد بن هشام المخزومي، روى عن مالك، وتفقه عنده. توفي سنة216هـ. ترتيب المدارك:1/206.

9- كذا في جامع الأمهات:ص157. مع اختلاف في اللفظ.

وإن وَجَبَتْ[1] شاتان فمنهما إن تساويا أو كان الأقل نِصَاباً غير وقص كأربعين ومائة، وإلا فمن الأكثر، كثَلَاثِينَ مع مائة، وأربعين مع مائة وإحدى وعشرين[2]، وقال سُحْنُون: "من الأكثر مُطْلَقاً"[3].

وإن وَجَبتْ[4] ثَلَاثٌ وتساويا فمنهما، ويخير في الثالثة، وإلا فعَلَى القولين[5].

فإن وَجَبَ أربعٌ [6] فالحكم للمئين، فمائتان ومائتان، يُؤخذ[7] من كل نوع شاتان، ومائة مع ثَلَاثِمِائَةٍ فبحسب ذلك، وكذا فيما كَثُر[8]، فإن[9] كانت المائةُ الأخيرة منهما فكالشاة الأولى[10].

ولابن القاسم: يؤخذ في أربعين جاموسا وعشرين بقرة تبيعٌ من كل نوع[11]، ولا يلزمُه مذهبُ سُحْنُون في الغنم أن يأخذ الشاتين من المائة والعشرين دُونَ الأربعين، ولا أن يقولَ[12] في اثنين وثمانين وتسعٍ وثَلَاثِينَ[13] منهما، لأن الثَّلَاثِينَ الفاضلة من النوعين كالمائة الرابعة من الغنم؛ إذ بهما تقررت النِّصَابُ، ولهذا يؤخذ في أربعين وثَلَاثِينَ[14] اتِّفَاقاً[15].

فإن وَجَبَ بنتا لبون أو حقتان وتساوى النوعان كأربعين مع مثلها، وخمسين مع مثلها، فمنهما[16] اتِّفَاقاً، وإن اختلفا وكان الأقلُّ نِصَاباً كأربعين مع ستٍّ

---

[1]- في (أ): "وجب".
[2]- هذا من قول ابن القاسم. المدونة:375/1، وتنظر النوادر224/2.
[3]- قال أبو محمد: "ورأيت لسُحْنُون ولم أروه، فيمن له عشرون ومائة ضأنية وأربعون معزية، أنه يأخذ من الضأن" النوادر:225/2، وينظر المنتقى:202/3، جامع الأمهات:ص157.
[4]- في (أ): "وجب".
[5]- المدونة:376/1، وقوله فعلى القولين يقصد قول ابن القاسم وسُحْنُون السابقين.
[6]- في (ج): زيادة"فأكثر".
[7]- في (ج): "فتؤخذ".
[8]- تنظر المدونة:375/1-376، جامع الأمهات:ص157، مختصر خليل:ص57.
[9]- في (أ):"وإن".
[10]- جامع الأمهات:ص157، مختصر خليل:ص57.
[11]- المدونة:376/1.
[12]- في (ج): "أن يقول"مطموسة..
[13]- في (ج): "وثمانين".
[14]- جملة:" لأن الثَّلَاثِينَ الفاضلة .....ولهذا يؤخذ في أربعين وثَلَاثِينَ" ساقطة من (أ).
[15]- رَدَّ الشيخ على إلزام الباجي فِي الأوَّل، واللخمي في الثاني وهو بهذا تابع لابن الحاجب في جامع الأمهات:ص157، وينظر إلزام الباجي في المنتقى:202/3.
[16]- جملة"لأن الثَّلَاثِينَ الفاضلة..... وخمسين مع مثلها فمنهما" ساقطة من (ج).

وثَلَاثِينَ، وخمسين مع ستٍّ وأربعين فمنهما، وقال سُحْنُون: "من الأكْثَرِ"، وإن لم يكن نِصَاباً كثَلَاثِينَ[1] مع ستين وأربعين مع ستين[2]، فمن الأكْثَرِ اتِّفَاقاً.

فإن كان منهما مائة وإحدى وعشرين إلى تِسْعٍ وَعِشْرِينَ، وقلنا بحقتين أو ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ، فمنهما[3] إن تساويا، ويخير الساعي في ثَلَاثِ بَنَاتِ اللَّبُونِ[4]، وكذا إن كان في الأقل ما يَجب فيه السنُّ المأخوذ، وقال سُحْنُون: "يؤخذ الجميع[5] من الأكْثَرِ فيهما"، وإن نقص الأقلُّ عن ذلك فمن الأكْثَرِ اتِّفَاقاً، وإن قلنا بتَخَيُّرِ[6] السَّاعِي فواضح[7].

[الإبدال فرارا من الزكاة]:

---

[1]- في (ب):"كثلاين".

[2]- في (ج): "كثلاثين مع ست أو أربعين".

[3]- في (أ):"فيهما".

[4]- في (ج): "لبون".

[5]- في (أ): "المبيع".

[6]- في (ج): "بتخيير".

[7]- **الواضح:** هو بمعنى الظاهر. كشف النقاب الحاجب:ص96.

قال ابن القاسم :" ... فكذلك التي تكون له الإبل العراب والبخت على ما فسرنا في الغنم". المدونة:1/ص376.

وأُخِذَ بزكاةِ ماشيةٍ أبدلَهَا فِراراً وإن قَبْلَ حولِها عَلَى الأحسن[1]، ويُروى بزكاة الثمن[2]، وبنى إن لم يَفِرَّ إذا أبدلَهَا[3] بنقدٍ وهي لتجرٍ[4] وإن دُون[5] نصابٍ، وكذا إن كانت نِصَاباً للقُنية، ورَجَعَ إليه بعد أن قال: يستقبل[6]، وهل مُطْلَقاً أو إن[7] زكَّى الرِّقَابَ، فلحول من التزكية؟ خلاف[8]، وقال أشْهَب: "يستقبل مُطْلَقاً"[9].

وما دُون النِّصَابِ يُستقبل بثمنه عَلَى المَنْصُوص، كرَاجِعَةٍ بإقَالَةٍ أو مُشْتَرَاةٍ بنصابِ عينٍ على المشهور[10]، ولو ثَمَنَ[11] ماشيةٍ مثلِهَا، كَإنْ بَاعَهَا بما يُخَالفها ثم اشتَرَى بهِ مثلَ الأولى، وقيل: يَبْنِي عَلَى حولِ الأوَّلِ فيهمَا[12].

وزَكَّى ما رُدَّ لِعَيْبِ الفَلْسِ بعد تمام الحول مكانه، وإلا بنى على الأصح[13]، كإن أبدلها بنصاب من نوعها وإن لم يكن نِصَاباً، وقيل: يستقبل، كما إذا كانت تخالفها على المشهور[14]، فإن أخذ عن مُسْتَهْلَكَة ماشية تُخَالِفُهَا اسْتَقْبَلَ، ومن نوعها بنى على المشهور فيهما[15]، وقيل: لا[16]، إلا أن تَتَعَيَّنَ القيمةُ فيستَقبِل[1]،

---

[1]- **الأحسن:** هو ما استحسنه الإمام مالك-رحمه الله.كشف النقاب الحاجب:ص122.

[2]- تنظر المدونة:378/1، النوادر:230/2، وما روي هو لابن شعبان، ينظر جامع الأمهات:ص157.

[3]- جملة: "فرارا وإن قبل حولها على .... لم يفر إذا أبدلها" ساقطة من(أ).

[4]- في (ب): "للتجر".

[5]- في (ج): "لدون".

[6]- في (أ): "استقبل".

[7]- في (ج): "وإن".

[8]- تنظر الدونة:378/1، المقدمات:ص171.

خلاف: قال خليل:" حيث قلت خلاف فذلك للاختلاف في التشهير". مختصر خليل:ص7.

[9]- النوادر:298/2-299.

[10]- المَنْصُوص قول مالك وأصحابه من كتاب ابن المواز. تنظر النوادر:2/من ص229 إلى 334، ونسب الشيخ بهرام القول غير المَشْهُور لابن مسلمة. الشرح الوسط ص131.

[11]- في (ج): "بثمن".

[12]- القول بالاستقبال فيمن أبدل ماشية بما يخالفها قول ابن القاسم، وروايته عن مالك، قياسا على الماشية تُشتَرى بالدنانير والدراهم...، والثاني: أنه يزكي الثاني على حول الأول، قول مالك من سماع أشْهَب من كتاب الزكاة، وقول أصحاب مالك كلهم حاشا ابن القاسم على ما حكاه ابن حبيب.

زاد في البيان، أن البناء بشرط أخذها من الذي باع منه بالثمن. تنظر المقدمات:ص170، البيان والتحصيل:2/ 437، المدونة:379/1.

[13]- ينظر مختصر خليل: ص57، قال الحطاب:" والقول بالاستقبال إنما هو تخريج كما قاله ابن عرفة وغيره".مواهب الجليل:95/3.

[14]- تنظر المدونة:379/1-380، المقدمات:ص170، النوادر: 232/2-233، المعونة:1/ 403، ونقل في الشرح الوسط عن ابن سُحْنُون أن الأولى إذا كانت دون النصاب فإنه يستقبل بالثانية حَوْلاً ص130، وتنظر النوادر: 229/2-230.

[15]- في (ب):"فيهما"ساقطة.

[16]- في (أ)و (ج): "لا" ساقطة.

إن ثَبَتَ الاستِهْلاكُ ببَيِّنة وإلا بنى[2]، كما لو أخَذَ نصابَ عيْنٍ وهي لتجرٍ، والمَشْهُورُ: أو لِقُنْيَةٍ [3].

[الخلطاء في الماشية]:

وإذا[4] خَشَيَ أربَابُ الماشية كثْرَةُ الصدقة فَخَلَطُوهَا كثَلاثةٍ[5] لِكُلِّ وَاحِدٍ أربعونَ، أو فَرَّقُوهَا[6] كاثنين لكل وَاحِدٍ مائةٌ وشاة، ودَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى قصدهم، أُخِذُوا بِمَا كَانُوا عليه أوَّلاً[7]، وأُخذ من الفرار قول بِخلافه[8].

[الزمن المعتبر في تأثير الخلطة]:

وإن لَمْ تقم[9] قرينة، فَقُرْبُ الزَّمنِ مُعْتَبَرٌ على المشهور، فَفِيهَا[10] إن اجتمعوا قبل الحول بشهرين، ابن القاسم: أو أقلَّ فهم خلطاء[11] ما لم يقرب جِدًّا[12]، وقيل: لا تكون خُلطةٌ بأقل من شهر، وقيل: لا تكون بأقل من عام، وقيل: تَحْصُلُ بدون[13] شهر ما لَم يقرُب جدا[14]، فإن أشْكَلَ فَثالثها يَحلِف المُتّهم[15].

[شروط تأثير الخلطة]:

---

[1]- في (أ):"فتستقبل".

[2]- المقدمات:ص172، النوادر:2/ 233-234، الذخيرة:3/ 102.

[3]- المدونة:378/1

قال ابن المواز:" لم يختلف قول مالك وأصحابه أنه يزكي الثمن بحول من يوم زكى الرقاب، كانت لقنية أو بميراث أو من تجارة. النوادر:228/2.

[4]- في (ج): "إذا".

[5]- في (ب):"كثَلاثُ".

[6]- في (ج): "وفرقوها".

[7]- في (ج):"أولا"ساقطة.

دليله ما جاء في كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة قال:"... وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ،...". الموطأ:ص172 رقم:599 .

[8]- في (أ):"يخالفه".

قال ابن الحاجب:" وأخذ اللخمي من الفرار قولا بخلافه" جامع الأمهات:ص158.

[9]- في (أ):"وإن تكن".

[10]- في (ج): "وفيها".

[11]- في (ب):"الخلطاء"،وفي (ج):"خلطة".

[12]- في (ج):"جدا"ساقطة.

المدونة:388/1-389.

[13]- في (ب):زيادة لفظة "من".

[14]- النوادر:246/2، المنتقى:216/3.

[15]- تنظر المعونة:404/1، مواهب الجليل:98/3-99.

فإن خَلَطوها للرِّفْقِ فكالمالِكِ الوَاحِدِ فيما يجب من قَدْرٍ وَسِنٍّ وَجِنْسٍ[1].

[1]: إن اتَّحَدَ[2] نَوْعُهَا، لا إبلٌ مَعَ بَقَرٍ أو غنمٍ، وبقرٌ مع غنمٍ[3]، وإلا فَكُلٌّ عَلَى حكمه[4].

[2]: وَنَوَوا الخُلْطَة، وإلا فلا خلافا لأَشْهَب[5].

[3]: وَكُلُّ أَهْلٌ مَلَكَ نِصَاباً حَلَّ حَوْلُهُ[6]، فَلَوْ كان وَاحِدٌ فقط من أهلها[7] زكَّى عَلَى الانفِرَادِ، وقال عَبْدُ المَلِكِ: "عَلَى الخُلطة، ويَسْقُطُ ما عَلَى غيره"[8]، ولو كَمُل لوَاحِدٍ نصابٌ[9] دُون غَيرِه، فكالمُنْفَرِدِ على المشهور، كإن حالَ حولُه فقط عَلَى المَنْصُوص، وخُرِّجَ فيها قولٌ لعَبْدِ المَلِكِ[10].

[4]: واجتَمَعُوا[11] بِمِلْكٍ أو مَنْفَعَةٍ في الجُلِّ[12]: من مَاءٍ، ومَبِيتٍ، ورَاعٍ وفحلٍ برفق، ومرَاحٍ؛ وهو موضع إقامتها، وقيل: موضع الرَّواح[13] للمبيت[14]، وقيل: يكفي اثنان، وقيل: الرّاعي[15].

[ماشية السيد مع العبد]:

ولا يُوجِبُ جَمْعُ ماشيتَيْ السَيِّدِ وَعَبْدِهِ خُلْطَةً، وحكمُه كالمُنفرِد، وكذلك[16] غيره[1].

---

[1]- قال القاضي عبد الوهاب:" للخلطة تأثير في الزكاة؛ وهو أن الخليطان يزكيان زكاة المالك الواحد"، المعونة:399/1.

[2]- في (ب):"إتخذ".

[3]- في (ب):"لا الإبل مع البقر أو غنم مع بقر أو غنم". وفي النسخة (ج):"الإبل مع بقر أو غنم وبقر مع غنم ".ولقد اثبت ما في النسخة (أ) مع حذف الألف واللام من لفظة البقر الأولى.

[4]- المدونة:381/1، النوادر:247/2.

[5]- كذا في الذخيرة:130/3.

[6]- تنظر المدونة:389/1، المعونة:399/1-400، المختصر:ص57.

[7]- في (ب): "من أهلها فقط".

[8]- المنتقى:217/3، الذخيرة:130/3.

[9]- في (ب) و (ج): "نِصَاباً".

[10]- في (أ) و (ج): " عبد المَلِكِ". قال شهاب الدين القرافي:".. ويتخرج على قول عبد المَلِكِ أن صاحب النصاب يزكي بحساب الخلطة دون ناقص النصاب كما قال في العبد والذمي". الذخيرة:128/3.

[11]- لفظة "واجتمعوا"ساقطة من (أ).

[12]- في (ج): "كلً".

[13]- في (ب): "المراح".

[14]- في (ب):زيادة لفظة "من".

[15]- القول بأنه يكفي الاثنان قول بعض البغداديين من المالكية، وقال ابن حبيب لابد من الاجتماع في الراعي. النوادر:2 /245-246، المعونة:400/1، وتنظر المدونة:387/1-388، جامع الأمهات:ص158-159، المختصر:ص57.

[16]- في (ج): "وكذا".

[تراجع الشَّريكين]:

وراجع المَأخُوذُ مِنْهُ شَرِيكَه [2]عَلَى الأجزاء بالقيمة يوم الأَخْذِ لا يَوْمَ الوفاء خلافا لأَشْهَب[3]، إن حَصَلَ الوَقْصُ منهما اتِّفَاقاً، أو من أحدهما على المشهور، ورَجَعَ إليه[4]، لا إنْ أَخَذَ السَّاعِي ولَيْسَا بنصاب، أو كان الجميعُ نِصَاباً وَقَصَدَ غَصْباً، أوْ النِّصَابُ لوَاحِدٍ[5] فقط وقصد الغصب بالزائد، كتسعين وإحدى وثَلاثِينَ، وَإِنْ تَأَوَّلَ تَرَاجَعَا، وقيل: في الزائد[6].

[مسائل]:

ولو اجتمع في نصابٍ أربعةٌ لِكُلٍّ عَشْرُ[7] شِيَاهٍ، فأخذَ من مالِ أحدِهم شاتين، فَوَاحِدَةٌ ظُلْمٌ[8] لا تَرَاجُعَ فيها، وكذلك[9] إن قصد الغَصْبَ بالأخرى، وإلا تراجعوها[10]، فإن تفاضَلَتَا، فقيل: يَتَحَاصُّونَ في الدَنِيَّة، وقيل: في نِصْفِ قِيمَةِ كلِّ وَاحِدَةٍ[11]، وهو الظاهر[12] إن كانت الدنيَّةُ تُجزِئ، وإلا ففي شَاةٍ وَسَطٍ، فإن أخذَهُمَا من مال اثنين، فنصفُ شاةٍ من كل وَاحِدٍ منهما مَظْلَمَةٌ، ويتراجعون الوَاحِدَةَ[13].

وتراجَعَ الاثنان بِنْتَ لَبُونٍ أُخِذَت من اثنين[14] وثَلاثِينَ وأربع، وقيل: فيما[15]

---

[1]- من كتاب ابن المواز، ومن العتبية لابن القاسم. النوادر:256/2، العتبية مع البيان والتحصيل:502/2.

[2]- في (ج): زيادة "على المشهور".

[3]- النوادر:248/2-249، جامع الأمهات:ص159.

[4]- المدونة:389/1-390، الذخيرة:130/3، جامع الأمهات:ص159.
ذكر أن مالك رَجَعَ عن القول الأول وهو غير المَشْهُور. النوادر:248/2.

[5]- في (ج): "واحد".

[6]- كذا في جامع الأمهات:ص159، وتنظر المدونة:390/1، والنوادر248/2 وما بعدها، وجاء في التاج والإكليل:102/3:" ابن بشير: إن كان لأحدهما نصاب وللآخر دونه فخالف الساعي وأخذ منهما بتأويل تراجعا، وإن قصد إلى الغصب فتكون مصيبة ممن أخذ من نَعَمِهِ". قال الشيخ بهرام في الشرح الوسط:ص132:" لأن الأخذ بتأويل يشبه حكم العالم في مسائل الاجتهاد ولا ينقض بما ذكر ". وتنظر المعونة:405/1.

[7]- في (ب): "عشرة".

[8]- في (ج): "ظلما".

[9]- في (ج): "وكذا".

[10]- كذا في العتبية من سماع عيسى بن دينار من ابن القاسم .العتبية مع البيان444/2 و458.

[11]- القول الأول لسُحْنُون من كتاب ابنه ، ثم قال ، وقيل:: ذلك في نصف قيمة كل واحدة. النوادر:251/2.

[12]- **الظاهر**:هو فيما ليس فيه نص يريد به الظاهر من المذهب، وأما ما فيه نص فيريد به الظاهر من الدليل. كشف النقاب الحاجب عن مصطلح ابن الحاجب:ص96.

[13]- البيان:244/2، النوادر:251/2-252.

[14]- في (ج): "اثنتين".

[15]- في (ج): "وقيل: وقيل: فما".

عَلَى قيمة بنت مخاض[1].

[الزوج خليط فيما دفع بالطلاق قبل البناء]:

ومُسْتَحِقّ نصفَ ماشية مُعَيَّنَةٍ بالطلاق قبل البناء كخَلِيطٍ، وله الغَلَّةُ لِتَبَيُّنِ بقائِها عَلَى مُلْكِه[2]، وقيل: فائدةٌ ولا غَلَّةَ لَهُ[3]؛ إذ كأنه مَلَكَهَا الآن[4]، ثم إن اقْتَسَمَا قبل مجيء السَّاعي فعَلَى المرأةِ شاةٌ، وكذا الرجل على المشهور، وإن لَم يقتسما حتى أقامت[5] بيد كلِّ وَاحِدٍ[6] منهما حَوْلاً، فهل عليها[7] نصفُ شاةٍ أو شاةٌ دونه أو الشاة[8] عليهما؟ خلاف[9].

[مسائل]:

وَدُو[10] عشرين بعيرا خالط بكل عشرة منها ذَا عَشْرَةٍ كخليط، فبِنْتُ لَبُونٍ عليه نصفها، وقيل: كخليطين بثمانٍ شياه عليه أربع، وقيل: خليط لكل وَاحِدٍ منهما بجميع ماله ولا خلطة بينهما، فعليه[11] نصف بِنْتِ لَبُونٍ، وعَلَى[12] كل وَاحِدٍ منهما ثلثُ بنتِ مخاضٍ[13]، [14]وقيل: خليط لكل وَاحِدٍ بما خالطه[15] به فقط ولا خلطة فعليه ثلثُ بنتِ مخاضٍ، وعَلَى كلِّ وَاحِدٍ شاتان[16].

فَلَوْ أبقى عشرا[17] بغير خليط، فقيل: الجميع كخليط[1]، فبنت مخاض عليه

---

[1]- ينظر جامع الأمهات:ص159.

[2]- المدونة:390-391.

[3]- في (أ) و (ب): "له" ساقطة.

[4]- في (ج): "لا ملكها".

قول أَشْهَب من كتاب ابن المواز. النوادر:126/2.

[5]- في (ج): "قامت".

[6]- "واحد"ساقطة من (أ) و (ج).

[7]- في (أ) و (ب): "عليه".

[8]- في (ب): زيادة "لا".

[9]- تؤجل إلى

[10]- في (ب) و (ج): "وذوا".

[11]- في (ج): "فعليه"ساقطة.

[12]- في (أ): "هل".

[13]- في (ج): "وعلى كل واحد منهما ثلث بنت لبون".

[14]- في (أ): زيادة جملة "وقيل: خليط لكل واحد بما خالطه به فقط ولا خلطة بينهما فعليه ثلثا بنت مخاض ".وهي تكرار.

[15]- في (ج): "خالط".

[16]- كذا في البيان والتحصيل:474/2، الذخيرة:131/2-132، وبقي إشكال في المسألة الأخيرة ففي البيان نصف بنت لبون بدل ثلث بنت مخاض، والقياس يكون مع ما قرره ابن رشد في البيان، ووافق الشيخ بهرام ما في الذخيرة.

[17]- في (ب): "عشرة".

ثلثاها، وقيل: هو خليطٌ بجميع ماله، وإلا أُخذ[2] بما خالطه[3] به فقط، فعليه ثلثا بنت مخاض، وعَلَى الآخر شاتان، وقيل: كل منهما خليط، فما خالطه به صاحبه خاصة[4]، فست شياه عليه[5] أربع، وعَلَى ربِّ الأقَلِّ شاتان[6].

فلو كان له ثمانون شاة خَالَطَ بكلِّ أربعينَ منهَا ذا أربعين، لَزِمَهُم[7] شاتَان: عليه منهما شاةٌ، وقيل: شاة وثلث: عليه ثلثا شاة، وقيل: شاة وثلثان: عليه شاةٌ كاملة[8]، فَلو خالط بِنِصْفِهَا وترك[9] الباقي دُونَ خُلْطَةٍ، فقيل: شاةٌ، عليه ثلثَاهَا، وقيل: عليه نِصْفُهَا، وقيل: شاة وسدس: عليه ثلثاها، [10]وقيل: شاة ونصف: عليه شاةٌ كامِلَة[11]، وتعَيَّنَت القيمةُ في جُزْءٍ وجبَ على المشهور، لا أَخْذُهُ[12] لضرر الشركة[13].

[زمنُ خروج الساعي]:

ويَخْرُجُ السَّاعي طلُوع الثُّرَيَّا بالفجرِ ولو بسنَةِ[14] الجدْبِ على المشهور[15]، وقيل: يُؤَخِّرُ ثم[16] يأخذُ لعامَيْن، وقيل: تسقط[17].

[حكم خروج الساعي]:

---

[1]- في (ب): زيادة لفظة "واحد"، ذكر بعدها (بما خالطه به فقط) مشطوبة.
[2]- في (أ): "والآخذ"، وفي (ج): "الأخذ".
[3]- في (ج): "خالط".
[4]- في (ب): "فقط".
[5]- في (ب): زيادة "فعليه".
[6]- كذا في الذخيرة:133/3، وينظر البيان من الأقوال في مسألة المدونة؛472/2.
[7]- في (ج): "لزمتهم".
[8]- البيان والتحصيل:471/2-472.
[9]- في (أ) و (ج): "أو ترك".
[10]- في (ب): زيادة جملة "وقيل: عليه نصفها وقيل: شاة وسدس عليه ثلثاها " وهي تكرار لما سبق.
[11]- الذخيرة:133/3.
[12]- في (ج): "لاخذه".
[13]- الذخيرة:132/3، جامع الأمهات:ص160.
[14]- في (ج): "سنة".
[15]- جملة:"لا أخذه لضرر الشركة.... ولو بسنة الجدب على المشهور"ساقطة من (ب).
تنظر المسألة في المدونة:395/1، الذخيرة:101/3، مختصر خليل:ص58، وطلوع الثريا بالفجر هو أول الصيف على حساب المغاربة والفلاحين، وعلى حساب غيرهم أواخر الربيع مواهب الجليل:105/3، وقال في الذخيرة:101/3:" ولأنه عمل أهل المدينة".
غير المَشْهُور رواية أَشْهَب وابن نافع عن مالك من العتبية والمجموعة، وروى ابن رشد عن أصبغ:" يخرجون مُطْلَقاً" قال وهو أظهر، وهو قول مالك من كتاب ابن المواز ، وقول ابن شهاب وابن وهب من المجموعة. ينظر البيان والتحصيل: 438/2- 439، النوادر:236/2، المنتقى:230/3.
[16]- في (ج): "حتى".
[17]- القول بالأخذ لعامين قول مالك من العتبية ، والقول بالسقوط لابن المواز. العتبية مع البيان:438/2، النوادر:239/2.

وهو شرط[1] وُجُوبٍ على المشهور[2]، إن كَانَ ويَصِلُ[3]، وإلا وَجَبَتْ بالحول اتِّفَاقاً[4]، وعلى المشهور لو أُخْرِجَتْ قَبْلَه لم تَجُزْ[5]، وإن أوصى بها[6]لم يُبَدَّأ[7].

[ما يستقبل به من النصاب]:

واسْتَقْبَلَ الوارثُ،[8] كَمُرُورِهِ[9] بهَا نَاقصةً ثم كَمُلَت بولادَةٍ، وقال ابن عبد الحكم[10]: تَجِبُ، وصُوِّبَ[11].

[العبرة بالحال في النصاب]:

فَلَوْ مرَّ بهِ فأَخْبَرَهُ ولم يُصدِّقهُ ثم وَلَدَت أو نقصَت بكموت[12] فأصبَحَ فَعَدَّهَا، فالعِبْرَةُ[13] بما وَجَدَ اتِّفَاقاً[14]، كأن صَدَّقَهُ أو عدَّهَا أوَّلاً ولم يَأخُذ حتَّى نَقَصَت على

---

[1]- في (ج): "شر".

[2]- مجيء الساعي شرط وُجُوبِ لحديث ابن عباس :" أن النبي بعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن فقال :"ادعهم إلى شهادة ان لا إله إلا الله واني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم". البخاري: ص273 رقم:1395، مسلم:ص39 رقم:30. تنظر المعونة:408/1، الذخيرة:101/3، المنتقى:225/3.

[3]- في (ب): "يصل" بدون واو.

[4]- قال ابن عبد السلام:"فإن لم يكن هناك سعاة أو كانوا ولكنهم لا يصلون إلى قوم فلا خلاف أنه لا يعتبر مجيئه".التاج والإكليل:3 /105، وينظر مواهب الجليل 107/3.

[5]- كذا في المختصر لخليل:ص 58، وعلل ابن عبد السلام عدم الإجزاء لمشابهة من أتى بالتطوع عن الواجب. تنظر مواهب الجليل للحطاب:108/3، اشترط في المدونة عدالة الإمام. المدونة:385/1-386.

[6]- في (أ) و (ب): "بها "ساقطة.

[7]- في (ب): "تبدأ".

[8]- المدونة::384/1-385، وذكر استقبال الوارث في الصفحة: 383،وينظر البيان:464/2، النوادر:240/2.

[9]- في (ج): "كمرورٍ".

[10]- **ابن عبد الحكم:** أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين الليثي المصري: الفقيه الحافظ الحجة، فقيهاً صدوقاً عارفاً بمذهب الإمام مالك تفرد برئاسته في مصر بعد أشهب، سمع من مالك والليث وعبد الرزاق والقعنبي، وابن عيينة وغيرهم، أخرج عنه النسائي، روى عنه ابن حبيب وأحمد بن صالح وابن نمير وابن المواز، من مؤلفاته: المختصر الكبير (اختصر فيه كتب أشهب، فيه ثمانية عشر ألف مسألة)، والمختصر الأوسط والصغير، وكتاب الأهوال، وكتاب المناسك وغيرها،ولد بمصر عام: 155هـ، وتوفي في رمضان عام: 214هـ بمصر.الديباج المذهب:217ص- 218. شجرة النور الزكية:89/1-90.

[11]- ينظر قول ابن عبد الحكم في الذخيرة:104/3، وصوبه اللخمي ؛ ذكر ذلك الشيخ بهرام في الشرح الوسط: ص133، أما القول بالاستقبال فهو قول مالك في العتبية وكتاب ابن المواز. ينظر البيان :434/2، النوادر:238/2.

[12]- في (أ) و(ب): "بموت".

[13]- في (ب): "فالمعتبرة".

[14]- حدث أبو الزناد عن أبيه عن السبعة أنه قال،كانوا يقولون :" لا يصدق المصدق إلا ما أتى عليه، لا ينظر إلى غير ذلك" المعونة:393/1.

المشهور، وإن زادَت فقيل: كذلك، وقيل: ما صدَّقَهُ فيه[1].

[أخذ الزكاة من الهارب]:

وتُؤخَذُ ممَّن هرَبَ لِماضي السِّنينَ اتِّفَاقاً[2]، وَصُدِّقَ في عامه فقط إن وُجِدَتْ ناقصة، وفي الزِّيادة يُؤخذ عن كل عام بما كان فيه[3]، لا بالأكْثَرِ على المشهور[4]، وفي تصديقِهِ قَوْلان[5]، وبُدِئَ بالعام الأوَّل على المشهور، كَتَخَلُّفِ السَّاعي اتِّفَاقاً[6]، فإن كان الأخذُ يُنقِصُ النِّصَابَ أو الصِّفَةَ اعتُبِرَ فيهما[7].

[مسائل]:

فَلَوْ هَرَبَ بأربعينَ شاةً ستَّ سنينَ، ولَمْ[8] تَزِدْ إلا في السَّابعة فصارَتْ ألفاً، فعليه شاةٌ لسِتِّ سنين لنَقْصِ النِّصَابِ فيها، وعليهِ في السَّابعة تسعٌ، وقال[9] سُحْنُون :" عليه عشرٌ للسَّابِعَة، وسِتٌّ لباقي السّنين"، وعَلَى[10] اعتبَارِ الأكْثَر الألفُ لماضي السِّنين[11].

فَلَوْ هَرَبَ بخمسٍ وعشرين بعيراً[12]، فعلَيْهِ بنتُ مخاضٍ في عامِهِ، وبقيةُ الأعوامِ بالغنَمِ، وقيل: في كل سنةٍ بنتُ مخاض[13].

[حكم من أخرج زكاته إن تخلَّفَ السَّاعي]:

---

[1]- تنظر الذخيرة:104/3، جامع الأمهات:ص160.

[2]- المدونة:393/1، النوادر:241/2، الذخيرة:106/3.

[3]- في (ج): "فيه"ساقطة.

[4]- القول بالأخذ عن كل عام لأشْهَب، وهو قول عبد المَلِكِ، والقول بأنه ياخذ منه بالأكثر غير مشهور، قاله ابن رشد عند حكاية قول ابن القاسم قبلفظ " أو على الأكْثَر مما كان بيده".ينظر البيان:251/2، النوادر:241/2إلى 243.

[5]- قال الباجي:" روى ابن حبب عن ابن الماجشون وغيره من أصحابنا أنه لا يصدق في ذلك، ويؤخذ منه صدقة سائر الأعوام على ما هي عليه الآن، وروى ابن سُحْنُون عن أبيه أنه يصدق في ذلك. المنتقى:228/3، وتنظر النوادر:242/2.

[6]- كلمة "اتِّفَاقاً" ساقطة من (ب).في الأصل ، واثبتها في الهامش ووضع حرف خ فوقها.

القول المَشْهُور لابن القاسم، وغير المَشْهُور رواه ابن حبيب عن مالك وقاله أصبغ و عبد المَلِكِ وسُحْنُون، تنظر النوادر:241/2وما بعدها، البيان:450/2-451، المنتقى:228/3.،

قال اللخمي :" لا خلاف فيمن تخلف عنه الساعي أنه يبتدئ بالعام الأول".مواهب الجليل:110/3.

[7]- المنتقى:226/3، مختصر خليل:ص58.

[8]- في (ج): "فلم".

[9]- في (ج): "وقال".

[10]- في (ب): "وعليه".

[11]- ذكر غير الشيخ بهرام مثال الهارب ثلاثُ سنوات . وعليها فالقول الأول لمالك وابن القاسم، والأخير لأشْهَب و عبد المَلِكِ وابن حبيب. تنظر المدونة:393/1، النوادر: 242/2.

[12]- في (ب): "بعير".

[13]- المنتقى:227/3

وإن تخلَّفَ السَّاعِي فأُخْرِجَتْ أجْزَأت خلافا لِعَبْدِ المَلِكِ[1]، وإلاَّ فإن وُجِدَت ناقصة عَمِلَ عليْهِ فيمَا مَضَى[2].

[مسائل]:

فإذا غابَ عنهُ خمسَ سنينَ وهي ألفٌ[3]، ثمَّ أتَى وهي ثَلاثٌ وأربعون، أخَذَ منه أربعُ[4] شياهٍ لأربع سنين، وتسقُطُ سنةٌ لنُقصانِ النِّصاب[5]، وإن زادت عمَّا كانتْ عليهِ أخَذَهُ بمَا[6] وُجد لماضي الأعوام.

فإذا[7] كانت أربعين في أربع سنين، وفي الخامسة ألفاً لفائِدَةٍ أو لاشْتِرَاءٍ[8] أُخِذَ لِأوَّلِ[9] سنةٍ بِعَشْرِ شياهٍ، وبتسعٍ تسعٍ لبَقِيَّتِهَا[10]، وقال عبد المَلِكِ:" يُؤخَذُ منه الأرْبَع[11] سنين شاةً وَاحِدَة، وعن الخامسةِ[12] تسعاً، وهو مُصَدَّقٌ في ذلك"[13].

ولو غاب عنهُ وهي دُونَ نصابٍ[14] فكَمُلَت بولادةٍ أو بَدَلٍ أُخِذَ في أعوامِ النِّصَابِ فقطْ، وصُدِّقَ، وقال أشْهَب:" يُزَكِّى ما بيدِهِ لماضي الأعوام".

ولو غَابَ عن نصابٍ فنَقَصَ ثُمَّ كَمُلَ، فإن كان بولادَةٍ أُخذَ عمَّا وُجد للماضي، وقَالَ مُحمد[15]:" يُؤخَذُ حين[16] الكَمَال فَقَط، ويَسْقُطُ ما قبله"، وإن بفائدةٍ فمن حيثُ[17] كَمُلت[18].

[الخارجي يظهر عليه]:

---

[1]- ينظر مواهب الجليل والتاج والإكليل:3/109-110.

[2]- في (ج): "لما".
كذا في المنتقى:3/227، النوادر:2/236.

[3]- في (ج): "وهي ألف"ساقطة.

[4]- في (ج): "ربع".

[5]- في (ج): "منه لنقصان النصاب".

[6]- في (ج): "أخذت بما كان ".

[7]- في (ب): "فإن".

[8]- في (ب): "لشراء " وصححت في الهامش لاشتراء.

[9]- في (ب): "أخذ الأول" وفي (ج):"أخذ أول".

[10]- قول ابن القاسم وسُحْنُون وأشْهَب. تنظر النوادر:2/237.

[11]- في (ج): "على أربع ".

[12]- في (ب): "الخمسة".

[13]- كذا في النوادر:2/237-238، وذكر سُحْنُون في كتاب ابنه أنه قول غير ابن القاسم .

[14]- في (ج): "وهو دون النصاب".

[15]- **محمد:** إذا أطلق فهو بن المواز. كشف النقاب الحاجب: ص173.

[16]- في (ج):رسمت "حظ ".

[17]- في (ج):" بفائدة حين".

[18]- كذا في النوادر:2/238 وما بعدها، والبيان:2/454.

وإذا مَنَعَهَا الخَوَارِجُ وظُهر عليهم أُخِذُوا بما مَضَى، لا إن قَالُوا أدَّينا، إلاَّ أن يَخْرُجُوا لِمَنْعِهَا، وأُلْحِقَ بِهم من تَغَلَّبَ ببلدٍ ممن لا يَرَى رَأيهم[1].

.

فصل زكاة الحرث

وتجب عَلَى[2] الحرِّ المُسْلِمِ زكاةُ مَا بلَغَ من حرثِهِ نِصَاباً ولو بأرضِ خراجٍ[3]، لا ما يُجْمَعُ من الجبَالِ مِمَّا[4] لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ من تمرٍ أو عنبٍ أو زيتونٍ وإن بلغ خَرْصُهُ نِصَاباً[5].

[شرط الزكاة في الحرث]:

وشرط المزكَّى أن يَكُونَ مُقْتَاتاً متَّخَذاً لِلْعَيْشِ غالباً[6]، وفيها[7] إنَّما الزَّكاة في التمر والعنب والزيتون والحَبِّ والقُطنية[8]، وقيل: المقتات المدخر، وقيل: المخبوز[9] من الحب[10]؛ فتجب في القمح والشعير والتمر اتِّفَاقاً،

---

[1]- المدونة:343/1 وما بعدها، الذخيرة:135/3.

[2]- في (ج): "على"ساقطة.

[3]- تنظر المدونة:403/1-404، المعونة:427/1.

قال ابن رشد:"والزكاة تجب بخمسة أوصاف وهي :"الإسلام والحرية والنصاب والحول ... فيما عدا ما يخرج من الأرض ...بقوله تعالى:).الأنعام:الآية:141.

تنظر المقدمات :ص160-161.

[4]- في (ج): "بما".

[5]- قول مالك من كتاب ابن المواز والمجموعة، النوادر:265/2، وتنظر الذخيرة:75/3.

[6]- تنظر النوادر:261/3، المعونة:409/1، التلقين:ص124، وذكر القرافي سبب إيجاب هذه العلة في الزكاة بقوله:" لأنه وصف مناسب في الاقتيات من حفظ الأجساد التي هي سبب مصالح لدنيا والآخرة، وإذا عظمت النعمة وجب الشكر بدفع الزكاة". الذخيرة:73/3.

[7]- **وفيها**: كناية عن المدونة، وقد يقصد بها تهذيب البراذعي، وينسب للمدونة ما هو ظاهر، أو صريح في لفظها.كشف النقاب الحاجب عن مصطلحات ابن الحاجب:ص154- إلى 159.

[8]- في (ج): " وأما الزكاة في التمر والعنب والحب والزيتون والقطنية".

كذا في التهذيب في اختصار المدونة، تصنيف: أبي سعيد خلف بن أبي القاسم محمد الأزدي القيرواني البراذعي ، دراسة وتحقيق: محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، راجعه: أحمد علي الأزرق، ط: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة. 440/1.

القطنية: بضم القاف وكسرها وتسهيل الياء واحدة القطاني كل ما له غلاف، سميت قطاني ؛ لأنها تقطن بالمكان أي : تمكث به. حاشية الخرشي مع حاشية العدوي:359/5.

[9]- في (ج): " في المخبوز".

[10]- جامع الأمهات:ص161.

والزبيب[1] كالتمر[2]، وفي السُّلتِ والعَلَسِ[3] والزَّيتون والجُلْجُلان على المشهور[4]، وما لا يُتمَّر ولا يُزبَّب ولا يُعصرُ زيتاً كذلك[5]، وفي القَطَانِي كالفُول والحِمَّص والعَدس والجُلْبَان والبَسِيلَة[6] واللُّوبيا والتُّرْمُس[7] عَلَى المَنْصُوص[8]، وفي الأرز والدُّرة[9] والدُّخن وليست من القَطَاني على المشهور[10].

[ما لا تجب فيه الزكاة من الحب]:

ولا تجب في كِرْسِنَّه، وقال أشْهَب:" من القَطَاني"[11]، ولا في قصبٍ وبُقُولٍ، ولا في فاكهة كرمَّانٍ وتينٍ عَلَى الأشْهَر[12]، وفي حَبِّ الفُجل والعُصْفَر[13] والكتَّان، ثالثها إن كثُر وَجَبَتْ، ورَابِعُهَا إلا في الأخير[14]، وهو[15] رواية ابن القاسم[1].

---

[1]- في (ب) و (ج): "الزيت".

[2]- عن موسى بن طلحة قال : عندنا كتاب معاذ بن جبل عن النبي :" أنه إنما أخذ من الحنطة والشعير والزبيب والتمر". رواه الحاكم في المستدرك:558/1 رقم:1458. وتنظر المدونة:400/1

[3]- في (ب): "وفي العلس والسلت".

السُّلت: حب بين الشعير والقمح لا قشر له ويعرف عند المغاربة بشعير النبي عليه السلام. حاشية الخرشي:426/2.

العلَس: حب مستطيل عليه زغب، حبتان منه في قشرة، قريب من خلقة البر طعام أهل صنعاء. حاشية الخرشي:358/5.

[4]- نقل ابن رشد عن مطرف أنه يقول بأن لا زكاة في العلس، وأما غيره فيقول بالزكاة فيها، وذكر اللخمي أن الجلجلان في المغرب لا زكاة فيه؛ لأنه إنما يتخذونه دواء. ينظر البيان:511/2-513، مواهب الجليل:128/3، وقال في الشرح الوسط :ص134؛ وذكر ابن راشد قولا شاذا أن الزكاة لا تجب في السلت.

[5]- تنظر المدونة:1/ 400.

[6]- **البسيلة**: قال الخرشي: هي المعروفة عندنا بالبسلة .وهي الماش ...في بعض البلاد كالعراق لا في بلادنا. حاشية الخرشي مع حاشية العدوي:359/5.

[7]- **التُّرْمُس:** شجرة لها حَبٌّ مُضلَّع مُحَزَّزٌ، وبه سمي الجمان ترامس. لسان العرب:302/1

[8]- المنصوص لمالك و ابن القاسم في المدونة:406/1، العتبية:500/2.، تنظر النوادر: 261/2-262.

[9]- **الذرة:**بالذال المعجمة، وتسمى البشنة، وفي عرف أهل الطائف بالأحيرش. حاشية الخرشي:358/5.

[10]- تنظر العتبية مع البيان:492/2، المنتقى:266/3-267، مختصر خليل:59.

[11]- القول بعدم الزكاة لابن وهب، واختار ذلك يحي بن يحي، قال ابن رشد:" وهو الأظهر؛ لأنها علف وليست طعام". البيان:492/2، النوادر:262/2.

قال الباجي:" وأما البسيلة وهي الكرسنة ففي العتبية من رواية أشْهَب عن مالك: أنها من القطنية، وقال ابن حبيب:"بل هي صنف على حدته" والشيخ بهرام جعل البسيلة من القطاني وذكر أنه لا تجب الزكاة في الكرسنة على أنها غير البسيلة. تنظر المنتقى:267/3، الذخيرة 80/3.

كِرسنة: قال العدوي:**"كِرسنة:** بكسر الكاف وتشديد النون ،قريبة من البسلة وفي لونها حمرة، وقال الباجي: هي البسلة". حاشية العدوي:358/5-359.

[12]- في (ب): "المَشْهُور" وصححت في الأصل "الأظهر".

[13]- في (أ): "حب العصفور".

[14]- في (ب): "الأخضر" وصححت في الهامش "الأخير"،وفي (ج):الأخيرة.

[15]- في (ج): " وهي".

[نصاب الحرث في الزكاة]:

والنِّصَابُ ألفٌ وستمِائة رطلٍ، كُل رِطْلٍ: مائة وثمانية[2] وعشرون درهماً، كل دِرهم: خَمْسُونَ وَخُمُسَا حبَّةٍ من شعيرٍ معتدل[3]، وهو بكيلِ مصرَ ستَّةُ أرَادِبَ وثُلُثٌ[4] ورُبْعُ إرْدَبٍّ[5].

[المعتبر في المعيار]:

والمعتبر فيها مِعْيَارُ الشَّرْعِ من كَيْلٍ أو وزنٍ إن كان، وإلا فعادَةُ مَحَلِّهِ[6] منقَّى مقدَّراً[7] جَفَافُهُ وإن لَم يَجِفَّ على المشهور[8]، ولا يُزادُ لِقِشْرِ أرزٍ أو علسٍ[9]، ويُحْسَبُ في النِّصَابِ[10]، وكذلكَ ما أكَلَهُ أو عَلَفَهُ أو تَصَدَّقَ به بعد طِيبه مما له أو اسْتَأْجرَ[11] به قَتاً.

ويَسْقُطُ ما أكلَتْهُ الدَّوابُ في الدَّرْسِ بأفْواهِهَا أو أكلَهُ بلحاً[12]، وتَحرَّى فَرِيكاً أكلَهُ، كفُولٍ أخضرٍ أو حِمَّصٍ، فإن بَلَغَ بعدَ تقديرِ جفافِهِ نِصَاباً زَكَّاهُ، وأُخرِج من جنسه جَافاً، وقيل: من ثَمَنِهِ إن شاء[1].

---

[1]- خالف عبد المَلِك ابن حبيب المذهب فقال بوُجُوبِ الزكاة في الفواكه مدخرة وغير مدخرة، وذهب ابن القصار إلى عدم إيجاب الزكاة في التين لانعدامه بالمدينة.الذخيرة:76/3، النوادر:262/2، وخالف ابن العربي في التين فقال بوجوب بالزكاة فيه. أحكام القرآن:287/2.

قال القاضي عبد الوهاب:"إن أهل المدينة نقلوا نقلا متواترا خلفا عن سلف أن النبي □ لم يأخذ من الخضر والبقول شيئا، ولا أخذ الخلفاء بعده وقد كانت تزرع أيامهم، فَلَوْ كان فيها زكاة لأخذوها منها. المعونة:426/1. وتنظر النوادر:262/2-263، وينظر المنتقى:271/3-272، عقد الجواهر الثمينة:218/1.

[2]- في (ج): " وثمانون".

[3]- عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله □:"..، وليس في ما دون خمسة أوسق صدقة".الموطأ: ص162 رقم:577.

تنظر المعونة:ج415/1، مختصر خليل: ص57. قال الحطاب:"وهو الصحيح المعتمد خلافا لما ذكره ابن شاس وتبعه ابن الحاجب أن الدينار وزنه اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة..." مواهب الجليل:119/3.

[4]- في (ج): "وثلث"ساقطة.

[5]- نقل الحطاب عن الشيخ خليل قوله:"... وقد حرر النصاب في سنة سبع وأربعين أو ثمان وأربعين وسبعمائة، بِمُدٍّ مُعَبَّرٍ عَلَى مُدِّ النَّبيّ □ فوجد ستُّ أرادِبَ وثُلث إرْدَبٍّ ورُبع إرْدَبٍّ بإرْدَبِّ القاهرة ومصر ، وذلك بحضرة شيخنا المنوفي رحمه الله." انتهى.

[6]- نقل الحطاب هذه العبارة من التوضيح لخليل. مواهب الجليل:120/3.

[7]- في (ب): "مقدر"بغير الألف الأخيرة.

[8]- المدونة: 396/1-397، المنتقى:3/ 253-254.

[9]- في (ج): " وعلس".

[10]- الذخيرة:79/3-80.

[11]- في (ج): " واستأجر".

[12]- النوادر:266/2، العتبية مع البيان:479/2 وما بعدها.

[الضمُّ في الحُبوب]:

وتُضَمُّ القَطَانِي على المشهور[2] كقمح وشعير عَلَى المَنْصُوص وسُلْتٍ[3]، وفي العَلَسِ معَهَا قَوْلان[4]، لا أُرز ودخن[5] وذرة عَلَى المَنْصُوص[6].

ولا يُشتَرَطُ في الضَّم اتِّحَادُ بلدِ المُزارِع، بل الاجتماعُ في الفَصْلِ الواحِدِ، قاله مَالِكٌ[7]، وقال ابن مسلمة:" يُشترَطُ[8] زِرَاعَةُ أحدهِمَا قبل حصادِ الآخَرِ"[9].

[مسائل]:

وعليه فَلَوْ زرَعَ ثانياً قبلَ حصادِ الأوَّل، وثالثاً قبل حصادِ الثاني، ولا يَكْمُلُ النِّصَابُ بوَاحِدٍ، فقيل: يُضمُّ الجميعُ كالخَلِيطِ، وقيل: الوَسَطُ مع أحدِهما، فإن بَلَغَا نِصَاباً كما لو كان الوسطُ ثَلاثَة أوسُقٍ وكلٌّ من الطَّرفَيْنِ وُسقَين، زكَّى الجميعَ عَلَى القولين، ولو كان كلٌّ من الثَّلاثَة وُسقين زكَّى عَلَى الأوَّل فقط، وكذلك إن كان الوَسطُ وُسقا، وكلٌّ من الطرفين ثَلاثَةٌ أو بالعكس، ولو كان الأوَّل وسقا والثالثُ وسقين والوسط ثَلاثَةُ أوْسُقٍ[10] زكَّى الوَسَطَ مع الثَّالِثِ، ويُخْتَلَفُ في زكاة الأول[11].

[المقدار الواجب إخراجه]:

---

[1]- كذا في النوادر267/2، القول بالإخراج من جنسه لمالك من المجموعة وبالثمن من كتاب ابن المواز، وينظر البيان:480/2.

[2]- الموطأ:ص184، المدونة:406/1.

وخرج بعض علماء المالكية على قول الإمام مالك في القطاني في الربا فقال: بأنها أصناف لا يجمع بينها. تنظر المعونة: 413/1، المنتقى:227/3.

[3]- قول مالك في الموطأ:ص184، المدونة:406/1.

[4]-القول بالجمع قول مالك وأصحابه وابن كنانة، والقول بعدم الجمع قول ابن القاسم. تنظر النوادر: 262/2، العتبية:513/2.

[5]- **الدُّخن**: قريب من حب البرسيم، وهو قمح السودان. حاشية الخرشي:358/5.

[6]- قول مالك في المدونة:406/1.

[7]- المدونة:402/1، النوادر:265/2.

[8]- في (ج): " يشترط "ساقطة.

[9]- قال الشيخ الحطاب بعد قول خليل:"فإن زرع أحدهما قبل الآخر":مشى المصنف على هذا القول، وهو قول ابن مسلمة" وإن كان مخالفا لما روي عن مالك.... لاقتصار ابن رشد في المقدمات عليه، وتصدير اللخمي به. مواهب الجليل:125/3.

[10]- في (ج): " أوسق"ساقطة.

[11]- تنظر المقدمات:ص142-143، والقول الأول الذي ذكره يضم الجميع كالخليط مذهب ابن القاسم، والثاني "وقيل: الوسط مع أحدهما" مذهب أشْهَب، وقاس ما ذكره من الأمثلة على ما قبله.تنظر الذخيرة:82/3، جامع الأمهات: ص162.

ومُوجِبُهُ نِصْفُ العُشْرِ إن سُقِيَ بكُلْفَة كَدَلْوٍ ودُولاَب[1] ونحوهِما وإلاَّ فالعُشْرُ[2]، ولو مع شراء السَّيْحِ له[3] على المشهور، كالنَّفَقَةِ عَلَى جَرْيِهِ، وقيل: إلاَّ في[4] السَّنة الأُولى فنصفُهُ[5]، وإن تساوَى[6] السَّقْيُ بِهِمَا فروايتان: بالقِسْمة[7]، والحُكْمُ للأخيرِ، وإن تَفَاوَتَ فكذلك، وروى ابن القاسم الحكمُ للأكثر وهو المَشْهُور[8]، ويُؤخَذُ من الحَبِّ جيِّدا أو رَدِيئاً، وقيل: من وَسَطِهِ[9].

[مسائل]:

وفي[10] الثِّمار مَشْهُورُهَا إن اتَّحَدَتْ فمنها[11]، وإن اختَلَفَتْ[12] أنوَاعُهَا قَدْرُهَا فمن وَسَطِهَا[13]، وإن ظَهَرَتْ زِيَادَةُ بعضِهَا فمنهُ، ورُوي مِن كُلٍّ بِقِسْطِهِ[14]، وما لا يَجِفُّ فمن ثَمَنِهِ على المشهورِ وإن قَلَّ الثمن، وقيل: من جنسه، وقيل: مُخَيَّر[15].

وما لا زَيْتَ له فمن ثَمنِه[16]، وإلا فمن زَيْتِهِ على المشهور، وقيل: من حبه،

---

[1]- في (ج): "ودواليب".

[2]- الأصل في ذلك حديث بشر بن سعيد أن رسول الله قال:" فيما سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ وَالبَعْلِ العُشْرُ، وفيما سُقِيَ بالنَّضْحِ نصف العشر ".الموطأ:ص181 رقم:610.

قال ابن حبيب:"...إن لشدة النفقة وخفتها تأثيراً في الزكاة"، المنتقى:248/3.

[3]- في (ج): " له"ساقطة.

السَّيْحُ: المَاءُ الجَارِي عَلَى وَجهِ الأرض. حاشية الدسوقي:32/2.

[4]- في (أ) و (ج):"في "ساقطة.

[5]- في (ج): "فنصف ".

نقل في الشرح الوسط أن ابن الماجشون قال:" لو اشترى السيح له فليس عليه إلا نصف العشر".وفي الجواهر:أنه إلحاق اللخمي". أما القول إلا في السنة الأولى فهو قول اللخمي كما نص على ذلك الشيخ المواق. تنظر الذخيرة:84/3، جامع الأمهات:ص162، الشرح الوسط:ص135، التاج والإكليل:124/3،.

[6]- في (ب): "تساويا".

[7]- في (ج): " بالقسم".

[8]- تنظر المعونة:417/1-418، المنتقى:248/3، عقد الجواهر:220/1، الذخيرة:83/3،

[9]- القول الأخير لعبد المَلِكِ ورواية عن مالك. تنظر النوادر:263/2، المعونة:419/1، مختصر خليل:ص60، عقد الجواهر :220/1.

[10]- في (أ): زيادة "قيل: ".و في (ب): "في"ساقطة.

[11]- في (ج):"فمنهما".

[12]- في (ب) و (ج):"اختلف".

[13]- المدونة:397/1.

[14]- المعونة:419/1-420، النوادر:363/2-364، عقد الجواهر:221/1.

[15]- ينظر المدونة:397/1، النوادر:268/2.

[16]- المدونة:400/1، النوادر:268/2، جامع الأمهات:163.

وَثالثها يُجْزِئُ الحَبُّ كَالزَّيْتِ، ورَابِعُهَا إن كان زيتوناً فمن زَيْتِهِ وإلاَّ فمن حَبِّهِ[1]، والوُسْقُ بالحبِّ اتِّفَاقاً[2].

فَلَوْ باعَهُ قبل عصرِهِ فَمِثْلَ ما لَزِمهُ زيتاً لا من ثَمَنِهِ على المشهور[3]، وسُئِلَ المُبتاع إن وُثِقَ بِهِ عمَّا خَرَجَ منهُ[4]، وإلاَّ فأهلُ المَعرفة به[5].

فإن[6] باع ما يَجِبُ مِن تَمْرٍ أو حَبٍّ[7] فمِن جنسه حباً، فإن أُعْدِمَ ووُجِدَ ذلك بيد المُبتَاعِ أُخِذ منه، ورَجَعَ بقدره من الثَّمن عَلَى البائعِ، وقال أشْهَب[8]:" لا شيء عَلَى المبتاعِ"[9].

ولو باع الأرضَ بزَرْعِهَا وقد طابَ أُخِذَ بزكَاتِهِ بإخبارِ المبتَاعِ بقدْرِهِ، فإن كان المُبتَاعُ ذِمِّياً، فالأحَبُّ أن يُتَحَفَّظ منه حتَّى يُعْلَمَ ما فيه[10].

ومن أعْرَى جزءاً مشاعاً[11] أو مُعَيَّناً من حَائِطِهِ فالزكَاةُ عليهِ، كالنَّفَقَةِ ولو لِمُعَيَّن، وقيل: عَلَى[12] المُعْرَى إن كان قبل بُدُوِّ الصَّلاح، وَثالثها إن كان مشَاعاً فعَلَى رَبِّهِ، وإلاَّ فعَلَى المُعرى، ولو وَهَبَهَا قبل طِيبِهَا فعَلَى المَوْهُوب له[13]، وإلا فعَلَى الوَاهِبِ، وقيل: بَيْنَهُما[14].

[زمن وجوب زكاة الحرث]:

وتجب بإدْرَاكِ الحبِّ وطِيبِ الثَّمرة[15]، ولا تُجزئ قَبْلَهَا، فَلَو مات بعدَهُمَا، أو باعَ، أو تصدَّق، وَجَبت في مُلْكِهِ[1]، وكذلك لو مات قبلهما وعليه دينٌ مستغْرِقٌ

---

[1]- ينظر الموطأ:ص183، والمدونة:400/1، النوادر:269/2، الذخيرة:92/3، جامع الأمهات:ص163.

[2]-تنظر المدونة:400/1، جامع الأمهات:ص163.

[3]- في (أ): "على المشهور" ساقطة.
تنظر المدونة:400/1، المعونة:410/1.

[4]- في (ب): "يخرج" مع سقوط "منه".

[5]- في (ج): "به"ساقطة.
النوادر:269/2، المنتقى:261/3.

[6]- في (ج): "وإن".

[7]- في (ج): "ما يجب من حب وثمن".

[8]- في (ج):"وقال أشهب" مكررة.

[9]- الموطأ :ص183، المدونة:403/1-404، النوادر:269/2-270.

[10]- المدونة:404/1، النوادر:269/2، المنتقى:262/3.

[11]- في (ب): "شائعا".

[12]- في (ج): "على"ساقطة.

[13]- في (ج): "له"ساقطة.

[14]- في (أ) و (ج): "منها".
تنظر مسائل العمرى والهبة التي ذكرها الشيخ بتفصيل في النوادر:271/2 وما بعدها.

[15]- في (ج): "الثمر".

لَم يَقُمْ به رَبُّهُ حتَّى طَابَت، وإلا لَم تَجِبْ إلا عَلَى وارثٍ نَابَه نصابٌ، كمُوصى له بِجُزءٍ أو بزَكَاتِهِ والنَّفَقَةِ عليهِ إن كانَ مُعَيَّناً، وإلاَّ فلا[2]، وقيل: تَجِبُ بالحَصَاد والجَدَادِ، وقيل: بالخَرْصِ[3] فيما يُخَرَّصُ[4].

[الخرص في التمر والعنب فقط]:

وهو التمرُ والعنبُ لا الزَّرعُ عَلَى الأشْهَرِ إذا حلَّ بيعُهُمَا، واختَلَفَت حاجَةُ أهلهما[5].

[كيفية الْخَرص]:

ويُخَرَّصُ نخلةً نخلةً[6] بوضعِ نقْصِهِ، لا ما يَسْقُطُ، أو يفسُدُ، أو يأكُلُهُ الطَّير أو أربابُهُ[7]، أو يُعْرُونَهُ على المشهور[8]، وكفى الوَاحِدُ، وإن اختَلَفُوا فالأعْرَف، وإلا فمن كُلٍّ جزءٌ عَلَى المَنْصُوصِ[9].

فإن أصابتْهُ جَائحَةٌ اعتبرت، فإن بَقِيَ نصابٌ زكَّى، لا الأقلُّ[10] على المشهور[11]، كما لو تَلَفَ النِّصَابُ أو جُزْؤُهُ قبل التمكُّنِ من الأداءِ، وقيل: يُخرِجُ مما[12] بقي بحسابه[1].

---

[1]- المدونة:399/1.

[2]- المدونة:399/1-400، الذخيرة:85/3-86.

[3]- **الخرص:** حزر ما في النخل من الرطب تمرا. مختار الصحاح:ص172.

[4]- القول بالجذاذ لمحمد بن مسلمة، والقول بالخرص للمغيرة؛ ينظر عقد الجواهر:221/1.

[5]- في (ب): "أهلها".

قال القاضي عبد الوهاب:"وإنما قَصَرْنَا الخرص على النخل والكرم دون غيرهما للإجماع، ولأن العادة مختصة بهما في أكلهما حال رطوبتهما دون غيرهما ". المعونة:423/1، وتنظر عقد الجواهر:221/1.

[6]- في (ب): "نخلة"ساقطة من الأصل وأثبتت في الهامش.

[7]- في (ب): زيادة "أو دَوَّابِهِ".

[8]- قال ابن شاس:"روى بعض المدنيين أنه يخفف في الخرص، ويترك العرايا والصلات ونحوهما" وفي النوادر أنه قول ابن حبيب ، قال أبو محمد:" هذا خلاف ما روي عن مالك أنه لا يخلى لهم شيء من ذلك". تنظر النوادر:2 /266، عقد الجواهر: 222/1.

[9]- قول مالك من المجموعة، ومن كتاب ابن سُحْنُون، النوادر:266/2. المعونة:425/1، مختصر خليل:59.

[10]- في (أ): لفظة "زكى"والألف واللام من لفظة "الأقل" ساقطة، وفي (ج): سقطت "لا" من "لا الأقل".

[11]- جملة :" المَنْصُوص، فإن أصابتْهُ جَائحَةٌ اعتبرت، فإن بَقِيَ نصابٌ زكَّى، لا الأقلُّ على.." ساقطة من الأصل في (ج) وأثبتت في الهامش.

تنظر المعونة:425/1، مختصر خليل:59.

[12]- في (ج): "يجمع ما".

[من عَزَلَ الواجب عليه فضاع]:

ولو عَـزَلَ المُوجَبَ في أنْدُره لِيُفَرِّقَهُ[2]، فضـاع بلا تفريـطٍ لم يضمنْهُ، وعن مَـالِـكٍ: إن عزلَـهُ حتَّى يـأتيـه المصدِّق[3] ضَمِنَـهُ، لأنَّـه قد أدخلَـهُ بيتَـه، ابـن القـاسم:" إلا أن يُشهدَ ويتـأخَّر عنه المصدِّق[4]، وقيـل: إن لم يُفَرِّطْ لم يضمن، أمـا لو أدْخَلَ الجميـعَ بيتَهُ فضـاعَ ضَمِن[5].

[حكم الخَارِص يُخْطِأُ الخرصَ]:

ولو تَبَيَّنَ خطأُ الخَارِص اعتُبِرَ ما وُجِد اتِّفَاقاً، إلا العارفَ فقَوْلَان، وَثالثها تُعْتَبَرُ الزِّيَادَةُ، ورَابِعُهَا في زمنِ الجَوْرِ فقط[6].

.

---

[1]- القول بأن يخرج مما بقي إن كانت الجائحة في أقل من الثلث لابن القاسم من المجموعة. تنظر العتبية مع البيان: 2/503-504، النوادر:2/270-271.

[2]- في (ج): "ليفرقه"ساقطة.

[3]- في (ج): "المصدق"ساقطة.

[4]- في (ج): "أو يتأخر عليه". وفي (ب): "المتصدق".
المدونة:403.

[5]- المدونة:1/402-403.

[6]- النوادر:2/266-267.
الجملة الأخيرة كتبت في (ب): في زمان الجدب و في (أ) و (ج): في زمن الجدب. والأصح :" زمن الجور" كما أثبتها؛ لأن قول أشْهَب في كتاب ابن سُحْنُون:"فإن كان في زمن العدل عمل على ما خرص عليه زاد أو نقص، وإن كان في زمان الجور فليخرج على وجد زاد الخرص أو نقص " النوادر:2/267.

[مصارف الزكاة]

فصل: ومَصْرِفُها ثمانية[1]، ولا يجب اسْتِيعَابُهَا[2]، بل لو أُعطِيَت إلى صنفٍ منها أجْزَأَ[3] وهي:

[1]:فقيرٌ و[2]:مِسْكِينٌ: وهو أحْوَجُ على المشهور[4]، وَثالثُها هُما[5] سَوَاء، وقيل: الفقيرُ من سَأَلَ[6] بِخِلافِ المِسْكين، وقيل: من يُعلمُ به[7].

[شروط المستحق للزكاة]:

وَشَرْطُهَا إسلامٌ وحريةٌ، وعَدَمَ لُزُومُ نَفَقَتِه لِمَلِيٍّ أصْلاً أو التِزَاماً[8]، أو عَدمُ كفايةٍ بِها، فإن انقطَعَت لعدمٍ ونحوه جاز[9]، وكُرِهَ دفعُهَا لقَريبٍ لا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ وليس في عِيَالِهِ إن وَلِيَ تفرقَتَهَا، وقيل: يجوز، وقيل: يُسْتَحَبُّ[10].

---

[1]- والأصل في هذا قول الله تعالى: ﴿ التوبة: الآية:60.

[2]- في (ج): "إيعابُها".
النوادر:269/2، المنتقى:261/3.

[3]- قال الإمام مالك:"الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكن إلا على وجه الاجتهاد من الوالي، فأي الأصناف كانت فيه الحاجة و العدد، أُوثِرَ ذلك الصنف بقدر ما يرَى الوالي، ... وعلى هذا أدركتُ من أرضى من أهل العلم ". الموطأ: ص180، وتنظر المدونة:354/1، النوادر:280/2.

[4]- عقد الجواهر: 243/1، جامع الأمهات:ص164، مختصر خليل:64.

[5]- في (ج): "هما"ساقطة.
النوادر:269/2، المنتقى:261/3.

[6]- في(ب): "يسأل"، وفي (ج):"لا يسأل".

[7]- النوادر والزيادات: 282/2، المنتقى144/3، عقد الجواهر:243/1، جامع الأمهات:ص164.

[8]- في (أ): "والتزاما".

[9]- كلمة "جاز" ساقطة من (أ) و(ج).
تنظر المدونة:265/1 و 258، النوادر:256/2، الجواهر:245/1، الذخيرة:141/3، جامع الأمهات:ص124.

[10]- القول بالكراهة لمالك وعللها بخوف المحمدة والثَّنَاء، والقول بالجواز رواية مطرف عن مالك، قال: ورأيت مالكاً يُعْطِي قرابَتَهُ من زكاته، والقول بالاسْتِحْبَابِ رواية الواقدي عن مالك والثوري وابن أبي ذئب والنعمان وأبي يوسف. تنظر المدونة :356/1، النوادر:395/2-396.

[ادِّعاءُ الحق في الزكاة]:

وَصُدِّق مَن ادَّعَاهُمَا إلا لِرِيبَةٍ[1]، وَبَيَّنَ ذَهابَ مَالٍ عُرِفَ به، وإن ادَّعَى عيالاً ليَأخُذَ لَهُم وهو من أهْلِ المكان كُشِف عنه إن أمْكَنَ، وإن ادَّعى ديناً بَيَّنَهُ[2] مع عَجْزِهِ عنه[3]، ولا يُحسب عليه منها، ومن فعل لم يُجْزِهِ خلافا لأشْهَب[4].

ومن لَهُ دَارٌ وَخَادِمٌ لا فَضْلَ فِي ثَمَنِهِمَا عن غيرِهما أُعْطِي، وإلا فلا[5].

[حكمُ إعطاء الزَّوجة الزكاة لزوجها]:

وهل يُمْنَعُ إعْطَاءُ زَوجةٍ زوجَها أو يُكْره؟ تَأْويلاَن[6]، وقال أشْهَب: " إن صَرَفَ ذلك في لَوَازِمِهَا لم يُجْزِها، وإلاَّ أجْزَأَها"، وقال ابن حبيب:" إن صَرَفَهُ في مَصْلَحَةِ[7] نَفْسِهِ أو قضاء دَيْنِهِ أجْزَأها، لا إن صرفَهُ عَلَيْهَا مُطْلَقاً "[8].

[إعطاء القادر على الكسب]:

والمَشْهُور إعطاءُ القادِرِ عَلَى التَكَسُّبِ، وقيل: لا[9]، وعليه فإن لَم يكن في صَنْعَتِهِ[10] ما يَكْفِيهِ أُعْطِيَ تَمَامَ الكِفَايَة، وإن ادَّعَى كَسَادَهَا صُدِّقَ، واسْتُحِبَّ عنه، وإن لَم تكُن له حِرْفَةٌ بِالمَوْضِعِ أُعْطِيَ، وإن كانت بِتَكَلُّفٍ فَفِيهِ تَرَدُّد[11].

ويُعْطَى من بيده نِصَابٌ على المشهور، كَدَفْعِ أكثرَ منه، وكِفَايَةَ عَامٍ إن[12] كان لا يَدْخُلُ عليه في بَقِيَّتِهِ شيء[13].

---

[1]- في(ب): "إدعاهما إلا لربة"، وفي (ج):"إدعاها إلا لريبة".
ينظر مختصر خليل: ص64.

[2]- في(ب): ببينة، وهي ساقطة من (ج).

[3]- تنظر عقد الجواهر:246/1، ونقل في التاج والإكليل عن اللخمي مثل هذا القول:219/3-220.

[4]- القول بعدم حساب الدَّين على المعسر من الزكاة، قول مالك وهو قول ابن القاسم، تنظر المدونة:395/1، الذخيرة :153/3.

[5]- المدونة: 1/ 354.

[6]- كذا في المختصر:ص64، وتنظر المدونة: 357/1، النوادر: 295/2.
وعن التأويلان قال المواق:" حمل ابن زرقون نص المدونة عن ابن القاسم على عدم الإجزاء، وابن القصار على الكراهة ". التاج والإكليل:239/3

[7]- في (ب): "مصالح".

[8]- المنتقى:3/ 244، النوادر:295/2.

[9]- المَشْهُور رواه المغيرة عن مالك، والدليل عموم قوله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين ...الآية) ،وقوله : "وأعلمهم ان الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم.."، ومقابل المَشْهُور ليحي بن عمر ، ينظر المنتقى:237/3، مواهب الجليل:225/3.

[10]- في (أ): "متعه".

[11]- قال القرافي:" ومن وجد ما يتحرف لو تكلف ذلك فهو موضع خلاف".تنظر الذخيرة 144/3.

[12]- في (ج):"وإن ".

[13]- المَشْهُور قول مالك من كتاب ابن المواز، ومقابله قول المغيرة وروايته عن مالك، تنظر النوادر: 289/2، والمنتقى:3/ 237، وعقد الجواهر:247/1.

[3]:وعاملٌ: وهو جَابِيهَا ومُفَرِّقُهَا، وقيل: سَاقِي الماشيةِ ورَاعِيهَا وإن مَلِيًّا[1]، وأخَذَ الفقيرُ بوَصْفَيْهِ، وقيل: بأكْثَرِهِمَا نَصِيباً، وقيل: باجتهادِ الإمام[2].

وقُدِّمَ عَلَى فَقيرٍ ومِسكينٍ، وَهُمَا عَلَى العِتْقِ[3].

[شروط العامل على الزكاة]:

ويُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مسلماً حراً غيرَ هَاشِمِيٍّ على الأصح -في الثَّلاثَة-، عدلاً عالماً بِحُكْمِهَا[4]، ولا يَنْبَغِي له أن يأكُلَ منها، ولا يُنْفِقَ إن كان الإمامُ غيرَ عَدْلٍ، وإلا جاز[5]، والكَاتِبُ والخَارِصُ والقَاسِمُ مثله[6].

ولو اسْتُعْمِلَ عبدٌ أو نصرَانِيٌّ فَأُجْرَتُهُ من الفَيْءِ، لا منهَا على الأصح، ويَرُدُّ ما أخَذَ منها[7]، ولا يُعطى حارسُ الفَطْرَة منها شيئا[8].

[4]:ومؤلَّفٌ: وهو كَافِرٌ يُسْلِمُ ، وقيل: مُسْلِمٌ له أتْبَاعٌ كفارٌ ليَسْتَألِفُوهُم، وقيل: مَنْ إسلامُهُ ضعيفٌ ليَقْوَى بالعَطَاءِ، وحُكمه مع الاحْتِيَاجِ باقٍ[9]، وقيل: لا[10].

[5]:ورقبةٌ تُحرر: والمَشْهُورُ أنَّه رَقِيقٌ يُشْتَرَى ويُعْتَقُ إن كَانَ مُسْلِماً على المشهور[11]، وقيل: مُكَاتِبٌ يُعَانُ بِهَا في آخِرِ كِتَابَتِهِ، والوَلاءُ[12] للمسلمين[13]، ولو منها عن[1] نَفْسِهِ لَم يُجْزِهِ، وقيل: يُجْزِئ، ويكُونُ الولاءُ للمسلمين[2].

---

[1]- في(ج):"ولي ".

الأصل في ذلك حديث عطاء بن يسار أن رسول الله □ قال:" لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله، أو لعامِلٍ عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل له جار مسكينٌ فتُصدق على المسكين فأهدى المسكينُ للغني".الموطأ: ص179 رقم:606.

[2]- النوادر:281/2، وعقد الجواهر:247/1.

[3]- في (ب): "معتق"، وصححت في الهامش " العتق".

[4]- تنظر الذخيرة 146/3.

[5]- كذا من قول مالك من كتاب ابن المواز، تنظر النوادر281/2.

[6]- عقد الجواهر: 243/1.

[7]- النوادر:281/2، والمنتقى: 3/ 239.

[8]- كذا في النوادر من قول مالك: 281/2.

[9]- في(أ):"باق"ساقطة.

[10]- قال ابن العربي :"والذي عندي أنه إن قوي الإسلام زالوا، وإن احتيج إليهم أعطوا سهمهم كما كان يعطيه رسول الله □، فإن الصحيح قد روي فيه:" بدأ الإسلام غريبا، وسيعود غريبا كما بدأ" الحديث رواه مسلم:ص90 رقم:267. أحكام القرآن لابن العربي: 530/2، تنظر المعونة:442/1، المنتقى: 239/3، عقد الجواهر:243/1، الذخيرة: 147/3.

[11]- المدونة:1/ 358-359، العتبية مع البيان: 419/2-420، المعونة:1/ 442-443، وقال ابن وهب :" أنها –يقصد الآية- للمكاتبين". ينظر المنتقى: 239/3، عقد الجواهر:244/1.

[12]- في(ج):"والولاية ".

[13]- كذا من قول مطرف، وبه قال ابن العربي. ينظر النوادر:285/2، أحكام القرآن:531/2، مختصر خليل:ص64.

ولا يُفْدَى[3] منها أسِيرٌ على المشهور لِعَدَمِ الوَلاءِ[4]، وَلا مُدَبَّرٌ[5] عَلى الأصح، كَمُعْتَقٍ بَعْضُهُ[6] وإن كَمُلَ به خلافا لِمطرف[7]، وفي المُكَاتَبِ ثالثها إن عُتق بها أجْزَأَ، وإلا فلا[8]، وكُلِّفَ بَيَانَ الكتابةِ إن ادَّعاهَا[9]، وفي عِتْقِ المَعِيبِ منها[10]، ثالثها إن خَفَّ عَيْبُهُ أجْزَأ، وإلا فلا[11]، ولو أخْرَجَهَا فلم تُنفذْ حَتَّى أُسِرَ افْتَدَى منها، ولا تُعْطَى له[12] إن افْتَقَر[13].

[6]:وغارمٌ: وهو مديانُ آدَمي ادَّعَى[14] دَيْناً يُحبَسُ فيه، لا لأخْذِ زَكَاة ولا فساد، إلا أن يتوب عَلَى الأقرب.

وتُصْرَف في دين المَيِّتِ على الأصح، لا في كَفَنِهِ[15]، ويُشْتَرط أن يُوَفِّي ما بيَدِهِ من عينٍ وفَضْلِ غَيرِهَا قبل أخذِهِ على المشهور[16]، وفي اسْتِرْجَاعِ ما أخَذَهُ

---

[1]- في (ب): "على".

[2]- القول الأول لابن القاسم، والثاني لأشْهَب. تنظر النوادر:284/2.

[3]- في (أ): "يفد"، وفي (ج):"يفك".

[4]- المَشْهُور قول أصبغ، ومقابله لابن حبيب قائلا:" هو أحق وأولى من فك الرقاب التي بين أيدينا" ووافقه بن عبد الحكم، ورجحه ابن العربي. النوادر285/2، أحكام القرآن:532/2، مواهب الجليل:232/3.

[5]-**التدبير**: عتق العبد عن دبر، فهو مدبر. مختار الصحاح:ص198.

[6]- في (ب): ذكر أنها خطأ وكتبها في الهامش "بعينه"، والصواب ما أثبته.

[7]- تنظر النوادر:284/2-285، والمنتقى:239/3، وعقد الجواهر:244/1، وفي العتبية:419/2 لمالك القولين من رواية أصبغ في المدبر والمكاتب، وآخِرُ القولين الإجزاء.

[8]- كذا في جامع الأمهات :ص165، والقول بالمنع لمالك وابن القاسم، وبالجواز لابن وهب، والقول الثالث لمطرف رواه عن مالك، تنظر النوادر:284/2-285، والمنتقى: 239/3 ، أحكام القرآن:531/2.

[9]- قال ابن شاس:"...وأما الغارم فيطالب بالبينة على الدين، وعلى العسر إن كان عن مبايعة إلا إذا كان عن طعام أكله...". عقد الجواهر247/1

[10]- كلمة"منها": ساقطة من (أ).

[11]- جملة:"وكلف بيان الكتابة.... أجْزَأ، وإلا فلا" ساقطة من(ج).

قال الدردير:"...قول أصبغ بعدم اغتفار العيب مُطْلَقاً، وقول ابن القاسم باغتفار الخفيف فقط، وما اختاره المصنف عزاه اللخمي لمالك وأصحابه، ونقله الباجي عن ابن حبيب عن مالك ". حاشية الدسوقي على الشرح الكبير:105/2.

[12]- في(ج):"يعطى منها".

[13]- ذكر الحطاب أن ابن يونس وغيره نقل هذا .ينظر مواهب الجليل:232/3.

[14]- في (أ): "مديان إن ادعى"، وفي (ج): "مديان ادعى" وأثبتها من (ب) لنص جامع الأمهات :"مدانوا الآدميين".

[15]- قال الشيخ خليل:"...ومدين ولو مات..."المختصر:ص64، وقال ابن الحاجب:" ...ولا تصرف في كفن ميت..." جامع الأمهات:ص165.

[16]- تنظر المدونة:354/1، مختصر خليل:64، وغير المَشْهُور لابن الحاجب. ينظر جامع الأمهات:ص165.

لِيَقْضِيَ به دَيْنَهُ إذا استَغْنَى عنه قبل قَضَائِهِ تردُّد[1]، ولا يُقْضَى منها دينُ زكاةٍ فَرَّطَ فيها عَلَى الأرجح[2].

[7]:ومجاهدٌ تلبَّس بغزوٍ: وإن غنياً[3]على المشهور، كجاسوسٍ[4]، وَرَدَّ ما أخذ برَسْمِهِ إن لم يَغْزُ[5]، وجَاز في آلَةِ حَرْبٍ[6] لا سُورٍ ومَرْكَب على الأصح[7]، كَبِنَاءِ مسجِدٍ منها[8]، وقُدِّمَ عِنْدَ خَوْفٍ.

[8]:ومسافرٌ: لم يَعْصِ بسفرهِ إن احتَاجَ لِمَا يُوصِلُهُ[9]على الأصح[10]، لا إنْ وَجَدَ مُسَلِّفاً وهو مَلِيٌّ بموضِعِهِ، وقيل: يُعطى، وهو الأحسن[11]، وقُدِّم عَلَى فقيرٍ إن اضطرَّ[12]، وصُدِّق إن[13] ادَّعَى أَنَّهُ غَرِيبٌ وَهُوَ عَلَى هَيْئَةِ[14] الفَقِيرِ[15]، وإن أخذ ما

---

[1]- كذا في مختصر خليل ص:64، ونقل الحطاب والمواق عن اللخمي ما ذكره الشيخ ينظر مواهب الجليل والتاج والإكليل :235/3.

[2]- نقل ابن الحاجب الخلاف، ولم ينص على الراجح. ينظر جامع الأمهات:ص165.

الأرجح: معناه اختياره من خلاف تقدمه. مواهب الجليل:48/1.

[3]- في(ج):"عينا".

[4]- الأصل في هذه المسألة ما سبق من حديث:" لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة : لغاز في سبيل الله ،..." الموط أ:ص179 رق م:606، والق ول بغي ر المَشْ هُور ف ي الغن ي لعيس ى ب ن دين ار.تنظ ر المدونة:375/1، النوادر:2/ 283، المنتقى:241/3، المختصر:ص64.

[5]- كذا في مختصر خليل:ص64، ونقل في مواهب الجليل عن اللخمي مثل هذا ، ينظر: 235/3 .

[6]- كلمة"حرب ":ساقطة من (أ) .

[7]- القول بالجواز في الجميع لابن عبد الحكم. والقول بالتفريق نقله المواق عن ابن بشير، تنظر الذخيرة:148/3، التاج والإكليل: 234/3.

[8]- كذا في المدونة:358/1، وجامع الأمهات:ص166.

[9]- في (ب):"وصله" .

[10]- جملة:"بناء مسجد....يوصله على الأصح" ساقطة من (ج) .

القول بإعطاء ابن السبيل وإن كان معه ما يكفيه مروي عن مالك وابن القاسم من المجموعة، وقال أصبغ :"...وهو غلط، لأنه لا يكون ابن السبيل..."تنظر المدونة:357/1، النوادر:282/2-283.

[11]- تنظر النوادر:283/2، عقد الجواهر:245/1، المنتقى241/3.

[12]- المدونة:354/1، والمنتقى:242/3.

[13]- في (أ):"وإن".

[14]- في (ب):"صفة".

[15]- كذا في النوادر284/2، وعقد الجواهر:247/1.

قال ابن العربي :"إذا جاء الرجل وقال : أنا فقير، أو مسكين، أو غارم، أو في سبيل الله، أو ابن السبيل، هل يقبل قوله، أم يقال له: أثبت ما تقول؟، فأما الدين فلا بد من أن يثبت، وأما سائر الصفات فظاهر الحال يشهد لها، ويكتفى به فيها.

ثبت أن النبي □ جاء إليه قوم ذوو حاجة مجتابي النمار، فحث على الصدقة عليهم. أحكام القرآن: 534/2، والحديث بطوله في مسلم:ص462 رقم:2240.

يُحْمَلُ به لِمَوْضِعِهِ، فَجلس نُزِعَ منه[1]، ومن اضْطُرَّ لِسَفَرِ بَلَدٍ لأَمْرٍ[2] لا يُمْكِنُه المقَامُ معه أُعطي كالمسافر[3].

[مستحبات الزكاة]:

ويُسْتَحَبُّ:[1]: إيثارُ المحتاج[4]

[2]: والاسْتِنَابَةُ، وقد تَجِبُ كَنِيَّتِهَا على الأصح[5].

[3]: وَصَرْفِهَا بِمَحلِّ وُجُوبِها، فأَجْزَأَ إن وُجِدَ به مُسْتَحِق[6]، وَإلا نُقِلَتْ كَجَلْبِهَا[7] لِلأَحْوَجِ خلافا[8] لسُحْنُون[9]، وأُجْرَتُهَا مِنَ الفَيْءِ، ورُوِيَ من رَبِّهَا، وقيل: تُبَاعُ ويُعَوَّضُ مِثلها بالمَوْضِعِ، كإن لم يكن فَيْءٌ، أو تَعَذَّرَ[10] نَقْلُهَا[11]، وقُدِّمَت عند الحَول، وقيل: لا تُرْسَلُ إلا بعد الوُجُوبِ[12]، فإن نُقِلَتْ لمثلهِ في الحاجَةِ لا لِدُونِهِ على المشهور فيهما[13]، كما لو[14] دفَعها غيرُ الإمَامِ بِاجْتِهَادٍ لغيرِ وتَعَذَّرَ رَدُّهَا، وَثالثها إن أَخَذَهَا عبدٌ أو كَافِرٌ، وإلاَّ أَجْزَأَت، وهي جِنَايَةٌ في رَقَبَةِ العبد إن غُرَّ بِالحُرِيَّةِ عَلَى الأصوب[16].

---

[1]- في (أ):"معه".

[2]- في (ج):"لأمر"ساقطة.

[3]- جامع الأمهات:ص166.

[4]- الموطأ: ص180، أحكام القرآن: 535/2 .

[5]- الاسْتُحِبَابُ في النيابة لخوف المحمدة ، ووُجُوبها إذا كان الإمام عدلا أو كان المزكي غير عالم بأحكامها . تنظر المدونة: 356/1، البيان:481/2، عِقد الجواهر:248/1، جامع الأمهات:ص166.

[6]- في (ج):"فأجزأ إن وجد مستحقا".

[7]- كذا في النسختين ، وهي ساقطة من (ج).

[8]- في (ب):"اتِّفَاقاً".

[9]- تنظر المدونة:1/ 346، والمعونة:1/ 444،وقول سُحْنُون من العتبية المطبوعة مع البيان: 508/2 .

[10]- في (أ): "وتعذر".

[11]- تنظر العتبية مع البيان:501/2، والنوادر:2914/2-292، عقد الجواهر:248/1.

[12]- القول بالتقديم لمحمد بن المواز، والثاني للباجي، ينظر المنتقى:232/3.

[13]- تنظر النوادر:292/2، مختصر خليل:ص65.

[14]- في (ج):"لو"ساقطة.

[15]- في (ج):"مستحقيها".

[16]-تنظر الذخيرة:151/2، مختصر خليل:ص64-65.،

أصوب: تطلق في مقابلة الصواب؛كشف نقاب الحاجب :ص125.

ولو أَخْرَجَ زكاة عين أو ماشية قُرْبَ الحَوْلِ[1] أجْزَأه على المشهور، وحُدَّ بكَشَهْرٍ[2]، وشهرين[3] وثُلُثَ شهر ونصفَه وخمسَهُ[4] أيَّام وثلاثة[5].

وإن أطَاعَ بِدَفْعِهَا لِخَارِجِيٍّ، ولإمَامٍ جَائِرٍ في تفرقَتِهَا لَم تُجْزِهِ، لا أن أكْرَهَاهُ[6] على المشهور[7].

[أخذ الحاكم الزكاة من الوارث والمانع لها]:

وأُخِذَت من تَرِكَة[8] الميِّت، وأُجْبِرَ الوَارِثُ إن أوْصى بها من رَأسِ المال، لا إن لَم يُوصِ بها على الأصح[9].

ومن المُمْتَنِعِ كَرْهاً وإن بِقِتَالٍ، وأُدِّبَ إن كان الإمامُ يَقْسِمُهَا، وإلا لَم يُعْرَض له، وإن عُرف بِمَنْعِهَا ولم يَظْهَر له مالٌ حُبِسَ[10]، ولو مَنَعَهَا أهلُ بلدٍ قُوتِلُوا عليها لا عَلَى زكاة الفطر[11]، ودُفِعَت للإمَام العَدْلِ[12]، وَزَكَّى المُسَافِرُ ما معهُ من مَالِه[1]، وفي وُجُوبِها بِمَوْضِعِهِ عَمَّا[2] غَابَ عَنْهُ إن لَم يكن مُخْرِج ولا ضَرُورَة قَوْلان [3].

---

[1]- في (ج):"الحول"ساقطة.

[2]- في (ج):"بشهر".

[3]- في (أ): "أو شهرين".

[4]- في (ج):"لأمر"ساقطة.

[5]- مقابل المَشْهُور في الإجزاء لأشْهَب وقول ابن نافع، تنظر المسألة في المدونة:344/1، النوادر:190/2-191، البيان :366/2-367.

[6]- في (ج):"لم تجز إلا أن أكرهاه عليها".

[7]- المدونة:344/1-345، العتبية مع البيان:455/2-456، عقد الجواهر:248/1.

[8]- في (ب): "تريكة".

[9]-المدونة:411/1، النوادر:195/2-196.

[10]- ذكر المواق أن خلاف بين قوله دين يحبس فيه، وما زعم في الشرح أن دين الزكاة لا يحبس فيه، وقال هنا بحبس من عرف بمنعها ولم يظهر له مال .

[11]- في (أ): "فطر".

[12]- الأصل في ذلك فعل أبي بكر الصديق-رضي الله عنه- بأهل الردة حين شحوا بأداء الزكاة فقال:" لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليه". الموطأ:ص180 رقم:607. تنظر المدونة: 344/1-345، النوادر:2/ 194-195، المقدمات:ص164،

باب زكاة الفطر

[حكمها]:

وتجب زكاةُ الفطر على المشهور[4].

[وقت وجوبها]:

وهَلْ بِغُرُوب الشَّمس لَيْلَـة[5] الفِطْر وهو المَشْهُور، أو طُلُـوع فجر يومِـهِ وشُهِّـرَ أيضا، أو طلـوع شَمسِهِ وصُحِّحَ[6]، أو من غُرُوب الشَّمْس إلى الزَّوال[7] يومَـهُ، أو مَا بَيْنَ الغُرُوبَيْنِ؟ أقوال[8].

ويُبْنَى عليها مَنْ وُلد، أو مَات، أو أسلمَ، أو أُعْتِقَ، أو مَلَكَ رَقِيقاً، أو أخْرَجَهُ عن مِلْكِهِ، أو نَكَحَ، أو طَلَّقَ في خِلالِ ذلك[9].

[من يستحب له إخراجها بعد زمنها]:

---

[1]- في (ب): " المال ".

[2]- في (ب): " عمن غاب ".

[3]- المدونة:345/1، الذخيرة:152/3، جامع الأمهات:ص167، مختصر خليل:ص65.

[4]- الأصل في ذلك حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله فرضَ زكاةَ الفطرِ مِن رمضان على الناس صاعا من شعير على كل حر، أو عبد ذكر، أو أنثى من المسلمين". الموطأ:ص191 رقم:629.
وحكى أبو الطاهر قولا بأنَّها سنة. عقد الجواهر:239/1.

[5]- في (أ): "ليس".

[6]- **صحِّحَ:** قال خليل:"وأشير بصحح ... إلى أن شيخا غير الذين قدمتهم صحح هذا ..". المختصر:ص8.

[7]- في (ب): "زوال".

[8]- **الأقوال:** إذا أطلقت فالمراد قول أصحاب مالك وغيرهم من المتأخرين. كشف النقاب: ص128.

[9]- شهر القول الأول ابن الحاجب، والثاني أبوبكر بن العربي ، تنظر المسألة في المدونة:411/1، المعونة430/1-431، المنتقى310/3، عقد الجواهر:239/1-240، جامع الأمهات:ص167.

واسْتُحِبَّ لِمن زَالَ فَقْرُهُ، أو أسْلَمَ، أو أُعْتِقَ يوم الفطر أن يُخْرِجها، وقال أشْهَب:"إذا أسلَمَ في آخِرِ يومٍ من رمضان ولَم يُدْرِك الصَّوْمَ، فلا تَجب عليه"[1].

[الزمن المستحب للإخراج]:

واسْتُحِبَّ إخْرَاجُهَا بعْدَ الفَجْرِ وقَبْلَ صلاة العيد إن وَجَبَتْ، ولو أُخْرِجَت قبلَهُ فكاليَوْمَيْنِ[2]، فَفِيهَا الإجزاءُ خلافا لابن مسلمة[3]، وشُهِّرَ عدمُ الإجزاء[4] إلا لِمُفَرِّقٍ، وشهر الجواز مُطْلَقاً، قيل: وعليه الأكْثَر[5]، وأثِمَ قَادِرٌ أخَّرَهَا عن يوم الفطر، ولا تسقُطُ ولو تَعَدَّدَتِ[6] السنون[7].

[من أي شيء تدفع]:

ويُخْرِجُ[8] مِنْ جُلِّ عَيْشِ أهلِ البلدِ من بُرٍّ وشعير وتمر وأقِطٍ[9] وزبيبٍ وسُلْتٍ[10] وأرز ودُخن ودُرة على المشهور، وزاد ابن حبيب العَلَسَ، وعن ابن القاسم من الخمسِ الأوَّل، خاصة، وخَالفهُ ابن الماجشون[11] في الزبيب، وأثبتَ

---

[1]- قول أشْهَب من كتاب ابن المواز، تنظر المدونة:411/1، النوادر والزيادات:304/2-و307 ما بعدها، الذخيرة :160/3، مختصر خليل:ص68.

[2]- في (أ): "فكيومين".

[3]- عن ابن عمر-رضي الله عنهما -، أن رسول الله أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة". البخاري:ص297 رقم:1509، ومسلم: ص448 رقم:2178.

قال في المدونة :" وذلك واسع إن شاء أخرجها قبل الصلاة أو بعدها "408/1.

وأما دليل التقديم، فعن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعثُ بزكاة الفطر إلى الذي تجمعُ عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة". الموطأ: ص192 رقم:632.وتنظر المعونة:431/1-432، المنتقى:309/3-310، وذُكِرَ خلاف ابن مسلمة في النوادر :2/ 314.

[4]- في (أ): "الجواز".

[5]- الذخيرة:158/3.

[6]- في (ب): "تعدد".

[7]- المدونة307/1، الذخيرة158/2.

[8]- في (ج):"وتخرج".

[9]- **أقِطٍ:** خثر اللبن المخرج زبده. الشرح الكبير للدردير:121/2.

[10]- في (ج):"سلت"ساقطة.

[11]- **ابن الماجشون:** أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز ابن الماجشون القرشي: الفقيه البحر، من بيت علم مفتي أهل المدينة في زمانه، دارت عليه الفتوى في أيامه إلى موته، من شيوخه: أبوه عبد العزيز، والإمام مالك، وابن أبي زياد، وابن كنانة وغيرهم.ومن تلاميذه: ابن حبيب، وسحنون، وابن المعذل. توفي عام: 212هـ. ينظر: ترتيب المدارك:207/1، الديباج المذهب:ص251- 252 ، شجرة النور الزكية:85/1.

السُّلْتَ، وقال أَشْهَب: "مِنَ الستِّ[1] الأول"[2]، فَلَوْ اقْتِيتَ تِيناً أو سُوَيقاً أو لَحْماً أو لَبَناً[3] أو قُطنية أَجْزَأَ على المشهور، وَثالثها إلا من القُطْنِيَةِ[4]، وفيها: ولا يُجْزِئُه دقيقٌ، وقيل: إلا أن يَزِيدَ رِيعُهُ، وتُأُوِّلَتْ عليه[5].

[مقدارها الواجب]:

وَقَدْرُهَا عَلَى[6] كلِّ شخصٍ صاعٌ[7] مُطْلَقاً[8]، وقال ابن حبيب:"إلا مِنَ البُرِّ فنصفُهُ"[9]، فيجب إخراجُهُ، أو جُزْؤُهُ إذَا فَضُلَ عن قُوتِهِ وقُوتِ عياله يَوْمَهُ ولو بتَسَلُّفٍ لِمُحتَاجٍ خلافا لابن المواز[10]، وقيل: إلا أن يَضُرَّ به إخراجُهُ في فسادِ مَعَاشِهِ، وقيل: إلا أن يَّحِلَّ[11] لَهُ أَخْذُهَا[12]، وقيل[13] آخذ الزَّكاة، وروي إنما تجب إذا كان عنده قوتُ شهر أو نصفه مثلا[14].

---

[1]- في (ب): "السلت".

[2]- نقل هذا ابن رشد في البيان والتحصيل:486/2، ومشهور الأقوال في المدونة:414/1، وتنظر النوادر:301/2-303، المقدمات: ص179، المنتقى:305/3، عقد الجواهر:241/1.

[3]- في (ج):"أو لبنا"ساقطة.

[4]- المَشْهُور نقله ابن شاس عن ابن العربي وغير المَشْهُور قول مالك في المدونة، والثالث رواية عن مالك، واستثناء ابن القاسم في المدونة إذا كان ذلك عيشهم، تنظر المدونة: 413/1، العتبية مع البيان:485/2-486، النوادر:303/2، المنتقى: 306/3، عقد الجواهر:242/1، جامع الأمهات:ص168.

[5]- المدونة:415/1، والاستثناء لابن حبيب وبه قال أصبغ النوادر:302/2.

[6]- في (ب): "عن".

[7]- في (ب): زيادة لفظة "صاع".

[8]- عن ابن عمر أن رسول الله فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير..." الحديث. سبق تخريجه

[9]- لم أقف على من أسنده إلى ابن حبيب ، ودليل من قال بهذا القول حديث نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال:" أمر النبي بزكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير"، قال: عبد الله رضي الله عنه:" فجعل الناس عدله مدين من حنطة". البخاري:ص296 رقم:1508،مسلم:ص447 رقم:2170. ينظر البيان498/2 وما بعدها، عقد الجواهر242/1.

[10]- **ابن المواز:** هو محمد بن إبراهيم بن زياد أبو عبد الله الاسكندري المعروف بابن المواز: الإمام الفقيه الحافظ النظار من أهل الإسكندرية انتهت إليه رئاسة المذهب في عصره، من شيوخه: ابن القاسم، ابن الماجشون، وابن عبد الحكم، وأصبغ، وغيرهم، من مؤلفاته: الكتاب الكبير المعروف بـ (الموازية)، رجحه القابسي على سائر المؤلفات، ولد عام 180هـ وتوفي بدمشق عام 263م. ينظر: الديباج المذهب:331، 332، شجرة النور الزكية:102/1، الأعلام:294/5.

[11]- في (ب): "يجعل".

[12]- في (ج):"أخذ".

[13]- في (ج):"قبل".

[14]- النوادر:304/2، البيان:483/2، المقدمات:ص173، عقد الجواهر:241/1.

[من يلزم الرجل إخراج زكاة الفطر عنه]:

وتُخْرَج عن كُل مسلم يمُونُه:

[1]بقَرَابَةٍ: كأولادِهِ وآبائِهِ ومن في حُكْمِهِم، كزوجةٍ[1] وإن مَلِيَّةً على المشهور[2]، وخَادِمِهَا الواحدَةِ التي لابُدَّ لها منهَا لا أكْثَر[3]، إلا أن تَكُونَ ذَات قدرٍ فَاثْنَتَيْن، وقيل: وأكثر[4]، وزوجةُ أبٍ فقيرٍ على المشهور، وخَادِمِهِ[5].

[2]أو[6] بمِلْكٍ: ولو مُكَاتباً على المشهور، وقيل: تَسْقُط، وَثالثُها عَلَى المكاتِب[7]، أو آبِقاً رُجِيَ، أو مَرْهُوناً أو أعمى، أو مجنونا، أو مجذوماً[8]، أو غائبا، وإن طالَتْ غيبَتُهُ، إلا مأسوراً أو مَغْصُوباً أيسَ مِنه[9].

[الزكاة في عبد القراض]:

وعَبْدُ القِرَاض عَلَى رَبِّهِ، وقال أشْهَب:" تُحْسَبُ عَلَى العامِلِ حِصَّتَهُ من الرِّبْح"، وَثالثها تُلْغَى كالنَّفقة، ورَابِعُهَا تَسقُطُ جملةً[10].

[الزكاة على من ارتد ثم تاب]:

ولو ارتدَّ قبْلَ الأدَاءِ أو[11] الوُجُوبِ، ثمَّ تَابَ بعده سَقَطَتْ عن رقيقِهِ[12].

[مسائل في الزكاة على العبيد]:

ولا تلزمه عن عَبْدِ عَبْدِه، ولا أجيرِهِ ولو استأجره بمؤونته[13].

والأمَة المُتَوَاضَعَةُ[1] عَلَى بائعها، كالمبيع لعهدة[2] الثَّلاث أو بالخِيَار، وكذلك وكذلك إن لَبِثَ يَومَه ورَجَعَ إليه[3]، وَثالثها عَلَى كلٍّ منهما صاع، ورَابِعُهَا عَلَى بائعِهِ ويُسْتَحَبُّ لِمُبْتاعِهِ.

---

[1]- في (ب): "كزوجته"، وفي (ج):"كزوجة فأكثر".

[2]- كذا في المدونة:412/1-413، ونقل ابن شاس عن ابن الأشرس قال:" لا تجب عن الزوجة ". عقد الجواهر:240/1.

[3]- في (أ): "لا أكثره".

[4]- العتبية مع البيان509/2-510، النوادر:306/2.

[5]- قال المخزومي:" لا ينفق على زوجة أبيه إلا أن تكون أمه ". المنتقى297/3، وينظر جامع الأمهات:ص168.

[6]- في (ج):"ولو".

[7]- القول المَشْهُور في المدونة408/1، والمقدمات:ص174، وذكر الباجي أن هذا القول والقول بالسقوط روايتان عن مالك، المنتقى: 298/3، ووقع في مواهب الجليل ذكر للقول الثالث265/3.

[8]- في (ب): "أو مجذوما" ساقطة

[9]- الموطأ:ص191، المدونة:408/1 وما بعدها، النوادر306/2، عقد الجواهر241/1.

[10]- تنظر المدونة:409/1، النوادر312/2، الذخيرة:163/3،قال ابن شاس:" ومنشأ الخلاف النظر إلى العامل هل ملك قبل انضاض المال أو لا". عقد الجواهر:240/1.

[11]- في (ج): "الأداء أو" ساقطة وفي محلها بياض وفي محل أو واو.

[12]- كذا في الذخيرة:163/3.

[13]- المدونة:412/1، المعونة436/1، المنتقى:311/3.

وفي الفاسدِ أربعة: المَشْهُور عَلَى المبتاع ولو رُدَّ[4] يوْمَ الفِطْرَ[5]، وعَلَى البائع إن فُسِخَ بالفور، لا إن فات فعَلَى المبتاع، وعَلَى كل منهما صَاعٌ إن رُدَّ يومَ الفطر أو لَيلَتَهُ، وعَلَى المبتاع إن فَاتَ قبْلَ الفِطر ولو بِحَوَالَةِ سُوقٍ، وإلا فعَلَى البَائِعِ[6]، عَبْدُ المَلِكِ:" والمَرْدُودُ بِعَيْبٍ مثله"[7].

والمُخْدَمُ عَلَى من له الخِدمةُ إن رَجَعَ لِحُرِيَّةٍ، وإلا فعَلَى مَالِكِه، وَثالثها[8] إن لَم تَطُل[9]، ورَابِعُهَا من مَالِ العبد أو كَسْبِه أو خَرَاجِهِ، وقيل: أما[10] في القَلِيلَة فعَلَى مَالكِه باتّفاق[11].

والمُشْتَرَكُ بقدْرِ المِلْكِ لا عَلَى العدَدِ على المشهور، وَثالثها عَلَى كل وَاحِدٍ صاع، ومن بَعْضُه رِقٌّ فعَلَى مَالِكِه حِصَّتُهُ، لا الجميعَ على المشهور، وَثالثها عليهِمَا، ورَابِعُهَا إن كان للعَبْدِ مالٌ فعلَيْهِ حصتَّهُ[12] وإلا فعَلَى السَّيد الجَمِيعَ، وقيل: تَسْقُطُ عنهما[13].

وإن جَنَى عَبْدٌ جِنَايَةَ عَمْدٍ[14] فيهَا نَفْسُهُ فلم يُقْتَل إلاَّ بعد الفطر، فعَلَى سَيِّده فطْرَتَهُ[15].

[سقوط زكاة الفطر بالدين]:

وهل تَسقطُ بالدَّين؟ قَوْلان، وفي وُجُوبها عَلَى من لَهُ عبدٌ لا يَمْلِك غيرَه روايتان[16].

---

[1]- **المواضعة:** المواضعة مُتَارَكَةُ البيع. مختار الصحاح: ص726.

[2]- في (ب): "بعهدة".

[3]- جملة: " رَجَعَ إليه" ساقطة من (أ) ومثبتة في الهامش.

[4]- في (ب): "رده".

[5]- في (ج):زيادة "أو ليلته".
المدونة:410/1.

[6]- النوادر:312/2،

[7]- المصدر نفسه: ون،ص.

[8]- "وَثَالِثُهَا": ساقطة من (أ).

[9]- في (ج):"يطل".

[10]- في (ج):"إلا".

[11]- المقدمات:ص173، النوادر:310/2-311.

[12]- جملة:"لا الجميع عَلَى ... فعليه حصته" ساقطة من (ج).

[13]- المَشْ هُور ف ي المس ألتين ق ول مال ك ف ي المدون ة 408/1، وتنظ ر الن وادر:309/2-310، المعونة437/1، عقد الجواهر:240/1، الذخيرة: 162/3

[14]- في (ب):"عامدا".

[15]- المدونة:409/1.

[16]- تنظر عقد الجواهر241/1، الذخيرة:160/3، مواهب الجليل:258/3-259.

ويُسْتَحَبُّ للمُسَافِرِ إخرَاجُهَا حيثُ هُوَ، فإن أخرَج أهْلُهُ عنه أجْزَأه إن كان أمَرَهُمْ أو كَانت عَادَتُهُم[1].

[إلى من تدفع الزكاة]:

وتُدْفَعُ للإمَام العَدْلِ إن لم يفَرِّطْ فِي صَرْفِهَا، وهل وُجُوباً أو اسْتِحْبَاباً؟ قَوْلان[2].

[مصرف زكاة الفطر]:

ومَصْرِفُهَا حُرٌّ مُسلمٌ فقيرٌ، وقيل: مصرفُ الزكاة، وهو ظَاهِرُها، إلا لغَنِيٍّ وعَبْدٍ ومُؤَلَّف[3].

[الجائزات في زكاة الفطر]:

ويَجُوزُ دفعُ صَاعٍ لجمَاعَةٍ وآصُعَ لوَاحِدٍ[4]، والأوْلى[5] عدمُ الزِّيَادَةِ عَلَى الصَّاع[6]، وقال أبو مصعب:" لا يُزَادُ "[7]، ويُؤَدِّيهَا الوَصِيُّ عَلَى اليَتَامى، وعن رقِيقِهم من أمْوَالِهِمْ، فإن كان لَهُمْ مَالٌ بيدِهِ وتَجَرَ[8] مِنْ غَيْرِ إيصَاءٍ، أعلَمَ الإمامَ فيَنظُر لَهم، فإن زَكَّى وأنفَقَ ونُوزِع صدِّق إن أشبَهَ وإلا فلا[9]، ولا يُدْفَعُ عنها ثَمنٌ، ابن القاسم:"وإن وَقَعَ أجْزَأ"[10]، ولا بأس[11] بِدَفْعِهَا لأقَارِبِهِ الذين لا تَلْزَمُهُ نفقَتُهُم الأظْهَر[12]، وللمرأة دفعُهَا لزوجِهَا الفقِير، ولا يجوزُ له دفْعُهَا لَهَا ولو كانت فقيرةً؛ لأن نفقَتَهَا تلزمُهُ[13]، ومن أيْسَرَ بعد أعوامٍ لَمْ يَقْضِهَا[14].

---

[1]- المدونة:408/1، جامع الأمهات: ص168، ونقل الحطاب من التوضيح شرط إن أمرهم أو كذت عادتهم 269/3.

[2]- القول بالاسْتِحبَابِ لمالك خوف المحمدة والثناء، وبالوُجُوبِ ل عبد المَلِكِ، تنظر المدونة:356/1وص415، والمنتقى:309/3، والذخيرة:170/3، والشرح الوسط لبهرام:ص159 .

[3]- مـا ذكره بصيغة الجزم هو لخليل في المختصر، والقول بأن مصرفها مصرف الزكاة هو لابن الحاج ب، ويقصد بظاهره ا ظ اهر المدونة، تنظر المدونة:446/1، مختصر خليل:ص66،جامع الأمهات:ص168.

[4]- المدونة:446/1، النوادر:314/2، عقد الجواهر241/1، مختصر خليل:66.

[5]- **الأولى:** هي بمعنى الأحسن. كشف النقاب الحاجب: ص122.

[6]- قال القرافي:" سد الذريعة تغيير المقادير الشرعية"، الذخيرة:170/3.

[7]- كذا في البيان:483/2.

[8]- قد تكون هذه اللفظة حجر.

[9]- المدونة:414/1.

[10]- النوادر:222/2.

[11]- **لا بأس**: الظاهر أنها دالة على رفع الإثم المُقَيَّدِ بقَيْدِ عدم الطَّلب، وهو القدر المشترك بين الجواز والكراهة؛ لأنها ترد مرة بمعنى الجواز السالِم عن الكراهة، وقد ترد بمعنى الكراهة، وقد ترد لما تركه أحسن من فعله، وقد ترد لما فعله أرجح من تركه. كشف النقاب الحاجب: ص168- إلى 170.

[12]- المدونة356/1، النوادر:294/2، أحكام القرآن لابن العربي:536/2-357.

[13]- المصدر نفسه.

[14]- المدونة:407/1. الذخيرة:167/3.

.

بـاب الصِّيَـامِ

[حكم الصّيام]

وجبَ[1] إجْمَاعاً صَوْمُ[2] رمضان[3].

[ثبوت الشهر]:

ويَثْبُتُ[1]: بإكْمَالِ[1] شعبانَ ثَلاثِينَ، وكذا[2] ما قَبْلَهُ إن غُمَّ ولو شُهُورا[3]، لا بحِسَابِ نَجمٍ وسَيْرِ قَمَرٍ على المشهور[4]، أو[2]: برُؤْيَةٍ[1] مسْتَفِيضَةٍ أو عَدْلَيْنِ[2] ولو

---

[1]- في(ج): "ويجب".

[2]- **الصِّيَامُ** لغة: الصَّوْمُ مطلق الإمساك، قال تعالى على لسان مريم: (مريم:الآية:26، لسان العرب:89/4.

اصطلاحا: الْإِمْسَاكُ عَنْ شَهْوَتَيْ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ في جميع النهار بنية. الشرح الكبير لسيدي أحمد الدردير:128/2.

[3]- والأصل في ذلك أيضا قول الله تعالى: ( ). البقرة: الآية:183.وقوله تعالى: ( ) البقرة:185.

[1]- في (ج):"بكمال".

[2]- في (ج):"كذا".

[3]- في (أ):"شهرا".

[4]- عن عبد الله بن عباس أن رسول الله □ ذكر رمضان فقال:" لا تصوموا حتى ترو الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا العدد ثَلاثِينَ". الموطأ:ص194 رقم:636.

ينظر المنتقى:3/9-11، وأحكام القرآن لابن العربي:118/1، الذخيرة:492/2، وروي عن مطرف بن الشخير الحساب بالنجوم، المقدمات: ص120.

عدم إثبات الشهر بحساب النجوم كان لأمة أمية لكون الرؤية هي المتيسرة في ذلك الزمان، فلم يكلف الشارع الأمة بما لا طاقة لها به، أمَا وقد غدا الحساب الفلكي هو المتيسر بتخصص طائفة من الأمة فيه، وغدت نسبة الخطأ في تقديراته واحد إلى مائة ألف، وصعوبة الرؤية ومراقبة الهلال خاصة لأهل المدن بعد هذا العلو في البنيان، وعدم اهتمام الناس بأمر الأهلة في سائر الشهور، يجعل الأمة مطالبة بالأخذ بالحساب الفلكي القطعي على الأقل في النفي كما نادى بذلك طائفة من العلماء لتجنب هذا الاختلاف في

انفَرَدَا[3] بمِصْرٍ كبيرٍ في صَحْوٍ على المشهور، وَهَل إنْ نَظَرَ الكلُّ إلى صَوْبٍ واحِدٍ؟ تَرَدُّدٌ[4].

[العمل في مخالفة الواقع لشهادة]:

وعلى المشهور[5]: لَوْ عُدَّ ثَلاثُونَ فَلَمْ يُرَ بِصَحْوٍ كُذِّبَا، وَأَصْبَحَ النَّاسُ صِيَاماً، وَإِنْ كَانَ بِشَوَّال[6] قضَوا يوْمَ العِيد[7]، وفي تَلْفِيقِ شاهدِ أوَّلِهِ لِثَانٍ بعد ثَلاثِينَ لا أقَلَّ قَوْلان[8].

[شهادة النِّساء في الهلال]:

لا مُنفردٌ مع امرأةٍ فأكْثَرَ على المشهور[1]، كفِطْرٍ[2]، ومَوْسِمٍ إن عُنِي بأمْرِهِ، وإلاَّ كفَى الخَبَرُ على ظَاهِرِ المذهب[3].

[اللُّزوم بحكم المخالف]:

وفي لُزُومه بِحُكْمِ المُخَالف بشاهدٍ قولان[4]، لا بتَزْكِيةِ شَاهدين، ولَزِمَ القَضَاءُ إن زُكِّيَا، وإن كان في شوَّال فلا شيء على من صَامَ[5].

وإذا نُقلَ عن اسْتِفَاضَةٍ فمثْلُها[6]، أو بشهادةٍ، أو عن شهادةٍ ثبتَتْ[7] عندَ الإمَامِ

إثبات الشهر بين البلدان الإسلامية، والذي يصل في بعض الأحيان إلى ثلاثة أيام. فقه الصيام للدكتور: يوسف القرضاوي:28-29، ط: دار الانتفاضة الجزائر.

[1]- في (ج):"وبرؤية".

[2]- في (ب): "أو من عدلين".

[3]- في (ب):"انفرد".

[4]- في (ج):"ترد".

التردد:قال الحطاب: يشير بالتردد لأمرين: أحدهما تردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين، والثاني: تردد المتأخرين لعدم نص المتقدمين. مواهب الجليل:53/1.

[5]- الجملة (وَهَلْ إنْ نَظَرَ الكُلُّ إلى صَوْبٍ وَاحِدٍ تَرَدُّدٌ، وعَلَى المشهور)ساقطة من (أ).

[6]- في (ج):"في شوال".

[7]- خلاف المشهور في الصحو لسُحْنُون، تنظر المدونة:255/1-256، النوادر8/2، المنتقى:6/3، عقد الجواهر:250/1.

[8]- القول بعدم الجواز ليحي بن عمر، وباقي أهل العلم على الجواز،كذا في المقدمات:ص121، المختصر:66.

[1]- قال القاضي عبد الوهاب:"ولا يقبل فيها النساء بانفرادهن، ولا مع الرجال". المعونة:454/1.

[2]- في (ج):"وكفطر".

[3]- الجملة(....) ساقطة من(أ).

المدونة:256/1، تنظر المقدمات:122.

[4]- تنظر الذخيرة:489/2، جامع الأمهات:ص170، مختصر خليل:ص66.

[5]- ينظر مواهب الجليل: 295/3.

[6]- في (أ) و (ج):"مثلها".

[7]- في (أ):"أو عند شهادة ثبتت"،وفي (ج):"أو عن شهادة ثبت".

العامِّ[1] لَهُمَا عَمَّ، وكذا[2] عند غيرِهِ على المشهور، وقال عبد المَلِكِ:" لا يَلْزَمُ غير المُوَلَّى عَليهم"[3]، ولَزِمَ من قال له الإمامُ ثبتَ عندِي، لا بمنفردٍ عنهُما على المشهور، إلا لأهْلِهِ ونحوهم للضَّرُورَة[4].

[حُكم رَفْع رؤية الهلال]:

وعلى عدلٍ مَرْجُوٍّ[5] رَفْعَ رُؤْيَتِهِ[6]، وفي غيرِهِم[7] الوُجُوبُ لابن عبد الحكم[8]، ورُجِّحَ الاسْتِحْبَاب، ونَفْيه، وعلى الجميع الإمسَاكُ[9]، ومن أفطر قَضَى وكَفَّرَ ولو بتَأْوِيلٍ على المشهور، وقيل: لا كفَّارة، وحُمِلَ على التَّفسير[10].

[الصائم يصوم برؤيته ولَم يُرَ بعد ثلاثين]:

فإن صام من رَءَاهُ ولم يُرَ بِصَحْوٍ بعد ثَلاثِينَ عَمِل على اعتِقَادِه سراً، ولا يُفطر منفردٌ لشوَّالَ[1] بغيرِ نِيَّةٍ وإن امِنَ الظُّهور إلا مع[2] عُذْرٍ كالسَّفَرِ[3]، فإن أفطَرَ لا لِعُذْر وظُهِرَ عليه وهو متَّهَمٌ، فقال أشْهَب:" يُؤدَّبْ إن لم يَكُن قد أفْشَاهُ[4] قَبْلَ فِطْره[5]"، وإن كان غيرَ مُتَّهَمٍ لم يُعَاقَب، إلا أن يُعَاوِدَ[6].

[رؤية الهلال نهارا]:

ومَتى رُئِيَ في النَّهَار[7]فلِلقَابِلَة، وقيل: إلا قبل الزَّوَالِ فللماضية[8].

---

[1]- في (ب):"العالم".
[2]- في (ج):"كذلك".
[3]- النوادر:11/2، المقدمات:ض121، عقد الجواهر:250/1.
[4]- المقدمات:ص121.
[5]- في (ب):"مرجي"، وفي (ج):"ومرجو".
[6]- المدونة:255/1، عقد الجواهر:250/1.
[7]- في (ج):"وفي غير المرجو".
[8]- في (أ) و (ج): جملة "ابن عبد الحكم" ساقطة.
[9]- ينظر الشرح الوسط عند قول خليل:"وعلى عدل او مرجو رفع رؤيتهما":ص161، مواهب الجليل:3/ 288.
[10]- جامع الأمهات:ص170، التاج والإكليل:289/3.
[1]- في (ج):"بشوال".
[2]- في (ب):"من" مشطوبة ومصححة في الهامش "مع".
[3]- في (ج):"سفر".
الموطأ:ص195، المنتقى:13/3، مختصر خليل:ص66.
[4]- في (أ) و(ج):" فشاه".
[5]- في (ج):"فطره"ساقطة.
[6]- في (ب):"يعود".
نقل هذه المسألة الحطاب من التوضيح، وقال في الأخير: نقله اللخمي.تنظر مواهب الجليل:3/ 294.
[7]- في (ب):"نهارٍ"، وفي (ج):"نهارا".
[8]- في (ج):"فللماضية".

[صيام يوم الشك]:

وإذا لَم يُرَ ليلة الثَّلاثِينَ لغيمٍ فصَبِيحَةُ[1] شكٍّ، فَيُكره صَوْمُه احْتِياطاً، وقيل: يُمنَع، ولا يُجْزِؤُهُ إن ثَبَتَ العَمَل[2]، ويَجُوزُ تَطَوُّعاً، وقيل: يُكره، وعادةً، وقضاءً، ولنذرٍ[3] صادفَ[4].

ويُسْتَحَبُّ إمساكٌ[5] لِيَتَبَيَّنَ، ويَجِبُ إن ثَبَتَ ولو[6] كان أفْطَر، وقَضَى[7] ولو مع العَزْمِ، ثم إن أفْطَر مُنْتَهِكاً كَفّرَ على المشهور، لا إن تأوَّل[8].

[من يُسْتَحَبُّ له الإمساك]:

ومن زَالَ عُذْرُهُ نَهَارا فلا إمْسَاكَ عليه[9] إلاَّ الكَافِرَ يُسلمُ على الأظْهَرِ، وَثَالِثُهَا يُسْتَحَبُّ كقَضَائِهِ[1]، وفي إمسَاكِ من أكلَ[2] أو شَرِبَ لضَرُورة قولان[3]، فإن وَطِئَ كَفَّرَ إن لم يَتَأوَّل، وقيل: إن بَدَأ به كَفَّرَ، لا بالأكل[4].

ولِقَادِمٍ وَطْءُ زوْجَةٍ طَهُرَتْ، وهل يُمْنَعُ من الكِتَابِيَّةِ إنْ طَهُرَت يَوْمَهُ، كما لو كانت طَاهِراً قبلَه؟ قولان[5].

[صيام من لا تمكنه رؤية]:

ومن لا تُمْكِنه[6] رُؤْيَةٌ ولا غيرُها كأسِيرٍ كَمَّلَ الشُّهور[7]كالغَيْمِ، فإن لَمْ يَتَيَقَّن وظَنَّ شهراً صَامَهُ، وإلا تَخَيَّرَ، وقيل: يَصُومُ الجَميع، وخُرِّجَا من التِبَاسِ القِبْلَة، ونَذْرِ يَوْمٍ بِعَيْنِهِ من جُمعة[1].

تنظر المدونة:256/1، النوادر:12/2، المعونة:463/1، عقد الجواهر:250/1-251.

[1]- في (ج):"فصبيحته".

[2]- في (ب) و (ج):"للعمل".

[3]- في (ج):"أولنذر".

[4]- عن أبي هريرة أن رسول الله قال:" لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه". البخاري:ص370-371 رقم: 1914، مسلم:ص496 رقم:2408 .

تنظر المدونة:268/1،299 ، عقد الجواهر:1251-252-254، مختصر خليل:67، ونقل القاضي عبد الوهاب عن محمد بن مسلمة الكراهة في التطوع. المعونة:459/1- 460.

[5]- في (ج):"إمستاكه".

[6]- في (ج):"وإن".

[7]- في (ج):"قضاه".

[8]- المدونة: 267/1-168، المعونة:459/1 إلى 462، المنتقى14/3، المختصر:ص67.

[9]- المنتقى:14/3.

[1]- المدونة:30/1، النوادر:30/2، المنتقى:42/3، عقد الجواهر :255/1.

[2]- في (ج):"وفي قضاء من أسلم".

[3]- القول بعدم الإمساك لسُحْنُون، وخلافه لابْنُ حبيب ، تنظر النوادر:36/2.

[4]- القول الأول لأشْهَب والثاني لعبد المَلِكِ .النوادر:24/2-25.

[5]- ينظر الموطا:ص200-201، المدونة:266/1و 271، المنتقى:42/3.

6- في (أ)و (ج):"يمكنه".

[7]- في (ج):" كمل الشهر"،وفي (ب):" عَلَى المشهور".

[مسائل]:

وعلى التَّخْيير فَإن صَادَفَ ما قَبْلَهُ لم يُجْزِه في العَامِ الأوَّل اتّفاقا، ولا يَقَعُ الثَّاني والثَّالثُ قضاءً عن[2] الأوَّل والثَّاني على المشهور.

فإن صَادَفَهُ أو بَقِيَ على شَكِّهِ لم يُجزِه[3] عند ابن القاسم خِلافاً لسُحْنُون وغيرِه.

وإن صَادَفَ ما بَعدَهُ أجْزَأه، ولا قَضَاءَ إن اسْتَوَيَا[4]، إلاَّ[5] أن يُصَادِفَ شوَّالا فَلْيَقْضِ يومَ العِيدِ، إلاَّ أن يَكُونَ أكمل.

فإن كان بالعَكْس[6] قَضَى يَوْمين.

وإن صَادَفَ ذَا الحجَّة قَضَى يَوْمَ النَّحْرِ وأيَّامَ التَّشْرِيق واعْتَبَرَ ما تقدم[7].

[أركـان الصَوْم]:

[الركن الأول: النية]

ولا يَصِحُّ صومٌ مُطْلقاً إلا بنِيَّةٍ لَيْلاً، ولو عَاشُوراء على المشهور، أو مُتَعَيَّناً[1]، خِلافاً لِعبد المَلِكِ[2]، ولو قَارَنَت الفجرَ على الأصح، ولا تُشْتَرَطُ المُقَارَنَةُ للمَشَقَّةِ[3]، ولا تُجْزِئ قبلَ اللَّيل[1].

---

[1]- المدونة:270/1، جامع الأمهات:ص171، المختصر:67، والقول بصوم الجميع لابن شاس في عقد الجواهر:252/1.

[2]- في (ب):"على".

[3]- في (أ):"يجز".

[4]- في (ج):"استوفى".

[5]- في (ب):"لا".

[6]- في (ج):"العكس".

[7]- تنظر العتبية مع البيان:331/2، النوادر:31/2، المنتقى:18/3، عقد الجواهر:252/1، الذخيرة:502/2.

[1]- في (ب):"معينا".

[2]- المدونة:272/1، البيان:333/2، عقد الجواهر:251/1، الذخيرة:498/2، جامع الأمهات:ص172.

عنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبيِّ ﷺ:"أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ لَمْ يُجْمِعْ الصِّيَامُ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلا صِيَامَ لَهُ" رواه أبو داود:341/2 رقم:2454. الترمذي:108/3 رقم:730، النسائي:196/4.

[3]- قال ابن رشد:"فيصح إيقاعها في جميع الليل إلى الفجر، وقد قيل: إن إيقاعها مع الفجر معا لا يصح، والأول أصح، لقولـه تعالى:" وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر". البيـان:333/2، وينظر المنتقى:17/3.

وكَفَتْ مرَّة[2] على المشهور إلا بسفرٍ على الأصح[3]، وكذا فيما يَجِبُ تَتَابُعُهُ، وهل كذا[4] سَرْدٌ ونَدْرُ صَوْمِ يومٍ مُعَيَّنٍ أو لا؟،[5] وَتَالِيْهَا يكفِي في السَّرْدِ[6]، فإن انْقَطَعَ التَّتَابُعُ لعُذرٍ جُدِّدَت، وَتَالِيْهَا إلا الحائض[7]، وهل هي[8] رُكنٌ أو شرطٌ خلاف.

[الركن الثاني: الإمساك عن المفطرات]

[1: الإمساك عن الجماع ودواعيه]:

ورُكْنُهُ إمسَاكٌ من طُلُوعِ الفجرِ الصَّادقِ للغرُوبِ عن إيلاجِ حشَفَةٍ أو مِثْلِهَا من مَقْطُوعِهَا، ولو بدُبُر أو فرجِ مَيِّتَةٍ أو بَهيمةٍ أو إخْرَاجِ[1] مَنْيٍ[2]، ولا أثر للمُسْتَنْكَحِ منْهُ ومن المَذي.

وتُكره مقدمةُ جماعٍ كقُبلةٍ أو مُبَاشَرَةٍ[3] أو مُلاعبة إن عُلِمَت السَّلامَة[4]، وقيل: تُباحُ، وإن عُلِمَ نَفْيُهَا، أو إن[5] اخْتَلَفت عادَتُهُ حَرُمت، وكذا إن شَكَّ على الأرجح[6].

---

[1]- البيان:333/2، عقد الجواهر:251/1، الذخيرة:498/2.

[2]- "مرة" ساقطة من (أ) و(ج).

[3]- قال ابن رشد: وقد حكى ابن عبد الحكم عن مالك وُجُوبِ التبييت في كل ليلة، وهو شذوذ".البيان:334/2و 346. وتنظر المعونة:458/1، المنتقى:18/2، عقد الجواهر:251/1.

[4]- في (ب) و (ج):"وكذا".

[5]- في (أ) زيادة جملة "وكفت مرة عَلى المشهور إلا بسفر على الأصح" وهي كذلك في (ج) مع سقوط لفظة "على الأصح"، ورأيت أن الأولى حذفها وإثبات ما هو في النسخة (ب) ليستقيم المعنى ولا يتكرر الكلام لغير فائدة.

[6]- تنظر النوادر:14/2-15-16، عقد الجواهر:251/1، المنتقى:18/3، جامع الأمهات:ص172.

[7]- ينظر البيان:332/2-333.

[8]- في (أ):"هي" ساقطة.

[1]- في (ج):"وإخراج".

[2]- المدونة:258/1و 261، المعونة:467/1، عقد الجواهر:253/1.

[3]- في (أ):"ومباشرة ".

[4]- عن عطاء بن يسار، أن ابن عباس سُئل عن القبلة للصائم، فأرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب. الموطأ:ص199 رقم:652.

[5]- في (أ):"وإن"، وسقطت من (ج).

[6]- كذا في (ب) غير أنها مصححة في الهامش"على الأصح ".

تنظر المدونة:257/1ومابعدها، النوادر:47/2-48، جامع الأمهات:ص172-173، مختصر خليل:ص67.

ونقل صاحب المواهب عن الشيخ زروق في شرح الإرشاد مثل هذا، قال:" والراجح في الشك هو من قولين حكاهما ابن بشير ".تنظر المواهب 332/3.

ولا قضاء[1] في مُجرَّدِهـا، فإن أنعظَ وأمذى[2] قَضَى على المشهور، وإن أمنَى قَضَى وكَفَّرَ، وقيل: لا كَفَّارةَ، وهل وإن لم يَسْتَدِم؟ قولان، أشْهَب:" لا كفَّارة حتَّى يُكَرِّرَ الفعل"[3].

وإن فكَّر أو نظرَ فأمنَى[4] قَضَى إن لم يُكْثِر ولا كفَّارة، وقيل: إلا أن يَتَعَمَّد، وهل خلافٌ أو وِفاقٌ؟ تَأْوِيلان، وإن استدَامَ قَضَى وكَفَّرَ إن وافَقَ عَادَتَهُ، وإلا فَفِي الكفَّارة قولان، وقيل: إن نَظَرَ بلا قصدٍ فغَلَبَهُ المَني قَضَى [1] لا المَذْيُ، ولا[2] كفَّارَةَ إلاَّ أن يُدِيمَ نَظَرَهُ، وحُكْمُ الأُنثَى في مائِها كالذَّكَرِ في مَنْيِهِ[3].

[2:الإمساك عن إيصال المفطرات للجوف]:

وتَركُ إيصَالِ[4] طعامٍ أو شرَابٍ لِمَعِدَّةٍ أو حَلْقٍ[5] من فمٍ أو أنفٍ أو أُذُنٍ[6]، فإن فعل قَضَى، كمُتَحَلِّل وصلَ من حُقْنَةٍ وعينٍ على المشهور[7]، لا إحْلِيلٍ ودَهْنِ جَائِفَةٍ كرأسٍ إن لم يَسْتَطْعِمْهُ[8]، ولا إن وجَدَ طَعْمَ حَنْظَلٍ حكَّ بهِ[9] قَدَمَيْهِ أو بردِ ثلْجٍ قَبَضَهُ بيده[10].

[حُكم دُخول الجوفِ ما لا يغذِّي]:

---

[1]- في (ج):"لا قضاء".
[2]- في (ب):"أو أمذى".
[3]- تنظر المدونة:257/1-258، العتبية مع البيان:212/2-213-214، وقول أشْهَب في النوادر:48/2.
[4]- في (ج):"فأمنى"ساقطة.
[1]- "قَضَى ":ساقطة من(أ).
[2]- في (ج):"فإلا".
[3]- المدونة:258/1و 261، المعونة:467/1، عقد الجواهر:253/1.
[4]- في (ج):"وترك".
[5]- في (ج):" وحلق".
[6]- في (ج):"من انف أو فم أو ذن"..
[7]- المدونة:258/1-259، المعونة:467.
[8]- في (أ) :"يستطعه".
[9]- في (أ) (ب):" به" ساقطة.
[10]- الذخيرة:507/2.

وكُرِهَ سَعُوطٌ[1]، وفي ابتِلاعِ كحَصَاة أو مَدَرَةٍ[2]، ثالثها المَدَرَةُ كالطَّعامِ مُطْلَقاً، والحَصَاةُ مثلُه إن تَعَمَّد، ورَابِعُهَا يقضي ولا يكَفِّرُ، وخامسها عَكْسُهُ إن تَعَمَّد، وسادسها إن عَبَثَ بها فنَزَلَتْ فِي حلقِهِ[3] قَضَى وكَفَّرَ في الفَرْضِ، ولا شَيْءَ عليهِ في النَّفلِ[4]، ولا بشَمِّ شَيءٍ من الريَّاحِين[5]، وفي البَخُورِ يَجِدُ طَعْمَهُ في حَلْقِهِ القَضَاءُ على الأصح[6].

[ما يعفى عنه للمشقة]:

لا كذُبابٍ غَلَبَهُ خِلافاً لِعبد المَلِكِ[1]، واغتُفِرَ غُبَارُ طَرِيقٍ وكَيْلِ حَبٍّ، وكذا غُبارُ حِبس ودَقيقٍ لصَانعِهِ[2]، وقال أشْهَب:"يقضِي في الوَاجِبِ فقط"[3]، ولا قضَاءَ في ابتِلاعِ فَلْقَةِ حَبَّةٍ[4] بينَ أسنانِهِ خِلافاً لأشْهَب، وعنه اسْتِحْبَابُهُ، وقيل: حُكمُ الطَّعامِ، وقيل: إن تنَاولَها من الأرض، وإلا اغتُفِرَ، وقيل: إن كان جاهلاً أو سَاهياً لا عامِداً[5]، وإن ابتلَعَ دَماً بين أسنانِهِ أو شيئاً قَدَرَ على طَرْحِهِ أفْطَرَ، وقيل: لا[6]، ولو جَمَعَ ريقَهُ في فَمِهِ وابْتَلَعَهُ[7] فقولان[8].

[جائزات الصِّيَام]:

وجاز:[1]إصباحٌ بجَنَابةٍ[9]، وصَحَّ ولو أقامَ جميعَ يومِهِ[10].

---

[1]- المدونة:259/1-260، عقد الجواهر:252/1.

السَّعُوط: بالفتح، والصَّعوطُ اسم الدواء يُصبُّ في الأنف. لسان العرب:290/3.

[2]- **المَدَرَةُ:** واحدة مَدَرٍ، والمَدَرُ قِطَعُ الطِّين اليابس، وقيل الطينُ العِلْكُ الذي لا رمل فيه. لسان العرب: 29/6.

[3]- في (أ) و (ب):"فنزلت حلقه".

[4]- العتبية معه البيان:346/2-347، الذخيرة507/2، المنتقى:44/3-45.

[5]- في (ج):"ولا يشم شيء من الريحان".

[6]- تنظر الذخيرة:506/2.

1- المدونة:262/1، العتبية معه البيان:346/2-347، المعونة:467/1، المنتقى:44/3.

[2]- وضع الناسخ في (ب) خط على صانعه وكتب في الهامش "قوله لصاحبه عائد إليه وإلى الاثنين قبله".

[3]- المنتقى:44/3، الذخبرة:507/2.

[4]- في (ج):"حب".

[5]- تنظر المدونة:262/1، النوادر:38/2-41-42، المنتقى44/3، عقد الجواهر:252/1، الذخيرة:507/2.

[6]- عقد الجواهر:253/1.

[7]- في (ج):"فابتلعه".

[8]- القول بالإفطار لسُحْنُون وخلافه لابْنُ حبيب. تنظر الذخيرة:308/2.

[9]- في (ج):"بالجنابة".

[10]- الأصل حديث عائشة وأم سلمة - رضي الله عنهما- أنَّهما قالتا :" إن كان رسول الله □ ليصبح جنبا من جماع غير احتلام، في رمضان، ثم يصوم". الموطأ:ص196 رقم:643.

[2] ومَضْمَضَةٌ لوُضُوء أو عطشٍ[1].

[3] وصَوْمُ دَهرٍ؛ وَحُمِلَ النَّهْيُ على ذِي عَجزٍ أو مَضَرَّةٍ[2].

[4] وَيَوْمِ جمعةٍ منفَرِداً[3].

[5] وسواكٌ ولو بعدَ زَوالٍ على المشهور بغيرِ مُتَحَلِّلٍ، فإن سَبَقَهُ شيْءٌ منهُما قَضَى، وإن تَعَمَّدَ قَضَى[1] وكَفَّرَ، وكُرِهَ[2] الرَّطْبُ لِمَا يَتَحَلَّلُ، وقيل: إلاَّ لعَالِمٍ[3]، وعن[4] ابن لُبَابة[5]: "إن استَاكَ بالجَوْزِ قَضَى[6] وكَفَّرَ"، وإن فَعَلَهُ ليلاً فأصبحَ[7] على فِيهِ قَضَى[8].

[6]ولا أثَرَ لقَيْءٍ ضَرُورِيٍّ، فإن جَاوزَ حَلْقَهُ فرَدَّهُ، ففي القضاءِ قولان كالبَلْغَم[9]، وقيل: إن وصلَ لفَمِهِ فرَدَّه قَضَى، وإلا فلا.

[مسائل]:

وإن ردَّ القَلْسَ مُتَمكِّناً من طرحِهِ فعلَيهِ القضاءُ، وإليه رَجَعَ، وقال ابْنُ حبيب :"ويكَفِّرُ في العمدِ والجهل"[10].

تنظر المدونة:271/1، النوادر:25/2-26.

[1]- الذخيرة:508/2، جامع الأمهات:ص172.

[2]- مالك أنه سمع أهل العلم يقولون:" لا بأس بصيام الدهر لمن أفطر الأيام التي نهى رسول الله عن صيامها...." الموطأ:ص203. وينظر المنتقى:58/3، القبس:156/2، ط: دار الكتب العلمية .

أما حديث النهي فهو قوله:"لا صام من صام الأبد" مرتين. البخاري:ص383 رقم:1977، مسلم:ص531 رقم: 1159، تنظر المعونة:427/1، النوادر:77/2.

[3]- قال يحيى سمعت مالكا يقول: لم أسمع أحدا من أهل العلم والفقه ومن يُقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة، وصيامه حسن، وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه، وأراه كان يتحراه" الموطأ:ص211، وهو رواية عنه في المجموعة، وقول ابن حبيب، النوادر:76/2، وينظر جامع الأمهات:179.

[1]- لفظة:"قَضَى " ساقطة من (أ).

[2]- في (أ):كررت لفظة "وكره".

[3]- في (ب):"لعام".

[4]- **عن:** تذكر للتّبَرِّي من صحة نسبة القول إلى قائله، وقد يؤتى بها لاستشكالها، وقد يؤتى بها إذا كان ذلك عن ابن القاسم على وجه التأويل لقول مالك. كشف النقاب الحاجب ص146،145.

[5]- **ابن لبابة:** هو محمد بن يحيى بن عمر بن لبابه، أبو عبد الله: فقيه مالكي أندلسي، ولي قضاء إلبيرة، والشورى بقرطبة، وعزل عنهما ثم أعيد إلى الشورى مع خطة الوثائق. ومات بالاسكندرية. (330 هـ/ 942 م) له المنتخبة في فقه المالكية، قال ابن حزم: ما رأيت لمالكي كتابا أنبل منه. الديباج المذهب:ص348-349، الأعلام:136/7.

[6]- جملة :"وكَفَّرَ، وكُرِهَ ... بالجوز قَضَى" ساقطة من (ج).

[7]- في (أ) و (ب):"فأصبحت".

[8]- ينظر المنتقى:90/3-91، مواهب الجليل:374/3.

[9]- البيان والتحصيل:347/2-348.

[10]- قول مالك الأول في القلس: رواه ابن نافع في المجموعة، ونقل القرافي رجوع مالك. تنظر النوادر:43/2، الذخيرة: 508/2.

وإن ابتلعَ نُخَامَةً وصلتْ لِسَانَهُ فلا شيْءَ عليهِ وقَدْ أسَاءَ، وقال سُحْنُون:"عليه القضاءُ"[1].

وإن اسْتَقَاءَ وَجَبَ القضاءُ، وقيل: يُسْتَحَبُّ[2]، وَتَالِتُهَا يَجِبُ في الفَرْضِ خاصَّة ولا كفَّارة، وإن[3] لمْ يكن لعُذْرٍ على المشهور[4].

[مكروهات الصِّيَام]:

وكُرِهَ:[1]حِجامةُ مريضٍ لِلتَّغْرِير، لا قَوِياً[5]على الأصح، ولا شَيْءَ على من فَعَلَهُ، وإن اضطُرَّ للفِطرِ فلا كفارة[1].

[2] وذَوْقُ طعامٍ كمِلحٍ وعِلْكٍ ثم يَمُجُّهُ، فإن[2]سَبَقَهُ لحلقِهِ سهواً قَضَى، وعمداً قَضَى وكَفَّرَ.

[3] ومُدَاوَاةُ حَفرِ زمنِهِ إلا لخوْفِ ضَرَرٍ[3].

[4]وتطوُّعٌ قبل نذْرٍ أو قضاءٍ وَلَوْ بكصَوْمِ عاشوراء على الأصح، وَتَالِتُهَا اسْتِحْبَابُهُ[4].

[5]ونَذْرُ يومٍ مكرَّرٍ[5].

---

[1]- القول الأول لابْنُ حبيب. تنظر النوادر:42/2-43، المنتقى:45/3.

[2]- القول بالاسْتُحِبَابِ لابن القاسم. تنظر عقد الجواهر:253/1.

[3]- في (ج):"ولو".

[4]- غير المشهور لابن الماجشون. تنظر النوادر:45/2.

الأصل في قضاء المتعمد للقيء عَنْ أبي هُرَيْرَة، أنَّ النَّبيَّ □ قال من ذرعه القيء فليس عليه قضاء وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ". رواه الترمذي:98/3 رقم:720 واللفظ له، ابن ماجة:535/1 رقم:1675.

[5]- في (أ): "لا قوي".

[1]- عن ابن عباس : أن رسول الله □ إحتجم وهو صائم". البخاري:ص367 رقم:1939، الموطأ:ص 202 رقم:663.

أما غير الأصح في القوي فهي رواية ابن وهب عن مالك، وعيسى عن ابن القاسم. وتنظر المدونة:260/1، النوادر:46/2-47، المنتقى:3/ 51-إلى 53.

[2]- في (ج):"وإن".

[3]- المدونة:261/1- النوادر:40/2، الذخيرة:506/2، جامع الأمهات:ص172..

[4]- العتبية مع البيان:320/2-321و ص325-326، المنتقى:62/3.

[5]- المدونة:279..

[شروط وُجُوبِ الصِّيَامِ]:

ووَجَبَ: [1]:بِبُلُوغٍ، فلا يُؤْمَرُ بهِ مُطِيقٌ قبلَهُ على المشهور، وقيل: يُؤْمَرُ، وهل وُجُوباً أو اسْتِحْبَاباً؟ قولان [1].

[2]:وبِعَقْلٍ[2]، فلو جُنَّ أعْوَاماً وصحَّ قَضَاهَا اتِّفَاقاً إن قَلَّتْ وَبَلَغَ صحيحاً، وإلا فالمشهُورُ القضاءُ، وَثَالِثُهَا إن قَلَّتْ[3].

[حُكْمُ النَّائم والمغمى عليه والسَّكران]:

ولا أثرَ للنَّومِ اتِّفاقاً ولو كُلَّ النَّهار، كإغْمَائِهِ أقلَّهُ أو نِصْفَهُ على الأصح فيهما إن سَلِمَ أوَّلَه، وإلا قَضَى على المشهور كَكُلِّ النَّهار اتِّفاقاً، أو جُلَّهُ ولو سَلِم أوَّلَه خِلَافاً لابن وهب[1]، وَثَالِثُهَا يُسْتَحَبُّ[2]، ومن سَكِرَ لَيْلاً فَأَصْبَحَ ذَاهِبَ العقلِ لَم يَجُزْ لهُ الفِطْرُ، ولَزِمَهُ القَضَاء[3].

[3]: وبنقاءٍ من كحَيْضٍ، ولا حُكْمَ لهُ إن انْقَطَعَ قبْلَ الفجْرِ، وقيل: إن أمْكَنَ الغُسْلُ[4]، وقيل: إن اغْتَسَلَت، وقيل: إن فَرَّطَتْ في تَأْخِيرِهَا لَمْ يُجْزِهَا وقيل: تَصُومُ وتَقضي، كأن شَكَّتْ[5]، ابْنُ حبيب:" كأن رَأَتْ في ثَوْبِها دمُ حيضٍ ولم تَعْلَم من أيِّ يَوْمٍ هوَ قَضَت يوماً"[6].

[الشكُّ في طلوع الفجر أو الغروب]:

---

[1]- القول المشهور قول مالك في المدونة والمجموعة، تنظر النوادر:المدونة:273/1، المقدمات:ص132، النوادر:28/2، الذخيرة:533/2.

[2]- في (أ): "لعقل".

[3]- تحديد قضاء المجنون بالقلة رواية ابْنُ حبيب عن مالك في مثل خمس سنين ونحوها. تنظر المدونة:272/1، النوادر:30/2، المقدمات:ص133، عقد الجواهر:255/1.

[1]- **ابن وهب:** أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي: فقيه مصر وأحد الأئمة الأعلام الجامع بين الفقه والحديث، أثبت الناس في الإمام مالك، كان مالك يلقبه بالفقيه، ولم يلقب أحداً بهذا اللقب، روى عن الليث وابن أبي ذئب، والسفيانين، ابن جريج، وابن دينار، وابن أبي حازم، ومالك وبه تفقه، وروى عنه سحنون، وابن عبد الحكم، وأبو مصعب الزهري وأصبغ وغيرهم. من مؤلفاته: الموطأ الكبير والصغير، وجامعه الكبير. توفي عام: 197هـ بمصر. ينظر: ترتيب المدارك:243/1، الديباج المذهب:214، 215، شجرة النور الزكية:89/1.

[2]- في (أ): "اسْتُحِبَ".

[3]- تنظر المدونة:271/1-272، النوادر:29/2-30، المعونة:467/1-470، الذخيرة:494/2-495.

[4]- في (ج): زيادة "قبل".

[5]- في (ب): "سكت".

تنظر المدونة:271/1، النوادر:26/2-27، عقد الجواهر:253/1، المنتقى:29/3، المختصر:67.

[6]- النوادر:26/2.

ومن شَكَّ في دَلِيلِ فجْرٍ، ففِي تحريمِ أكْلِهِ وإباحَتِهِ وكراهته ثَلاثة، واعْتُبِرَ[1] في الغَيْمِ الإبَاحَةُ، وفي الصَّحْوِ التَّحرِيمُ، وقَضَى مُطْلَقاً إن ظهرَ لهُ[2] أنَّهُ أكَلَ بعدَهُ، أو ظَهَرَ[3] الشَّكُ على المشهور، وإلا فعَلَى الخِلاف[4].

[حُكم من طلع عليه الفجر وهو يُجَامِعُ أو يَأْكُلُ]:

ونَزَعَ إن طَلَعَ وهو يُجَامِعُ، أو كان أوْلَجَ[5] حينَ طُلُوعِهِ، ولا شَيْءَ عَلَيْه على المشهور[6]، وإلا قَضَى اتِّفاقاً، وكَفَّرَ على الأصح، ابن القصَّار[1]:"وإن تَرَاخَى في النَّزْع كَفَّرَ"[2].

فإن كَان آكِلاً أوْ شَارباً كَفَّ ولا قَضَاء، وخُرِّجَ على وُجُوبِ إمْسَاكِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ[3].

[تقليد الجاهل غيره في الإمساك]:

وَقَلَّدَ الجَاهِلُ غَيْرَهُ إنْ وَجَدَ وَإلاَّ احْتَاطَ[4]، ابْنُ حبيب:" ويُقَلِّدُ المُؤَذِّنَ العارفَ العدْلَ في الفجر"، فإن سَمِعَ مؤذِّناً وَهُوَ يَأْكُلُ[5] ألْقَى وَسَأَلَهُ عن الفَجْرِ، وعَمِلَ على قولِهِ إن كانَ عدْلاً وإلا قَضَى "[6]، فإن أخْبَرَهُ شخصٌ أنَّه تَسَحَّرَ قَبْلَهُ، وقال له غَيْرُهُ: بل بَعْدَهُ قَضَى [7].

وحَرُمَ بِشَكٍّ[8] في الغُرُوب اتِّفَاقا[9]، وقَضَى إنْ[1] أكَلَ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ، وفي الكفارة قولان[2].

---

[1]- في (ج):"اختير".
[2]- في (أ): "له" ساقطة .
[3]- في (ج):"طرأ".
[4]- كان مالك يكره للرجل أن يأكل إذا شك في الفجر. تنظر المدونة:253، النوادر:18/2، جامع الأمهات:173.
[5]- في (ج):"ولج".
[6]- القول المشهور لابن القاسم، وخلافه لابن الماجشون. النوادر:19/2.
قال ابن شاس:" ...فإن نزع ففي إثبات القضاء عليه ونفيه خلاف بين ابن الماجشون وابن القاسم سببه أن النزع هل يعد جماعا أم لا؟. عقد الجواهر:255/1.
[1]- **ابن القصار:** هو علي بن عمر بن أحمد، البغدادي، تفقه بالأبهري، إمام فقيه، أصولي له كتاب في مسائل الخلاف وعيون الأدلة، توفي سنة:397هـ. ينظر ترتيب المدارك:602/2، الشجرة:92.
[2]- الذخيرة:520/2.
[3]- ينظر المنتقى:20/3، جامع الأمهات:173.
[4]- المصدر نفسه.
[5]- في (أ): "آكل".
[6]- كذا في النوادر:19/2 عن ابْنُ حبيب مع تصرف بسيط من الشيخ.
[7]- رواية ابن وهب عن مالك. تنظر النوادر:18/2.
[8]- في (ج):"بشكه".
[9]- في (ب): كتب في الهامش: "وحرم من شك في الغروب ".

[مُوجِبات القضاء]:

ووَجَبَ القضَاءُ في:[1] فرضٍ بفِطرٍ ولو لمرضٍ و حيضٍ وسفرٍ ونسْيَانٍ وغلطٍ فِي التَّقْدِيرِ.

[2] أو بصبٍّ في حَلْقه نائماً أو مُكْرَهاً.

[3] أو بِجِمَاعِهَا نَائِمةً أو مكْرَهة[3].

[حكم تعمد الفطر]:

وعَمْدٌ حرامٌ، وأُدِّبَ إلا أن يأتي تائباً على الأظْهَرِ[1].

فإن ذَكَرَ أنَّه قَضَاهُ تَمَادَى، وإلا قَضَى خِلافاً لأَشْهَب[2].

[هل يقضي النذر المعين؟]:

ولا يَقْضِي المُعَيَّنَ لعُذرٍ كحَيضٍ أو نسيَانٍ على المشهور، وَثَالِثُهَا[3]إلا في النِّسْيَانِ، ورَابِعُهَا يَقْضِي إن لم يَكُن لليَوْمِ فَضِيلَة، أمَّا لو أفْطَرَ فيهِ لسفرٍ قَضَى اتِّفاقا[4]، وقَضَى لِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلَهُ، لا يَوْمَين على المشهور.

[حكم الفطر في صيام التَّطوُّع]:

وفي نفلٍ بتَعَمُّدٍ[5] حَرُمَ، وهل يُحْرَمُ الأكلُ ثانياً؟ قولان [6]، ولا يُفطِرُ لعَزِيمَةٍ إلاَّ لوَجْهِ والدٍ وشيْخٍ، ولو حَلَفَ بطَلاقِ بَتٍّ أو عِتْقٍ أو مشْيٍ ونَحْوِهِ[7]، وفي قضَاءِ

ينظر المقدمات:ص140. ط: القاهرة، جامع الأمهات:ص174.

[1]- في (أ): "في".

[2]- دليل القضاء حديث خالد بن أسلم، أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أفْطَرَ ذَاتَ يَوْمٍ فِي رمضان فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ، وَرَأى أنَّهُ قَدْ أمْسَى وَغَابَتِ الشَّمس، فجاءه رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، طَلَعَت الشَّمسُ. فَقَالَ عُمَرُ: الْخَطْبُ يَسِيرٌ وَقَدْ اجْتَهَدْنَا.

قَالَ مَالِك:" يُرِيدُ بِقَوْلِهِ الْخَطْبُ يَسِيرٌ، القضاء فِيمَا نُرَى وَاللَّهُ أعْلَمُ وَخِفَّة مَؤُونَتِهِ وَيَسَارَتِهِ، يَقُولُ: نَصُومُ يَوْمًا مَكَانَهُ" الموطأ: ص205 رقم:675، تنظر المدونة:255/1، والمعونة:472/1.

أما في مسألة الكفارة فتنظر المقدمات:140.

[3]- الأصل في ذلك قوله تعالى: (.). سورة البقرة: الآية:185.

تنظر المدونة:273/1-274، النوادر:38/2-39، عقد الجواهر:255/1، جامع الأمهات:ص174.

[1]- قال ابن الحاجب:" وأجراه اللخمي على الخلاف في شاهد الزور". جامع الأمهات:ص175، وينظر مختصر خليل: ص69.

[2]- القول بالقضاء لابن القاسم. تنظر المدونة:269/1، الذخيرة:524/2.

[3]- جملة:" فإن ذكر ... عَلَى المشهور، وَثَالِثُهَا " ساقطة من (ج).

[4]- تنظر المدونة:254/1-و277 وما بعدها، النوادر:62/2-63 و 69-70، المعونة:486/1، عقد الجواهر:259/1، مختصر خليل:68.

[5]- في (ج):"بعمد".

[6]- المدونة:269/1، جامع الأمهات:174.

[7]- في (ب): "أو نحوه".

تنظر النوادر:71/2-72، البيان:317/2، مختصر خليل:68.

القَضَاء لابن القاسم ثالثها: إن أفْطَرَ لعُذْرٍ فلا[1]، وإلا قَضَى يَوْمَيْنِ[2]، وحرُم فيهِ الأكلُ ثانياً لنَاسٍ.

[ما لا قضاء فيه]:

ولا قَضَاء[3] كخوفِ مرضٍ أو زيَادَتِهِ أو تأخُّر[4] بُرْءٍ، أو إكْرَاهٍ[5]، أو شدَّةِ[6] جُوعٍ أو عطَشٍ، وفي السَّفر روايتان[7].

[مستحبات القضاء]:

واسْتُحِبَّ تَعجِيلُ قضاءِ رمضان وتَتَابُعِهِ كَكُلِّ صومٍ لم يَلزَمْ[8] مُتَابَعَتُهُ[9]، ولا يَجِبُ على الفَورِ، بل بالعَدَدِ ولو صامَ بالهلالِ على المشهور[1].

وفي[2] زمنٍ يباحُ صَوْمُهُ غيرَ رمضان، فإن وَقَعَ في يومِ عيدٍ لم يُجْزِهِ، كالأيَّام المَعدُودَاتِ على المشهور، وَثَالِثُهَا يُجْزِئُ الثَّالث[3].

وقُدِّمَ صومُ كتَمَتُّعٍ[4] على قَضَائِهِ إن لم يتعيَّن، وَثَالِثُهَا التَّخْيِيرُ[5]، ولو نوى في رمضان[6] في سفرٍ غَيْرَهُ أوْ قَضَاءَ الخَارجِ لم يُجْزِهِ عن وَاحِدٍ[7] منهُما على

---

[1]- في (ج): "فلا"ساقطة.

[2]- العتبية مع البيان:2/339-400، النوادر:2/57.

[3]- في (ب): "كقضاء".

[4]- في (ب): "تأخير".

[5]- في (أ): "و إكراه".

[6]- في (أ): "و شدة".

[7]- الرواية الأولى لابْنُ حبيب بأنه عذر يسقط القضاء، وخلافه لابن القاسم وابن َعبد الحكم.المنتقى:3/76.

[8]- جملة: "صوم لم يلزم" ساقطة في (ب).

[9]- الموطأ:ص206، المدونة: 1/276، المنتقى:/3/69 وما بعدها، عقد الجواهر:1/255.

[1]- عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ َعبد الرحمن، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ □ تَقُولُ:"إِنْ كَانَ لَيَكُونُ عَلَيَّ الصِّيَامُ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَصُومُهُ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ".الموطأ:ص210 رقم:685.

القول غير المشهور في أن القضاء يكون بالهلال ، هو رواية ابن وهب عن مالك. تنظر النوادر: 2/58، المعونة:1/482.

[2]- في (ج): "في"بدون واو.

[3]- المدونة:1/275، الذخيرة:2/497.

[4]- في (ج): "كمتمتع".

[5]- العتبية مع البيان:2/341-342 ، الذخيرة:2/497.

[6]- في (ب): "برمضان"، وفي (أ): "رمضان".

[7]- في (أ): "واحدة".

الأصح، وهل الإجزاءُ في القضاءِ عن[1] الأوَّل أو الثَّاني[2]؟ قولان تحتمِلُهُما المدونة؛ لأن فيها:" وَعَلَيْهِ قَضاءُ الآخر -يروى بكسر الخاء وفتحها-"[3].

ولو نوى به[4] نذْرَهُ لم يُجْزِهِ عن وَاحِدٍ منهما على المَنْصُوص[5]، وخُرِّجَت عن[6] الأوَّل، ولو نوى به عَنْهُ[7] وعن الخَارِج، فقيلَ: يُجْزِؤُهُ عمَّا هُو فيهِ[8]، وقيل: لا يُجْزِؤُه عن وَاحِدٍ منهما[9].

[فدية المُفَرِّطِ في القضاء]:

ولو فَرَّطَ في قضائِهِ لمثلِهِ أو حتَّى دخلَ عليهِ رمضانٌ ثالثٌ أو أكثرَ أطْعَمَ مُدّاً مع القَضَاءِ أو بَعْدَهُ، بمُدِّه عليه السَّلام[10] عن كُلِّ[11] يومٍ لِمسْكِين[12]، وقال أشْهَب:"بغَيْرِ مكَّة والمدينة مُدّاً ونصفا"، وعنه مُدّاً وثلثاً[1]، ولا يُعْتَدُّ بزائدٍ لمسكين.

[شرط الفدية]:

إن أمْكنَ قضاؤُهُ بشَعبَان، لا إنْ مَرِضَهُ أو سافَرَهُ، ولَوْ صَحَّ قبلَهُ أو أقامَ[2]، وقيل: إنْ مَضَى عَدَدَ فِطْرِهِ[3] وَهُوَ صَحِيحٌ مُقِيمٌ[4] لَمْ يَصُمْ إلَى[5] رَمَضَانٍ ثَانٍ وَجَبَتِ الفديةُ[6]، وإن لَمْ يُمكِن[7] صَوْمُه في بقيةِ عامِهِ.

[زمن وجوب الفدية]:

---

[1]- في (ب): "على".
[2]- في (ج): "والثاني".
[3]- في (ب): "يروى بفتح الخاء وكسرها".
تنظر المدونة:284/1، عقد الجواهر:256/1، الذخيرة:500/2.
[4]- في (أ): "فيه".
[5]- رواية ابن القاسم عن مالك من سماع عيسى بن دينار. العتبية مع البيان:337/2.
[6]- في (ب): "على ".
[7]- في (ب): "نذره لم يجزه عن واحد منهما على المَنْصُوص الأصح ، وهل الإجزاء في القضاء" مشطوبة.
[8]- في (ج): "يجزئ عما فيه".
[9]- النوادر:32/2، العتبية مع البيان:338/2-339، والتخريج ذكره ابن الحاجب عن اللخمي. جامع الأمهات: ص175.
[10]- في (ج):"صلى الله عليه وسلم ".
[11]- "كل "ساقطة من (ب).
[12]- كذا في الموطأ:ص209، المدونة:283/1.
[1]- النوادر:53/2، ولم أقف على من نقل عن أشْهَب أنه بغير مكة والمدينة مدا ونصف.
[2]- كذا في جامع الأمهات:174، المختصر:69.
[3]- في (ب): "بفطره".
[4]- "مقيم " ساقطة من (ج).
[5]- في (ج):"إلا ".
[6]- في (ج):زيادة "على الأشهر".
[7]- في (ج):"يكن".

ابْنُ حبيب: "والمستحبُّ كلَّمَا صامَ يوماً أطعَمَ مِسْكيناً"[1]، فإن قدَّمَ أو أخَّرَ أو فرَّقَ أو جَمَعَ أجْزَأهُ، وقال أشْهَب:" كُلَّما تعدَّرَ قضَاءُ يَوْمٍ أطعَمَ مسكِيناً، فَلَوْ قدَّمهَا قبلَ رمضان، ولَم يَصُم حتَّى دَخَلَ عليْهِ لَم يُجْزِهِ ما كَفَّرَ قبْلَ وُجُوبِه، فإن أطْعَمَ عشرينَ مسكيناً وقَدْ بقيَ لرمضَانَ عشْرَةَ أيَّامٍ، أجْزَأ عن عشرةٍ فقط"[2].

[سقوط الفدية بالموت]:

ولـو فَـرَّطَ في قضـائِهِ حتَّى مـاتَ، ففي سُقُـوطِ الفِدْيَـةِ قولان، وقُدِّمَـتْ من ثُلثِـهِ على التَّبَـرُّع إن أوصَى بِهَـا، وإلاَّ لَـم تَلْـزَم ورثَتَـهُ على الأصح[3]، ولا يُصَـامُ عنه ولو أوْصَى بها[4].

ويُسْتَحَبُّ لِهَرِمٍ وذِي عطَشٍ[5].

[انتهاك حرمة رمضان موجب للكفارة]:

---

[1]- نقل هذا القول عن ابْنُ حبيب صاحب التاج والإكليل:388/3.

[2]- النوادر:53/2، عقد الجواهر:258/1.

[3]- النوادر:54/2، المنتقى:64/3.

[4]- عن عبد اللَّهِ بنَ عُمَرَ كَانَ يُسْأَلُ هَل يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، أَوْ يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، فَيَقُول: لا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلا يُصَلِّي أَحَدٌ عَن أَحَدٍ. الموطأ: ص205 رقم:674، وينظر المنتقى:64/3.

[5]- عقد الجواهر:258/1.

وإنَّمَا تَجِبُ الكفَّـارَةُ في رَمَضـان، لا بفطـرٍ فِي دَهْـرٍ منذُورٍ[1] صَوْمُـه على المشهـور[2]، إن تعمَّدَ بلا تَأْوِيلٍ أو جهلٍ[3] على المَعْرُوفِ[4]، برَفْعِ نيَّةٍ نَهاراً[5] على الأصح[6]، أو أكْلٍ أو شُربٍ بفَمٍ لا بغَيْرِهِ على المشهور[7]، كإصباحٍ بنيَّةِ الفِطْرِ، ولو نَوَى الصَّوْمَ بعدَهُ على الصحيح[8]، ولا كفَّارَةَ في الجِماعِ سهواً خِلافاً لِعبد المَلِكِ[9].

[أنواع الكفارة]:

وهي[10] :[1]: إطعَامُ ستِّينَ مسكِيناً لِكُلِّ مِسْكِينٍ[11] مُدٌّ، وهو أفضَلُ.

ثُمَّ[2]: صيَامُ شهرين متتابعَين[12]، ثم[3]: عِتقُ رقبةٍ كالظِّهَارِ[13].

---

[1]- في (ج):"بنذوره ".

[2]- غير المشهور لسُحْنُون من العتبية ولابن الماجشون من الواضحة.تنظر العتبية مع البيان:344/2، النوادر:70/2، المعونة:481.

[3]- في (أ): "وجهل".

[4]- النوادر:51/2.

[5]- في (ج):"نهار".

[6]- القول غير الأصح لابْنُ حبيب حيث قال:"ومن نوى الفطر بعد الفجر لم يفطر بالنية"، واستحب ابن القاسم القضاء ولم يوجبه. تنظر النوادر:51/2، المعونة:476/1. عقد الجواهر:256/1، الذخيرة:520.

[7]- قول مالك في المختصر، وابن القاسم وأَشْهَب في المجموعة. تنظر النوادر:52/2، المنتقى:44/3.

قال ابن الحاجب:" ولا كفارة فيما يصل من أنف أو أذن أو حقنة أو غيرها، وقول ابن مصعب في الأنف والأذن بعيد". جامع الأمهات:ص175.

[8]- "على الصحيح"ساقطة من (ج).

من المجموعة قال أَشْهَب:" ولَا يُجْزِئُه أن ينوي الصِّيَامُ بعد الفجر، ولو جاز هذا لأجزأ الحائض تطهر بعد الفجر أن تصوم، ولَا يُجْزِئُ إلا ما قال الله تعالى:" حتى يتبين لكم الخيط الأبيض ... إلى قوله.. إلى الليل"فأوجب صيام جميع النهار لا بعضه". ويعضده الحديث:" عنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ:"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺقَالَ مَنْ لَمْ يُجْمِعْ الصِّيَامُ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلا صِيَامَ لَهُ" رواه أبو داود:341/2 رقم:2454. الترمذي:108/3 رقم:730، النسائي:196/4.

أوجب مالك القضاء والكفارة، وأَشْهَب القضاء فقط،والقول غير الصحيح لابن الماجشون وأحمد بن المعذل. تنظر المدونة:284/1، النوادر:13/2، المنتقى:17/3، عقد الجواهر:256/1.

[9]- القول بالكفارة في السهو لعبد المَلِكِ وقول ابن نافع عن مالك، واحتج بأن الذي قال للنبي ﷺ وطئت أهلي، ولم يذكر عمدا ولا سهوا "، وأما دليل المانعين: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:" إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ". سنن ابن ماجه:658/1 رقم:2045. تنظرالمدونة:255/1، النوادر: 49/2 المعونة:480/1-481.

[10]- في (ب): كتب في الهامش "الكفارة".

[11]- "مسكين"ساقطة من (أ).

[12]- "متتابعين"ساقطة من (ب).

[13]- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﷺ أَنَّ رَجُلا أَفطرَ فِي رَمَضَانَ فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُكَفِّرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا، فَقَالَ: لا أَجِدُ، فَأُتِيَ رَسُولُ اللَّهِﷺبِعَرَقِ تَمْرٍ فَقَالَ:" خُذْ هَذَا فَتَصَدَّقْ بِه" فَقَال: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ مَا أَجِدُ أَحْوَجَ مِنِّي، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ ثُمَّ قَالَ :كُلْهُ" الموطأ: ص201 رقم:661.

قال القاضي عبد الوهاب:" ولا خلاف أنها هذه الأنواع" المعونة:477/1.

[العمل في الأخذ بالكفارة]:

فقيـل: على الأوْلى[1]، وقيـل: على التَّخْيير وشُهّر، وقيـل: على التَّرْتِيـبِ كالظِّهـار، فلا يُجْزِئُ صِيَـامُهُ إن وَجَـدَ رقبَـةً على الأظْهَـرِ، وقيـل: العِتـقُ والصِّيَـامُ للجِمـاع، والإطعَـامُ لغيرِهِ، وقيـل: الإطعَـامُ في زمَنِ المَسْغَبَةِ ومكان الشِّدَّةِ، وغيرُهُ في غيرهِمَا[2]، وفيها: ولا يَعْرِفُ مالكٌ غيرَ الإطْعَامِ، لا عتقاً ولا صَوْماً[3]، وقال أشْهَب:" إن شاءَ دَفعَ الطَّعامَ[4] أو غَدَّاهُم وعشَّاهُم"[5]، فَلَوْ دَفَعَهَا لدُون[6] ستِّين رَجَعَ بالزَّائدِ إن وَجَدَهُ، وإلا غَرِمَهُ وكَمَّلَ العَددَ[7].

[كفارة المكرهة على الجماع]:

وكَفَّرَ على المشهُور عن أمَةٍ وطِئَهَا بإطْعامٍ لا غَيْر[8]، وعن زَوجَةٍ أكرَهَهَا[9] بغيرِ الصَّوم[10]، فإن أعْسرَ كَفَّرَت، ورَجَعَت عَلَيْهِ إن لَم تَصُم بالأقَلِّ[11] من قِيمَة الرَّقبَةِ وكيْلِ[12] الطعام، أو ما اشْتُرِيَ به[13]، وهل يُكَفِّرُ عنْهَا إذا أكرهَهَا على قُبْلَةٍ حتَّى أنْزَلا؟ فقولان[14].

وكَفَّرَ رقِيقٌ بالصَّوْمِ إن لم يضرَّ بالسيِّد لا بالإطعام إلا[1]بإذْنٍ، وإلاَّ بقِيَتْ ديناً، وإن أكْرَهَ عبدٌ زَوْجَتَهُ، فَجِنَايَةٌ[2]في رقَبَتِهِ[3]، وتَسْقُطُ عن مُكرِهٍ غيرَهُ ليُجامعَ

قال الباجي:"قوله: وهو أفضل ؛ أي الإطعام، لأنه يعم نفعه المساكين، مع إسقاط الفرض، بخلاف العتق الذي يخص المعين، والصِّيَامُ الذي يخص الصائم فقط. المنتقى:46/3.

[1]- في (ب): "على الولا".

[2]- في (ج): "ومكان الشدائد وغيره فيهما".

القول بالتخيير لمالك، وبالترتيب لابْنُ حبيب، والقول الأخير للمتأخرين من المالكية. المنتقى:46/3، عقد الجواهر :257/1، الذخيرة:526/2.

[3]- المدونة:281/1.

[4]- في (ب): "إن شاء الصعام" مع سقوط لفظة دفع وإبدال الطاء صاد.

[5]- النوادر:52/2.

[6]- في (ج):"لغير ".

[7]- المدونة:281/1، المنتقى:47/3، الذخيرة:527/2.

[8]- في (ج):"لا غيره".

النوادر:52/2، الذخيرة:519/2

[9]- في (ج):"وطئها "وصححت في الهامش.

[10]- المدونة:281/1، النوادر:52/2، المنتقى:45/3-46.

[11]- ."بالأقل" ساقطة من (ب).

[12]- في (ب): "أو كيل".

[13]- الذخيرة:519/2.

[14]- تنظر المدونة:257.

[1]- في (أ): "وإلا" بزيادة الواو.

[2]- في (ب): "فجنايته".

[3]- النوادر:53/2.

على الأقرب[1].

[التأويل القريب]:

كتأويلٍ[2] قريبٍ، كمَن[3] نَسيَ فظَنَّ إبَاحةَ الأكلِ فأفطرَ على المشهور، وَتَأثِمُهَا إن أفْطرَ ثانياً[4] بغيرِ جماعٍ، وإلاَّ كَفَّرَ، وكمن تَطهَّرَت[5] بعدَ الفجْرِ، أو تسحَّرَ قُربَهُ[6]، أو أصْبَحَ جُنُباً، أو قدِمَ ليلاً[7]، أو رأى هلالَ شوَّال نهاراً، أو كَرَاعٍ[8] على أميالٍ يسيرةٍ، إن ظَنُّوا إبَاحَةَ الفِطر[9].

[وجوب الكفارة على المتأول تأولا بعيد]:

وإلاَّ وَجَبَتْ كمَا في التَّأويلِ البعيدِ، كالمُفْطِرِ لتوقُّعِ حمىً أو غَيْرِهَا من الأمرَاضِ، أو جُنونٍ، أو حيضٍ، وإن[10] طَرَأَ المُبِيحُ في نَهَارِه، أو رآهُ ولم يُقْبَل على المشهور في الجميع[11].

[من ظن أن الشمس غربت فأكل]:

وعن المغيرة[1]:" من ظَنَّ أن الشَّمسَ قد غَرُبَتْ فأكَلَ فطَلَعَتْ، فأصَابَ أهْلَه لزمَتْهُ[2] الكفَّارة ". وقال عبد المَلِكِ:" إن وطِئَ قبلَ ظُهُورِهَا فلا كفَّارة"[3].

[من احتجم فظن إباحة الفطر فأفطر]:

---

[1]- ذكر في جامع الأمهات القولان: ص175 .

نقل الشيخ الحطاب عن ابن عرفة قوله:" ونَقْلُ ابن الحاجب وُجُوبَها على مكره رجل على وطء لا أعرفه إلا من قول ابْنُ حبيب في النائم، وقول اللخمي: انتهاك صوم غيره كنفسه إنتهى. قال الحطاب:" وعلى هذا يكون المكرِه - بكسر الراء- لا خلاف في سقوط الكفارة عنه. مواهب الجليل:366/3.

[2]- في (ج):"وكتأويل".

[3]- في (ج):"فكمن".

[4]- في (ب): تظهر الكلمة "تابيا".

[5]- في (ب): "تطوع".

[6]- في (ج):قبله".

[7]- في (ج):"ليلا"ساقطة.

[8]- في (ج):"كراء".

[9]- المدونة:272/1-273، العتبية: 350/2، مختصر خليل:ص68.

[10]- في (ج):"فإن".

[11]- المدونة:273/1، النوادر:37/2-38، مختصر خليل:ص69

[1]- **المغيرة:** هو بن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن ربيعة المخزومي، أبوه أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، أبو هاشم، كان فقيه أهل المدينة، وعليه مدار الفتوى بعد مالك، عرض عليه القضاء فامتنع، ولد سنة124هـ، وتوفي 186هـ. الأعلام: 277/7، التهذيب: 513/5، رقم7954.

[2]- في (أ): "لزمه".

[3]- النوادر:37/2- و50.

ابن القاسم:" ومن احتجَمَ فظنَّ البُطلان فأفطرَ فلا كفَّارَة عليه"[1]، وقال أصبغ:" هو تأويلٌ بعيد"[2]، وألزَمَ ابْنُ حبيب فيهِ وفي المُغتَابِ يُفطِرُ بذلكَ الكفَّارة[3]، وكُرِّرَت[4] إن تعدَّدَت[5] لا في اليَوْمِ الواحِدِ، ولو بَعْدَ التَّكفِيرِ على الأصح[6]، وكَفَّرَ عن سَفِيهٍ وليُّهُ، ويَجِبُ القضاءُ معها إن كانت عَنْهُ[7].

[مبيحات الفطر]:

وجاز فطرٌ [1]: بِسَفَرِ قَصْرٍ[8]، و[9] مشهورُها الصَّوْمُ أفضَلُ[10]، إلاَّ في سفَرِ جهادٍ للتَّقَوِّي، إن شرَعَ قَبلَ الفجرِ ولم يَنْوِهِ فيه[11]، فإن[1] عَزَمَ وأفطَرَ فَثَالِثُهَا إن لم يَأْخُذْ في[2] أُهْبَتِهِ كَفَّرَ، ورَابِعُهَا إن لم يُتِمّ[3]، وَحَرُمَ فِطْرُهُ إنْ خَرَجَ نَهَاراً، أوْ نَوَاهُ بِسَفَرٍ[4] على الأصح، ولا كفَّارة فِي الأوَّلِ دُون الثَّاني إن تَأوَّلَ، و

---

[1]- العتبية:336/2.

[2]- النوادر:37/2.

[3]- البيان:336/2، النوادر:37/2.

[4]- في (ج): "كررت"ساقطة.

[5]- في (ج): "إن تعدد".

[6]- جامع الأمهات:ص175-176.

[7]- المدونة:284/1، النوادر:30/2، جامع الأمهات:ص176.

[8]- الأصل في جواز الفطر بالسفر قوله تعالى: ( ). البقرة: الآية:185.

قال ابن العربي:"قَوْله تَعَالَى :(فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) : قَالَ عُلَمَاؤُنَا : هَذَا الْقَوْلُ مِنْ لَطِيفِ الْفَصَاحَةِ ، لِأَنَّ تَقْرِيرَهُ : فَأَفْطَرَ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ. أحكام القرءان:112/1.

ولحديث أَنَسِ عَنْ النَّبِيِّ قَالَ:" إن الله تعالى وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، وعن الحامل أو المرضع الصوم أو الصيام". سنن النسائي:190/4، الترمذي: 94/3 رقم:715 واللفظ له، أبو داود : 329/2 رقم:2408.

[9]- "الواو"ساقطة من (ب).

[10]- "أفضل" ساقطة من (ب).

قال مالك :"الصِّيَامُ في رمضان في السفر أحب إلي لمن قوي عليه".المدونة:264/1.

[11]- في (ج): "فيه"ساقطة.

قال الشافعي وابن الماجشون من المالكية بأن الفطر أفضل ، وتعلقوا بالحديث الصحيح:"لَيْسَ مِنْ البرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَر". البخاري:ص377 رقم:1946، ومسلم:ص510 رقم:2501، وروي عن مالك أن ذلك واسع،_والقول الرابع لابْنُ حبيب واختاره ابن العربي. تنظر النوادر:19/2-20، أحكام القرءان:115/1-116،_المنتقى:34/3-35.

[1]- في (ب) و (ج): "فلو".

[2]- في (ج) "من".

[3]- العتبية مع البيان:336/2، عقد الجواهر:255/1، جامع الأمهات:ص176.

[4]- في (ج) "بسفره".

إلا[1] فمَشْهُورُهَا: يُكَفِّرَ في الثَّاني فقط، ورَابِعُهَا: عكسُهُ، وبِعُذْرٍ[2] كَتَقَوٍّ على عَدُوٍّ، قال[3] عبد المَلِكِ:"من أفطرَ منهُم بجمَاعٍ كَفَّرَ"[4].

[2]:وبمرضٍ خَافَ تَمَادِيه أو زِيَادَتَه[5]، وفي خَوْفِ حُدُوثِ مَرضٍ قولان[6]، ووَجَبَ لخوفِ تَلَفٍ أو شدِيدَ أذًى.

[مسائل في المرض]:

كحـاملٍ خـافَتْ على نفسِهَـا أو وَلَـدِهَـا، ولا فدْيَـةَ على المشهـور، وَثَـالِثُهَـا: إن خـافَتْ عـلى نفسِهَـا دُونَـه، ورَابِـعُهَـا: إن دَخَـلَـتْ في السَّـابِع، وقيـل: يُسْتَحَبُّ[7].

وكمُرْضِـعٍ[1] كذلـك لا يُمكِنُـهُا اسْتِئْجَـارٌ ولا غيرُهُ، وتَلْزَمُهَـا الفِديـةُ على المشهور[2]، فإن فَرَّطَتْ في القَضَاءِ لعَامٍ ثانٍ أطعَمَتْ عن كُلِّ يوْمٍ مُدَّيْنِ[3].

ومن تَعَمَّدَ فطرَ يومٍ[4] أو أكثرَ، وفَرَّطَ[5] في القضاءِ إلى رمضَانٍ ثانٍ كَفَّرَ، وافْتَدَى عن كُلِّ يومٍ بِحَسَبِ ذَلك[6].

---

[1]- في (أ) "أو إلا".
[2]- في (ب):"تعذر"، وفي (ج) "بعذر".
[3]- في (ج) "وقال".
[4]- المدونة:1/264-265، العتبية مع البيان:2/345، النوادر:2/22-وما بعدها، أحكام القرءان:1/119، عقد الجواهر:1/ 255.
[5]- في (ج) "أو زيادته"ساقطة.
[6]- لقوله تعالى:). تنظر المقدمات:138، البيان:2/338، المنتقى:3/61-62.

[7]- القول المشهور لمالك من المدونة، وبالفدية لابن وهب، والثالث لابن الماجشون، والرابع لأبي مصعب، وبالاسْتُحِبَابِ قال أشْهَب. تنظر المدونة:1/274، النوادر2/33-34، عقد الجواهر1/258، الذخيرة:2/515.

[1]- في (ج) "كمرضع" بدون واو .
[2]- القول المشهور لمالك من المدونة، وبالفدية لابن َعبد الحكم. تنظر المدونة:1/274، النوادر:2/33، الذخيرة:2/515.

وسبب الاختلاف هو اختلافهم في نسخ آية" وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين"، قال الإمام القرطبي- ما ملخصه-:" واختلف العلماء في المراد بالآية، فقيل: هي منسوخة، روى البخاري... ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد : نزل رمضان فشق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم ممن يطيقه ورخص لهم في ذلك، فنسختها " وأن تصوموا خير لكم ".

وقال ابن عباس: نزلت هذه الآية رخصة للشيوخ والعجزة خاصة إذا أفطروا وهم يطيقون الصوم، ثم نسخت بقوله " فمن شهد منكم الشهر فليصمه ". البقرة: 185، فزالت الرخصة إلا لمن عجز منهم.

ثم ذكر روايات وفتاوى عن ابن عباس تثبت عدم النسخ إلى أن قال: فقد ثبت بالأسانيد الصحاح عن ابن عباس أن الآية ليست بمنسوخة وأنها محكمة في حق من ذكر.

والقول الأول صحيح أيضا، إلا أنه يحتمل أن يكون النسخ هناك. تفسير القرطبي: مجلد1 ج2/193.

[3]- قال ابْنُ حبيب:"... مدين، مدا للرضاع ومدا للتفرقة". النوادر 2/33-34.
[4]- في (ب): "ومن أفطر يوما".
[5]- في (ج): "فرط" بدون واو .
[6]- قول سُحْنُون من كتاب ابنه، النوادر:2/54.

والضَّعِيفَ البِنْيَةِ يلزَمُهُ الصَّوْمُ إلاَّ لمِشَقَّةٍ فيُخَيَّرُ، وإن خافَ حُدُوثَ عِلَّةٍ بهِ تَرَكَهُ، ولاَ قَضاءَ إن[1] لَمْ يَتَغَيَّر حَالُه، والكبيرُ إن قَدر صَام إلا لخَوف تزيد[2] على الأصح[3].

[مستحبات الصِّيَام]:

ويُستَحَبُّ تَعْجِيلُ الفِطر وتأخيرُ السَّحُور وكفُّ اللِّسَان[4].

[الأيام التي يُستَحَبُّ صَوْمُها]:

وصَوْمُ عرفة لغَير حاجٍّ[1]، وعشر ذي الحجَّة[2]، وتاسُوعَاءَ، وعاشُورَاءَ[3]، والمُحَرَّم، ورجَب، وشعبان[4]، وثلاثةٍ من كُلِّ شَهْرٍ، وكُرِهَ كونُها البيضُ، واستَحَبَّ

---

[1]- في (ج): "وإن".

[2]- كذا تظهر في جميع النسخ.

[3]- كذا في الذخيرة :496/2.

الأصل في ما مضى من الرخص. قوله تعالى:" يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ" قال الإمام البغوي:" يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ، بإباحة الفطر في المرض والسفر "وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ" ....،وقال الشعبي: ما خير رجل بين أمرين فاختار أيسرهما إلا كان ذلك أحبهما إلى الله عز وجل ":تفسير البغوي. المسمى: معالم التنزيل للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي:108/1، ط1(1414-1993) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[4]- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ :"مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ". صحيح البخاري:ص369 رقم:1903.

[1]- عن أبي قتادة قَالَ: سُئِلَ رسول الله عن صَوم يَوْم عَرَفة،قَالَ:" يُكَفِّرُ السَّنَة المَاضِيَة وَالبَاقِيَة".مسلم:ص34 رقم:2636.

[2]- عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن النبي أنه قال:"مَا العَمَلُ الصَّالِحُ فِي أَيَّامٍ أفضل من هذه"، ، قالوا: وَلاَ الجِهَادُ؟ قَال : ((وَلاَ الجِهَادُ ،إلا رَجُلٌ خَرَجَ يخاطرُ بنَفْسه وَمَاله ، فَلَمْ يَرجع بِشَيءٍ".البخاري:ص189 رقم:969.

[3]- عن ابن عباس رضي الله عنهما قال:" قدم النبي المدينة، فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء، فقال:" ما هذا؟"، قالوا: هذا يوم صالح، هذا يوم نجى الله بني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى. قال:" فأنا أحق بموسى منكم"، فصامه وأمر بصيامه" البخاري: ص387 رقم:2004، مسلم:ص136 رقم:2545.

وعن ابن عباس قَالَ:قَالَ رسول الله :" لَئِنْ بَقِيتُ إلى قابل لأصُومَنَّ التَّاسِعَ" مسلم:ص519 رقم:2556.

[4]- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:قال رسول أفضلُ الصّيام بعد شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللهِ الْمُحَرّم، وإن أفْضَلَ الصَّلاةِ بعدَ المفروضَةِ صَلَاة مِن اللَّيلِ". سنن أبي داود:335/2 رقم:2429.

عن عثمَان ابنَ حَكِيمٍ قَالَ سَأَلْتُ سَعِيدَ بنَ جُبَيرٍ عَن صِيَامِ رَجَبٍ فَقَالَ: أخبرني ابن عَبَّاسٍ، أن رَسُولَ الله كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُول لا يفطر، ويُفطر حتى نقول لا يَصوم". سنن أبي داود:335/2 رقم:2430.

عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، أنها قالت:" كان رسول الله يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم، وما رأيت رسول الله استكمل صيام شهرٍ قط إلا رمضان، وما رأيته في شهر أكثر منه صياما في شعبان". البخاري:ص381 رقم:1969، مسلم:ص528 رقم:2610.

ابنُ القاسمِ من[1] أوَّلِ الشَّهر[2]، ابْنُ حبيب:"وثالث المُحَرَّم وسَابِع وعشرين رجَب[3] وخامس عشرين ذي القعدة"[4].

[ما يكره صومه]:

وكُرِهَ ستَّةٌ من شوَّالٍ وإن وَرَدَ العمَلُ[5].

ووَجَبَ منذُورَه، فإن احْتَمَلَ أقلَّ وأكثرَ[1] كشهرٍ ولا نيَّة، لَمْ يَبْرَأ[2] بأقلَّ على الأصح[3]، إلاَّ إن بَدَأ[4] بالهلالِ، وشرَعَ في السَّنَة حين نَذْرِهِ أو حِنْثِهِ[5]، وقَضَى العِيدَيْنِ ورَمضَان، وقيل: وأيَّامَ منىً.

ولا يَجِبُ التَّتَابُعُ إن[6] لَمْ يَنْوِهِ[7] خِلافاً لِابْنِ كِنَانَة[8]، وَثَالِثُهَا نَفْيُهُ فِي الأيَّامِ دُون السَّنة والشَّهرِ إلا لنيَّةٍ[9]، وإن كانت السَّنَةُ بعَيْنِهَا أفطرَ العيدَيْنِ وأيَّامَ النَّحرِ، ولا قضاءَ

---

[1]- "من" ساقطة من (أ).

[2]- الأصل فيما ذكر الشيخ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، قَالَ : قَالَ رسول الله □ :" ... لا صام من صام الدهر، صَوْمُ ثَلاثَةِ أيَّام صَومُ الدَّهر كُلِّه...". البخاري:ص383 رقم:1979.

سئل مالك عن صيام الغر الثلاثة الأيام، ثلاثة عشر، وأربعة عشر، وخمسة عشر، قال: ليس هذا ببلدنا، وإني أكرَهُ أن يُتَعمَّدَ صيامُها. قال: والأيَّام كلها لله،..." العتبية:322/2. وله حديث مُعاذة العدوية: أنها سألت عائشة رَضِيَ اللهُ عنها: أكَانَ رسول الله □ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلاثة أيَّامٍ ؟ قالت: نَعَمْ. فقلتُ : مِنْ أيِّ الشَّهْرِ كَانَ يَصُوم؟ قالت: لَمْ يَكُنْ يُبَالِي مِنْ أيِّ الشَّهْرِ يَصُومُ . رواه مسلم:ص533 رقم:2633 .

قال ابن شاس:" واختار أبو الحسن المبادرة بالثلاثة أوَّل الشهر، وعلَّل بأنَّهُ لا يَدري ما يقطعه عن ذلك". عقد الجواهر: 260/1.

[3]- في (ج): "من رجب".

[4]- في (ج): "من ذي القعدة".

تنظر النوادر:82/2.

[5]- في (ب) "للعمل"، وفي (ج): "ورد للعمل".

عن أبي أيوب □: أنَّ رسولَ الله □ قَالَ :"مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أتْبَعَهُ سِتّاً مِنْ شَوَّالٍ ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ ".رواه مسلم :ص536 رقم:2647.

قال مطرف:" إنما كَرِهَ مالكٌ صيامَهَا لئَلاَّ يُلحق أهلُ الجهالةِ ذلك برمضان".المنتقى:92/3.

[1]- في (ب: و (ج):" أو أكثر".

[2]- في (ب) و (ج):"يبر".

[3]- المدونة:277/1، النوادر:65/2، جامع الأمهات:ص177.

[4]- في (ج): "يبدأ".

[5]- "أو حنثه" ساقطة من(ب).

ينظر المنتقى:63/3.

[6]- في (ب) "لمن".

[7]- في (ج): "ينذره".

[8]- النوادر:66/2.

[9]- قول ابن الماجشون وهو قول أشْهَب . المصدر نفسه.

علَيْهِ فيها، ولا في رمضان، كفِطْرِهِ لعُذْرٍ من مرضٍ أو حيضٍ إلاَّ أن يَنْوِي القضاءَ، بخِلافِ فِطْرِهِ عمْداً[1] أو لسَفَرٍ على الأصح[2].

ولزمَ رَابعُ النَّحْر لنَذْرٍ على الأصح وإن تعييناً[3]، لا سَابِقَيْهِ[4] إلا لتَمَتُّعٍ[5]، فإن نَذَرَ[6] صوم يوم يَقْدُمُ، فَقَدِمَ ليلاً لَزِمَهُ صَوْمُ[7] صبيحَتِهِ خِلافاً للَّخمي[8]، فإن قَدِمَ يومَ عيدٍ سقطَ على المنْصُوص[9]، وكذا في غيرِهِ على الأصح.

فإن نذَرَ يوماً ونسيَهُ صامَ يومَ الجُمعةِ، وقيل: أسبُوعاً ورُجِّح، وقيل: يَتَخَيَّرُ يوماً[1].

[إستئذان المرأة زوجها في التطوع]:

وليسَ لامرَأةٍ يَحْتَاجُ لَهَا زَوجُها[2] تطوُّعٌ به دُونَ[3] إذْنِهِ، ابْنُ حبيب:" وإن كَانَ مُسِناً لا نَشَاطَ لهُ فلاَ إذْنَ له عليْهَا[4]"، وأُمُّ الوَلَدِ والسَرِيَّةِ كالزَوْجَةِ، فإن اسْتَأْذَنَتْهُ فأبَى فخَالَفَتْهُ، فلهُ مُجَامَعَتُهَا وقَطعُ تَطوُّعِهَا[5].

.

---

[1]- في (ج): "عيدا".
[2]- المدونة:280/2، المعونة:486/1.
[3]- في (أ) و (ب): "تعينا".
[4]- في (ب) "بسابقيه".
[5]- جملة: "لا سابقيه إلا لتمتع"ساقطة من (ج).
المدونة :280/1.
[6]- في (ب): " فإن نوى"، وفي (ج): "وإن نذر".
[7]- في (ب): "صوم"ساقطة.
[8]- المدونة:279/1، جامع الأمهات:178.
[9]- المنصوص من المدونة:279/1، لنهي النبي عن ذلك.
[1]- يقصد بصوم أسبوع صوم الدهر، لأن صوم الأسبوع كان لعدم تذكر اليوم الذي نذره من الأسبوع ليصومه أبدا، قال ابن رشد:" وهذا هو القياس... فصيام آخر يوم من الجمعة رخصة لما جاء من كراهة بعض العلماء صيام الدهر" تنظر العتبية مع البيان:343/2، النوادر:69/2، جامع الأمهات:178.
[2]- في (ج): "زوجها"ساقطة.
[3]- في (ب) "تطوع بغير".
[4]- في (ج): "وإن كان مسنا لا لنشاط له عليها".
[5]- في (ج): "صومها".
المدونة:275/1، النوادر:73/2، الذخيرة:532/2.

بـــاب الاعتكـاف

[حكم الاعتكاف]:

الاعتكَافُ نافلة[1].

[حقيقة الاعتكاف وشروط صحته]:

وهو: لُبْثُ [1]: مسلمٍ مُمَيِّزٍ للعبادَةِ بمسجدٍ على الأصح[1].

[2] يوماً فأكثَرَ[2].

[3] كَافّاً عن الوَطْءِ ودوَاعِيهِ.

[4]بصَوْمٍ لا بدُونِهِ على المشهور، ولا يُشتَرطُ كونُهُ له، ولا[3] منذوراً خِلَافاً لِعبد الملك وسُحْنُون[4].

[5] ولُزُومُ الجَامِعِ، مشهورُهَا إن كَان مِمَّن تَلْزَمُهُ الجُمعة وتأتِي عَلَيه في مُدَّتِهِ لُزمَه، وإلا فلا، فَلَوْ وقَعَ في غيرِه خرَجَ لَهَا[5] وبَطَلَ اعتِكَافُهُ على المشهور،

---

[1]- الأصل في جوازه قوله تعالى: ( ).البقرة: الآية:187.

عَن ابنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ:"يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: أَوْفِ بِنَذْرِك". البخاري:ص393 رقم:2032، مسلم:ص824 رقم:4183.

قال ابن رشد:" وهو من نوافل الخير، إعتكف رسول الله □ وأزواجه والمسلمون، ولم يكن السلف على شيء من أعمال البر أقل تعاهدا منهم على الاعتكاف، وذلك لشدته، ولأن ليله ونهاره سواء، ولن من دخل فيه لزمه الإتيان به على شرائطه". المقدمات:146، وتنظر المعونة:489.

[1]- لقوله تعالى: (...□◆□🕮☼□☞🡐✋⇔↖♦⏲▤🡒❑◊🔍⓿🚫 ✂🡕🖂☺🕓✿○🖂⓽🖉➶🕓).البقرة: الآية:187، ولأنه □ اعتكف في المسجد، ولم يعتكف في غيره، وخالف في هذا ابن لبابة. تنظر المعونة:490/1، المنتقى:99/3، عقد الجواهر:262/2، الذخيرة:534/2.

[2]- المدونة:296/1.

[3]- في (أ) و(ب): "ولو".

[4]- الأصل في ذلك اعتكافه □ وهو صائم.

حديث عبد اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالا:" لا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ (..ُ) فَإِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ الاعْتِكَافَ مَعَ الصِّيَامِ.

قَالَ مَالِك: وَعَلَى ذَلِكَ الأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لا اعْتِكَافَ إِلاَّ بِصِيَامٍ. الموطأ:ص214 رقم:695، وتنظر النوادر:90/2، المعونة:492/1.

[5]- في (ج): "لها"ساقطة.

وَثَالِثُهَا إن دخلَ[1] ابتِدَاءً، وإلاَّ فلا، وعلى الصِّحَّةِ يُكمِّلُ في الجَامع، وقال عبد الملك:" يعودُ لِمَكَانِهِ"، وقيل: إن عيَّن المكانَ لنَذْرِهِ رَجَعَ[2].

وجـازَ برحَـابِهِ وهو صَحْنُهُ، وقيـل: مـا أُضيفَ إليه مُحَجَّراً عَلَيه وإن خَارجَهُ، وضَرْبَ خِبَـائِه[3] يكونُ فيـهِ على الأصح، والأوْلَى عَجُزُهُ لا بسطِحِـهِ على الأشْهَرِ[4] كبَيْتِ قنـادِيلِهِ ونحْوِهِ[5].

[المعتكف يخرج للضرورة]:

وخَرَجَ لغُسلِ جُمعةٍ وجنابةٍ، ولا يدخُلُ حماماً ولو بشِتَاءٍ، وقيل: ولِغُسْلِ تَبَرُّدٍ[6] من حرٍّ، ولبَوْلٍ وغائِطٍ، واسْتُحِبَّ بغَيْرِ مَنزِلٍ به[7] زوجتُهُ ونحوَهَا،[1] ولما[2] يَحْتاجُهُ من قُوت ونحوِهِ[3] وإن لمُعتَكِفٍ معَهُ، وذهابٍ إليهِ للعشَاءِ[4] معَهُ[5].

وله أخذُ ظفرٍ وشاربٍ خارجَهُ[6]، لا بالمسجِدِ[7] وإن جَمَعَهُ وألقَاهُ لحُرمته كالحِجَامَةِ، ودَاوَى ما به من رَمَدٍ فيه[8].

[مكروهات الاعتكاف]:

وكُرِهَ [1]:أكلُهُ خَارجَه وبينَ يَدَي بابِهِ، ولهُ ذَلِكَ داخِلَ المَنَارَةِ ويُغْلِقُ بابَهَا، ورَجَعَ لكراهَتِهِ[1].

---

[1]- في (أ): "إن دخل" مكررة.

[2]- دليله قوله تعالى :" فعم ولم يخص.، وقول عبد الملك رواه ابن الجهم عن مالك .

ينظر الموطأ:ص213، المدونة:1/297-298، النوادر:2/88، العتبية مع البيان: 2/322-323، المنتقى:3/97-98، المعونة:1/493.

[3]- في (ب) و (ج): "خباء".

[4]- في (ج): "لا سطح على المشهور".

[5]- تنظر النوادر:2/88، المنتقى:3/98-99، عقد الجواهر:1/262، جامع الأمهات:180.

[6]- في (أ) "يتردد".

[7]- في (ب) "فيه".

[1]- الأصل في ذلك حديث مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْهَبُ لِحَاجَةِ الإِنْسَانِ فِي الْبُيُوتِ". الموطأ: ص216 رقم:698.

تنظر المدونة:1/290 وما بعدها-وكذا 299، النوادر:93-94، العتبية مع البيان:2/311-312.

[2]- في (ج): "لما"بغير واو.

[3]- في (ج): "قوته ونحوه"، وفي (أ): "قوت ونحوها" .

[4]- في (ج): "لعشاء".

[5]- المدونة:1/291. النوادر:2/92، الذخيرة:2/540.

[6]- في (أ) و (ج): "في خروجه".

[7]- في (ج): "بمسجدِ".

[8]- في (ج): تظهر:"ودواء من رمد فيه"، وفي (ب): قُدِّمت جملة:" له أخذ ظفر.... وداوى ما به من رمد فيه " و كتبت بعدها جملة:"ولما يحتاجه من قوت ونحوها، وإن لمعتكف معه وذهاب إليه للعشاء معه".

المدونة:2/292، النوادر:2/93، الذخيرة:540.

[2]: غيرَ مَكْفِيٍّ[2]، وفي صُعُودِهِ للأذَان بالمنَارَة أو[3] السطْح وتَرَتُّبِهِ[4] للإمَامَة، ثالثها الكَرَاهَةُ ورجِّح، كتَرَتُّبِهِ للإقامَةِ[5].

[3]:وإخراجُهُ لحُكُومَةٍ إن لَم يَعْتَكِف لُدَداً[6] وبَنى فيه[7]، وفي جِهَادٍ تعيَّن، وإليه رَجَعَ.

ولو ماتَ من معَهُ بالمَسْجِدِ ولَم يَجِدْ من يُجَهِّزْهُ[8] تعيَّن خُروجُهُ، وفي بِنَائِه القولان[9].

وإذا مَرِضَ أحَدُ أبَوَيْه فليَخْرُج وليَبْتَدئ، وكذلك[10] لِجَنَازَةِ أحدِهِما إن كَانَ الآخرُ حيًّا، وإلا فَلا، كجنَازَتِهِمَا معاً على المَعْرُوفِ[1].

[4]وعيادَةُ مريضٍ لَم يُلاصِقْهُ على الأصح.

[5] وتَهْنئَةٌ وتعزيةٌ بغيرِ مجلسِهِ.

[6] وصلاةُ جنازةٍ ولو بِقُرْبِهِ على الأصح[2].

[7]وشهادَةٌ وإن وَجَبَتْ على الأصح، وعلى المَنْعِ يُؤَدِّي بمَوْضِعِهِ، أو تُنقلُ عنهُ.

[مبطلات الاعتكاف]:

[1] وإلا بَطَلَ به على الأصح[3].

[2] كمُبْطِلِ صَوْمَه.

[3] ووطءٍ، وقُبلةِ شَهوةٍ، ولَمْسٍ، ومُبَاشَرَةٍ[4]، وإن لحَائِضٍ نَاسيةً أو مكرهَةً أو نائمَةً[1].

---

[1]- في (أ) و (ب): "لكراهة".
تنظر المدونة:298/1-300، النوادر:92.

[2]- قال مالك:" وأحب إلي إذا أراد أن يدخل اعتكافه أن يفرغ من حوائجه". المدونة:291/1.

[3]- في (أ): "واو".

[4]- في (ج): "ترتيبه".

[5]- النوادر:94/2، العتبية مع البيان:352/2، المنتقى:105/3، الذخيرة:541/2.

[6]- في (ب): "لدادا".

[7]- المدونة:298/1.

[8]- في (ج): "يحضره".

[9]- الذخيرة:540/2.

[10]- في (ج): "وكذا".

[1]- قال مالك:" لا يخرج المعتكف مع جنازة أبويه ولا مع غيرهما". الموطأ:ص216، العتبية مع البيان:321/2، وينظر المنتقى:110/3.

[2]- عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عبد الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ:كَانَتْ إِذَا اعْتَكَفَتْ لا تَسْأَلُ عَنْ الْمَرِيضِ إلا وَهِيَ تَمْشِي لا تَقِفُ. الموطأ: ص212 رقم:693.

[3]- المدونة:291/1و298، النوادر:93/2.

[4]- في (ج): "وإن لمباشرة".

[4] وردَّةٍ وسُكْرٍ مُكْتَسَبٍ ولو ليلاً، كزناً ولِوَاطٍ، لا بصَغِيرَةٍ، وفي نَحْوِ قَذْفٍ وسَرقةٍ وكَذِبٍ خلاف[2].

[أعمال الاعتكاف]:

[1]- لقوله تعالى: (.).البقرة: الآية:187

تنظر المدونة:291/1، العتبية مع البيان:252/2، المقدمات:145، المعونة:495/1.

[2]- المدونة:291/1، المنتقى:108/3-109، المعونة:495/1.

قال ابن شاس:"فأما لو صدرت منه كبيرة فإنها تبطل الاعتكاف عند العراقيين، ولا يبطل الاعتكاف عند المغاربة ". عقد الجواهر:1 /262

واقْتَصَرَ على قِرَاءَةٍ وصَلاةٍ وذِكْرٍ على المشهور[1]، ولا بَأْسَ بِمَا خَفَّ من بَيْعٍ وشِرَاءٍ وحدِيثٍ مع من يَأْتِيهِ وإن زَوْجَة، ولها الأكْلُ معهُ، وإصلاحُ رَأْسِهِ إن لَم يَلْتَدَّ منهَا بشَيْءٍ[2].

[نذر الزوجة والعبد الاعتكاف]:

ولا يَمْنَعُهَا من اعْتِكافٍ أذِنَ لَهَا في نذْرِهِ كالعَبْدِ، وكذَلكَ إن أذِنَ لَها[3] في النَّقْلِ ودخلاً[4] فيه، وهَل كَذلك إن لَم يَدْخُلا؟ قولان ، فإن مَنعَ عَبْدَهُ نذراً لَم يَأْذَن فيه لَزِمَهُ إن عُتِقَ [5] مُطْلَقاً، وإن كان غير معيَّنٍ أو معيَّناً[6] لَم يَمْضِ زَمَانُهُ[7] خلاف، ولا يَمْنَعُ مُكَاتباً من يسِيرِه[8].

وكَمَّلَت السَّابِقَ من اعتِكَافٍ وعِدَّةٍ وإحرَامٍ، فَلَوْ أحْرَمَتْ بعدَ دُخُولٍ في عِدَّةٍ وإن من[9] وفَاةٍ عَصَت وصح إحرَامُهَا إلا بعدَ اعتِكَاف، وهل تَخْرُج للمَسْجِدِ[10] إذا نذَرَتْ زمَناً[11] بِعَيْنِه فصادفَهَا مُعتَدَّةً أو تصُومُ ببَيْتِهَا ولا تقضي؟ تردُّد[12].

---

[1]- المشهور لابن القاسم، وخلافه لابن وهب حيث قال أن عمل المعتكف جميع أعمال البر المختصة بالآخرة. المقدمات: ص144، تنظر عقد الجواهر: 261/1.

[2]- عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ:"كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأُرَجِّلُهُ، وَكَانَ لا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إلا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ".الموطأ:ص212 رقم692، مسلم:ص160 رقم:571.

وحديث صَفِيَّة بِنْتِ حُيَيٍّ قَالَتْ:"كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعْتَكِفًا فَأَتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلا فَحَدَّثْتُهُ ثُمَّ قُمْتُ فَانْقَلَبْتُ فَقَامَ مَعِي لِيَقْلِبَنِي، وَكَانَ مَسْكَنُهَا فِي دَارِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ... الحديث"، البخاري:ص1244 رقم:6219، مسلم:ص1091 رقم:5572

تنظر المدونة:292/1، النوادر:93/2، الذخيرة:539/2.

[3]- في (أ): "له".

[4]- في (ب): "دخل".

[5]- في (ج): زيادة "وأما الأيام المعينة فلا شيء عليه إن منعه الاعتكاف فيها".

[6]- في (ب): "معين".

[7]- في (ج): "زمنه".

[8]- المدونة:293/1، ، النوادر:96/2-99-100، المقدمات:ص148، الذخيرة:541/2.

ذكر الإمام الباجي الخلاف في قضاء العبد فقال:"... فإن استغرقه - أي المانع- فالظاهر من المذهب أنه لا قضاء عليه، وإن لم يستغرقه، وكان المانع في آخر زمن الاعتكاف بعد التلبس به، فإن الظاهر من المدونة أن عليه القضاء، وبه قال ابن عبدوس ، وقال سحنون لا قضاء عليه.". المنتقى:107/3.

[9]- "من"ساقطة من (ب).

[10]- في (ج): "لمسجد".

[11]- في (ب) "زَمَاناً".

[12]- تنظر المدونة:294/1، النوادر:96/2، العتبية مع البيان:304/2 و323-324، الذخيرة:543/2.
ونقل الحطاب عن ابن يونس تردده في الأمرين. مواهب الجليل:401/3.

[أقلُّ الاعتكاف وأكثرُهُ]:

ولزِمَ يَوْمٌ ولَيْلَةٌ في نَذْرِ يومٍ، وكذا في ليلَةٍ ولا يبطُلُ على المشهور، إلاَّ في بعضِ يومِهِ[1]، وأكثَرُهُ عشَرَة، وقيل: أقَلُّهُ كيومٍ، وقيل: ولَيلةٍ، فإن دَخَلَ قبلَ الغُرُوب اعتَدَّ بصَبِيحَتِهِ، كقَبْل الفَجر على المشهور، لا بَعْدَهُ اتِّفاقا[2].

[التَّتابع ليس شرطا في الاعتكاف]:

وجاز تَفريقُهُ لنيَّةٍ، لا إن أطْلَقَ، كنِيَّةِ تتَابُعِهِ حين الدُّخول[3].

[أحكام الجوار]:

ومطلقُ جِوَارٍ لا إن نَذَرَ جِوَار النَّهَار دُونَ اللَّيْل، فلا يَلزَمُهُ إلا باللَّفظ، ولا صَوْمَ فِيهِ، وفي لُزُومِ يومٍ شرَعَ فيه تَأْوِيلان[4].

[المُلْجَأ إلى قطْعِ اعتكافِهِ يَبني]:

وإذا حاضَتِ المُعْتَكِفَةُ خَرَجتْ من المسجِدِ اتِّفاقا، كمريضٍ لا يَقْدِرُ على الصَّوْمِ على المشهور، وعليهمَا حُرْمَتُهُ[5]، وعن مالكٍ:" تَصْنعُ الحائِضُ ما شاءَتْ إلاَّ لدَّةَ الرَّجُل"[6]، وأنكَرَهُ سُحْنُون، وإذا خلصا مشهورها يَرْجِعَان حينَئِذٍ، وإلا ابتدَءَا ولا يَعْتَدَّا[7] بيومٍ دخَلا فيه بعدَ الفجرِ على الأصح[8].

---

[1]- قال الإمام القرافي:" ولو نذر عكوف بعض يوم لا يصح عندنا". الذخيرة:545/2.

[2]- كذا في المقدمات:ص147، وتنظر المدونة:297/1، النوادر:98/2، العتبية مع البيان:307/2، عقد الجواهر:264/1.

ما شهره الشيخ هو قول الشيخ خليل ، وهو قول القاضي عبد الوهاب قبلهما ، وخلاف قول ابن القاسم من المجموعة وابن الماجشون، وقول سحنون من كتاب ابنه، وحجته في ذلك أن الليل كله وقت لنية الصيام، فأي وقت نوى فيه أجزأه ... وان المقصود بالاعتكاف النهار، ولا يبطله الإخلال ببعض ثوابه". تنظر المعونة:43/1، المنتقى:100/3، المختصر:ص71.

[3]- المعونة:494/1-495، النوادر:98/2-99، الذخيرة:543/2.

[4]- كذا في المقدمات:ص147، وتنظر المدونة:294/1-295، النوادر:89/2-90، الذخيرة:543/2.

[5]- في (ب) "خدمته".

[6]- كذا في النوادر:96/2.

[7]- في (ج): "يعتدان".

[8]- الأصح رواية ابن وهب عن مالك. تنظر المدونة:290/1، العتبية 349/2 ،والبيان:503/2-504، النوادر:96/2-97.

ومن تَخَلَّلَ اعْتِكَافَهُ يوم الفطرِ لمرضٍ[1] لم يَمْكُثْ فيهِ على المشهور، فإذا مضَى رَجَعَ[2]، وهل[3] إن قَصَدَهُ ابتداءً بنَذْرِه[4]، أو الأصحُّ مَقَامُهُ فيه؟ خلاف، وعلى اللُّزُومِ، ففي خُرُوجِهِ للعِيدِ قولان[5].

وبَنَى بزَوَالِ إغماءٍ و جُنونٍ[6].

[الاشتغال بالعلم في الاعتكاف]:

وكُرِهَ اشتغَالُه بالعِلمِ[7] على الأصح، وكتابَتُهُ ولو مُصحَفاً ما لَم يَخِفَّ، وتَرْكُه أولى[8]، كانتِظَارِ[9] غَسْلِ ثَوبِهِ وتجفيفِهِ، ولذلِكَ اسْتُحِبَّ لهُ إعدَادُ غيرِه[10]، وكُرِهَ مبِيتُهُ بلا غُسْلٍ إن[11] احتَلَمَ أوَّلَ اللَّيل[12].

[جائزات الاعتكاف]:

وجازَ إقراءُ قرآن وَإِنْ كَثُرَ، لا لِقَصْدِ التَّعْلِيمِ، وتَطَيُّبٌ[13]، وأن يَنْكِحَ، وَيُنْكِحَ، وَيُصلِحَ بين قومٍ فيما خَفَّ بمجلسِهِ، ولا يمشِي لشَيءٍ من ذلك[14].

[زمن انتهاء الاعتكاف]:

وله أن يَخْرُجَ بعدَ الغُرُوب من آخِرِهِ، ولو[15] ليلَةَ العيدِ على المشهور، وقيل: يَبْطُل بِخُرُوجِهِ، وبِما يُضَادُّه[16].

---

[1]- كذا في جميع النسخ ولعل الصواب:" كمرض".

[2]- تنظر النوادر:97/2، المدونة:288/1، عقد الجواهر:268/1.

القول المشهور لابن القاسم، وغير المشهور لسند حيث قال:" إن كان المرض لم يحوجه للخروج من المسجد وجبت الإقامة ليأتي من العبادة بالممكن.التاج والإكليل:410/3.

[3]- "هل"ساقطة من (أ) و (ب).

[4]- في (ج): "ابتدأ نذره".

[5]- القول بالوجوب لابن الماجشون وسحنون، وبالاستحباب للقاضي عبد الوهاب. المعونة:493/1-494، عقد الجواهر:1 / 264، جامع الأمهات: ص181.

[6]- عقد الجواهر:262/1.

[7]- "بالعلم" ساقطة من (ب).

[8]- في (ج): زيادة " ما لم يخف".

[9]- في (ج): "كانتظاره".

[10]- المدونة:292/1-293.

[11]- في (ب): "إذا".

[12]- قول مالك من النوادر:93/2.

[13]- في (أ): "تطييبٌ".

[14]- الموطأ: 216-217، المدونة:301/1، النوادر:93/2، المنتقى:110/3-111، مختصر خليل:ص71.

[15]- في (ج): "لو"ساقطة.

[16]- القول المخالف للمشهور قال به سُحنون وابن الماجشون، قياساً على رَكعتَي الطَّواف، بحيثُ يَنتقِضُ الطَّواف بانتِقاض الوضوء قبل أو أثناء الرَّكعتين، وهما ليس من الطواف، والمشهور لمالك، قال ابن

[مسائل]:

فإن شَرَطَ عدمَ القضاءِ لحُدُوثِ مرضٍ أو غيرِهِ لَم يُفِدْهُ على المشهور[1]، وَثَالِثُهَا إن وقعَ بعدَ الدُّخُولِ، وإلاَّ بَطَلَ.

ومن[2] نذَرَ اعتِكَافاً وهو صحِيحٌ فمَاتَ ولَم يَفعَلهُ، أُطْعَمَ عنهُ لكُلِّ يومٍ مُدّاً لمسكِينٍ إن أوْصَى به، ولو كان مريضاً وأوصَى إن لَزِمَنِي[3] لَم يَلْزَمْهُ شيء[4].

فإن نذر جِوَارَ مَسْجِدٍ[5] بأيِّ بلدٍ كان، لزِمَهُ إن كانَ سَاكناً فيهِ[6]، وكذا إن نَذَرَ[7] صَوْماً بسَاحلٍ ولو مفضُولاً، وقيل: إلا مِثلَ[8] العراقِ فبموضِعِهِ[9]، كمن نذرَ عُكُوفاً به أو بغيرِ المساجدِ الثّلاثة، وإلا لَزِمَ الذَّهَابُ إليه[10].

[أفضل أوقات الاعتكاف]:

وأفضلُهُ العَشرُ الأواخِرُ لِلَيْلَةِ القَدرِ الغالِبَةِ به.

رشد:" وقول مالك أظهر". واستدل له بأن المكوث ليلة العيد سنة، ومن لم يفعل كان مقصرا في السُّنة قاضيا لما لزمه من الاعتكاف. تنظر العتبية مع البيان:2/307-308.

[1]- جملة: " وقيل: يبطل ... لم يفده عَلَى المشهور"ساقطة من (ج).

.قال ابن شهاب:"لا شرط في الاعتكاف في السنة التي مضت". وهو قول ابن القاسم. المدونة:1/291.

[2]- في (ج):"من" بدون واو.

[3]- في (أ): "لزمتني".

[4]- المدونة:1/295-296، الذخيرة:2/547.

[5]- في (ج):"جوارا بمسجد".

[6]- "فيه" ساقطة من (أ).

[7]- في (ج): "وكره إن نوى".

[8]- في (أ): "بمثل".

[9]- في (ج): "فموضعه".

[10]- المدونة:1/294-295، العتبية مع البيان:2/305، جامع الأمهات:ص181، مختصر خليل:ص71.

[التماس ليلة القدر]:

والصَّحيحُ[1] عدمُ ارتِفَاعِهَا، وعَلَيْه فقيل: هي في[2] ليلةٍ لا تُعرَفُ بعَيْنِهَا وتَنتَقِلُ[3]، وهل هي في العام كلِّهِ، أو في رمضان، أو عَشْرَتَيْهِ الأخيرَتَيْنِ[4] أو الأخيرَةُ[5] فقط؟ أقوال[6].

وقيل: هيَ في[7] ليلةٍ مَعرُوفَةٍ لا تَنتَقِل، لكِن هل[8] هي ليلةُ إحدى وعشرين، أو ثَلاث وعشرين، أو سبع وعشرين، أو هي ليلتي[9] ثَلاث[10] وعشرين وسبعة وعشرين[11] معا؟ أقوال[12].

---

[1]- **الصحيح:** هو ما يستغنى بذكره عن مقابله وهو الفاسد. كشف النقاب الحاجب:ص94.

[2]- في (أ): " في"ساقطة.

[3]- في (أ) و (ج):"لا تنتقل".

[4]- في (أ): "الأخيرين".

[5]- في (ب): "الأخير".

[6]- عن زر بن حبيش يقول:"سألت أبي بن كعب فقلت إن أخاك ابن مسعود يقول من يقم الحول يصب ليلة القدر.... الحديث " مسلم:ص540 رقم:2666. ينظر الذخيرة:549/2.

[7]- في (أ): "في"ساقطة.

[8]- "هل" ساقطة من (أ).

[9]- في (ب): "ليلة"، وهي ساقطة من (ج).

[10]- في (ج):" ثلاثة".

[11]- "سبعة وعشرين" ساقطة من (أ).

[12]- القول الأول لأبي سعيد الخدري . لحديث سلمة بن عبد الرحمن قال: سألت أبا سعيد الخدري ، قلت:"هل سمعت رسول الله يذكر ليلة القدر، قال: نعم، اعتكفنا مع رسول الله العشر الأوسط من رمضان، قال فخرجنا صبيحة عشرين قال فخطبنا رسول الله صبيحة عشرين فقال إني أريت ليلة القدر وإني نسيتها فالتمسوها في العشر الأواخر في وتر فإني رأيت أني أسجد في ماء وطين ومن كان اعتكف مع رسول الله فليرجع فرجع الناس إلى المسجد وما نرى في السماء قزعة قال فجاءت سحابة فمطرت وأقيمت الصلاة فسجد رسول الله في الطين والماء حتى رأيت أثر الطين في أرنبته وجبهته".الموطأ:ص217 رقم:699، البخاري:ص390 رقم:2016، مسلم:ص537 رقم:2658.

والقول الثاني:لعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُنَيْسٍ الْجُهَنِيَّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ شَاسِعُ الدَّارِ فَمُرْنِي لَيْلَةً أَنْزِلُ لَهَا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ انْزِلْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ. الموطأ:ص218 رقم:702. =

= والقول الثالث لأبي بن كعب زر بن حبيش يقول:"سألت أبي بن كعب فقلت إن أخاك ابن مسعود يقول من يقم الحول يصب ليلة القدر، فقال رحمه الله أراد أن لا يتكل الناس، أما إنه قد علم أنها في رمضان وأنها في العشر الأواخر، وأنها ليلة سبع وعشرين، ثم حلف لا يستثني أنها ليلة سبع وعشرين، فقلت: بأي شيء تقول ذلك يا أبا المنذر، قال: بالعلامة أو بالآية التي أخبرنا رسول الله أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها". مسلم:ص540 رقم:2666.

أما القول الرابع فقال ابن عباس:" دعا عمر أصحاب النبي فسألهم عن ليلة القدر فأجمعوا إنها في العشر الأواخر، فقلت لعمر: إني لأعلم، وإني لأظن أي ليلة هي، قال: وأي ليلة هي؟، قلت: سابعة تمضى أو سابعة تبقى من العشر الأواخر، قال: ومن أين تعلم؟، قال قلت: خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام، وإن الدهر يدور في سبع، وخلق الإنسان فيأكل ويسجد على سبعة أعضاء،

وذهب مَالِكٌ وأكثر العلماء إلى أَنَّهَا في ليلةٍ غيرِ مُعَيَّنَةٍ وتَنتَقِلُ في الأعوَامِ، ابن رشد:" وهذا أصحُّ الأقوَالِ"، قال:" والأغْلَبُ ليلة سبع عشرة"[1]، واخْتُلِفَ في قوله صلى الله عليه وسلم:" التَمِسُوهَا في التَّاسعةِ والسَّابعةِ والخامسةِ"[2]، فقال مَالِكٌ:" معنَاهُ[3] لَيْلَة إحدَى وعشرين، وثَلاث[4] وعشرين، وخمس وعشرين، وهو على نُقْصَانِ الشهر، وإلاَّ فلَيلةُ اثنَيْنِ وعشرين وأربعٍ وستٍّ، وقيل: لتسعٍ مضَتْ أو سبعٍ أو خمسٍ[5].

.

والطواف سبع، والجبال سبع، فقال عمر □:"لقد فطنت لأمر ما فطنا له".السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي:514/4 رقم:8558. تحقيق: عبد الله عطا، ط1(1414ه -1994) دار الكتب العلمية، بيروت.

[1]- في (ب) "سبع وعشرين".

[2]- الحديث بتمامه: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ:"خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ □ فِي رَمَضَانَ فَقَالَ إِنِّي أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي رَمَضَانَ حَتَّى تَلَاحَى رَجُلَانِ فَرُفِعَت، فالتمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ".الموطأ:ص218 رقم:703 ، البخاري:ص291 رقم:2022، مسلم:539 رقم:2663.

[3]- في (ج) "معناه" ساقطة.

[4]- في (ج) "ثلاثة".

[5]- تنظر المدونة:302/1، النوادر:102/2-105، المقدمات:ص147، المنتقى:118/3، الذخيرة:549/2-551.

بـــاب الحـــج

[حكم الحج]:

يَجِبُ الحجُّ[1] مرَّةً في العُمْرِ[2].

[وجوب الحج على الفور أو التراخي]:

العراقيُّونَ[3]: على الفَوْرِ، وقالهُ مالك وشُهِّرَ، فلو[4] أخَرَّ عن أوَّلِ عامٍ فَقَضَاء، وقيل: أداءٌ، وأكثَرُ المَغَارِبَةِ[5] على التَّوْسِعَةِ ما لَمْ يَخَفْ فَواتَه، وشُهِّر أيضا.

[حجة القائلين بالفورية والرد عليها]:

وحُجَّتُهُم مَنْعُ[6] الدَّاهِبَةِ إلَيْهِ[1] بعد حَلفِ زَوجِها، وعدَمِ الجزْمِ بتَحْنِيثِهِ وطَوْعُ الأبَوَيْنِ، ورَدُّ بِقصْدِ إضْرَارِهَا[2]، وتَعَارُضِ الوَاجِبَيْنِ[3].

---

[1]- **الحج** لغة :القصد، حج إلينا فلان؛ أي قدم، وحجه يحجه حجا: قصده، وحججت فلانا واعتمدته؛ أي قصدته، ورجل محجوج؛ أي مقصود. .لسان العرب:27/2.

واصطلاحا: وقوف بعرفة ليلة عاشر ذي الحجة، وطواف بالبيت سبعا، وسعي بين الصفا والمروة كذلك على وجه مخصوص بإحرام.الشرح الكبير199/2.

[2]- قال تعالى:) آل عمران: الآية:98. قَالَ ابن العربي:" قال علماؤنا: إذا توجه الخطاب على المكلفين بفرض، هل يكفي فيه فعله مرة واحدة، أو يحمل على التكرار؟ .... والمختار أنه يقتضي فعله مرة واحدة ...". أحكام القرآن:375/1.

عن أبي هريرة قال:خطبنا رسول الله فقال:" أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحُجوا"، فقال رجل: أكل عام، يا رسول الله؟ فسكت. حتى قالها ثلاثا، فقال رسول الله : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم" ثم قال: ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه". مسلم:ص627 رقم: 3147.

[3]- **العراقيون**: يشار بهم إلى القاضي إسماعيل والقاضي أبي الحسن ابن القصار، وابن الجلاب والقاضي عبد الوهاب، والقاضي أبي الفرج، والشيخ أبي بكر الأبهري ونظرائهم. كشف النقاب الحاجب: ص176.

[4]- في (ب) "فإن".

[5]- **المغاربة:** ابن أبي زيد القيرواني، واللخمي، وابن رشد، وابن شعبان، والباجي، وابن القابسي، وابن عبد البر، وابن العربي، وغيرهم.. دليل السالك لمصطلحات والأسماء في فقه الإمام مالك، الدكتور: حمدي عبد المنعم شلبي.مكتبة ابن سينا القاهرة، مصر.

[6]- في (ج) "مع".

وأيضاً فقَدْ رُوِي أنَّهُ يُعَجَّلُ عَلَيْهِمَا[4].

وفُضِّلَ على[5] غَزْوٍ إلاَّ لخَوفٍ[6]، كَرُكُوبٍ على مَشْيٍ على الأظهر، وَمُقَتَّبٍ على غيرِهِ[7].

[شروط صحة الحج]:

وهل الإِسْلامُ شرطٌ في صِحَّتِه ورُجِّح، أو وُجُوبه، أو فيهما؟ خلاف[8].

[حجُّ الصبي وفاقد التمييز]:

ونَوَى وليٌّ عن كرضيعٍ وجرَّدَهُ[9] قُربَ الحَرَمِ، وقيل: يُكْرَهُ حجُّهُ إن لَمْ يكُن أربَعَ سنين أو خمس[10]، وأحضرَهُ المشَاعِرَ، وأمرَهُ مقدُورَهُ، وإلاَّ نَابَ عنهُ فيمَا يقبَلُ النِّيَابَةَ كطوَافٍ لا كتَلبِيَةٍ، ولا يَرْكَعُ عنهُ على الأشْهَرِ[11].

ولا يَطُوفُ عنهُ أو يَرمِي إلاَّ مَن طافَ عن نَفْسِهِ أو رَمَى عن نفسِهِ[12].

---

[1]- في (ج) "إليه"ساقطة.

[2]- في (ب) " بقصد إصرارها"، وفي (ج) " يقصد إضراره".

[3]- احتج من قال بأن الحج على الفور بأدلة منها حديث ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال:قال رسول الله □:" من أراد الحج فليتعجل، فإنه قد يمرض المريض، وتضل الضالة، وتعرض الحاجة". ابن ماجه:962/2 رقم:2883.

واحتج القائلون بأنه على التراخي بأدلة منها تأخير النبي □ الحج بعد أن فرض في السنة التي قبله. تنظر المقدمات: ص232 إلى 234،

[4]- ذكر ابن أبي زيد القيرواني من كتاب ابن المواز، قال مالك:"ولا يحج بغير إذن أبويه، إلا حِجَّة الفريضة، فليخرج ويدعْهما، وإنْ قدَر أن يترضَّاهما حتى يأذنا له فعل". النوادر:321/2.

[5]- في (ج) "عن".

[6]- في (ج) "وإلا لخوف".

[7]- احتج من قال أن الركوب أفضل بفعله □ ، واحتج سند أن المشي أفضل بحديث :" ما اغبرَّت قدما عبد فِي سَبِيل الله فتمسَّه النار". البخاري:ص569 رقم:2811.

تنظر الذخيرة:172/3و 181، مختصر خليل:ص72، الشرح الوسط:ص179.

[8]- نقل في المقدمات الخلاف، وذهب القاضي عبد الوهاب إلى أن الإسلام شرط في الوجوب والأداء، وقال ابن شاس إنه شرط في الأداء وتبعه القرافي، ومبنى ذلك على اختلافهم في مخاطبة الكفار بفروع الشريعة. تنظر المقدمات:ص231، المعونة :498/1، عقد الجواهر:266/1، المنتقى:466/3، الذخيرة:179/3.

[9]- في (ج): "وجرد".

[10]- في (ج): "يكره حجه ابن أربع سنين أو خمسة".

[11]- في (ج): "على المشهور".

[12]- الأصل في جواز حج الصبي حديث ابن عباس، أن رسول الله □ مر بامرأة وهي في مِحفَّتها، فقيل لها: هذا رسول الله □، فأخذت بضَبْعَيْ صَبِّي كان معها، فقالت: ألهذا حج يا رسول الله؟ قال: نعم، ولك أجرٌ". الموطأ:ص291 رقم:953.

وفي كتاب ابن المواز من رواية ابن وهب عن مالك كراهية حج الرضيع، تنظر المدونة: 422/1-423، النوادر: 358/2-359، الذخيرة:297/3-298، جامع الأمهات:ص184.

والمُطْبَقُ ومَن[1] عُلِمَ أنَّهُ لاَ يَفِيقُ قبلَ الفَوَاتِ كالصَّغيرِ على المشهور[2]، لا غيرَهُما كالمُغْمَى عليه، أمَّا لو وُقِفَ[3] به وقد أحرَمَ[4] صحيحاً أجْزَأه خِلاَفاً لأشهب[5].

[إذن الوليِّ للصبيِّ المميِّز والعبد]:

وأحرم مُمَيِّزٌ عن نفسِهِ بإذْنِ وليِّهِ[6] كالعبدِ بإذْنِ سيِّدِهِ[7]، ولهُ أن يُدْخِلَهُ مكَّة، ويُحْضِرَهُ عرفَةَ وغيرَهَا غيرَ مُحْرِمٍ[8]، واسْتُحِبَّ لهُ أن يُحِجَّ ذا الهَيْئَةِ، وزائدَ نفقةِ الصَّبِيِّ في مالِهِ إن خيفَ ضَيْعَتَهُ[9]، وإلا لَزِمَ وليُّه، كفدْيَةٍ وجزاءِ صَيْدٍ على الأشْهَرِ، وَثالثُها كَزَائِدِهَا[10].

[شروط الوجوب]:

وَشَرْطُ وُجُوبِه كوُقُوعِهِ فرضاً:[1] تكليفٌ [2]وحريةٌ وقتَ إحرَامِهِ[11]، لا بنيَّةِ نفلٍ.

[مسائل]:

---

[1]- في (ب):"من" بغير واو العطف.

[2]- قال الشيخ خليل:" فيحرم ولي عن رضيع، وجرد قرب الحرم، ومطبق لا مغمى" المختصر: ص72.

قال الشيخ الحطاب:" والأحسن في تفسيره أن يقال: هو الذي لا يفهم الخطاب ولا يحسن رد الجواب ولو كان يميز بين الإنسان والفرس كما يأتي في الصبي. مواهب الجليل:433/3.

[3]- في (ب): "أما لوقف".

[4]- في (ج): "أخرج".

[5]- تنظر المدونة: 463/1، النوادر:396/2-397، عقد الجواهر:282/1.

[6]- في (ب): "له".

[7]- في (ج): "السيد".

[8]- تنظر المدونة: 433/1-434، الذخيرة:210/3.

[9]- في (أ): "ضيعة".

[10]- تنظر المدونة: 423/1-424، النوادر: 358/2، المعونة:596/1، عقد الجواهر:290/1، جامع الأمهات:ص184.

[11]- الأصل في اشتراط التكليف حديث علي أن رسول الله قال:" رُفع القلمُ عن ثلاثة، عن النَّائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل". قال الترمذي:" وفي الباب عن عائشة، قال أبو عيسى: حديث علي حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد رُوي من غير وجه عن علي عن النبي . الترمذي:24/4 رقم:1423 واللفظ له، أبو داود:139/4 رقم:4403، النسائي:156/6.

المعونة:498/1-499، عقد الجواهر:267/1، مختصر خليل:ص72.

فلو نوى النَّفل لَمْ يُجْزِهِ عن[1] الفَرْض، كأن بَلَغَ أو عُتِقَ بعدَ إحرَامِه[2].

ولو كانَا غيرَ مُحرمَيْنِ فأحْرَمَا بعدَهُ ولو ليلَة النَّحر أجْزَأهما[3]، كما لو حلَّلَ الوليُّ[4] الصَّبيَّ قبلَ بُلُوغِهِ، لا إن أذِنَ[5] لهُ، وليسَ لسيِّدٍ منعَ عبدٍ أذِنَ[6] لهُ، وإن[7] لَمْ يُحرِم على الأظهر، وله تحلِيلُهُ إن لَمْ يَأذَن، وعَليه القضَاءُ إذا[8] عُتِقَ على المشهور، بخلافِ الصَّبي، وقَدَّمَهُ على الفَرْض خِلافاً لأشهب، فلو أذِنَ له فأفسَدَ لَمْ يَلزَمْهُ إذنُ قضاءٍ على الأصح[9].

وله بيعُهُ مُحْرِماً على الأصح، ولا يُحَلِّلُهُ المُشْتَرِي[10] ولهُ رَدُّهُ إن لَمْ يُعْلِمْهُ[11]، وما لزِمَهُ عن خطإٍ أو ضَرُورَةٍ صامَ بلا مَنْعٍ إن مَنَعَهُ من الإخرَاج، وإن تَعَمَّدَ فلهُ منعُهُ إن أضَرَّ به في عملِهِ على الأصح[12].

[3]والاستطاعَةُ شرطٌ في وُجُوبه لا في صِحَّتِهِ على الأصح[13].

[ماهية الاستطاعة]:

وهِي: أمنٌ وإمكانُ وُصُولٍ بلا مَشَقَّةٍ فادحةٍ، وما يرجِعُ به[14] إن خيفَ ضَيْعَةٌ، وقيل: مُطْلَقاً، ولو بِثَمَنِ ابن زَانِيةٍ[15]، وقيل: أو ثَمَنِ[1] كَلْبٍ[2].

---

[1]- في (أ): "على".

[2]- عن ابن عباس رفعه قال:" أيما صبى حج ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى، وأيُّما أعرابي حج ثم هاجر فعليه أن يحج حجة أخرى وأيما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة أخرى". أخرجه البيهقي في السنن الكبرى:533/4 رقم:8613.

تنظر المعونة:596/1، عقد الجواهر:267/1-268، الذخيرة:181/3.

[3]- تنظر المدونة: 434/1، النوادر: 322/2، المعونة:596/1، الذخيرة:210/3-211.

[4]- في (ج): "الولي"مكررة.

[5]- في (ج): "لأن اذن".

[6]- في (ب) "إلى إذن".

[7]- في (ج): "ولو".

[8]- في (ج): "إن".

[9]- القول الأصح لأشهب وخلافه لأصبغ، تنظر النوادر: 360/2-361، الذخيرة:185/3.

[10]- في (ب): "المشي".

[11]- كذا في المدونة: 434/1، الذخيرة:184/3.

[12]- التفريق بين العمد والخطأ قول ابن القاسم. تنظر النوادر: 361/2.

[13]- جملة: " والاستطاعة شرط في وُجُوبه لا في صحته على الأصَحِّ "ساقطة من (ج).

الدليل على ذلك قوله تعالى:) آل عمران: الآية: 98. قَالَ ابن العربي :" قال علماؤنا : هذا من أوكَدِ ألفاظ الوُجوب عند العرب". أحكام القرآن:374/1.

وتنظر المقدمات:ص231، عقد الجواهر:267/1، الذخيرة:176/3.

وغير الأصح نقله التادلي عن ابن الحاجب وغيره، وفي التلقين: وشرط أدائه الإسلام وإمكان المسير" ينظر مواهب الجليل : 447/3.

[14]- في (ب) "له".

[15]- في (أ) "زنية".

وبما يُباع في فَلْسٍ[3] وإن آلَ إلى فقرِهِ[4] أو عَدَمِ وفاءِ دينِ أبيهِ، أو تَركِ ولـدِهِ للصَّـدَقَـةِ على المشهور إن لـمْ يَخَفْ هَلاَكَـهُم[5]، وبمـا يَتَـزوَّجُ بـه الأعـزَبُ إن لَـم[6] يَخْشَ العَنَتَ[7]، وبنفقةِ زوجةٍ، وإن طُلِّقَت عَلَيْهِ من أجْلِهَا على القولِ بالفَوْرِيَّةِ فيهما[8].

لا باستعطاءٍ، ودينٍ لا[9] وفَاءَ له عندَهُ، ورُوي إباحَتَهُ[10]، ولا بسُؤَالٍ لا عطيَّةَ معَهُ اتِّفاقا، ولو كان معتَاداً به، وهل يُكْرَهُ أو يباحُ؟ روايتان، وإن كانت العادَةُ إعطاؤُهُ لَمْ يلزَمْهُ على المشهور[11]، ولا يَتَزَوَّجُ أمَةً ليَحُجَّ بفَضْلِ[12] صداقِ الحُرَّةِ[13].

تنظر العتبية مع البيان:470/3، الرسالة:ص72، الذخيرة:177/3، مختصر خليل:ص72، الشرح الوسط:ص178، مواهب الجليل:474/3-475.

[1]- في (ب) "بثمن".

[2]- قال الشيخ الحطاب: بعد ذكره لعبارة الشامل ، "أو ثمن كلب " يشِيرُ بِه لِقَول سحنونٍ فِي الكلبِ :" أبيعه وَأحجُّ بِثمنه" مواهب الجليل:462/3.

[3]- في (ج) "فلسه".

[4]- في (ج) "كفره".

[5]- النوادر: 318/2، العتبية مع البيان:11/4و 72، عقد الجواهر:267/1-268، الذخيرة:177/3، مختصر خليل :ص72.

[6]- في (ج) "لم"ساقطة.

[7]- في (ب) "الفتنة".

[8]- نقل ابن أبي زيد من المختصر:" ويبدأ بالحج قبل النكاح إذا لم يكن لذلك عنده سعة". النوادر:319/2، وتنظر العتبية مع البيان :11/4و 72، الذخيرة:177/3.

[9]- في (ب): "دين ولا"، وفي (ج): "لا"ساقطة.

[10]- النوادر: 319/2، البيان:11/4، مختصر خليل:ص72.

[11]- الرواية الأولى بإباحة السُّؤال قالها مالك في المختصر من رواية ابن وهب، والثانية بالكراهة رواية ابن القاسم. واستدل على هذا بقوله تعالى:) التوبة: الآية:91. وقال بإلزامه إذا كانت العادة إعطاؤه القاضي عبد الوهاب والباجي. تنظر النوادر:319/2، المعونة:500/1، المنتقى:466/3، الذخيرة:177/3.

[12]- في (ب): "ليحج بفاضل"وفي (ج): "للحج بفاضل".

[13]- الذخيرة:177/3.

ويُعتَبَرُ الأمْنُ على النَّفْسِ اتّفاقا، وعلى المالِ من لُصوصٍ على المشهور، وما[1] يَأخُذُهُ ظالِمٌ مِمَّا يُجْحِفُ به[2]، أو غيرَ معْلُومٍ إن لَمْ يَجِدْ طريقاً سوَاه، أو كانت مُخَوِّفَةً، أو وَعرَةً[3] تَشُقُّ، وإلا وَجَبَ[4]، كأخذِهِ مَا لا يُجْحِفُ بِهِ على الأظهر إن لَمْ يَنْكُثْ[5].

ولو بلا زادٍ ورَاحلةٍ لذِي صَنعَةٍ تقُومُ به وقَدَرَ على المَشْيِ، كأعمَى بقائِدٍ، وإلا اعْتُبِرَ المَعْجُوزَ عنْهُ، وقيل: يُعْتَبَرُ الزَّادُ[6] والمَرْكُوب، وقيل: لِمَن بَعُدَ [7]مَكَانُه[8]، وقيل: ووُجُودُ[9] المَاءِ في كل مَنْهَل.

والبحرُ كالبرِّ إلا أن يَغلُبَ تَلَفَهُ أو يعلَمَ تركَ الصَّلاة، كتَركِهَا بكمِيدٍ[10] على

---

[1]- في (ب) و (ج):"أو ما".
[2]- في (ب): "يجحفه به".
[3]- في (ب): "أو واعرة".
[4]- في (ب) و (ج): "وإلا وجبت".
[5]- في (أ): "لم يمكث".
كذا في المعونة:1/497-498، عقد الجواهر:2/267، مختصر خليل:ص72.
النَّكْثُ: نَقْضُ ما تَعْقِدُه وتُصْلِحُه من بَيْعَةٍ وغيرها، نَكَثَه يَنْكُثُه نَكْثاً فانْتَكَث، وتَناكَثَ القومُ عُهودَهم نقضوها. لسان العرب:6/253.
[6]- في (ج):"الزائد".
[7]- في (أ):زيادة لفظة "داره".
[8]- القول الأول أن الاستطاعة هي أمنٌ مع إمكانُ وصولٍ لمالك من سماع أشهب، دليله قوله تعالى:) آل عمران: الآية: 98، وقال عبد العزيز بن الماجشون وعدد من الصحابة والتابعين، وهو الظاهر من قول ابن حبيب أن الاستطاعة هي الزاد والراحلة، لحديث ابن عمر قال:"جاء رجل إلى النبي ، فقال: يا رسول الله ما يوجب الحج؟، قال: الزَّادُ والرَّاحلة". الترمذي: 3/177 رقم:813، ابن ماجة:2/967 رقم:2896.
ورُدَّ عليهم بأن الحديث إن كان ما ذَكَرُوه من الحديث صحيحا، بعضُ ما تَختصُّ به الآية، وأن الحديثَ خَرجَ مخرج الغالب فلاَ مفهُومَ له.
والقول بالبعد لابن عبدوس وسحنون.
تنظر النوادر:2/317، العتبية مع البيان:4/10-11، المقدمات:ص233، المنتقى:3/466-467، عقد الجواهر :1/267، الذخيرة:3/177.
[9]- في (ج):"وجود".
[10]- في (ج): رسمت "كمين".

الأصح، وعن مالك كراهتَهُ ببَحرٍ إن وَجَدَ طريقاً غيرَه، وقيل: يسقُط[1].

[حج المرأة بمَحْرَمٍ أو رفقة آمنة]:

والمرأةُ كالرَّجُل، مع زوجٍ أو مَحْرَمٍ ولو مِن رضَاعٍ، فإن أَبَى أو لَمْ يكُن ففي سَفرِهَا مع رُفْقَةٍ آمِنةٍ مَشْهُورُهَا يَجُوزُ في الفَرْضِ لا في النَّفلِ[2]، وهل مَعنى قولُ مَالك: رجَالٌ ونساءٌ، أنَّه لابُدَّ منهُمَا معاً، أو يَكفِي جماعةٌ من أحدِ النَّوْعَيْنِ؟ تأويلان، والأكْثَرُ على اشتِرَاطِ النِّساءِ، وقيل: يُكْرَهُ مع[3] غيرِهِنَّ بلا مَحْرَمٍ[4]، كمَشيهَا إن بَعُدَ ولو قادِرَةً على المنصوص، ورُكُوبهَا البحرَ، وهل إن كانتْ مُتَجَالَّةً أو لَمْ تُخَصَّ[5] بِمكانٍ بسفينةٍ عَظُمَت[6]؟ تأويلان[7].

---

[1]- **المَيْدُ:** "ما يُصِيبُ من الحَيْرةِ عن السُّكْر أو الغَثَيانِ أو ركوب البحر، والمائد الذي يركب البحر فَتَغْثي نَفسُه من نَتْن ماء البحر حتى يُدارَ بِهِ ويَكاد يُغْشَى عليه".لسان العرب:114/6.

روى ابن القاسم عن مالك في المجموعة أنه كره الحج في البحر إلا لمثل أهل الأندلس الذين لا يجدون له طريقا غيره واستدل على ذلك لقوله تعالى:) الحج: الآية:27. ولم يذكر البحر .

غير الأصح في ركوب البحر حتى ولو أدى إلى ترك الصلاة قول الإمام الباجي، واستدل لذلك بإباحة الجهاد، وقوله تعالى:" ( ) النحل: الآية:14.قال:" فامتن علينا بذلك، وهذا يدل على إباحته على ما فيه من منع كثير من أحكام الصلاة"، وقال بالسقوط إن كان البحر مخوفا القاضي أبو الحسن. المنتقى:469/3. وتنظر النوادر:317/2، عقد الجواهر:267/1.

[2]- عن ابن عمر أن رسول الله قال:" لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي مَحْرَمٍ" البخاري:ص214 رقم:1086، مسلم:ص246 رقم:3149.

واستدل المالكية للرفقة المأمونة من الكتاب بقوله تعالى) آل عمران: الآية: 98، ومن القياس بهجرة المرأة من ديار الكفر وإن بغير محرم.

الموطأ:ص293، المدونة:496/1، النوادر:361، البيان:28/4،المنتقى:161/4، المعونة:501/1، الذخيرة:179/3-180.

[3]- في (ج):"ومع".

[4]- في (ج):"محرم"ساقطة.

نقل الشيخ المواق عن عياض هذا القول بأكمله، والقول بالكراهة مع غير النساء بلا محرم لابن عبد الحكم. التاج والإكليل:496/3، وتنظر الذخيرة:180/3.

[5]- في (ب): "أو لم تحصن".

[6]- في (ب): "عظيمة".

[7]- الكراهة في المشي البعيد نص أصبغ من رواية ابن المواز، وروى ابن القاسم عن مالك كراهة ركوبها البحر، والعلة في الأمرين مخافة التكشف لأنها عورة. تنظر المقدمات:ص232، النوادر:318/2 و 320، العتبية مع البيان:424/3.

[النِّيابة في الحج]:

وكُرِهَ لعاجزٍ استنَابَةٌ على المشهور، وَثالثها إلاَّ لولَدٍ، ورَابِعُهَا أو قريبٍ[1]، لا لصَحيحٍ فيُمْنَعُ اتِّفاقا في الفَرْض.

[أمور مكروهة تتعلق بالحج]:

ويُكْرَهُ في النَّفل[2]،كإجَارَةِ المرءِ نفسَهُ على المشهور وإن لَزِمَتْ[3]، وكحجِّ صَرُورَةٍ[4] مُسْتَطِيعٍ عن غيرِهِ[5]، وتَطَوُّعِهِ[6] به قبلَ فرضِهِ؛ ولا ينقَلِبُ فرضاً[7].

[وصية الميت بالحج]:

وَتَنْفِيذُ[8] الوَصِيَّةِ به من الثُّلث، وقال أشهب:" من رأسِ المالِ"، وقال ابن كنانة[9]:" لا تنفَّذُ، ويُصْرَفُ قَدْرُهُ في هدايَا، وقيل:[10] في رَقَبَةٍ، وقيل: في وَجْهِ بِرٍّ[11]، وعلى المشهور يكونُ من[12] حجَّ أحبُّ إليهِ، وقال أشهب:" لغَيْره[13] إن لَمْ يجد سبيلاً[14] للحَجِّ"[15]، وصحَّحَهُ ابن القاسم إن نزَلَ، ولا يسقُطُ به الفَرْضُ على

نقل الشيخ الحطاب التأويل الأول عن اللخمي في المتجالّة، والثاني عن عياض في عظم السَّفينة.- وهو ما قصده الشيخ بالتأويلان -، ثم قال:"... فأطلق التأويلَ على غير كلام المُدونة، وكان التأويل عندَهُ ليس خاصّاً بالمدونة...".تنظر مواهب الجليل: 3/486-487.

[1]- في (ب): "وقريب".

[2]- تنظر النوادر:2/481-482، عقد الجواهر: 1/268، الذخيرة:3/193، جامع الأمهات:ص184.

[3]- من كتاب ابن المواز قال ابن وهب : قال مالك: "لأن يؤجر الرجل نفسه في سوق الإبل وحمل اللبن أحب إلي من أن يعمل عملا لله عز وجل عن غيره بأجرة". النوادر:2/481، عقد الجواهر:1/286.

[4]- **الصَّرُورَة:** بفتح الصاد وصارورة وصروري إذا لم يحج، وامرأة صرورة لم تحج. مختار الصحاح:ص361.

[5]- الأصل فيه حديث ابن عباس أن النبي سمع رجلا يقول: لبيك عن شبرمة قال من شبرمة قال أخ لي أو قريب لي قال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة". أبو داود: 2/128 رقم:1811 واللفظ له، ابن ماجه: 2/969 رقم:2903، سنن البيهقي:4/551 رقم: 8682..

تنظر المدونة:1/530، المعونة:1/504.

[6]- في (ب): "تطوع.

[7]- المعونة:1/505، عقد الجواهر:1/268.

[8]- في (ب): "تُنَفَّذُ".

[9]- **ابن كنانة:** هو عثمان بن عيسى بن كنانة ، يكنى أبا عمرو. من فقهاء المدينة، أخذ عن مالك وغلب عليه الرأي، وليس له في الحديث ذكر. جلس في حلقة مالك بعد وفاته. قال ابن بكير:" لم يكن عند مالك أضبط ولا أدرس من ابن كنانة، توفى ابن كنانة سنة ست وثمانين ومائة. وقيل: سنة خمس وثمانين. وقال ابن بكير: كان بين موت ابن كنانة ومالك عشر سنين، وكانت وفاته بمكة وهو حاج. ترتيب المدارك وتقريب المسالك:1/164.

[10]- في (ب): "وقيل:"ساقطة.

[11]- تنظر النوادر:2/382-384، الذخيرة:3/193، الشرح الوسط:ص181.

[12]- في (ب) و (ج):"لمن".

[13]- في (ج): "ولغيره".

[14]- في (ب): "سببا".

[15]- تنظر المدونة:1/530، النوادر:2/483.

المنصوص[1]، ولذلك كانَ الأوْلى أن يُتطوَّعَ عنهُ بكصَدَقَةٍ ودُعاءٍ، فإن لَمْ يُوص به لَمْ يُحجَّ عنهُ وإن[2] كان صرُورَةً على المشهور[3].

[الإجارة على الحج]:

والإجارة قسمان: بلاغٌ ومضمونَةٌ.

[القسم الأول:المضمونة]:

وَهِيَ[4] أوْلى، ولذلك تتعيَّنُ عندَ الإطْلاق، فيَمْلِكُ الأجيرُ فيهَا العِوَضَ، وله ما فَضُلَ وعليهِ ما نَقُصَ، ولا يَحِلُّ اشتراطُ هدْيٍ أو جزاءٍ أو فديةٍ عليه، وظاهرُهَا[5] جوازُهُ، ولا ينبغي له أن يركبَ إلا كمَرْكُوبِ المَيِّتِ، ولا يقضِي بِها دينَهُ ويسألَ النَّاسَ، فإن فَعَلَ فجِنَايَةٌ، ويَلزمُهُ المشْيُ، وحُوسِبَ إن صُدَّ أو أُحْصِرَ، كأن مَاتَ ولوْ من مكَّة[6]، وقال ابن حبيب:" له الأجرُ كاملاً"[7]، واستُؤْجِرَ من حيثُ انتَهَى، فإن لَمْ يعيِّنِ العامَ صحَّ على الأظهرِ، وتعيَّنَ الأوَّلُ، فإن فَاتَ وأرادَ بقاءَ الإجارَةِ للقابلِ مُحْرِماً أو مُتَحَلِّلاً جاز، وقيل: لا[8].

[القسم الثاني: البلاغ]:

والبلاغ نوعان :

[1]:نوع كالجعَالَةِ لا شيء فيهِ قَبْلَ الكمَالِ ولو ماتَ الأجيرُ.

[2]:ونوع يُدْفَعُ له ما يُنفقُ منه ذهاباً وإياباً بالمعروف، ويَغْرِمُ[9] السِّرْفَ، ويَرُدُّ ما فضُلَ، ويَرجِعُ بما زادَ أو لَزِمَهُ[10] من هَدْيٍ أو فديةٍ لَمْ يَتَعَمَّدْهُمَا[11] حَجَّ أو صُدَّ أو أُحْصِرَ[12]، ولو أحرمَ بعد فراغِ المالِ فلا شَيءَ لهُ إلاَّ في رُجُوعِهِ، وكذا إن تَلِفَ[13]، وقيل: لا مطلقا[14]، وله إن تَلِفَ بعدَ الإحرَام أو المَرض النَّفقَةُ على الأجيرِ[1]، وقيل:

---

[1]- تنظر المدونة:530/1، قال الشيخ خليل:"..ولا يسقطُ فرضُ منْ حُجَّ عنهُ"المختصر:ص74.

[2]- في (ب): "إن".

[3]- قول مالك رواية ابن وهب من كتاب ابن المواز. تنظر النوادر:481/2، عقد الجواهر: 268/1، جامع الأمهات :ص184.

[4]- في (أ) و (ب): "وهو".

[5]- في (أ): "ظاهره".

[6]- في (ب): "بكة".

تنظر المدونة:531/1-532، النوادر:486/2- إلى 491، العتبية مع البيان:73/4 وما بعدها.

[7]- البيان:76/4، الذخيرة:196/3.

[8]- البيان:75/4، عقد الجواهر:269/1، جامع الأمهات:ص185، مختصر خليل:ص73.

[9]- في (أ): "يعرف".

[10]- في (ج): "ولزمه".

[11]- في (ب): "يتعمدها".

[12]- في (ج): أو حضر".

[13]- في (أ): "في تلف".

[14]- تنظر المدونة:533/1، ونسب في الشرح الوسط القول الأخير لابن اللباد: ص176.

إن كان للميِّتِ مالٌ فمنْهُ، كأن أوْصَى بالبَلاغ، وإن قُسِمَ مالُهُ على الأظهر[2]، فإن فاتَ العامُ المعيَّنُ انفَسَخَت[3].

[مسائل]:

ولو فَضُلَ بعد التَّلَفِ من الثُّلُثِ شيءٌ لَمْ يلزَمِ الوارثَ أن يُحِجَّ[4] غيرَهُ خِلافاً لأشهب[5]، وحُجَّ[6] عنه مع النَّص أو القَرينَةِ مرَاراً إن حَمَلَ ثُلثَه، وإلا فالفَاضلُ ميرَاثٌ، كأن تبرَّعَ به أحدٌ على الأصح[7]، كأن لَمْ يُؤَجِّر به كُلَّهُ من مَحَلٍّ عَيَّنَهُ، وَثالثُها يُحَجُّ[8] عنهُ من الميقَاتِ، أو من مكَّة إن كان صرُورَةً، وإلا فميرَاثٌ[9]، كفَاضِلِهِ إن وُجدَ بدُونِهِ إن[10] سمَّى قدراً أو قال بثُلثي حجَّةٌ وَاحِدَةٍ فحَجُّوا بأقل، وقال أشهب:" يُحجُّ بالبَاقِي[11]"، وضَمَّنَهُم سُحْنُون للمُخالفَة.

ولو سَمَّى لشَخْصٍ قَدراً فرَضِيَ بدُونِهِ فالفَاضِلُ ميرَاثٌ، وقَالَ مُحَمَد:" إن عَلِمَ ورَضِيَ، وإلا أخَذَ الجَميعَ إن قال يَحُجُّ به فلانٌ[12] أو رجلٌ عني".

وإن قال حُجُّوا به عنِّي[13]، فحُجَّ به عنهُ[14] مرَاراً، ولو جُعِلَ في حجَّةٍ وَاحِدَةٍ فهو أحسن، وهل وفاقٌ أو خلافٌ؟ تأويلان[15].

وإذا[16] عيَّنَ المَيِّتُ وارثاً أو قَدْراً[17] لَمْ يُزَدْ على الأُجْرَةِ إلاَّ أن يُجِيزَهُ[18] الورثَةُ، وغيرُ الوارثِ يُدفَعُ لهُ المُسَمَّى وإن زادَ إن فُهِمَ إعطاؤُه له.

ولو[1] قَال أحِجُّوا غيري وأخذَ ما فضُلَ لَمْ يُمَكَّن، وإن لَمْ يُسَمِّ قدراً ولَم يَرْضَ بأجرةِ مثلِهِ[2] زيدَ ثُلثُها، فإن أبى لَم يَرْجِع ميرَاث ولو كانَ نفلاً على الأصح[3].

---

[1]- في (ب) و(ج): "الأجِرَ".
[2]- تنظر المدونة:533/1، النوادر:2/ 491، البيان:4/74-75، مختصر خليل:ص73.
[3]- الذخيرة:196/3، مختصر خليل:ص73.
[4]- في (ج): "يحجج".
[5]- القول الأول لابن القاسم. تنظر النوادر:486/2.
[6]- في (ج): "وصح".
[7]- تنظر المدونة:534/1، العتبية مع البيان:53/4، الذخيرة:203/3، مختصر خليل:ص74.
[8]- في (ج): "يحل".
[9]- عقد الجواهر:269/1، جامع الأمهات:ص185.
[10]- في (ب) "وإن".
[11]- في (ب) "يحج الباقي".
[12]- في (ب) "فُلاناً".
[13]- في (ب) "حجوا به أو يحج به عني"، وفي (ج) "حجوا به أو حججوا به".
[14]- في (ج) "فحج به عنه"ساقطة.
[15]- النوادر:2/484-485، مختصر خليل:ص73.
[16]- في (ج) "وإن".
[17]- في (ب) "وارثا و قدرا" في (ج) " قدرا أو وارثا ".
[18]- في (ج) "يخيره".

وتُرُبِّصَ ثُمَّ يؤَجَّرَ[4] للصَّرُورَة غيرَ عبدٍ وصبيٍ وإن امرأةً[5]

فـإن أوْصَى أن يَحُجَّ عنه[6] أحَدُهُمَـا أُنْفِذَ على الأصح، وإن دَفَعَ لهما مُجْتَهِداً لَمْ يضمَن، ولا بَأْسَ أن يَحُجَّ أحدُهُما عن غيرِ صَرُورَةٍ إلا أن يُمْنَعَ من ذلك[7]، ويَقُـومُ الـوَارثُ مقامَهُ فيمَن يَأْخُذُهُ[8] في حجَّةٍ[9].

[ما تفسخ به الإجارة]:

وانفَسَخَت في العام المُعَيَّنِ إن خَالَفَ[10] ميقَاتاً شَرَطَهُ[11] أوْ عَيَّنَهُ الميِّتُ فاستَنَابَ غيرَهُ، وقد[12] يَصِحُّ، إلاَّ[13] في ذِي حالٍ يُفهَمُ[14] قصدُ الميِّتِ إليهِ، أو نَوَى عن نفسِهِ أو صرفَهُ لَهَا، فإن صَرَفَهُ في عامٍ غيرِ معيَّن فقَوْلان[15].

[أجير شَرَّكَ نفسه مع الميت]:

ولو شَرَّكَ نَفْسَهُ[16] مَعَ المَيِّت، فقيل: يُجزِؤُهُ عن نفسِهِ فقط، ويُعِيدُ عن الميِّتِ، وقيل: لَا يُجْزِئُ عن وَاحِدٍ منهما.

[أجيرٌ خالف الوصية في الزمَّان أو الصفة]:

ويُجْزِئُ إن قدَّمَ عن[17] العامِ المعيَّن أم لَمْ يزُر، ويَرِدُّ منَابَها إن اشتُرِطَتْ[18] عليهِ، وقيل: يرجعُ لَهَا إن خالفَ إفراداً لَمْ يَشْتَرِطْهُ المَيِّتُ لغَيْرِهِ، وقيل: يَبْطُل،

---

[1]- في (ب): "وإن".
[2]- في (ج) "مثله"ساقطة.
[3]- المدونة:536/2، البيان:54/4. وغير الأصح قول ابن القاسم.
[4]- في (ب): "يؤاجر".
[5]- المدونة:536/2، مختصر خليل:ص74.
[6]- في (أ): "عنه"ساقطة.
[7]- القول الأصح في إحجاج العبد والصبي عن صرورة هو قول ابن القاسم في الموازية، والقول الثاني لسند وابن الجلاب. تنظر الذخيرة:196/3، مختصر خليل:ص74.
[8]- في (ج) "يأخذ".
[9]- في (ب): "حجه".
ينظر مختصر خليل:ص74.
[10]- في (أ): تظهر" خلف ".
[11]- في (أ) و (ج): تظهر "شرط".
[12]- في (أ): "وقيل:" وكتب في الهامش "وقد" وفوقها خ.
[13]- في (ج): "إلا"ساقطة.
[14]- في (ج): تظهر"معهم".
[15]- تنظر عقد الجواهر:269/1، الذخيرة:198/3، مختصر خليل:ص73-74.
[16]- في (ج): جملة" أو صرفه لها... شرك نفسه " ساقطة.
[17]- في (ج): "على
[18]- في (ج): "اشترط" مع سقوط لفظة "عليه".

وَثالثها إن نَوَى العُمْرَة عن[1] المَيِّتِ أجْزَأ، وإلاَّ فلا، فإن[2] شَرَطَهُ الميِّتُ فقَرَنَ انفسَخَت[3]، وإن تمتَّعَ أعادَ إن لَمْ يعيِّن.

فإن عَيَّن واعتمَرَ[4] عن نَفسِهِ فهل يُفْسَخ، أو إلا أنْ يَرجعَ للميقَاتِ، فيُحْرِمَ عن[5] الميِّتِ فيُجْزِأهُ؟ تأويلان[6]، وقيل: إن شَرَطَ عليه الإحْرَامَ من أُفُقِهِ[7] أو[8] مِيقاتِهِ رجعَ[9] ثانيَة، وإلا أجْزَأه.

وتعيَّن ميقَاتُ الميِّتِ عندَ الإطلاَق، و لا يُجْزِئُ تَمتُّعٌ عن قِرَانٍ أو بالعكس أو إفرَادٌ عنهُمَا[10].

.

---

[1]- في (ج): "على".
[2]- في (ج): "وإن".
[3]- في (أ): "انفسخ."
[4]- في (ج): "اعتمر".
[5]- في (ج): "على".
[6]- في (ج): "تأويلان"ساقطة.
[7]- في (ج): بياض مكان لفظة"أفقه".
[8]-. في (أ): "واو".
[9]- في (أ): زيادة"رجع" وأظنها تكرار.
[10]- تنظر النوادر:2/498-499، عقد الجواهر:1/268-269، الذخيرة:3/198-199، جامع الأمهات:ص185، مختصر خليل:ص74.

[العمـرة]:

[حكم العمرة]:

والعُمرَةُ في جَمِيعِ ذلك كالحَجِّ ، وهي سُنَّةٌ على المشهور[1]، ولا يَلْزَمُ الأجِيرُ الإِشْهَادَ إلا لعُرفٍ، وقيل: مُطْلقا[2].

[أركان العمرة]:

وأركانُهَا إحرامٌ وطَوَافٌ وسعيٌ وتكمُلُ بالحَلْقِ، وإلا فدَمٌ[3].

[أركان الحج]:

وأركَانُ الحَجِّ إحْرَامٌ ووُقُوفُ عرفة وطَوَافُ إفاضَةٍ وسَعي[4]، وعن عبد الملك وجمرَةُ[5] العَقَبَة، واخْتُلِفَ عنهُ في المَشْعَرِ الحَرَامِ[6].

[الرّكن الأول: الإحرام]:

ويَنْعَقِدُ الإحرامُ بنيَّةٍ وقَوْلٍ[7] كتَلْبِيَةٍ، أو فعلٍ كتَوَجُّهٍ بطريقٍ ولو بجِمَاعٍ ولا دَمَ، وتَمَادَى وقَضَى، لا بنيَّةٍ[8] فَقط على الأصح، ولَغَى لفظاً خَالَفَهَا[9].

[مسائل]:

فإن أبْهَمَ صَرفَهُ لحجٍّ، والقِيَاسُ لقرَانٍ، وقيل: لعُمْرَةٍ، ورأى اللخمي ذلكَ فِيمَن قَرُبَ موضِعُهُ، وأمَّا أهْلُ المَغرِبِ فالحجُّ؛ إذ لا يَقصِدُونَ غيرَهُ[10]، وفي صِحَّتِهِ بِمَا أحْرَمَ به زَيْدٌ قَوْلان[1].

---

[1]- القول المشهور للإمام مالك وغيره، وخالف في ذلك، فقال بالوجوب ابن حبيب وأبو بكر ابن الجهم وابن عبد الحكم . النوادر:362/2، العتبية مع البيان:467/3، المقدمات:ص245،المنتقى:402/3، عقد الجواهر:268/1.

[2]- جامع الأمهات:ص185.

[3]- في (أ): "الإحرام".

قال ابن أبي زيد القيرواني بعد أن ذكر أركان الحج :"والعمرة يفعل فيها كما ذكرنا أوَّلاً إلى تمام السعي بين الصفا والمروة، ثم يحلق رأسه وقد تمَّتْ عُمرتُه". الرسالة:ص74، وينظر مختصر خليل:74-77.

[4]- "سعي" سقطت من(أ) و (ج).

[5]- في (ج): "جمرة"بدون واو.

[6]- النوادر:405/2، المقدمات:ص247، جامع الأمهات:ص186.

[7]- في (أ)و (ج): "وقلب"

[8]- في (أ) و(ج): " بنية".

[9]- قال الإمام القرافي:" وأجرى اللخمي هذا الخلاف على الخلافِ في انعقادِ اليمين بمجرد النيَّةِ، وأنكَرَهُ أبو الطاهر وقال:" لا خلافَ في المذهَبِ أنَّ العبادات لا تنعَقِدُ إلاَّ بالقَول أو الفعل أو بالدُّخُول فيه". الذخيرة:218/3، وتنظر ص:219-220، وتنظر المدونة:418/1، المعونة:523/1، عقد الجواهر:274/1-275، جامع الأمهات:ص186، مختصر خليل:ص75.

[10]- تنظر عقد الجواهر:275/1، الذخيرة:220/3، ونقل في الشرح الوسط كلام اللخمي:ص185، عند قول خليل:"فإن أبهم وصرفه لحج، والقياس لقران".

ولو نَسِيَ ما أحْرَمَ به نوَى الحجَّ وتَمَادَى قَارناً، فطافَ وسَعَى وأهْدَى ثم اعتَمَرَ، كمَا لو شَكَّ أأفْرَدَ[2] أو تمتَّعَ، ولا عُمرة.

وبَطَلَ الثَّاني من حجَّتَيْنِ أو عُمْرتَيْنِ كعُمرَةٍ على حَجٍّ،فإنْ أحرَمَ بِهِمَا معاً[3] صَحَّ لوَاحِدَةٍ، ولا قضاءَ عَلَيْه للأُخرى، ولا يُرْتَفَضُ على المشهور[4].

وتَرْكُ اللَّفْظِ بما أحرَمَ به مستحَبٌّ لا مكرُوهٌ على الأصح، وثالثهُمَا هُمَا سَواء[5].

[صيغة التلبية]:

والتلبية:"لَبَّيْكَ اللهم لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ[6] لا شريك لك لَبَّيْكَ، إن[7] الحمد والنعمة لك والملك[8]، لا شريك لك لَبَّيْكَ[9]، والأوْلى الاقْتِصَارُ على ذلك، وقيل: يَزِيدُ إن شاء: "لَبَّيْكَ ذا النَّعْمَاءِ والفَضْلِ الحسَنِ، لَبَّيْكَ مرهوباً منكَ ومرغُوباً إليك لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ وسعدَيْكَ، والخيْرُ بيدَيْكَ[10]، والرَّغبَا إليكَ والعمَل[11].

[الميقات الزماني للحج]:

---

[1]- كذا في مختصر خليل:ص75، قال الشيخ الحطاب:"... فإن الذي نقله سند وصاحب الذخيرة وغيرهما عن المذهب الصحة، والذي نقله القرطبي في المفهم عن مالك المنع ..." مواهب الجليل:68/4، وتنظر الذخيرة:221/3.

[2]- في (ب): "أفرد"، وفي (ج):"إفراد".

[3]- في (ج): "ساقطة".

[4]- جاء في المدونة: قلت لابن القاسم:" أرأيت الرَّجُلَ يكونُ حاجاً أو معتمراً فنوى رفض إحرامه، أيكون بنيَّته رافضا لإحرامه، ويكون عليه القضاءُ أم لا يكون رافضاً بنيَّته؟، وهل يكون عليه لما نوى من الرفض إن لم يجعله رافضا أم لا في قول مالك؟ قال: ما رأيت مالكا ولا غيرُهُ يعرف الرفض، قال: وهو على إحرامه، ولا أرى عليه شيئا". المدونة:463/1.وتنظر النوادر:332/2، عقد الجواهر:275/1، الذخيرة:220/3و 222-223،مختصر خليل:ص75.

[5]- القول الأصح في المدونة:417/1، والأقوال الثلاثة في كتاب ابن المواز، تنظر النوادر:332/2.، ونقل القاضي عبد الوهاب الجواز فقط. المعونة:523/1.

[6]- في (أ): "لبيك"ساقطة.

[7]- في (ب): "أن"

[8]- في (أ): "والملك لك".

[9]- "لك"ساقطة من (أ).

[10]- في (أ): "بيدك".

[11]- الأصل في ذلك حديث الموطأ عن عبد الله بن عمر:"أن تلبية رسول الله ﷺ لبيك اللهم لبيك، لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك"، قال:" وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها لبيك لبيك وسعديك والخير بيديك لبيك،والرغباء إليك والعمل":ص227 رقم:735، مسلم: ص548 رقم:2700.

قال الإمام الباجي: "ومواظبته ﷺ على سبيل الاختيار لها لا على سبيل الوجوب ؛ ولذلك زاد فيها عبد الله بن عمر، وبأي لفظ لبى الملبي أجزأه". المنتقى:346/3، وتنظر النوادر:330/2، عقد الجواهر:275/1.

وزَمَنُ[1] الإحْرامِ بالحجِّ شوَّالٌ وتَالِيَيْهِ[2]، ورُوِيَ لآخِرِ عشرِ ذي الحجَّة[3]، ورُوي: وَأيَّامَ[4] الرَّمي، وثَمْرَتُهُ دَمُ تَأْخِيرِ الإفَاضَة، وكُرِهَ قبلَهُ وانعَقَدَ، وقيل: لا[5]، ويَتَحَلَّلُ بعُمرَةٍ بناءً على أنَّه أوْلَى أوْ وَاجِبٌ[6].

[الميقات الزماني للعمرة]:

والعمرَةُ جميعُ السَّنَة إلا لِمُحرِمٍ بحجٍّ، فلِتَحْلِيلِهِ[7]، وكُرِهَ بعدَهُ وقَبْلَ الغُرُوبِ من الرَّابع، فإن أحرَمَ انعَقَدَ، ولا يَحِلُّ[8] إلاَّ بعدَ غُرُوبِهِ، وإلا بَطَلَ إحلالُهُ وبَقِيَ مُحْرِماً، فإن وَطِئَ كَمَّلَ وأتى بعُمْرَةٍ أُخرَى وأهدَى، وكُرِهَ تِكْرَارُهَا في السَّنَة[9] على المشهور[10].

[الميقات المكاني للحج والعمرة]:

ومَكَانُهُ في الحجِّ للمُقِيمِ مكَّة، ولو[11] من غَيْرِ أهلِهَا، والأوْلَى المَسجد، وقيل: ما شَاءَ من مكَّة، واسْتُحِبَّ إذَا دخَلَ ذُو الحجَّة، كخُرُوجِ ذو النَّفَسِ لِمِيقَاتِهِ[12]، وللقِرَانِ الحِلُّ على المشهور كالعُمرَةِ، فإن لَم[13] يَخْرُج أعَادَ طوَافَهُ وسَعيَهُ بَعْدَهُ، وأهدَى إن حَلَقَ، والأفْضَلُ الجِعِرَّانَة ثم التَّنعِيمُ، وقيل: سَوَاءٌ، وعرفَةُ حلٌّ[14].

---

[1]- في (ب): "زمان".
[2]- في (ب): "وتالياه"،وفي (ج):ساقطة.
[3]- في (ب): "لآخر ذي الحج".
[4]- في (ج): "أيام".
[5]- "وقيل: لا" ساقطة من (ب).
[6]- الأصل في الميقات الزماني: قوله تعالى:"الحج أشهر معلومات"، وقوله تعالى:"يسألونك عن اللأهلة قل هي مواقيت للناس والحج" .تنظر المدونة:416/1، المقدمات:ص234-235، الذوادر:340/2، المعونة:508/1، المنتقى:487/3-488، عقد الجواهر:270/1، الذخيرة:203/3.
[7]- "فلتحليله" ساقطة من (أ).
[8]- في (ج): "ولا يحل"مكررة.
[9]- في (ج): "في السنة"ساقطة.
[10]- غير المشهور رواية ابن حبيب عن مطرف حيث أنه لم ير بأسا بالعمرة مرارا في السنة". تنظر المدونة:456/1، الذوادر :363/2، العتبية مع البيان:411/3-412، عقد الجواهر:270/1، الذخيرة:203/3، مختصر خليل:ص74.
[11]- في (ب) و(ج): "وإن".
[12]- تنظر المدونة:424/1 و 426، النوادر:335/2، العتبية مع البيان:14/4، مختصر خليل:ص74.
[13]- "لم" ساقطة من (ب).
[14]- في (ج): بياض مكان لفظة "حل".
الأصل في خروج المعتمر إلى الحل حديث عائشة رضي الله عنها قالت:"...فدعا عبدَ الرحمن بن أبي بَكر فقال أخرج بأختك من الحرم فَلتهلَّ بعمرة . ...".البخاري:ص306 رقم:1560، مسلم:ص568 رقم:2811.
و سئل مالك، عن رجل من أهل مكة، هل يهلُّ من جوف مكة بعمرة؟ قال:" بل يخرج إلى الحل فيحرم منه". الموطأ: ص232.

[مكان الإحرام لمن هو خارج مكة]:

وللأفاقِيِّ[1] كأهْلِ المَدِينَةِ ذُو الحُلَيْفَة[2]، وللشَّامِ[3] ومصرَ والمغربَ الجُحْفَة، وَلِيَمَنْ يَلَمْلَمْ[4]، ونَجْدُ قَرنُ[5]، والعِرَاقُ ذاتُ عِرق[6]، ولما دُونَهُما مَسْكَنُه، وكُرِهَ قبلَهَا على المشهور[7]، وَثالثها إن أحرَمَ قُرْبَهُ، وهل رَابِغٌ قبلَ الجُحفَةِ[8] فيُكْرَهُ، أو في حُكْمِهَا؟، للمُتَأخِّرين قَوْلان، وانْعَقَدَ مُطْلَقاً.

[مسائل]:

ومن حَاذَى منْهَا ميقَاتاً ولو ببَحرٍ أو مرَّ بهِ لزِمَهُ الإحْرَامُ منْهُ، إلا كمِصْرِيٍّ يَمُرُّ بذِي الحُلَيْفَة، فالأحَبُّ أن يُحْرِم منْهُ ولا يلزَمُهُ، ابن حبيب:"إلاَّ أن يَقْصِدَ[9] عَدَمَ المُرُورِ بالجُحفَةِ"، وَحُمِلَ على من لَمْ يُحَاذِي في مُرُورِهِ[10] الجُحفة[11].

المشهور في القارن قول ابن القاسم، وخلافه لسحنون. تنظر المدونة:426/1، النوادر:335/2و 337-338، المعونة:515/1، المنتقى:372/3-373 و375، عقد الجواهر: 271/1.

[1]- في (ج): "والأفاقي".

[2]- **ذو الحُليفة:** قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة، وهي تعرف الآن بأبيار علي. معجم البلدان:177/2.

[3]- في (ج): "والشام".

[4]- **يَلَملَم**: موضع على ليلتين من مكة، وفيه مجد معاذ بن جبل. معجم البلدان:504/4.

[5]- **قرن:** قال الحسن بن محمد المهلبي: قرنُ قرية بينها وبين مكة أحد وخمسون ميلاً وهي ميقات أهل اليمن بينها وبين الطائف ذات اليمين ستة وثلاثون ميلا". معجم البلدان:38/4.

[6]- **ذاتُ عرق:** مُهَل أهل العراق وهو الحد بين نجد وتُهامة، وقيل عرقٌ جبل بطريق مكة ومنه ذات عرق. معجم البلدان:316/3.

الأصل في هذه المواقيت حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله قال:" يهلُّ أهل المدينة من ذي الحليفة، ويهل أهل الشام من الجحفة، ويهل أهل نجد من قرن، قال عبد الله بن عمر: وبلغني أن رسول الله قال: ويهل أهل اليمن من يلملم". الموطأ:ص226 رقم:730.

وفي ميقات العراق: حديث أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يُسأل عن المُهَلِّ فقال:" سمعت -أحسبه رفع إلى النبي – فقال: مهل أهل المدينة من ذي الحليفة، والطريق الآخَرُ الجحفة، ومهل أهل العراق من ذات عرق، ومهل أهل نجد من قرن، ومهل أهل اليمن من يلملم".مسلم: ص548 رقم:2699.

تنظر المدونة:431/1، عقد الجواهر: 270/1، جامع الأمهات:ص187-188،مختصر خليل:ص74-75.

[7]- تنظر المدونة:427/1، النوادر:335/2-336، المنتقى:342/3-344، الذخيرة:211/3.

[8]- **الجحفة:** بالضم ثم السكون والفاء، كانت قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل، كان اسمها مهيعَةُ وإنما سميت الجحفة لأن السيل اجتحفها وحمل أهلها في بعض الأعوام. معجم البلدان:36/2.

[9]- في (ب): "إلا بقصد".

[10]- في (ج): "يحاذ مروره".

[11]- لقوله :"... قال فهن -أي المواقيت- لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة ... " البخاري: ص299 رقم:1524، مسلم: ص547 رقم:2692. تنظر المدونة:431/1، النوادر:336/2.

وأُرْخِص[1] لمَدَنِيٍّ يَمُرُّ بذي الحُليفَة مَرِيضاً في تَأْخِيرِهِ للجُحْفَةِ على المشهور، لا بمكَّة، ولا يُؤَخِّرُهُ[2] صحيحٌ، وإلا فالدَّمُ على الأصح، ولا تُؤَخِّرُ حائضٌ لرجَاءِ طُهْرِهَا[3].

وأوَّلُ المِيقَاتِ أفضَلُ كتَقْلِيمِ أظفَارِهِ وحلقِ شعرِ جسدِهِ قبلَهُ[4].

[أحوال من تعدى الميقات حلالا]:

ومن مرَّ غيرَ مُحرِمٍ قاصداً مكَّة لأحَدِ النُّسُكَين فقد أسَاءَ، ورجعَ ما لَمْ يُشَارِفْهَا ولم يُحْرِم، وظاهرُهَا ولو شَارَف، ولا دَمَ ولو تعمَّدَ، إلاَّ لِضِيقٍ وقْتٍ ونحوِهِ، فَيُحرِم من موضِعِهِ وعليهِ دمٌ وإن قَرُبَ خِلافاً لِابن حبيب، ولا يسقُطُ حينئذٍ برُجُوعِهِ على المعروف[5]، ولا[6] بفَسَادِهِ بخِلاَفِ فَوَاتِهِ، وقيل: لا يسقُطُ وصوِّبَ[7].

وإن لَمْ يقصِدْ نُسُكاً أسَاءَ ولا دَم، وَثالثها إن لَمْ يُحرِم، ورَابِعُهَا إلا لصَرُورَةٍ[8]، وخامسها إن أحْرَمَ وشُهِّر[9]، ومن مرَّ لحَاجَةٍ دُونَهَا، ثمَّ عَزَمَ فأحْرَمَ لَمْ يلزَمْهُ دم[10].

[من لا يلزمه الإحرام]:

---

[1]- في (ج): "ورخص".
[2]- في (ج): "ولا يؤخر".
[3]- في (ب) و (ج): "طهر".
عدم تأخير الحائض قول مالك في المختصر. تنظر المدونة:431/1، النوادر:324/2و 338-339.
[4]- مختصر خليل:ص75.
[5]- المدونة:427/1، النوادر:339/2، المنتقى:342/3.
[6]- في (أ): "لا".
[7]- قول ابن القاسم بأنه لا هدي على من فاته الحج، وقال أشهب عليه ذلك في الفوات وبه قال محمد ... تنظر النوادر: 339/2، عقد الجواهر:271/2.
[8]- في (ج): "ضرورة".
[9]- تنظر المدونة:432/1، الذخيرة:210/3، جامع الأمهات:ص188.
[10]- القول بعدم لزوم الدم لِمُحمد خلافا لقول مالك بوجوب الدم. تنظر النوادر:339/2، المعونة:512/1-513، المنتقى:341/3.

ولا إحرَامَ على مَارٍّ لَمْ يُرِدْ مَكَّةَ[1] كصبيٍّ وعَبدٍ، ولا دمَ إلاَّ الصَّرُورَةَ المُسْتَطِيعَ، وهل مُطْلَقاً أو إن لَمْ يُرِدْهَا؟ تأويلان[2]، ولا[3] على مُتَرَدِّدٍ بكَحَطَبٍ وفاكِهَةٍ، واسْتَحَبَّ اللَّخمي أوَّلَ مَرَّةٍ[4].

ولا على من خَرَجَ فبلغَهُ خَوفٌ فرجَعَ أو دخَلَ بعُمرَةٍ فحَلَّ منْهَا، ثم عَرَضَ له شُغْلٌ لمِثْلِ جدَّة والطَّائفَ وهو يَنْوِي العَوْدَ[5] فيَحُجَّ من عامِهِ، لا إن لَمْ ينوِ بخلافِ غيرِهِم، فإنَّه يَجِبُ وإن سَقَطَ الدَّمُ[6] على الأشْهَرِ فيهما[7].

[سنن الإحرام]:

وسننه:[1]:غُسْلٌ متَّصِلٌ بهِ وإن لحائِضٍ، ولا دمَ في تَرْكِهِ[8]، ولا يَتَيَمَّمُ لتَعَذُّرِ المَاءِ، فإن أحرَمَتْ حائضٌ أو غيرَهَا بلا[9] غُسلٍ جَهْلاً اغتسَلُوا بعدَهُ خِلافاً لِعبد الملك وغيره[10]، وللحُلَيفيِّ الغُسْلُ بالمَدِينةِ إذا مَضَى على فَوْرِهِ، واستحَبَّهُ عبد الملك بِهَا، ولا بَأْسَ أن يَلْبِسَ ثيابَهُ بعدَهُ ليَنْزَعَهَا بذِي الحُلَيْفَةِ إذا أحرَمَ، فإن اغتَسَلَ غُدْوَةً ثم راحَ عشِيَّةً أعَادَ[11]، وفي كتابِ محمد: وإن تَأَخَّر للزَّوالِ[12] كُرِهَ.

ويُسَنُّ لدُخولِ مكَّةَ بذِي طُوَى، إلاَّ لحَائضٍ على الأصح، ولوُقُوفِ[13] عرفَةَ مطلقا، ويَغْسِلُ[14] فيهَا رأسَهُ خِلافاً لابن حبيب، ولا يَغْمِسُهُ[1] في المَاءِ، وقيل:

---

[1]- في (ج): رسمت "مرن يد".

[2]- تنظر المدونة:433/1-334، المعونة:513/1،مختصر خليل:ص75.

[3]- في (ج): "لا"وفي (ج):"لا" ساقطة.

[4]- المدونة:432/1،المنتقى:314/3، جامع الأمهات:ص188.

[5]- في (ج): "العودة".

[6]- في (ج): "الدم"ساقطة.

[7]- العتبية مع البيان:70/4-71.

قال الباجي:"... والضرب الثاني أن يندر دخوله مكة، فهذا قد اختلف الناسُ فيه، فقال مالك:" لا يَجوز له دخول مكة بغير إحرام وقال الزهري : يجوز له ذلك". المنتقى:341/3.

[8]- الأصل في هذا حديث خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه رأى النبي ﷺ:" تجرد لإهلاله واغتسل".قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. الترمذي:.343/3.

تنظر المدونة:417/1، المقدمات: ص247. قال مالك في كتاب ابن المواز:"وليس في ترك الغسل عمدا ولا نسيانا دم ولا فدية".النوادر:324/2.

[9]- في (ج): "من غير".

[10]- الأصل في اغتسال الحائض والنفساء حديث أسماء بنت عميس أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله ﷺفقال: مرها فلتغتسل ثم لِتُهِلَّ". الموطأ: ص220 رقم:707، مسلم:ص565 رقم:2797.

ينظر المدونة:417/1، المنتقى:314/3، النوادر:323/2-324، المعونة:519/1.

[11]- في (ج): "أعاد"ساقطة.

[12]- في (ب) : "الزوال"،في (ج): "لزوال".

[13]- في (ج): "ولو قرب".

[14]- في (ج): "يغسل".

ولأركَانِ الحَجِّ كُلِّهَا[2].

[2]: ولِبْسُ إزارٍ ورِدَاءٍ ونَعلين لرجُلٍ.

[3]: وتَقْلِيدُ هدْيٍ ثم إشعَارُهُ[3].

[4]: ثُمَّ صلاَةُ ركعتَيْنِ أو أكثَرَ، وقيل: قبلَ التَّقلِيدِ، واستُحِبَّ فيهمَا قراءةُ:" قل يآأيُّها الكَافِرُون والإخلاصُ كرَكْعَتَي الطَّوافِ، وأجْزَأ فرضٌ، وانتظرَ وقتَ نَهْيٍ إن أمْكَن، ولا شيءَ عليهِ[4] إن أحرَمَ بغَيْرِ صلاةٍ[5].

ويُحرِمُ متوجِّهاً إذا مَشَى أو استَوَى[6] على الدَّابَّة على المشهور، وقيل:[7] إذا سَارَتْ به دابَّتُهُ[8]، وجُبِرَ كَرْيٌ على إناخَةِ الرَّاحلة ببَابِ مسجِدِ ذِي الحُلَيْفَة ليَرْكَبَ إثْرَ صَلاتِهِ[9].

[5]: وتلبيةٌ[10] على الأصح وإن لِجُنُبٍ وحَائِضَةٍ، متوسِّطَةٍ بصوتٍ معْتَدِلٍ لرجُلٍ، وتُسْمِعُ المرأةُ نفسَهَا فقَطْ[11]، وتَجْدِيدُها عندَ كلِّ صُعُودٍ وهُبُوطٍ، وإثرَ كلِّ[12] صلاَةٍ وَسَمَاعٍ[13] مُلَبٍّ.

[زمنُ قطع التلبية]:

---

[1]- في (ج): "ولا يغسله".

[2]- عن نَافِعٍ أنَّ عبد الله بن عمر كان يغتسل لإحرَامه قبل أنْ يُحْرِمَ، وَلِدُخُول مَكَّة، وَلِوُقُوفِهِ عشية عرفة". الموطأ: 220 رقم :709.

والقول بالاغتسال لأركان الحج كلها قول أشهب والقاضي عبد الوهاب. تنظر المدونة:417/1، النوادر:323/2 وما بعدها المعونة:1 /519، الذخيرة:223/3-224.

[3]- كذا في مختصر خليل:ص77، وتنظر النوادر:439/2، المعونة:520/1، عقد الجواهر: 270/1.

[4]- "عليه" ساقطة من(ب).

[5]- تنظر المدونة:418/1-419، النوادر:329/2-330، المنتقى:347/3.

استحباب قراءة قل يا أيها الكافرون والإخلاص قول ابن حبيب في الطواف. النوادر:379/2.

[6]- في (ج): "واستوى".

[7]- في (ج): "وقيل:" مكررة.

[8]- كذا في مختصر خليل:ص77، وتنظر المقدمات:ص242.

والأصل في ذلك حديث هشام بن عروة عن أبيه:"أن رسول الله ﷺ كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين، فإذا استوت به راحلته أهلَّ".الموطأ:ص227 رقم:736.

ودليل القول المشهور حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذي الحليفة، أهلَّ فقال: لبيك اللهم ...".مسلم:ص548 رقم:2701.

[9]- رواية ابن القاسم عن مالك. العتبية:457/3.

[10]- في (ب): "تلبيته"

[11]- في (ج): "فقط"ساقطة.

[12]- "كل" ساقطة من (ب).

[13]- في (ج): "سماع"بدون واو.

لِمَكَّة على المشهور، وفيها للطَّوَافِ، وقيل: لرُؤْيَةِ البَيْتِ، ورَوى محمدٌ إن كَانَ أهَلَّ منَ[1] المِيقَاتِ فلِلْحرَمِ، وإن تُرِكَتْ أوَّلَه فدَمٌ إن[2] طالَ، ولو[3] رَجَعَ وَلَبَّى خلافاً لابْنِ كِنَانَة.

ولا يرفعُ صوتَهُ بِها في شَيْءٍ منَ المساجِدِ إلاَّ مَسْجِدَ مَكَّةَ وَمِنىً، وقيل: وفي غيرِهِما من المساجِدِ يُسمِعُ نفسَهُ ومن يَلِيهِ.

ثُمَّ يُعَاوِدُهَا بعد السَّعْيِ، وقيل: بعد الطَّوَافِ، كالمُحْرِمِ من مكَّة لرواح[4] مُصلَّى عَرَفَة[5]، ورَجع إلَيْهِ، وعنه لِرَوَاحِ المَوْقِفِ، وَلِلزَّوَال، وللشُّرُوعِ[6] في الصَّلاَة، ولفَرَاغِهِ من الوُقُوف، ولرَمْيِ[7] جمرَةِ العقبَةِ، وقيل: إن أحْرَمَ[8] بعرفَة، وإلاَّ قطَعَ بِهَا[9].

ومُعْتَمِرُ المِيقَاتِ ومن فَاتَهُ الحَجُّ للحَرَمِ[10]، ومن الجِعِرَّانة[11] لبُيُوت مكَّة، وكذا من التَّنعِيمِ[12]، وقيل:[13] لرُؤْيَةِ البيْتِ، وتَلْبِيَةٌ من أفسَدَ كغَيرِهِ[14].

واستُحِبَّ دُخولُ البَيْتِ ومكَّةَ نَهاراً، ومن الثَّنِيَّة العُلْيَا لِكَمَدَنِي، والمَسْجِدُ من بابِ بَنِي شَيْبَة، والخُرُوجُ من السُّفْلَى[15].

---

[1]- في (ب): "مِنْ أهْل".
[2]- في (أ): "وإن".
[3]- "لو" ساقطة من (ب).
[4]- في (ج): "لرواح"مكررة.
[5]- في (ج): "عرفة"ساقطة.
[6]- في (ب):"للشروح".
[7]- في (ب):"ولو في ".
[8]- جملة:"إلَيْهِ، وعنه لِرَوَاح ... وقيل: إن أحرم".ساقطة من (ج).
[9]- في (ج):"بها"ساقطة.
[10]- في (ب):"للحرام".
[11]-**الجعِرَّانة:** بكسر العين وتشديد راءَه ، وبعضهم يخففها، وهما روايتان جيدتان، وهي ماءَ بين الطائف ومكة وهي إلى مكة أقرب. معجم البلدان:60/2.
[12]- **التَّنْعِيم:** بالفتح ثم السكون وكسر العين المهملة وياء ساكنة وميم، موضع بمكة في الحل وهو بين مكة وسرِفَ على فرسخين من مكة وقيل: على أربعة وسمي بذلك لأن جبلاً عن يمينه يقال له: نعيم وآخر عن شماله يقال له ناعم والوادي نعمان، وبالتنعيم مساجد حول مسجد عائشة وسقايا على طريق المدينة منه يحرم المكيون بالعمرة. معجم البلدان:458/1.
[13]- في (ج):"وقيل:"ساقطة.
[14]- عن أبي بكر الصديق:"أن النبي سئل أي الحج أفضل؟، قال:" العج والثج". الترمذي: 189/2 رقم:827 واللفظ له، ابن ماجه:927/2 رقم:2896.
ينظر الموطأ :ص228، المدونة:420/1 إلى 422، النوادر:332/2 إلى 334، المعونة:521/1 إلى 524، عقد الجواهر: 276/1، جامع الأمهات:ص191، مختصر خليل:ص77-78.
15- الأصل في هذا حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال:"كان رسول الله يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى". البخاري:ص309 رقم:1575.
تنظر المدونة:419/1، المعونة:568/1، جامع الأمهات:ص192.

[أنواع الإحرام]:

والأفضَلُ إفرادٌ ثمَّ قِرَانٌ ثم تَمَتُّعٌ، وقيل: التَّمَتُّعُ أفضَلُ من القِرَانِ، وخُرِّجَ من الإفرَادِ[1]، وقيل: إن لَمْ يُمْكِنْهُ الصَّبْرُ لطُولِ أمَدِ الحجِّ فالتَّمتُّعُ، وهو أن يَحُجَّ[2] بعد فرَاغِ عُمْرَتِه وإن بقِرانٍ، وعليه دَمَان على المنصوص[3].

والقِرَانُ أن يُحْرِمَ بِهما[4]، ويُقَدِّمَ العُمرَة في نيَّتِهِ أو يُرْدِفَ الحَجَّ عَليهَا إن صَحَّتْ على المشهور، ولو بطَوَافِها ولا كراهَة، وإن لَمْ يَقْطَعْهُ على الأصح وكَمَّلَهُ، ولا يَسْعَى واندَرَجَتْ[5]، وكُرِهَ قبلَ الرُّكُوعِ وفاتَ به، وقيل: يُرْدِفُ ولو ركَعَ، وقيل: وفي السَّعْي.

فإن أردَفَهُ بعدَهُ لَمْ يكن قارِناً، وحَرُمَ الحَلْقُ، وأهْدَى لتَأخُّرِهِ[6]، ولا يَسْقُطُ حينَئِذٍ بفعْلِهِ على الأصح، وفيها إن قَدِمَ قارناً فطافَ وسعَى قبل شوَّال كانَ مُتَمَتِّعاً، قيل[7] والقِيَاسُ خلافُهُ[8].

[وجوب الدَّم في المتعة]:

ويَجِبُ دمُ التَّمَتُّع بإحرامِ الحجِّ، وأجْزَأَ قَبْلَهُ خِلافاً لأشهب، كأن سَاقَهُ في عُمْرَةٍ ثم حجَّ من عَامِهِ، وتُأُوِّلَتْ أيضاً بما إذا سِيقَ للمُتعَة[9].

---

[1]- عن عائشة زوج النبي □ أنها قالت:"خرجنا مع رسول الله □ عام حجة الوداع، فمنا من أهل بعمرةٍ، ومنا من أهل بحجة وعمرة، ومنا من أهل بالحج، وأهل رسول الله □ بالحج .فأما من أهل بالعمرة فحل، ومن أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة، فلم يحلوا حتى يوم النحر". الموطأ: ص228 رقم:734، البخاري:ص307 رقم:1562، مسلم: ص567 رقم:2806.

تنظر العتبية مع البيان:444/3 و 76/4، المعونة:564/1، عقد الجواهر: 273/1، الذخيرة:286/3، الشرح الوسط: ص185.

[2]- في (ب): "يحرم".

[3]- نص ابن القاسم على ذلك، المدونة:423/1، وتنظر النوادر:365/2، مختصر خليل:ص76.

[4]- قال القاضي عبد الوهاب:" وإنما قلنا: إن القران جائز، لفعل الصحابة والسلف له، وإجماعهم على جوازه من غير خلاف بينهم فيه". المعونة:555/1.

[5]- في (ج):"واندرجتا".

[6]- في (ب): "لتأخيره".

[7]- في (أ) و (ج): "وكان متمتعا قبل".

[8]- يشير الشيخ بهرام بقوله:" أو يردف الحج عليها إن صحت على المشهور" إلى قول عبد الملك أنه يرى أن يردف الحج على العمرة الفاسدة. النوادر:369/2.

غير الأصح في لزوم القران بالطواف لأشهب وابن عبد الحكم. النوادر:368/2.

نسب القرافي القول بسقوط الهدي إن فعل الحلق رغم تأخيره لبعض القرويين. الذخيرة:290/3

ينظر الموطأ :ص229-230، المدونة:426/1، المعونة: 552/1-553، المنتقى:361/3، عقد الجواهر:273/1، ، مختصر خليل: ص75-76.

[9]- قال ابن شاس:"وإنما يجب دم التمتع بإحرام الحج، وهل يجوز تقديمه على الحج بعد إحرامه بالعمرة؟، فيه خلاف أجراه اللخمي على الخلاف في تقديم الكفارة قبل الحنث؛ لأن الموجود من هذا إنما هو أحد سببي التمتع، وهو العمرة". عقد الجواهر: 274/1.

تنظر النوادر:266/2، جامع الأمهات:ص190، مختصر خليل:ص76.

وشرطُهُ:

[1]: أن تَقَعَ العُمرَةُ أو رُكْنٌ[1] منهَا أو بَعضُهُ في أشهُرِ الحجِّ، لا الحَلْقُ وحدَهُ، ولا يَتَكَرَّرُ الدَّمُ بتَكَرُّرِهِ[2] في زَمَنِهِ[3].

[2]: وأن لا[4] يَكُونَ مُقيماً أو مُنقطِعاً بمكَّةَ أو ذي طُوىً في وقتِ فعلِ النُّسُكَين، أو ناوياً إقَامَةً قبلهَا مِمَّن خَرَجَ لِحَاجَةٍ ليَرجعَ أو تَوَطَّن[5] غيرَها، أو مَرَّ[6] من غيرِ أهْلِهَا، أو بلا أهْلٍ ولَم يَرْفُض سُكناهَا، أمَّا لو رَفَضَهَا أو قَدِمَ[7] مُعتَمِراً في أشْهُرِ الحجِّ بنيَّةِ الإقَامةِ ثم حَجَّ من عَامِهِ، فليسَ بِمُقِيمٍ على الأصح، كمن[8] هُوَ دُون القَصر على الأشْهَرِ[9].

ودُو أهْلَيْنِ بمكَّةَ وغيرِهَا يَحْتَاطُ، وهلْ تُعتَبَرُ كثرَةُ الإقامَةِ[10]؟ تأويلان، وفِعْلُ المُقيمِ بالتَّمتُّعِ[11] والقرَانِ كغيرِهِ[12].

---

[1]- في (ج):"ولو".

[2]- في (ب) و (ج): "تكرارها".

[3]- في (ب): "زمانه".

تنظر المدونة:1/ 429و 441، المعونة: 554/1، المنتقى:389/3، الذخيرة:294/3.

[4]- في (أ): "وإلا".

[5]- في (أ): "يوطن"، وفي (ج):"ليوطن".

[6]- في (ب): "مر"ساقطة.

[7]- في (ب): "أو قدم"مكررة.

[8]- في (أ) و (ج): "ثم".

[9]- في (ب): "المشهور".

كذا في جامع الأمهات: ص190.

[10]- في (ب) و (ج): زيادة"بأحدهما".

[11]- في (ب): "وفي المعتمر في التمتع".

[12]- غير الأشهر فيمن دون مسافة القصر لابن حبيب ونسبه إلى مالك وأصحابه، وتعقبه ابن أبي زيد بأنه ليس قول أحد منهم، النوادر:366-337، والتأويلان ذكرهما خليل، وتفصل فيهما الحطاب. مختصر خليل:ص76، مواهب الجليل:83/4.

[3]: وألاَّ[1] يعُودَ لبلَدِهِ أو مثلِهِ ولو بالحِجَازِ على الأظهر، فلو رجعَ لدُونِهِ كمِصْرَ لِنَحْوِ[2] المدينةِ لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ على المشهور، إلاَّ[3] أن يكُون بَلَدُهُ بَعِيداً[4] كَإفْرِيقِيَّةَ فيرجِعَ[5] لنَحوِ مصْرَ؛ إذ لا يُمْكِنُهُ الذَّهَابُ لبَلَدِهِ[6] والعَوْدُ في عامِهِ، وقيل: يسقُطُ ولو عادَ لمسافَةِ القَصْرِ[7].

[4]: وأن يكُون النُّسَكَان في عامٍ، وفي شرطِ كَونِهِ[8] عن وَاحِدٍ قَوْلان[9].

ولو ماتَ قبلَ جمرَةِ العقَبَةِ ولو في يومِ النَّحْرِ فلا دَمَ على المشهور، وأما بَعْدَها فالهَدْيُ من رَأسِ مَالِهِ[10]، وقال سُحْنُون[11]:" برضَى وَرَثَتِهِ"، ولا يُصَامُ عنه[12].

وشرط دم القران:

[1]: أن لا يكُونَ مُقيماً.

[2]: وأن يَحُجَّ من عامِهِ، وحُكْمُ المُقيمِ وغيرِهِ كالمُتمتّعِ[13]، وأوْجَبَه عبد

وتنظر المدونة:436/1- و441، المنتقى:390/3-391، عقد الجواهر:273/1-274، الذخيرة:291/3-292، جامع الأمهات:ص190.

[1]- في (ب): "وأن لا".
[2]- في (ب): "بنحو".
[3]- في (ج):"ولا".
[4]- في (ب): "بعيد"، وفي (أ):"بعيدة".
[5]- في (ج): "فليرجع".
[6]- في (ج): "لبلد".
[7]- تنظر المدونة:432/1- و436، النوادر:366، المعونة:554/1، الذخيرة:294/3-295.
[8]- في (ب): "كونهما"مصححة في الهامش هكذا.
[9]- حكى القول الأول ابن شاس وابن الحاجب وشهره ولم يذكر قائليه بأنه شرط، وحكى في الموازية القول الثاني . تنظر النوادر:367/2، عقد الجواهر:274/1، جامع الأمهات:ص190.
[10]- في (ج): "المال".
[11]- في (ج): "وقيل:"مع سقوط لفظ "سحنون".
[12]- في (ج): "ولا يصام عنه "ساقطة.
ذكر ابن أبي زيد القيرواني أن القول بأن الهدي من رأس المال لابن القاسم وأشهب، ونقل من العتبية قول سحنون ولم أقف عليه.النوادر:366/2.
[13]- في (أ) و (ب): "كالتمتع".

الملك على القارِن[1] مُطلقاً، وَمَنْ تَطوَّعَ بِهَدْيٍ فِي عُمْرَةٍ، ثُمَّ أرْدَفَ لِخَوْفِ فَوْتٍ أو حيضٍ[2] أجْزَأه لقِرَانِهِ[3].

[الرُّكن الثاني: الطواف]:

ويَجِبُ طَوَافُ القُدُومِ على الأصح، كالسَّعْيِ قبْلَ عرفَةَ على من أحْرَمَ من الحِلِّ، وإن[4] مكّياً لَمْ يُرَاهِق[5]، وإلاَّ سَعَى بعد الإفَاضَةِ، فلو قَدَّمَ السَّعيَ ورجعَ لبَلَدِهِ مُقْتَصِراً أجْزَأه، وأهدَى غيرُ المُرَاهِقِ[6] على المشهور[7]، وتَتْرُكُهَا الحائِضُ كالمُراهقِ ليَسْعَيَان بعد الإفاضَةِ، فإن كَانَا مُعْتَمِرين أرْدَفَا[8] وصارَا قَارِنَيْنِ، وإلاَّ تَمَادَيَا[9].

ويُستَحبُّ الإكْثارُ من شُربِ ماءِ زمزَمَ[10]، والوُضوءِ به، ونَقْلِهِ للبُلدَانِ[1].

تنظر المدونة:432/1، النوادر:370/2، الذخيرة:291/3.

[1]- في (ب): "القران".

[2]- في (ب): "لحيض".

[3]- قال مالك:"ومن أحرم بعمرة، وساق هديا، ثم بدا له، فأردف الحج على العمرة، فأحب إلي أن يهدي غيره لقرانه" النوادر :370/2

[4]- في (ب) و(ج): "ولو".

[5]- **يراهق**: أي يضيق عليه الوقتُ بالتأخير حتى يخاف فَوْت الوُقوف، كأنه كان يَقْدَم يوم التَّرْوية أو يوم عرفة. النهاية في غريب الحديث والأثر:284/2، لسان العرب: 135/3.

[6]- في (أ): "الراهق".

[7]- مـالك أنه بلغه أن سعد بن أبي وقاص كان إذا دخل مكة مراهقا، خرج إلى عرفة قبل أن يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم يطوف بعد أن يرجع"، قال مالك:" وذلك واسع إن شاء الله".الموطأ:256 رقم:831.

المشهور قول ابن القاسم وخلافه لأشهب. المنتقى:517/3-518.

[8]- في (ب): "ارتدفا".

[9]- في (ج): "تمادى".

تنظر المدونة:456/1و457، المعونة:576/1و 586، جامع الأمهات:ص192.

[10]- في (ب): زيادة "والإكثار منه".

[شروط الطواف]:

وشرْطُ الطَّوَافِ:[1]: كونُهُ سبعَةُ أشوَاطٍ، فإن شَكَّ بَنَى على الأقَلِّ[2].

[2]: وكونُـهُ داخِـلَ المَسْجِدِ ولو من وراءِ زَمْزَم وشِبْهِهِ كسَقَـائِفِهِ لزَحْمَـةٍ خِلافـاً لأشهب، لا لِحَرٍّ ونَحْوِه، وإلاَّ أعَـادَ ما دَامَ[3] بِمكَّة[4]، وفي العَوْدِ[5] لهُ من بَلَدِهِ وأجْزأ[6] الهَدْيُ للمُتَأخِّرِين قَوْلان[7].

[3]: وكونه ولاءً، فَإِنْ ذَكَرَ بعضَهُ في سَعْيِهِ قَطَعَه، وكمَّلَ وركَعَ وسَعَى، فإن كمَّل سعْيَهُ ابتَدَأ الطَّوَافَ على المشهور[8]، وإن بَعُدَ[9] أو أحدَثَ، كنِسْيَان نَفَقَتِهِ، ولا يَقْطَعُ لها[10] على المنصوص، ولا لِجَنَازَةٍ على المشهور[11]، فإن أُقِيمَ فَرْضٌ قَطَعَ، وبَنَى من حيث انتَهَى، واستُحِبَّ إكْمَالُ الشَّوْطِ، وجازَ تَكْمِيلُ ما بَقِيَ كشَوْطَيْنِ قبلَ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ[12]، وقُطعَ تطوُّعٌ[13] لركعتَيْ فجرٍ لخوفِ إقامَةِ الصُّبْحِ[14].

---

[1]- في (ج): "البلدان".

كذا في الذخيرة من قول ابن حبيب:245/3.

[2]- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال:"... وطاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء، ثم خب ثلاثة أطواف من السبع، ومشى أربعة أطواف، ثم ركع، حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين، ثم سلم فانصرف... ".مسلم:ص582 رقم:2871.

قال الإمام القرافي:" وهو معلوم من ضرورة الدين...". الذخيرة:241/3. ينظر مختصر خليل:ص76.

[3]- في (أ): "دم".

[4]- تنظر المدونة:459/1، النوادر:377/2، الذخيرة:241/3.

[5]- في (ج): "عوده".

[6]- في (ب): " أو أجزأ"، وفي (ج):" أو إجزاء".

[7]- عقد الجواهر: 78/1.

قال الإمام القرافي:"..قال ابن أبي زيد من طاف في سقائف المسجد لا يرجع لذلك من بلده، وقال ابن شبلون يرجع كمن لم يطف". الذخيرة:241/3.

[8]- ينظر الذخيرة:239/3، جامع الأمهات:ص193، مختصر خليل:ص76.

[9]- في (ج): "إن".

[10]- " لها" ساقطة من(أ).

[11]- المنصوص قول مالك من رواية ابن القاسم في المدونة، والمشهور في القطع لجنازة، قول ابن القاسم، وخلافه لأشهب. تنظر المدونة:457/1-458، النوادر:378/2، المنتقى:505/3، الذخيرة:239/3-240.

[12]- كذا في مختصر خليل:ص76، تنظر النوادر:378/2، المنتقى:505/3، الذخيرة:239/3.

[13]- في (أ): "قبل" ووضع فوقها حرف س،

[14]- في (أ): "صبح". تنظر النوادر:379/2 رواية أسهب عن مالك.

[4]: وكونُهُ بالطُّهْرَين والسِتْرِ[1].

[مسائل]:

فإنْ طَافَ بلا طُهْرٍ[2] أعادَ، وقيل: ما دامَ بمكَّة، وإلاَّ فلا شَيْءَ عليهِ ولو[3] أصابَ النِّسَاء، وقيل: إنْ طَافَ مُحْدِثاً أهدَى شاةً، وجُنُباً فبَدَنَة[4]. وعلى المشهور يرجع لطَوَافِ عُمْرَته مُحْرِماً، ويَقْتَدِي إن حَلَق.

وإن أحْرَمَ بعدَ سَعْيِهِ بحجٍّ فقَارِن، كطَوَافِ قُدُومٍ بَطَلَ وقد سَعَى بعدَهُ مُقْتَصِراً، أو إفاضَةٍ إلاَّ أن يَتَطَوَّعَ بعدَهُ[5] بطَوَافٍ فيُجْزِؤُهُ على المشهور ولا دَم[6]، ولا يُجْزِئُ عنهُ طَوَافَ قُدُومٍ على الأظهر، ورجع حِلاً إلاَّ من نساءٍ وصيدٍ، وكُرِهَ طِيبٌ، ويَأتِي بعُمْرَةٍ[7] إن وطِئَ وقيل: مُطلقا.

ولو أحدَثَ في خِلالِه[8] تَطَهَّرَ وابتَدَأ، ولا[9] يَبْني على المشهور، وَثالثها إن كان واجِباً[10].

---

[1]- كذا في مختصر خليل:ص76.

الأصل في هاذين الشرطين حديث محمد بن عبد الرحمن بن نوفل القرشي أنه سأل عروة بن الزبير فقال:"....قد حجَّ النبي فأخبرتني عائشة رضي الله عنها أن أوَّل شيء بدأ به حينَ قَدِمَ أنَّهُ توضَّأَ ثم طاف بالبَيت".البخاري:ص317 رقم:1614، مسلم:ص576 رقم:2890 .

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه إلى النبي ، قال:" إن الطواف بالبيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون، فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير " المستدرك:630/1 رقم:1687. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد أوقفه جماعة.

ولأنها عبادة مختصة بالبيت فلم تجز إلا بطهارة كاملة. تنظر الذوادر:380/2، المنتقى:505/3، المعونة:572/1، عقد الجواهر:277/1.

[2]- في (ج): "ستر".

[3]- في (ج): "وإن".

[4]- في (ب): "بدنة".

القولان للمغيرة، وبنى الثاني على أن الطَّهَارة سنة ولا تشترطُ قياساً على الوقوف.

الذخيرة:238/3-239، وتنظر عقد الجواهر:277/1.

[5]- "بعده"ساقطة من في (ب).

[6]- في (ب): "بدنة".

[7]- في (ج): جملة:"ورجع حلاً إلا من نساء وصيد، وكُرِهَ طيب ويأتي بعمرة"ساقطة.

[8]- في (ب): "حلاله"وفي (ج):" أثنائه".

[9]- في (أ): "أو لا".

[10]- في (ج): "راجيا".

ولو ذكَرَ نجاسةً طرحَهَا، وبَنى على الأصح كالرَّاعِفِ[1]، فإن ذكر بعدَ الرَّكْعَتَيْنِ أعادهُمَا استحبَاباً إن كان قريباً ولم يُحْدِث، وإلاَّ فلا شيءَ عليهِ، وقال أصبغ:"لا إعَادَةَ"، وقيل: يُعيدُهما[2] ما دامَ بمكَّة، فإن رجَعَ لبلَدِهِ أجْزَأهُ وعَلَيْهِ هدْيٌ[3]، وقال اللَّخمي:"يُعِيدُ في أيَّامِ الرَّمْيِ فَقطْ إن بَقِيَ[4] بمكَّة، لا إن خَرَجَ ذو الحجَّة[5]، وإلا فخِلافٌ".

[5]: وكَوْنُ البيْتِ عن[6] يسارِه، وإلا رجَعَ كالطَّهَارة على المعروف[7]، وابتدَأ بالحجَرِ[8] الأسْوَدِ وألْغَى ما قبله، وإن رجعَ لبَلَدِهِ[9] أجْزَأهُ وأهْدَى إن لَمْ يَكُنِ المَتْرُوكُ يَسِيراً[10].

[6]: وكونُهُ خارجاً عنهُ بكلِّ بَدَنِهِ، وعن شَاذِرْوَانِهِ وَسِتَّةُ أذْرُعٍ مِنْ حِجْرِهِ، وإذا[11] قبَّلَ الحجَرَ ثَبَّتَ رِجْلَيْهِ وَرجعَ مُنْتَصِباً كما كانَ، ولا يُقبِّلُهُ ثم يمشي مطْأطأً رأسَهُ[12].

[واجبات الطواف]:

المشهور في مسألة إجزاء التطوع عن الذي طاف طواف إفاضة بغير وضوء قول مالك في المدونة:457/1،وتنظر النوادر:388/2، الذخيرة: 242/3-243، جامع الأمهات:ص192.

[1]- في (ب): "كالرعاف".

[2]- في (ج): "لا يعيدهما".

[3]- القول الأصح في متذكر النجاسة أنه يطرحها ويبني لابن القاسم من كتاب ابن المواز، وخلافه لأشهب. تنظر المدونة:1 /458، النوادر:379/2-380، العتبية مع البيان:4/7-8، الذخيرة: 238/3-239.

[4]- في (ب): "بقا".

[5]- في (ب):"ذي الحجة"،وفي (ج): "ذو الجحفة".

[6]- في (أ): "البيت على"وفي (ج):"المبيت عن".

[7]- الأصل في ذلك حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:"أن رسول الله □ لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه، ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثا ومشى أربعا". مسلم: ص577 رقم:2842.

المعروف ما في المدونة:457/1، قلت لابن القاسم :" هل سألت مالكا عمن طاف بالبيت منكوسا ما عليه ؟ قال : لا أرى ذلك يجزئه" .، وتنظر المعونة:580/1، المنتقى:493/3.

[8]- في (ب) و (ج): "من الحجر".

[9]- في (ب): "إلى بلده".

[10]- في (ب): زيادة"جدا".

نقل ابن شاس أنه قيل:" إذا رجع إلى بلده لن تلزمه الإعادة". عقد الجواهر:277/1-278، وتنظر الذخيرة:240/3.

[11]- في (ج): "إذا".

[12]- تنظر المدونة:457/1، عقد الجواهر:278/1، مختصر خليل:ص76.

وفي وُجُوبِ رَكْعَتَيْهِ ثالثها حُكمُ الطَّوَافِ[1]، واستُحِبَّ رُكُوعَهُما[2] في المَقَامِ إن أمكَن، وإلاَّ حيثُ شاءَ من المَسْجِدِ لا[3] الحِجْرَ والبيتَ[4]، ولا يَفْصِلُ بين أُسبُوع ورَكْعَتَيْهِ بثانٍ وقَطْعَ إن شرَعَ، فإن أكْمَلَ ركَعَ لهما على المشهور، وقيل: للأوَّل[5] فقطْ، وكذا في ثالثٍ فأكثرَ[6].

---

[1]- قال ابن شاس:"... اختلف في حكمهما، فقال القاضي أبو محمد: هما سنة، وقال القاضي أبو الوليد:الظهر عندي أنهما واجبتان في الطواف الواجب، وتجبان بالدخول في التطوع، وقال الشيخ أبو الوليد: حكمهما حكم الطواف، في الوجوب والندب. عقد الجواهر:278/1. وتنظر المعونة:573/1، البيان:463/3، المنتقى:371/3.

[2]- في (أ): "ركوعها".وفي (ب): "إيقاع ركوعها".

[3]- في (ب): "إلى"، وفي (ج):" إلا".

[4]- عن جابر قال:"لما قدم رسول الله مكة ... ثم أتى المقام فقال: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، فصلى ركعتين والمقام بينه وبين البيت ثم أتى البيت بعد الركعتين فاستلم الحجر ثم خرج إلى الصفا". النسائي:228/5.

النهي عن أن يركعهما في البيت والحجر قول ابن القاسم من كتاب ابن المواز. تنظر النوادر:388/2، البيان :463/3، المنتقى: 3/ 491-و502.

[5]- في (ج): "الأول".

[6]- "فأكثر" ساقطة من (ب).

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يجمع بين السبعين لا يصلي بينهما، ولكنه كان يصلي بعد كل سبع ركعتين فربما صلى عند المقام أو عند غيره".

سئل مالك عن الطواف، إن كان أخف على الرجل أن يتطوع به فيقرن بين الأسبوعين أو أكثر، ثم يركع ما عليه من ركوع تلك السبوع؟، قال: لا ينبغي ذلك، وإنما السنة أن يُتْبِعَ كل سُبُعٍ ركعتين".الموطأ: ص253 رقم:822. وتنظر المدونة:458/1، المنتقى:501/3-إلى 503.

واقتَصرَ في وقتِ الكرَاهَةِ على أُسبُوعٍ وَاحِدٍ، وأخَّرَ رَكْعَتَيْهِ لوقتِ الإبَاحة[1].

والأفضلُ[2] المسجِدُ كتَأخِيرِهِمَا بعد المَغْرِب، ورُوي مخيَّرٌ[3]، وقيل:[4] إنْ طَافَ بعد[5] الصُّبْحِ مُغَلِّساً جازَ أن يَرْكَعهُمَا[6] حينئِذٍ[7].

واستُحبَّ لقادمٍ عَلِمَ أنَّهُ لا يُدْرِكُ الطَّوافَ قبلَ العَصرِ أن يُقِيمَ بذِي طُوىً اللَّيْلَ[8].

ومن أفَاضَ بعد العصر ولم يَخَفْ فَوَاتَ الصَّلاةِ طافَ ورَكَع ثم صلاَّهَا، وإلاَّ بدأ[9] بِهَا ثمَّ طَافَ ولا يركَعُ قبلَ[10] الغُروب.

ومن أفاض بعد الصُّبح فالأحَبُّ ألاَّ[11] يَنْصَرِفَ حتَّى يركَعَ بالمسجِدِ، وأجْزَأَ بمنزِلِه وبالحِلِّ[12]، كأن نَسِيَ الرُّكُوع ما لَمْ يُحْدِث أو يَبْعُدَ عن مكَّة[13]، فإن أحْدَثَ[1]

---

[1]- عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عبد القاري أخبره، أنه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح، فلما قضى عمر طوافه نظر فلم ير الشمس طلعت، فركب حتى أناخ بذي طوى، فصلى ركعتين سنة الطواف". الموطأ: ص253 رقم:823. وتنظر المدونة:458/1، النوادر:384/2، المنتقى:509/3.

[2]- في (ج): "الفضل".

[3]- في (ج): "مخيرا".

[4]- في (ب): "قال".

[5]- في (ب): "قبل".

[6]- في (أ):"أن يركعها"، وفي (ب): "إن لَمْ يركعها".

[7]- قول مطرف وابن الماجشون من رواية ابن حبيب . النوادر:384/2.

[8]- قول مالك من كتاب ابن المواز . النوادر:383/2.

[9]- في (ج): "ابتدأ".

[10]- في (ب): "بعد".

[11]- في (ج): "أن لا" وكلاهما صحيح.

[12]- في (أ) و (ج): "والحق".

[13]- في (أ): "مكانه".

[1]- في (ج): "فإن لَمْ يحدث".

وقَرُبَ رجَـعَ، فطَافَ وركعَ وسَعَى، ولو سعَى قبْلَهُ، وقيل: لا يُعِيدُ الطَّوافَ، بل يَـركَعُ ويَسْعَى، وإن تَبَـاعَدَ أو بَلَغَ[1] بلدَهُ ركَعَهُمَا وأهْدَى، وطِئَ أم لا[2]، وإن كان مُعْتَمِراً اقْتَدَى إن لَبِسَ وتَطَيَّبَ، وإلا فلا شيْءَ علَيْهِ، كما لو كان طَوَافُه نفْلاً[3].

ومن أحدَثَ فتوضَّأ وركعَ ولَم يُعِدِ الطَّوافَ جهلاً فكالنَّاسِي[4]، وإن كان مُقِيماً فأحرَم بحجٍّ منَ الحِلِّ، والرَّكْعَتَانِ من طَوَافِ القُدُوم وَقَدْ أكْمَلَ حَجَّهُ أهْدَى[5].

وإن ذَكرَ قبْلَ التَّرْوِيَةِ أعادَ الطَّوافَ وركعَ وسعَى، لا يومَ[6] التَّروِيَةِ، واستُحِبَّ طَوَافُه قبْلَ خُرُوجهِ، فَإنْ[7] لَمْ يَطُفْ وذَكَرَ بعرفَة، أو بعدَ وُقُوفِهِ سعَى بعدَ الإفَاضَةِ، وفي الدَّم قَوْلان[8]، وإن كان الرُّكُوعُ من طَوَافِ الإفاضَةِ[9] فلا شيءَ علَيْهِ إن لَمْ يَخْرُج الشَّهر، وإلا فدَم[10].

[سنن الطواف]:

وسُنَنه:[1] مشيٌ لقَادِرٍ، فإن[11] رَكِبَ أعَادَ إن قَرُبَ على المشهور، فإن لَمْ فدم[12].

---

[1]- في (ب): "وبلغ".
[2]- تنظر المدونة:458/1و451و528-529، النوادر:384/2، العتبية:400/3، المنتقى:502/3،الذخيرة:242/3.
[3]- المدونة:528/1، مواهب الجليل:106/4-107.
[4]- كذا من قول ابن القاسم. النوادر:381/2-382، وتنظر جامع الأمهات:194.
[5]- كذا في جامع الأمهات:194.
[6]- في (ج): "قبل".
[7]- في (أ): "وإن".
[8]-تنظر المدونة:528/1، النوادر:381/2-382، المنتقى:3/ 518.
[9]- في (ج): "إفاضة".
[10]- المدونة:529/1.
[11]- في (ج): "فلو".
[12]- قال ابن شاس:" يطوف ماشيا لا راكبا، وإنما ركب رسول الله □ ليظهر فيستفتى". عقد الجواهر :278/1.
ويقصد بركوبه ما جاء في حديث ابن عباس، أن رسول الله □ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن". البخاري:ص316 رقم:1607، مسلم:ص597 رقم:2962.
وتنظر المدونة:1 /460، النوادر:382/2، المنتقى : 515/3.

[2] واستِلامُ الحَجَر بفِيهِ أوَّلَ شَوْطٍ، واستُحِبَّ فيما بَعْدَهُ، وهل بصَوتٍ؟ قَوْلان، فإن زُوحِمَ فَبِيَدِه[1]، ثُمَّ بِعُودٍ ووَضْعِهَا[2] على فيه بلا تقبيلٍ على المشهور[3]، وَثالثها[4] يقبِّلُ يدَهُ أوَّلاً ثم يَسْتَلِم، ولا يَرْفَعُ يديهِ[5].

ولا يُقَبِّلُ اليَمَانِيَ بفمٍ، ولكِن[6] بيَدِهِ ثم يَضَعُهَا عليهِ بلا تَقْبِيلٍ، فإن لَمْ يَقْدِر كَبَّرَ ولا يَدَعُ التَّكْبِير[7] كلَّما مرَّ بهما، ولا يَسْتَلِمُ رُكْنَيْ جِهَةِ الحَجَرِ بيدِهِ[8] ولا غيرِهَا، ولا يُكَبِّر إذا مرَّ بهما[9].

[3] ودعاءٌ بلا حَدٍّ كذِكرٍ وتَسبِيحٍ وصلاةٍ على محمد □[10].

[مكروهات الطواف]:

---

[1]- في (ج): " "ساقطة.

[2]- في (ج): "ثم يعود ويضعها".

[3]- عن ابن عباس أن رسول الله □ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن". سبق تخريجه.

[4]- في (أ): "فَثالثها".

[5]- الأصل في تقبيل الحجر حديث هشام بن عروة، عن أبيه، أن عمرَ بن الخطاب قال وهو يطوف بالبيت للركن الأسود: إنما أنت حجرٌ، ولولا أني رأيتُ رسول الله □ قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكْ، ثم قبله".الموطأ: ص252 رقم:821.

تنظر المدونة:1/448-449، المنتقى:3/500-501، عقد الجواهر:1/279، الذخيرة:3/236-237، مختصر خليل: ص78. ونقل في الشرح الوسط عن ابن وضاح بدون الصوت، وعن ابن عمران لا فرق بين الصوت وغيره. الشرح الوسط:ص197.

[6]- في (ج): "لكن"بدون الواو.

[7]- في (أ) و (ب): "التقبيل".

[8]- في (ج): "بيد".

[9]- في (ج): "إذا مر بهما"ساقطة.

الأصل في استلام الركن اليماني حديث هشام بن عروة عن أبيه، أنه قال: قال رسول الله □ لعبد الرحمن بن عوف: كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن؟، فقال عبد الرحمن: استلمتُ وتركت، فقال له رسول الله □: أصبت". الموطأ :ص252 رقم:819.

قال مالك:" سمعت بعض أهل العلم، يَسْتَحِبُّ إذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن اليماني، أن يضعها على فيه". الموطأ: ص252 .

تنظر المدونة:1/448-449 و 458، النوادر:2/374، الذخيرة:3/236.

[10]- عقد الجواهر: 1/279.

وكُرِهَ:[1] كلامٌ كَثُرَ بغيرِهِ، لا لحاجَةٍ كتَلبيَةٍ على الأصح، وتِلاوَةٍ، وقيل: إن لَمْ يُخْفِهَا، وقيل: لا[1] كرَاهَةَ في اليَسِيرِ[2].

ولا يُنشِدُ شِعْراً إلا كبيْتين ونحوِهِمَا إن تَضَمَّنَ وعظاً أو حثّاً على طاعةٍ[3].

[2] ولا يأكُلُ فيهِ[4]، ولا يشربُ إلاَّ لعذرٍ كظَمَإٍ[5].

[الجائزات في الطواف]:

وجَاز كلِبْسِ[6] خُفٍّ ونعلٍ فيهِ، كدُخولِ الحِجْرِ بهما على المشهور، لا البَيْتَ و ظَهْرَهُ، ورَقِيّ مِنْبَرِهِ [7].

ولو نوى بطَوَافِهِ نفسَهُ وصبياً حَمَلَهُ، فَثالثها فيها[8] يُجْزِئُ عن الصَّبي فقط، ورَابِعُهَا عكسه، وشُهِّرَ نفْيُ الإجْزَاءِ عنهُما[9]، ويُجْزِئُ السَّعي عنهُمَا كمَحْمُولَيْن فيهِمَا[10].

[السُنَّةُ الرابعة]:

ورَمْلُ ذكَرٍ مُحْرِمٍ من الميقاتٍ لَمْ يُراهِقْ في الثَّلاثةِ الأول، ولو صبياً مَحْمُولاً على الأصح، أو مريضاً على المنصوص[11]، ولا دَمَ في تَرْكِهِ على

---

[1]- في (ج): "يحفظها ولا ". وفي (أ):" يخفها لا".

[2]- عن طاوس عن رجل أدرك النبي قال:" الطواف بالبيت صلاة فأقلوا من الكلام". وعن طاوس قال، قال عبد الله بن عمر: " أقلوا الكلام في الطواف فإنما أنتم في الصلاة". النسائي: 221/5 بشرح السيوطي.

تنظر المدونة:457/1، النوادر:333/2و 375، المنتقى:519/3-520، الذخيرة:244/3.

[3]- تنظر المدونة:457/1، العتبية مع البيان:416/3.

[4]- في (ج): "بفيه".

[5]- النوادر:378/2.

[6]- في (ج): "لبس".

[7]- في (ج): "عليه الصلاة والسلام".

القول المشهور لابن القاسم، وخلافه لأشهب. تنظر المدونة:458/1، العتبية مع البيان:428/3-429، النوادر:2/ 377.

[8]- في (ج): "فيها " ساقطة.

[9]- المشهور ما في مختصر خليل:ص79، وتنظر النوادر: 359/2، عقد الجواهر:279/1، الذخيرة:246/3.

[10]- النوادر: 377/2، عقد الجواهر:279/1.

[11]- الأصل فيه حديث جابر بن عبد الله أنه قال:"رأيت رسول الله رمل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف".

قال مالك:"وذلك الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا". الموطأ: ص251 رقم:813.

قال ابن شاس:" ولو طيف بالمريض الذي لا يقدر على الطواف بنفسه، أو بالصبي، فالمنصوص في المريض لأنه يرمل به، وفي الصبي قولان، وأجراهما أبو الحسن اللخمي في المريض.عقد الجواهر:279/1.وتنظر النوادر:376/2، مختصر خليل: ص78.

المشهور، وإليه رَجعَ، وقيل: يُعِيدُ[1] ما لَمْ يَفُت، وقيل: ما دامَ بمكَّة وإلا فدمٌ، وعلى المشهور لو ذَكَرَ في الرَّابع أنَّه لَمْ يرمُل في الثَّلاثة الأُول فلا شيء عليه، وقيل: يُلغِي ما مَضَى ويُكَمِّل[2]، ويَرْمُلُ من طَافَ عن ذكَرٍ لا امرأةٍ، واستُحِبَّ لمُرَاهِقٍ ونحوَه في إفاضَةٍ، ومُحْرِمٍ من كتَنْعِيمٍ وشِبْهِه على المشهور، لا مُودِّعٍ ومُتَطَوِّعٍ[3] وامرأةٍ[4]، وإن زُوحِمَ فَعَلَ طَاقَتَهُ[5].

[الركن الثالث: السعي]:

والسَّعيُ واجبٌ على المعروفِ قبلَ عرفة على مُحْرِمٍ من الحِلِّ لَمْ يُراهِقْ ولَم يُردِف، فإن أخَّرَهُ بلا عُذرٍ للإفاضَةِ فالدَّمُ خِلافاً لأشهب، وللوَدَاع ففي الإجزَاءِ فيجِبُ[6] الدَّمُ أو يرجِعُ لَهُ خلافٌ، وأمَّا[7] المُراهِقُ والحائضُ والنَّاسِي فبَعدَ الإفاضَةِ[9].

ووقتُهُ بعدَ فراغِهِ من رَكْعَتَي طَوَافِه، وخَرَجَ من أيِّ بابٍ شَاء.

فبَدَأ بالصَّفَا وختمَ بالمَرْوَة، وسبعةٌ أشوَاطٍ وألغَى ما قَبلَهُ إن بدأ بِهَا[10]، ولو تَرَكَهُ أو شوطاً مِنْهُ في حجَّةٍ أو عُمرَةٍ صَحِيحَتَيْنِ أو فاسدَتَيْنِ رجعَ لَه من بلدِهِ

---

[1]- في (ج): "يعيده".

[2]- القول المشهور لمالك، والقول بأن يعيد ما لم يفت لابن عبد الحكم، وقال أشهب:" يعيد ما دام بمكة". تنظر المدونة:1 /448- و459، النوادر:2/375-376، المنتقى:3/496-497.

قال الإمام الباجي:"ومن كان عليه أن يرمل من الرجال فلم يفعل فقد اختلفت الرواية عن مالك في ذلك، واختلفت أقوالهم، وذلك مبني على أصلين : أحدهما: هل هي من الهيئات التي يسوغ فعلها وتركها كاستلام الحجرن أو هي من الأمور اللازمة التي تلزم الطواف كركعتي الطواف، والأصل الثاني: هل يصح رفض الطواف أو لا يصح ؟". المنتقى:3/496.

[3]- في (ج): "تطوع".

[4]- قال سند:" ولا يختلف في طواف الوداع أنه لا رمل فيه، ولا يرمل في طواف الوداع ".الذخيرة:3/246، وتنظر المدونة:1/538، مختصر خليل:ص78.

[5]- تنظر المدونة:1/448، عقد الجواهر:1/279، الذخيرة:3/246.

[6]- في (ج): "ويجب".

[7]- في (أ): "أما".

[8]- في (ج): "فيعيد".

[9]- الأصل في وجوب السعي حديث هشام بن عروة عن أبيه أنه قال:" قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن: أرأيت قولَ الله تبارك وتعالى:(إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما)، فما على الرجل شيء أن لا يطُوفَ بهما، فقالت عائشة: كلا، لو كان كما تقول لكانت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة، وكانت مناة حَذْوَ قُدَيْد وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما جاء الإسلام، سألوا رسول الله عن ذلك؟، فأنزل الله تبارك وتعالى: (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما). الموطأ:ص257 رقم:853.

القول بالرجوع لمن أخره للوداع لابن عبد الحكم .تنظر المدونة:1/460، عقد الجواهر:1/280، الذخيرة:3/252.

[10]- تنظر المدونة:1/459، المعونة:1/573، عقد الجواهر:1/280.

على المشهور، وأتَى[1] بعُمْرَةٍ إن وَطِئَ وإلاَّ فدَمٌ[2]، وَخَفَّفَ ابن القاسم الشَّوْطَيْن، ثم رجَعَ ورَأى إن تَبَاعَدَ أو طالَ[3] أو وَطِئَ فدَمٌ[4].

وصِحَّتُهُ متقَدِّمُ طَوَافٍ ينوِي فَرَضِيَّتَهُ، وإلا أعادَ، فإن رجعَ لبلَدِهِ أو بَعُدَ أو وطئ فدم[5]، وقيل:[6] طَوَافٍ وَاجِبٍ.

وَوَالَى، وفيها إن جَلَسَ في خِلالِهِ أو وَقَفَ لحدِيثٍ مع غيرِهِ أو صلَّى على جَنَازَةٍ أو باعَ أو ابتَاعَ بَنى فيمَا خفَّ، وإن تَفَاحَشَ اِبْتَدَأهُ[7]، وفي إعادَةِ الطَّوَاف قَوْلان[8]، فإن كَمَّلَ سَعْيَه فلا شيء عليه، ولا يَقْطَعُ[9] لفَرْضٍ أُقِيم[10].

[سنن السعي]:

وسُنَنُه:[1] تقبِيلُ الحجَرِ قبلَهُ[11].

[2] واتِّصَالُهُ[12] بالطَّوافِ إلاَّ فيمَا خفَّ، كأن طَافَ بعدَ الصُّبْحِ وسَعَى بعدَ الشَّمس، وكذا بعد العَصر أو ليلاً وأخَّرَهُ حتَّى أصْبَحَ إن بَقِيَ بوُضُوئِهِ، وإلاَّ أعادَهُ مع الطَّوافِ والحَلق، فإن خرَجَ من مكَّة أجزَأهُ وعليهِ دَمٌ[1].

---

[1]- في (ج):"وإن".

[2]- قال مالك:" من نَسِيَ السَّعْي بين الصفا والمروة في عمرة، فلم يذكر حتى يستبعد من مكة، أنه يرجع فيسعى، وإن كان قد أصاب النساء فليرجع فليسع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة، ثم عليه عمرة أخرى والهدي".الموطأ: ص258. و تنظر المدونة:459/1، النوادر:387/2.

[3]- في (ج): "وروي إن تباعد وطال".

[4]- النوادر:385/2.

[5]- جملة "وصحته متقدم طَوَافَ وينوي فرضيته وإلا أعاد، فإن رجع لبلده أو بعد أو وطئ فدم" ساقطة من (ج).

النوادر:389/2، الذخيرة:252/3.

[6]- كذا تظهر في (ب): مع رداءة في الصورة، وكتبت في (أ) و(ج):" وقبل". والأصح ما أثبته.

[7]- تنظر المدونة:460/1.

[8]- كذا في جامع الأمهات:ص196.

[9]- في (أ) و (ب) زيادة :"إلا". ورأيتُ حذفها هو الصَّواب لحذفها من (ج)، ولما نقلَهُ ابن أبي زيد من كتاب محمد، ومن العتبية، وعن ابن حبيب، قال مالك:" إذا أقيمت الصلاة عليه في السعي، فليتمادى إلاَّ أن يصِلَ لوقتِ تلك الصَّلاة، فليصل، ثم يبني على ما مضى من سعيه". النوادر: 379/2.

[10]- في (أ): زيادة جملة "فإن كمل سعيه" وهي مشطوبة.

علَّل الإمام اللعدوي عدم قطع السَّاعي لسعيه إذا أقيم الفَرْضُ بكونِهِ خارجَ المسجِدِ فقال:" فإن أُقِيمَتِ عليهِ الصَّلاةُ وهو فيه لم يقطَعْ بخلاف الطَّائف ؛ لأنه بالمسجِد وعدمُ قطعِهِ فيه طعنٌ على الإمام.." حاشية االعدوي على الخرشي:166/3، وإذا أُخذَ بتَعْلِيلِه كان على السَّاعي القطعُ في هذا الزَّمان لأن الصفا والمروة داخلَ المسجد.

تنظر النوادر:382/2، المنتقى:532/3.

[11]- المدونة:449/1، مختصر خليل:ص78.

[12]- في (أ):"وإيصاله".

[3] ومَشْيٌ إلاَّ لعُذْرٍ كالطَّواف.

[4] وإسْرَاعُ رجُلٍ منَ المِيلَيْنِ[2] الأخضَرَيْنِ فَوْقَ الرَّمَلِ، فإن رمَلَ في جَميعِهِ أساءَ ولا شيء عليه، وإن تركَهُ جملةً فكالطَّوَاف[3].

[5] ودعاءٌ بلا حدٍّ.

[6] ورُقِيُّهُ على الصَّفَا والمروَةِ كالمَرأةِ إن خَلاَ، واستُحِبَّ صُعُودُهُ أعلاَهُمَا حيثُ يَرَى البيتَ، قائِماً إلاَّ[4] لعُذرٍ[5]، غيرَ رافعٍ يَديْهِ على الأصح[6].

[7] بالطَّهَارَتَين، وقيل: يُسْتَحَبُّ[7]، فلو سَعَى جُنُباً أجْزَأَهُ كالحائضِ[8]، وإن أحدَثَ، أو أصابَهُ حقَنٌ فتوضَّأ بنَى إن قَرُب[9].

[خطب الحج]:

وخُطَبُ الحجِّ ثَلاثٌ:[1]: وَاحِدَةٌ بمسجِدِ مكَّةَ بعدَ صلاَةِ الظُّهْرِ من سَابعِ ذي الحجَّةِ، لا قبلَ الزَّوالِ على المشهور؛ يُبَيِّنُ فيهَا[10] المَنَاسكَ، وكيفِيَّةَ الخُرُوج لمنىً والمبيتِ بها، والسَّيْرِ لعرفَةَ[11]، ونزُولَ نَمِرَةَ، ولا يَجْلِسُ في وسطِهَا، وقال

---

[1]- رواية أشهب وابن المواز عن مالك. تنظر العتبية مع البيان:425/3-426، النوادر:383/2، الذخيرة:252/3.

[2]- في (ج): كلمة"الميلين" تظهر "العلى".

[3]- تنظر المدونة:459/1-460، النوادر:376/2، عقد الجواهر:280/3، الذخيرة:253/3.

[4]- في (ج): "لا".

[5]- تنظر المدونة:449/1 و459،المنتقى:523/3، عقد الجواهر:280/1.

[6]- نقل الإمام أبو الوليد الباجي القول الأصح عن ابن القاسم عن مالك، ووجهه بما روي من حديث جابر في الدعاء ولم يذكر رفع اليدين مع استقصائه أقواله وأفعاله في الحج، حتى أنه لم ينقل أحد من ذلك عن النبي □ ما نقل. ونقل عن ابن حبيب أنه يرفع يديه، وَوَجَّهَهُ بأنه موضع دعاء وتضرع وسؤال ورغبة ، ورفع اليدين في مثل هذا مشروع". المنتقى:525/3.

[7]- في (ج): "تستحب".

القول بالاستحباب لسند. تنظر عقد الجواهر:280/1، الذخيرة:252/3.

[8]- الأصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت:" خرجنا مع النبي □ إلا الحج ، فلما جِئْنا سرفَ طَمِثْتُ فدخل علي النبي □ وأنا أبكي، فقال:" ما يبكيك ؟" قلت: لوددت والله أني لم أحج العام، قال:"لعلك نفست؟"، قلت: نعم، قال:"فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم فافعلي كما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري". البخاري: ص67 رقم:305، مسلم: ص567 رقم:2808.

قال مالك :" كل أمر تصنعه الحائض من أمر الحج، فالرجل يصنعه وهو غير طاهر، ثم لا يكون عليه شيء في ذلك، ولكن الفضل أن يكون الرجل في ذلك كله طاهرا.."."الموطأ: ص269 .

تنظر المدونة:459/1، العتبية مع البيان:8/4، الذخيرة:253/3.

ومما يظهر في هذا المقام أن هذا كان قديما، حيث لم يكن المسعى متصلا بالمسجد، أما الآن فحرمة دخول المسجد على الحائض يستوجب عدم سعيها.

[9]- تنظر المدونة:460/1، العتبية مع البيان:433/3.

[10]- في (ج):"فيها" ساقطة.

[11]- في (ج): "بعرفة".

مُطَرِّف[1]:" يَجلِسُ، ويُكبِّرُ[2] في أوَّلِها وخلالَها كالعِيدِ"[3]، وكذا ما بَقِيَ من خُطَب الحَجِّ، قيل: وهو وِفَاقٌ للمدوَّنَة.

[2]:ووَاحِدَةٌ بعرفة يوْمَ التَّاسِع بعدَ الزَّوالِ على المشهور، وقيل: أو قَبْلَه بيَسِيرٍ، وقيل: إن خَطب قبلَهُ وصلَّى بعدَهُ أجْزَأ، وقيل: تُعَادُ إن وقَعَت الظُّهْرُ قبلَ الزَّوالِ، ويَجْلِسُ في وَسَطِهَا اتِّفاقا، ويُبَيِّنُ ما يُفْعَلُ فيهَا إلَى طَوَافِ الإفَاضَةِ، وفيها:" ويُؤَذِّنُ المُؤَذِّنُ بعدَ فرَاغِهَا"، وقيل: إن شاء في أثْنَائِهَا، وحُمِلَت على استِحْبَابِ الأوَّلِ، وتَوْسِعَةِ الثَّاني، وقيل: في جُلُوسِه أوَّلها، وقيل: بين الخُطْبَتَيْنِ، وقيل: وهُوَ فِيهَا.

[3]:ووَاحِدَةٌ في الحادي عشرَ بمنىً[4] بعدَ الزَّوَال، يَجْلِسُ في وسطِهَا على المشهور، ويَذْكُرُ[5] فيها بَقِيَّة المنَاسِكِ، وفي جُلُوسِهِ في أوَّلِ الخُطب الثَّلاثِ قَوْلان[6].

ويَخرُجُ يومَ التَّرويَةِ؛ وهُوَ الثَّامنُ لمنىً بقَدْرِ[7] إدرَاكِ الظُّهر، وكُرِهَ التَّقَدُّمُ قبْلَهُ، ولو بالأبْنِيَةِ[8] على الأصح، كسَيْرِهِ لعرَفَة قبْلَ يومِهَا[9]، ويُصَلِّي فيها الظُّهرَ وأربَعَ صَلَوَاتٍ تَلِيهَا، يُقَصِّرُ منهَا الرُّبَاعِية ولا يَجْمَعُ، ويَبِيتُ بِها، ولا دمَ في تَرْكِه[10].

[الركن الرابع: الوقوف بعرفة]:

---

[1]- **مطرف:** أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة، تفقه على الإمام مالك، وروى عنه، ثقة أمين وفقيه مقدم، خرج له البخاري في صحيحه ، قال بن حنبل :"كانوا يقدمونه على أصحاب مالك، ت:220هـ، وله 83 سنة". تنظر الطبقات: 216/4، التهذيب:458/5 رقم:7807، ترتيب المدارك: 206/1، الشجرة1:/86 رقم:59.

[2]- في (أ) (ب): "ولا يكبر".

[3]- خلاف المشهور في وقت خطبة السابع لابن المواز، وقال بقول مطرف في جلوس الخطيب والتكبير ابن الماجشون. تنظر النوادر:403/2. الذخيرة:253.

[4]- في (أ): "يعني".

[5]- في (ج): "يذكر" بدون واو.

[6]- تنظر في كل ما سبق المدونة:461/1، النوادر:391/2-392 و503، عقد الجواهر:280/1-281، الذخيرة:3 /253-254، جامع الأمهات:ص196.

[7]- في (أ): "بعد".

[8]- في (ج): "بالنية".

[9]- في (أ) و (ب): "يومه".

الأصل في ذلك حديث عبد العزيز بن رفيع قال: سألت أنس بن مالك رضي الله عنه قلت:"أخبرني بشيء عقلته عن النبي ﷺ ، أين صلَّى الظهر والعصر يوم التروية؟، قال: بمنى، قلت: فأين صلى العصر يوم النفر؟، قال: بالأبطح ثم قال: افعل كما يفعل أمراؤك". البخاري: ص320 رقم:1653.

تنظر المدونة:450/1، العتبية مع البيان:453/3، المعونة:578/1، الذخيرة:253/3-254، جامع الأمهات:ص 196 ، مختصر خليل:ص78.

[10]- الموطأ:ص276، المدونة:461/1، عقد الجواهر: 289/1، جامع الأمهات: ص 196.

ويغدُوا بعدَ الشَّمس لعَرَفة فيَنزلُ بنَمِرَة، وإذا زالَت مَضَى لمُصَلاَّهَا، فيُصَلِّي مع الإمامِ بعدَ الخُطْبَةِ الظُّهرَين جَمْعاً[1] وقَصراً، ويُتِمُّ أهْلُهَا كمُزْدَلِفَة ومنىً، ومن فَاتَهُ الجَمْعُ مع الإمامِ جَمَعَ مَكَانَهُ، ابن حبيب:" ولا يَنبَغِي تركُهُ مع الإمَام"، والقراءَةُ سِرِّيَةٌ ولو بيَوْمِ[2] جُمُعَةٍ[3].

[مستحبَّاتُ الوقوف بعرفة]:

ويُستَحَبُّ الدُّعَاءُ والتَّضَرُّعُ إلى الغُرُوب[4]، والإكثَارُ من الذِّكرِ والصَّلاةِ على محمد ﷺ، والوقوفُ بوضُوءٍ، والرُّكوبُ ثُمَّ القِيَامُ إلا لتَعَبٍ[5].

[زمن تَحقُّق الرُّكن]:

والواجبُ من الوُقُوفِ رُكناً حُضُورُ جُزْءٍ من لَيْلَةِ النَّحرِ[6] بعرفَةَ حيْثُ شَاء[7]، لا بَطْنَ عُرَنَةَ على الأصح[8]، وفي وُقُوفِهِ بِمَسْجِدِهَا ثالثها الأصَحُّ الإجزَاءُ بكَرَاهَةٍ[9]، فإن تَرَكَ الوُقوفَ بِهَا لَيلاً لَمْ يُجْزِه، ونَهاراً مع القُدْرَةِ أُجْبِرَ بالدَّمِ على المشهور[10]، كأن دفَعَ قبْلَ الغُرُوبِ ولم يَخْرُج منها إلا بَعْدَهُ، وإن خَرجَ قبْلَهُ ثمَّ رجعَ ووَقَفَ قبلَ الفَجرِ أجْزَأه، ولا دَمَ على الأصح[11].

---

[1]- في (ج): "جميعا".

[2]- في (أ) و (ب):" والقراءة ولو يوم" مع سقوط كلمة " سرية ".

[3]- الموطأ:ص276، العتبية مع البيان:442/3 و445 و453، الذخيرة:390/2 -391، عقد الجواهر:289/1، جامع الأمهات: ص196.

[4]- في (أ) و (ب): "للغروب".

[5]- عن طلحة بن عبيد الله بن كريز أن رسول الله ﷺ قال:" أفضلُ الدُّعاءِ دعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله، وحده لا شريك له". الموطأ: ص143 رقم:500.

تنظر المدونة:463/1، العتبية مع البيان:423/3، النوادر:393/2 -394، الذخيرة:257/3-258، جامع الأمهات: ص 197.

[6]- في (ج): " النحر" ساقطة.

[7]- قال الإمام القرافي:"... وأجمعت الأمة على إجزاء جزء من الليل". الذخيرة:259/3، وتنظر المدونة:463/1.

[8]- والأصل في ذلك حديث مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال:" عرفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن عُرْنَة..." .الموطأ: ص268 رقم:878.

تنظر المعونة:579/1، المنتقى:30/4، جامع الأمهات:ص197.

[9]- توقف مالك في هذه المسألة وتابعه في ذلك ابن عبد الحكم، وقال أصبغ لا حج له، ورآه من بطن عرنة، وقال محمد ابن المواز:من وقف بالمسجد فقد خرج عن بطن عرنة، ولكن الفضل بقرب الإمام. ينظر المنتقى:30/4، النوادر:394/2، عقد الجواهر:281/1، الذخيرة:256/3.

[10]- الأصل في هذا حديث:"... ومن أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج.." الترمذي:198/5 رقم:2975.

تنظر المدونة:262/1-263، النوادر:395/2، المعونة:580/1، عقد الجواهر:289/1، مختصر خليل:78.

[11]- الأصح قول مالك في المدونة ومن كتاب ابن المواز، وقال أصبغ أحب إلينا أن يهدي وليس بواجب. تنظر المدونة :463/1، النوادر:395/2.

ويُجْزِئُ المارُّ إن نَوَى الوُقوفَ وعَلِمَ بِهَا، وقيل: ولو جَهِلَهَا كالمُغْمَى عليه قبلَ الزَّوال على المشهور، وعن مالك: إن أُغْمِيَ عليهِ[1] بعدَهُ[2] وقد وُقِفَ به أجْزَأَهُ، ولو اتَّصَلَ بهِ إلى الدَّفْع منهُ، وإن وَقَفَ به صَحِيحاً ثم أُغْمِيَ عليه أجْزَأه، وإلاَّ فلا[3].

ووَقْتُهُ يَمْتَدُّ إلى الفَجر، فلو قَرُبَ طُلُوعُهُ قَبْلَ وُصُولِهِ لِعَرَفَةَ، فَذَكَرَ صَلاةً إنْ فَعَلَهَا فَاتَ الوُقُوفُ صَلاهَا[4] على المشهور، وَثالثها إن لَمْ يكن أفاقياً، ورَابِعُهَا: إن لَمْ يَكُن قريباً من عرفَة، وقيل: كالمُسَائِفِ[5].

[حكمُ الخَطَإِ في زمن الوقوف]:

ولو وقع الخَطَأُ لأهل المَوْسِمِ في الوُقُوف، فَثالثها المعروف يُجْزِئُ العاشرُ لا الثَّامنُ، وقيل: يُجْزِئُ العاشرُ اتِّفاقا، ويَتَأَخَّرُ ما بقِيَ من عملِ الحجِّ يوماً كأن لَمْ يُخْطِئُوا[6]، ومن رُدَّت شهادَتُهُ في الهلالِ[7] لَزِمَهُ الوُقوف كالصَّوْمِ[8].

[الدفع إلى مزدلفة]:

ثم يَدْفَعُ بعد الغُرُوب مع الإمَامِ، وأُرْخِصَ في تَقدِيمِ الضُّعَفَاءِ، ويُكْثِرُ من الذِّكْرِ والتَّسْبِيحِ والتَّهليلِ، وكُرِهَ المُضِيُّ من غيرِ طريقِ المأزَمَيْنِ[9].

فيُصَلِّي العِشَاءَيْنِ جَمعاً[10] وقَصْراً بعد الشَّفَقِ إن لَمْ يعجَز، وإلا فبعدَهُ حيْثُ كانَ، فإن قَدَّمَهُما[11] قبلَهُ أعادَ العِشاءَ، وفي المَغْرِبِ ثالثها لابن القاسم تُعَادُ[1] في الوَقْتِ، وإن أتَى مُزْدَلِفَة قبلَهُ أخَّرَهُما، وقال أشهب:" يُصلِّيهَا حينئِذٍ"[2].

---

[1]- في (أ): "عليه" ساقطة.

[2]- في (ج): "بعد".

[3]- القول بالعِلْمِ بعرفة لمحمد بن المواز، والقول بالإجزاء لسند، قال القرافي: والأشهر الإجزاء. الذخيرة:260/3.

والقول المشهور في المغمى عليه لمالك في المدونة، وقول ابن القاسم وأشهب من رواية ابن حبيب من المجموعة.

تنظر المدونة:263/1، النوادر:396/2-397، عقد الجواهر:281/1-282.

[4]- في (أ) و (ب): "صلى".

[5]- تنظر النوادر:396/2، المعونة:580/1، عقد الجواهر:282/1، الذخيرة:260/3، جامع الأمهات:ص197.

[6]- تنظر العتبية مع البيان:54/4- إلى 57، عقد الجواهر:282/1، الذخيرة:258/3-259.

[7]- في (ج): "الإهلال".

[8]- كذا من قول سند. الذخيرة:259/3.

[9]- في (ب): "المزامير".

الأصل في إكثار الذكر قوله تعالى: ( ). البقرة: الآية:198.

تنظر المدونة:450/1، المقدمات:ص237، الذخيرة:261/3، جامع الأمهات:ص197، مختصر خليل:ص79.

[10]- في (ب): "جميعا".

[11]- في (ب)و في (ج): "قدمها".

وله وَضْعُ رحلِهِ قبلَ الصَّلاة إن خَفَّ وإلا فبعدَهَا، واستَحَبَّ أشهب تقديمَهَا مُطْلَقاً، إلا لثِقْلِ دَابَّةٍ[3] ونحوه[4]، فإذا صلَّى المَغربَ[5] حَطَّ عنْهَا إن شاءَ قبْلَ العِشَاءِ، وإن لَمْ يكُن بِهَا ثِقَلٌ.

ولا يَتَعَشَّى قبلَ صلاةِ المغربِ، ولهُ ذلك بعدَهَا وقبلَ العِشَاءِ فيمَا خفَّ، وإلاَّ أخَّرَهُ حتى يُصلِّيهَا[6].

ومن وقفَ بعدَ دفعِ الإمامِ، وطمِعَ في إدْرَاكِ مُزْدَلِفَة قبلَ ثُلُثِ اللَّيْل أخَّرَ ليَجْمَعْهُمَا[7] بِها، وقيل: مُطلقا، وقيل: يُصلِّي كلَّ وَاحِدَةٍ لوَقْتِهَا[8].

والسُّنَّةُ النُّزُولُ بِها والمبيتُ، وإلاَّ فالدَّمُ خِلافاً لِعبد الملك، ولا يشترَطُ جميع اللَّيل ولا جُلُّهُ على المشهور، بل لو نَزَلَ ثُمَّ دَفَعَ منهَا ولو من[9] أوَّلِ اللَّيل[10] أجْزَأهُ إن حَطَّ عن رَاحِلَتِهِ[11] لا أناخَهَا[12] فقط، ولو نَزَلَ[13] بعدَ الفَجر أجْزَأه، ولا دمَ خِلافاً لأشهب[14]، ويَرْتَفِعُ[1] عن بَطْنِ مُحَسِّرٍ[2]، ثم يَقِفُ للدُّعَاء والذِّكرِ عندَ المشعَرِ

---

[1]- في (أ): "يعاد".

[2]- عن كريب، مولى ابن عباس، عن أسامة بن زيد، أنه سمعه يقول:"دفع رسول الله ﷺ من عرفة، حتى إذا كان بالشعب، نزل فبال، فتوضأ فلم يسبغ الوضوء، فقلت له: الصلاةَ يا رسول الله، فقال:" الصلاةُ أمامك"، فركب، فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء، ثم أقيمت الصلاة، فصلى المغرب، ثم أناخ كل إنسان بعيرهُ في منزله، ثم أقيمت العشاء فصلاها، ولَمْ يصل بينهما شيئا".الموطأ: ص276 رقم:909، البخاري:ص327 رقم:1669، مسلم:ص600 رقم:2976.

تنظر المدونة:465/1، النوادر:397/2، الذخيرة:261/3 و 262.

[3]- في (ج): "دابته".

[4]- في (ب): "نحوها".

[5]- في (ج): "المغرب"ساقطة.

[6]- سبق حديث كريب في الموطأ وغيره، وقول أشهب نقله عنه ابن أبي زيد من كتبه.النوادر:397/2.

[7]- في (ب): "ليجمعها".

[8]- القول الأول لابن القاسم، والثالث لابن المواز. النوادر:397/2.

[9]- في (ب) و (ج): "من" ساقطة.

[10]- في (ب): "الليل" ساقطة.

[11]- في (أ) و (ب): "وإن وضع على راحلته".

[12]- في (أ): "لاناخها".

[13]- في (ج): زيادة "بها".

[14]- قال الإمام القرافي:"ولا يشترط استغراق النصف الأول من الليل.. لأن سودة استأذنته عليه السلام ليلة الزدلفة أن تدفع قبل حط الناس فأذن لها. ولم يبين لها وقتا مخصوصا". الذخيرة:263/3.

عن عائشة رضي الله عنها قالت:"استأذنت سودة النبي ﷺ ليلة جمع - وكانت ثقيلة ثَبْطَةً- فأذن لها". البخاري: ص329 رقم:1670، مسلم:ص605 رقم:3008.

الحرامِ إذا صلَّى الصُّبحَ لا قبلَهَا، وإلاَّ[3] بعدَ الإسْفَار[4].

ويُسْتَحَبُّ أن لا[5] يَدْفع قبلَ الإمَامِ إلاَّ أن يتأخَّرَ بعدَ الإسفَارِ، ومن لَمْ يقِف حتَّى يدفَعَ[6] الإمامُ دفع معَهُ لمنىً مُسرِعاً ببَطْنِ مُحَسِّر؛ وهو قَدْرُ رَمْيَةِ حجَرٍ، وإن تقدَّمَ النِّسَاء والصِّبيانُ أو تأخَّرُوا فواسِعٌ[7].

فإذا وصَلَ رَمَى جَمْرَةَ العقَبَةِ بعدَ الشَّمْسِ ببَطْنِ الوَادي ومنىً عن يَمِينِهِ قبْلَ وَضْعِ رَحْلِهِ راكباً إن قَدَرَ بسَبْعِ حصيَاتٍ، ويُكَبِّرُ مع كلٍّ[8].

تنظر المدونة:466/1، النوادر:399/2، المعونة:581/1، عقد الجواهر:284/1.

[1]- في (ج): "ويدفع".

[2]- والأصل في ذلك حديث مالك أنه بلغه أن رسول الله قال:"... والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن مُحَسِّرْ". الموطأ:ص268 رقم:878. تنظر المعونة:579/1.

[3]- في (ج): "ولا".

[4]- عن أبي إسحاق سمعت عمرو بن ميمون يقول:" شهدت عمر رضي الله عنه صلى بجمع الصبح، ثم وقف فقال:" إن المشركين كانوا لا يُفِيضُونَ حتى تطلع الشمس، ويقولون: أشرَقَ ثَبِيرُ. وأن النبي خالفهم، ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس". البخاري:ص330 رقم:1684.

تنظر النوادر:400/2، الذخيرة:263/3، جامع الأمهات:ص198، مختصر خليل:ص79.

[5]- في (أ) و (ب): "ألا".

[6]- في (ج): "دفع".

[7]- عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان يحرك راحلته في بطن محسر" الموطأ:ص271 رقم:889.

عن سالم، وعبد الله ابني عبد الله بن عمر:" أن أباهما عبد الله بن عمر كان يقدم أهله وصبيانه من المزدلفة إلى منى، حتى يصلوا الصبح بمنى، ويرموا قبل أن يأتي الناس". الموطأ:ص270 رقم:883.

تنظر المدونة:466/1، المنتقى:41/4-42، الذخيرة:263/3، جامع الأمهات:ص198، مختصر خليل:ص79.

الواسع: تَرِدُ لما تركه وفعله سواء. كشف النقاب الحاجب: ص 170.

[8]- عن جابر بن عبد الله :"... حتى أتى بطن محسر فحرك قليلا، ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى، حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة، فرماها بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة منها، مثلَ حصى الخذف. رمى من بطن الوادي...". مسلم: ص574 رقم:2839.

تنظر المعونة:582/1-583، المنتقى:89/4، عقد الجواهر:287/1.

ووقتُهَا من طُلُوعِ فجْرِ[1] يومِ النَّحْرِ للغُرُوبِ، وأفضلُهُ من طُلُوعِ الشَّمس للزَّوَال، واللَّيْلُ قضاءٌ على المشهور[2].

[التَّحلُّل الأصغر]:

وحلَّ بِها غيرَ نساءٍ وصَيدٍ، وَكُرِهَ طِيبٌ ولا فِدْيَةَ فيه[3] على المشهور[4].

ثُمَّ يَنْحَرُ إن كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، ثُمَّ يَحْلِقُ وَلَوْ بِنُورَةٍ على الأصحِّ إنْ عمَّ رَأْسَهُ، وتعيَّنَ الحلق لِعَدَمٍ أو يَسَارَةٍ وكَتَصْمِيغٍ، وَإلا كَفَى التَّقْصِيرُ؛ وهو أن يَجُزَّ مِن قُرْبِ أُصُولِ[5] شَعْرِ رَأسِهِ، فإن اقتَصَرَ على بَعْضِه لَمْ يُجْزِهِ على المنصوص، وتَأْخُذُ المرْأةُ قدْرَ[6] الأنْمُلَةِ ونحوِها[7]، وهو السُّنَّةُ لَهَا[8].

ومن ضَلَّ هدْيُهُ طلبَهُ للزَّوَالِ وإلاَّ حلَقَ وأفَاضَ، وحَلَّ لهُ[9] مَا بَقيَ كغَيرِه[10]، فلو حَلَقَ قبْلَ رَمْيِهِ فَفديَةٌ على الأصح، وَقَبْلَ نَحْرِهِ[11] جَهْلاً أو خطأً فلاَ فِدْيَةَ على المشهور، ولا يجُوز تَعَمُّدُهُ على الأظهر[12].

---

[1]- في (ج): "الفجر".

[2]- تنظر النوادر:401/2، العتبية مع البيان:51/4، عقد الجواهر:285/1، جامع الأمهات:ص200.

[3]- في (أ): "فيه" ساقطة.

[4]- تنظر المدونة:477/1، عقد الجواهر:285/1، جامع الأمهات:ص201، مختصر خليل:ص79.

[5]- في (ب): "وهل أن يجز من جميع"، وفي (أ): وهو أن يحز من أصول جميع".

[6]- في (أ): " كقدر".

[7]- في (ج): "أو نحوها".

[8]- في (ب): "لها"ساقطة.

الأصل في ذلك حديث عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال:" اللهم ارحم المحلقين"، قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟، قال: "اللهم ارحم المحلقين"، قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟، قال: "والمقصرين ". الموطأ: ص273 رقم:896، البخاري:ص 337 رقم:1727، مسلم:ص610 رقم:3035.

الأصح في استعمال النورة، وخلافه لأشهب، والمنصوص في عدم إجزاء الاقتصار على البعض قول ابن القاسم في المدونة: 453/1. وتنظر رص:473 و475، الذخيرة:412/2، عقد الجواهر:283/1-284.

[9]- في (ج): "حل به".

[10]- تنظر المدونة:452/1، العتبية مع البيان:30/4.

[11]- في (أ) و (ب): "وقيل: إن نحره".

[12]- قال تعالى: (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله) البقرة:196 ، و" لأنه ﷺ رمى ثم نحر ثم حلق". تنظر المعونة:584/1، عقد الجواهر:287/1، الذخيرة:267/3.

[طواف الإفاضة]:

ثم يأتي مكّة للإفاضَةِ وله تأخِيرُهَا مع السَّعْي الآخر لأيَّامِ التَّشْرِيقِ، والتَّعْجِيلُ أوْلَى[1]، فإن أخَّرَ لِلْمُحَرَّمِ[2]، أو وَطِئَ قَبْلَهَا، أو أخَّرَ الحَلْقَ لِبَلَدِهِ جهلاً أو ناسياً أو تَطَاوَلَ، فالدَّمُ ويَحْلِقُ قبلَهُ[3]، وقيل: إن حلقَ في أيَّامِ الرَّمْيِ فلا شَيْءَ عليه، وإلاَّ فالأحَبُّ الدَّمُ، وقيل: يَجِب.

فلو أفاضَ قبلَ الرَّمْيِ أجْزَأهُ على الأصح وعليْهِ دَمٌ، وَثالثها تُسْتَحَبُّ[4] الإعَادَةُ[5]، وقبلَ الحَلْقِ فَرُوِي يُجْزِئُه، ورُوِي يُعِيدُهُ بعدَ الحَلْقِ، وعنه يُسْتَحَبُّ، وقبلَ النَّحْرِ[6] أجْزَأتْهُ الإفَاضَةُ على المنصوص، ولو صَادَ قبْلَ الإفاضَةِ فلاَ جزَاءَ على المشهور[7].

وكُرِهَ أن يُقَالَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ أو زُرنَا قبرَهُ[8] ﷺ[9].

[الرجوع إلى منىً لرمي الجمار]:

---

[1]- الأصل قوله تعالى:). الحج: الآية:29.

وحديث عائشة قالت:"أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر...". أبو داود::208/2 رقم:1973.

تنظر المدونة:455/1-456/1، وتنظر المقدمات:ص235، المعونة:585/1-586/1، الذخيرة:270/3.

[2]- في (أ):"المقدم"، وفي (ب): "المحرم" .

[3]- تنظر المدونة:467/1-468، النوادر:410/2-411، عقد الجواهر:289/1، الذخيرة:268/3 و271، جامع الأمهات: ص201.

[4]- في (أ): "يستحب".

[5]- القول الأصح لابن القاسم، ورواه عن الإمام مالك، وخلافه مروي عن مالك أيضا، واستحب أصبغ الإعادة. عقد الجواهر:1 /283، وتنظر المدونة:498/1.

[6]- في (ج): "الفجر".

[7]- تنظر النوادر:410/2-411 و 414، مختصر خليل:79.

عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه قال:"وقف رسول الله ﷺ للناس بمنى والناس يسألونه، فجاءه رجل فقال له: يا رسول الله، لم أشعر فحلقت قبل أن أنحر، فقال رسول الله ﷺ:" أنحر ولا حرج". ثم جاءه آخر، فقال: يا رسول الله، لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي!، قال: "ارم ولا حرج"، قال: فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قُدِّمَ، ولا أخر إلا قال:" افعل ولا حرج".الموطأ:ص290 رقم:951، البخاري: ص338 رقم:1736، مسلم:ص611 رقم:3046.

[8]- في (ج): "قبله".

[9]- في (ب): "صلى الله عليه وسلم".

قال ابن القاسم: وكان مالك يكره أن يقول الرجل طواف الزيارة، قال وقال مالك: وناس يقولون: زرنا قبر النبي عليه السلام، قال: فكان مالك يكره هذا ويعظمه أن يقال إن النبي يزار". المدونة:425/1.

ثم يرجِعُ بعدَ الإفاضَةِ لِمِنىً مبادراً على الأوْلى[1]، وخُيِّرَ إذا سمِعَ الأذَانَ أو الإقامة بينَ الصَّلاةِ والمُضِيِّ ولو يَوْمَ جُمُعَةٍ[2]، وقال في يمَن أرَادَ أن يَتَنَفَّل كالطَّوَّافِين:" لَيْسَ من عَمَلِ النَّاس، وأرجُو أن يكُونَ خَفِيفاً"[3].

ويَبِيتُ[4] بمنىً فَوْقَ[5] العقبةِ للَيْلَتَين إن تَعَجَّلَ قبلَ الغُرُوب من الثَّاني، ويسقُطُ عنْهُ رَمْيُ الثَّالثِ، وقيل: يَرْمِي لهُ عَقِبَ الثَّاني[6]، ولا يلزَمُهُ عَوْدٌ إن بات بِمَكَّةَ على المشهور، وقيل: يَرجِعُ، وإلاَّ فدَمٌ[7]، وإن جاوزَ العقبَةَ فغَرَبَتْ مضَى ولا شَيْءَ عليهِ، وإن أفَاضَ ثُم بَدَا لهُ التَّعْجِيلُ بمكَّة، فلهُ ذلكَ ما لَمْ تَغْرُبِ الشَّمسُ، وكذا إن عَادَ بِمنىً ثمَّ بَدَا لهُ قبْلَ الغُروب، ولو تَعَجَّلَ فأفاضَ ثم انصرَفَ فكان مَمَرُّهُ بمنىً ونَسيَ شيئاً بِها، فغَرَبَتْ وهُوَ بِها نَفَرَ ولا يَضُرُّه ذلك[8].

ولِلْمَكِيِّ التَّعجِيلُ، ورُوِيَ إن كانَ لعُذْرٍ، وإلَيْهِ رجَعَ، وصُحِّحَ الأوَّلُ، قال: ولا يُعْجِبُنِي ذَلِكَ لإمَامِ الحَجِّ[9].

ويَبِيتُ غيرُ المُتَعَجِّل[10] بِها ثلاثاً، وفي تَرْكِ جُلِّ ليلةٍ دمٌ كمَبِيتِهِ[11] بمكَّة، ولو لِمَرَضٍ أو من وَرَاءِ العَقَبةِ، وقيل: إن بَاتَ كلَّ اللَّيلةِ، وإلاَّ فلا[12].

---

[1]- **الأولى:** بمعنى الأحسن. كشف نقاب الحاجب:ص122].

[2]- تنظر العتبيةمع البيان:417/3 و33/4، النوادر:414/2-415.

[3]- كذا من قول مالك في العتبية:407/3-408.

[4]- في (ج): "ويثبت".

[5]- في (ب) و (ج): "قبل".

[6]- القول بسقوط رمي اليوم الثالث لمحمد بن المواز، والقول بأنه يرمي له عقيب الثاني لابن حبيب، وقال أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني:" وليس هذا-أي قول ابن حبيب– قول مالك أو أحد من أصحابه". ينظر البيان:496/3، النوادر:417/2، الذخيرة:281/3.

[7]- قال تعالى:" فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه"البقرة: الآية:203.
القول بوجوب الدم لعبد الملك ابن الماجشون، وإليه ذهب ابن حبيب، والقول المشهور لابن المواز. ينظر البيان:453/3، المعونة:588/1.

[8]- تنظر العتبية مع البيان:453/3-454، النوادر:415/2-416.

[9]- في (أ): "الحاج".
تنظر العتبية مع البيان:468/3، النوادر:417/2.

[10]- في (ب): "النعجل".

[11]- في (ب): "كمبيت".

[12]- ينظر الموطأ: ص280-281، النوادر:415/2، الذخيرة:279/3.

وأُرْخِصَ لِمَنْ وَلِيَ السِّقَايَةَ في تَرْكِ المَبِيتِ، وللرُّعَاةِ[1] في الانصِرَافِ بعدَ جَمْرَةِ العقبة، ويَأْتُونَ في الثَّالثِ فيَرْمُون ليَوْمَيْن، وقَالَ مُحَمَّدٌ:" أو يَرْمُون ليلا"[2].

[صفة الرمي]:

والرَّمْيُ في كل يومٍ بعد يومِ[3] النَّحْرِ للجَمَرَاتِ[4] الثَّلاث، يَبْدَأُ بالتِي تَلِي مَسْجِدَ منىً فيَرْمِيهَا من فَوْقِهَا مَاشياً بسَبْع حصيَاتٍ مُتَتَابِعَاتٍ، يُكَبِّرُ مع كُلٍّ، ثمَّ يَسْتَقبلُ العَقَبَةَ فيُهَلِّلُ ويَحْمَدُ الله ويُصَلِّي على مُحَمَّدٍ، ولا يَرْفعُ يَدَيْهِ على الأصح، ويَدْعُوا بقَدْرِ[5] إسرَاعِ قرَاءَةِ سورَةُ[6] البَقَرَة[7]، ثم يُثَنِّي بالوُسْطَى كَذَلِكَ، وقيل: إلاَّ لِزِحَامٍ فمِنْ فَوْقِهَا، إلا أَنَّه يَتَيَاسَرُ يَسيراً للدُّعَاءِ فيهَا، وقيل: كَالأُولَى، ثم يَخْتِمُ بالعقَبَةِ، فيَرْمِيهَا من أسفَلِهَا بِبَطْنِ الوَادِي، ولو في الوُقُوفِ على الأصح، ويُنْصَرِفُ ولا يَدْعُوا[8].

[زمن الرمي]:

ووقْتُه منَ الزَّوالِ للغُروبِ[9]، واللَّيلُ قَضَاءٌ على المشهور، وأفضَلُهُ عَقِبَ الزَّوَالِ، فَإن رَمَى قبلَهُ أعادَ بعدَهُ، وقَضَى الكُلَّ لآخِرِ الرَّابع، ثم يَفُوتُ خِلافاً لأبي مُصعب، ولا قضاءَ للرَّابِعِ[10]، ولاَ يَبطُلُ الحجُّ بفَوَاتِ شيءٍ منهَا، وقال عبد الملك:" إن لَمْ يَرمِ جمرةَ العقبةِ حتَّى مَضَتْ أيَّامُ الرَّمي بَطَلَ"، ويَجبُ الدَّمُ اتِّفاقاً،

---

[1]- في (أ) و (ج): "وللرعا".

[2]- عن ابن عمر رضي الله عنهما قال:"أن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه استأذن رسول الله □أن يبيت بمكة ليالي منىً، من أجل سقايته، فأذن له". البخاري:ص339 رقم:1745، مسلم: ص615 رقم:3068.

عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه: أن أبا البَدَّاح بن عاصم بن عدي أخبره عن أبيه، أن رسول الله □ أرخص لرعاء الإبل، في البيتوتة خارجين عن منى، يرمون يوم النحر، ثم يرمون الغد، ومن بعد الغد ليومين، ثم يرمون يوم النفر". الموطأ: ص281.

ينظر الموطأ: 281-282، النوادر:2/404-405 و415، عقد الجواهر:1/255.

[3]- في (ب): "يوم" ساقطة.

[4]- في (ج): "بالجمرات".

عن عائشة قالت:"... ثم رجع إلى منى فمكث بها ليالي أيام التشريق يرمي الجمرة إذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الأولى والثانية فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة ولا يقف عندها". أبو_داود:2/208 رقم:1973.

[5]- في (أ) و (ج): "بقرب".

[6]- في (أ) و (ب):"سورة" ساقطة.

[7]- قال الإمام الباجي:"وَيُسْتَحَبُّ طُولُ القِيَامِ عِنْدَهُمَا لِلدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ". المنتقى:4/89. وينظر الموطأ: ص280-281، المدونة:1/469-470، الذخيرة:3/281.

[8]- تنظر المدونة:1/469، النوادر:2/402-403، عقد الجواهر:1/286-287.

قال الإمام القرافي:"وترتيب الرمي منقولا خلفا عن سلف، وليس في تركه دم عند الجميع لأنه هيئة نسك، وليس نسكا". الذخيرة:3/281.

[9]- في (ج): "إلى الغروب".

[10]- تنظر المدونة:1/470-471، النوادر:2/406، العتبية مع البيان:4/51، عقد الجواهر:1/286.

ومع القَضَاءِ على المشهور، وَثالثها إن تَعَمَّد، ورَابِعُهَا إن ذكرَ بعد النَّفَرِ لا قبلَهُ، ويَرْمِي فيهما[1].

[شروط صحة الرمي]:

ويُشتَرَطُ [1]: كونُهُ حَجَراً ولو مُتَنَجِّساً على الأصح، قَدْرَ حصَى الخَذْفِ، وهُو دُونَ[2] الأُنْمُلَةِ طُولاً وعَرضاً، وقيل: قدْرَ البَاقِلاَّ، وقيل: قدْرَ النَّوَاةِ، و استَحَبَّ مالكٌ أكبرَ من ذلك بيَسِيرٍ، كلَقْطِهَا من مُزْدَلِفَة[3]، وقيل: من وَادِي مُحَسِّر[4] لا كسرهَا.

ويُكْرَهُ الكبيرُ جداً، كالمَرْمِيِّ[5] به على المشهور، وَثالثها إن تَسْقُط من يَدِهِ حصَاةٌ، فلَهُ أخذُ غَيْرِهَا إن لَمْ يَعْرِفْهَا[6]، وعلى المشهور ففي الإعَادَةِ إن لَمْ تَمْضِ أيَّامُ منىً أعَادَ، وإلاَّ فلا شَيْءَ عليه، فإن فاتَ ففي الإجْزَاءِ قَوْلان، اللَّخمي: إلا أن يَكُونَ الرَّمْيُ بوَاحِدَةٍ[7] فلا يُجْزِيه اتِّفاقا، ولا يُجْزِئُ قدْرَ الحِمَّصَةِ فمَا دُونَها، كطينٍ ومعدنٍ حديدٍ أو زَرْنِيخٍ ونحوهما[8].

[2]:وكونُهُ رَمياً على بِنَاءِ الجَمْرَةِ أو مَكَانِ حَصَاهَا، فلو وقَعَت دُونَ الجَمرَةِ أو على مَحْمَلٍ وادْدَفَعَت بقُوَّةِ الرَّمْيَةِ أجْزَأت[9]، لا إن نَثَرَهَا غيرُه، أو تَدَحْرَجَت من عُلُوٍّ، أو تَجَاوَزَت الجمرة، أو طَارَت[10] غيرُهَا لَهَا، ووَقَعَتْ هي دُونَها، أو لَمْ يَقصِدْ الرَّمْيَة، أو وضعَهَا، وكذا إن طرحَهَا خِلافاً لأشهب، وفي إجْزَاءِ ما وَقَعَت[11] بشُقُوق البِنَاءِ للمُتَأخِّرِين قَوْلان[12].

---

[1]- تنظر النوادر:405/2، العتبية مع البيان:63/4، عقد الجواهر:286/1.

[2]- في (ج): "قدر طول" وصححت في الهامش.

[3]- تنظر المدونة:471/1، النوادر:401/2، العتبية مع البيان:63/4، عقد الجواهر:285/1، الذخيرة:264/3، مختصر خليل:ص80.

[4]- في (ج): "محيسر".

[5]- في (ج): "كالمرمى".

[6]- تنظر المدونة:470/1-471، النوادر:406/2.

[7]- في (ج): "واحدة".

[8]- عن ابن عباس عن الفضل بن عباس وكان رديف رسول الله :" أنه قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا عليكم بالسكينة، وهو كاف ناقته حتى دخل محسرا وهو من منى، قال:" عليكم بحصى الخذف الذي يرمى به الجمرة، وقال: لم يزل رسول الله يلبي حتى رمى الجمرة". مسلم: ص601 رقم:2979.

تنظر الذخيرة:264/3-265.

[9]- في (أ): "أجزأت" ساقطة.

[10]- في (ب): "أطارت".

[11]- في (ب): "ما وقع "مكررة .

[12]- تنظر المدونة:470/1، الذخيرة:276/3، مختصر خليل:ص80.

ويُشتَرَطُ[3]: تَرْتِيبُهُنَّ على الأصح، فلو بَدَأ بالأخرَى وخَتَمَ بالأولى[1]، أو بَدَأ بالوُسْطَى وثَنَّى بالأخْرَى وخَتَمَ بالأولى، أو ثَنَّى بالأولى وخَتمَ بالأخرَى أعَادَ الوُسطَى والأخرَى، ولو رَمَى الأولى، ثم خَتَمَ بالوُسطَى أعادَ الأخرَى فقَط[2].

ولو نَسِيَ الأولى من اليَومِ الثَّاني فَذَكَرَهَا في الرَّابِع بعدَ رَمْيِهِ فَعَلَهَا وما بعدَهَا في يَوْمِهَا، وأعَادَ للرَّابِعِ على المشهور، لا الثَّالِثَ لِخُرُوجِ وَقْتِهِ، ولو ذكرَهَا في يومِهَا أتى بها، وأعادَ ما بَعْدَها[3]. [4]

[العمل في نسيان شيء من الرمي]:

ولو نسيَ حصَاةً من جَمْرةٍ اكتَفَى بِهَا على المشهور، وَثالثُهَا إن ذَكَرَ[5] في يَوْمِهَا، وإلاَّ رَمَاهَا بسَبْعٍ[6]، ولو جَهِلَ مَوْضِعَهَا فالمشهورُ وإليهِ رَجعَ: يرمِي الأولى بحصَاةٍ، ومَا بعدهَا بسبعِ سبعٍ، ورُوِي والأولى، ومثلُهُ من بَقِيَتْ بيَدِهِ حصَاةٌ ولا يَدْرِي مكانَهَا[7].

ولو رَمَى بخَمْسٍ خمسٍ اعْتَدَّ[8] بالخَمْسِ الأولى، وكمَّلَ ولا شيءَ عَليه إن ذَكَرَ من يَوْمِهِ، وإلاَّ فدَمٌ على الأصح[9].

ولو رَمَى كُلَّ جَمْرَةٍ بحصاةٍ حصاةٍ حتَّى أكْمَلَ صَحَّت الأولى، ورَمَى الوُسطَى بستٍّ، والأخرَى[10] بسَبعٍ[11].

ولو رَمَى عنهُ وعن صَبِيٍّ أجْزَأه[12]، وإن[13] حَصَاةً حصاةً على المشهور[1].

---

[1]- في (ب): "الوسطى".
[2]- تنظر العتبية مع البيان:399/3، النوادر:406/2، عقد الجواهر:286/1.
[3]- المدونة:468/1-469، الذخيرة:277/3.
[4]- في (ج):زيادة "ولو نسي حصاة من جمرة أتى بها وأعاد ما بعدها".
[5]- في (ب): "إن ذكرها".
[6]- المدونة:469/1-470، عقد الجواهر:286/1.
[7]- تنظر المدونة:469/1، العتبية مع البيان:437/3-438.
[8]- في (ج): "إعتدل".
[9]- المدونة:468/1.
[10]- في (ب): "الخير".
[11]- قول ابن المواز. النوادر:406/1.
[12]- في (ب): "أجزأ".
[13]- في (ب): "ولو".

ولو تركَ[2] حَصَاةً أو جَمرَةً أو الكُلَّ إلى اللَّيْلِ أهْدَى[3]، قَالَ مُحَمَدٌ:" في الحَصَاةِ شاةٌ، والجَمرَةِ[4] بقرةٌ، والجميع بدنةٌ"، وفيهَا: البَدَنَةُ في الجَمرةِ أو الجَميع، فإن لَمْ يَجِد فبقَرَةٌ، وإلاَّ صَامَ، وفي الحصاةِ دمٌ، وقيل: في الجمرَةِ بدنةٌ كالجميع، وفي الحصاةِ إلى ستٍّ شاةٌ[5].

[رمْيُ المريض]:

وإذا وجدَ المريضُ حَاملاً، وهو يَقْدِرُ[6] على الرَّمي رَمَى بيدِهِ، ولا يَضَعُهَا في كفِّ غيرِه، وإن عجَزَ استَنَابَ، وتَحَرَّى وقْتَ الرَّمْيِ لكُلِّ حصَاةٍ، وعليه دَمٌ خِلافاً لأشهب[7]، وهَلْ يَقفُ الرَّامِي عنْدَهُ للدُّعَاءِ عندَ الجَمْرَتَيْنِ أو لا؟ قَوْلان[8]، وعلى الأصحِّ يَتَحَرَّى المريضُ ذلِكَ ليَدْعُو، وأعادَ إن صحَّ قَبْلَ الفَواتِ بالغُرُوبِ للرَّابِع مع الدَّمِ، إلاَّ أن يصِحَّ يومَ النَّحرِ فيُعِيدَ العَقَبَةَ[9] ولا دَمٌ[10]، وفي استِنَابَتِهِ إن ظَنَّ الصِّحَةَ قبل الفوات قَوْلان[11].

[الرَّمي عن الصغير والمجنون والمغمى عليه]:

وَرُمِيَ عن صَغِيرٍ لا يُحسِنُ ولا دَمٌ، وإلاَّ فالدَّمُ على من أحَجَّهُ، كأنْ تَرَكَه من يُحْسِن[12].

---

[1]- ما شهره خلاف المدونة. تنظر المدونة:423/1-و471، جامع الأمهات:ص200، مختصر خليل:ص80.

[2]- في (ب): "ترك"ساقطة.

[3]- تنظر المدونة:468/1، العتبية مع البيان:456/3، مختصر خليل:ص80.

[4]- في (ب): "وفي الجمرة".

[5]- القول الأخير لعبد الملك. تنظر المدونة:468/1، النوادر:405/2، وعقد الجواهر:286/1.

[6]- في (ب): "يقوى".

[7]- بقول أشهب قال عطاء أيضا. تنظر المدونة:471/1، النوادر:407/2، الذخيرة:279/3.

[8]- النوادر:407/2.

[9]- في (أ) و (ب): "للعقبة".

[10]- تنظر المدونة:471/1، النوادر:407/2، الذخيرة:279/3.

[11]- تنظر النوادر:407/2، الذخيرة:280/3.

[12]- عن جابر قال:"كنا إذا حججنا مع النبي □ فكنا نلبي عن النساء ونرمي عن الصبيان".قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. الترمذي:266/3 رقم:927.

والمَجْنُونُ والمُغمَى عليهِ كالصَّغيرِ، وهل يَقفُ[1] عنهُ الرَّامِي للدُّعاءِ عندَ الجَمرتين؟ قَوْلان، وخُرِّجَا في المجنُون والمُغمى عَلَيه[2].

[استحباب التحصيب]:

ويُسْتَحَبُّ التَّحْصِيبُ[3] للرَّاجِعِ من منىً غيرِ المُتَعَجِّلِ، يَنزِلُ حيثُ المَقْبَرَةُ بالأبْطُحِ[4]، فصلَّى فيهِ أرْبَعَ صَلَوَاتٍ ثم يَدخُل مكَّة بعْدَ العِشَاءِ، وإن كانَ يومَ الجُمُعَةِ تركَهُ ودخَلَ[5] للصَّلاة، ووسَّعَ مالكٌ فيه لغَيْرِ مُقْتَدَى[6] به، وفي تَقْدِيمِ الأثْقَالِ[7].

وتنظر الذخيرة:280/3، مختصر خليل:ص79.

[1]- في (أ): "وهل يقف"ساقطة.

[2]- في (ب): "كالصغير وهل يقف عنه الرامي للدعاء عند الجمرتين قَوْلان ، وخرجا في المجنون والمغمى عليه"ساقطة.

المصدر السابق، ونفس الصفحات.

[3]- **التَّحْصِيبُ:** قال الأزهري:" التَّحْصِيبُ: النَّوْمُ بالشِّعْبِ الذي مَخْرَجُه إلى الأبْطح ساعةً مِن الليلِ ثم يَخْرَجُ إلى مكة، وكان موضعاً نَزَلَ به رسول اللّه مِن غير أن سنَّه للناس، فَمَن شاءَ حَصَّبَ ومن شاءَ لم يُحَصِّبْ . لسان العرب:95/2.

[4]- **الأبطح**: أثرُ المسيل ضيقاً كان أو واسعاً. والأبطح يضاف إلى مكة أو إلى منىَ لأن المسافة بينه وبينهما واحدة، وربما كان إلى منى أقرب . معجم البلدان، لياقوت الحموي:69/1، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ الطبع.

[5]- في (أ): "وصلى".

[6]- في (ب): "مقتد".

[7]-علل الإمـام القرافي جواز تقديم الأثقال إلى مكة بخلاف منى وعرفة بقولـه:"...لأنه في حكم السفر المباح، بخلاف تقديم الأثقال إلى منى قبل يوم التروية أو إلى عرفة يوم عرفة، لأنه ذريعة إلى تقدم الناس في وقت السنة فيه عدم التقدم، وهو في أثناء النسك". الذخيرة:281/3-282. وتنظر المدونة:45/1.

[طواف الوداع]:

فإذا عزَمَ[1] على السَّفَرِ ودَّع ولو لكالجُحْفَةِ[2] على الأصح، لا كالتَّنْعِيمِ إلاَّ أن يُقِيم.

[حكم طواف الوادع]:

وهو سُنَّة، وقيل: مُسْتَحَبٌّ، ولو عَبْداً أو صَبِياً أو امرَأَةً غير حائض ونفسَاءَ، وكفى طَوَاف[3] إفاضَةٍ وعُمْرَة، ولا يَخْرُجُ مقَهْقِراً، وأعادَ إن أقامَ بمكَّة لا بذِي طُوىً ولو بعضَ يومٍ على الأصح، إلاَّ[4] لشُغْلٍ خفَّ، ورُدَّ إن لَمْ يمنَعْهُ كَرْيُهُ ولَم يَخَفْ فَوْتَ[5] أصحابِهِ، وعن مالكٍ إن بَلَغَ مرَّ[6] الظَّهْرَانِ فلاَ شيْءَ عليه[7].

[حبس الكري والولي للمرأة حتى تفيض]:

وحُبِسَ لإفاضَةٍ لا لوَدَاعٍ كَريٌّ وولِيٌّ لحيضٍ قَدْرُهُ[8]، وقيل: شهراً، والنِّفاسُ على الأصح كشَهْرَين، كرفْعِهِ في يَوْمَيْن، وقُيِّدَ بالأمْن، وقيل: إنَّما ذلك

---

[1]- في (ب): "غرم".

[2]- في (أ): "كالجحفة".

[3]- في (ب): "طوف".

[4]- في (ب) و (ج): "لا".

[5]- في (ب): "فوات".

[6]- في (ب): "من".

[7]- عن ابن عباس-□- قال:"كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله □: لا يَنْفِرَنَّ أحدٌ حتى يكون آخر عهده بالبيت". مسلم:ص620 رقم:3109. ورواه مالك موقوفا عن عمر بن الخطاب -□- الموطأ: ص254 رقم:826.

تنظر المدونة:539/1، الذوادر:437/2، عقد الجواهر:287/1-288، الذخيرة:283/3، جامع الأمهات:ص201.

[8]- المدونة:539/1-540.

للقَرِيـبِ، وأمَّا من بَعُدَ كأهلِ مِصْرَ والشَّام فلِلكَرِيِّ الامْتِنَاعُ، ولو تجاوزَ الدَّمُ مُدَّتَهُ، فهل تطُوفُ واستُظْهِرَ أو يُفْسَخُ الكِرَاءُ؟ قَوْلان.

ولو شَرَطَتْ عليه عُمرَةً في المُحرَّمِ[1] فحاضَتْ قبلَهَا لَمْ يُحبَس لَهَا، ولا يُوضَعُ شيءٌ منَ الكِرَاءِ[2].

فصل: [محرمات الإحرام]

حرُمَ بالإحرَامِ مُطْلقاً[3] نِكاحٌ وإنْكَاحٌ ووَطْءٌ ومُقَدِّمَاتُهُ لا رجعَةٌ[4].

[فسادُ الحجِّ بالوطء والإنزال قبل الوقوف]:

---

[1]- في (ب) و (ج):"الحرم".

[2]- عن عائشة أم المؤمنين، أن صفية بنت حيي حاضت، فذكرتْ ذلك للنبي فقال:" أحابستنا هي" فقيل: إنها قد أفاضت، فقال: فلا إذاً".الموطأ:284.

تنظر العتبية مع البيان:3/430-431، الذوادر:2/435، عقد الجواهر:1/288، جامع الأمهات: ص202.

[3]- في (أ): "مطلقا"ساقطة.

[4]- قوله تعالى:( ).البقرة: الآية:197.

مالك عن نافع عن نُبَيْهِ بن وهب أخي بني عبد الدار: أنَّ عمر بن عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان، وأبانُ يومئذ أمير الحجِّ، وهما محرمان: إني قد أردت أن أنكح طلحَة بن عمر بنت شيبة بن جبير، وأردت أن تحضر، فأنكر ذلك عليه أبان، وقال: سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله :" لا يَنكح المحرم ولا يُنكح ولا يَخطب". الموطأ: ص239 رقم:776.

قال ابن حبيب:" فالرفث هنا هو ما نلذ به من أمر النساء؛ من تذكر أو مراجعة أو غيره، ونحوه". النوادر:2/419-420، وتنظر المعونة:1/593- و598، المنتقى:3/408، عقد الجواهر:1/295.

وفَسُدَ حجٌّ بوطءٍ وقَعَ قبْلَ عرَفَةَ وإن بدُبُرٍ أو نِسْيَانٍ كاسْتِدْعَاءِ مني على المعروف، وإن بوَطْءٍ في ما دُونَ فَرْجٍ، أو دوَامِ تَذَكُّرٍ، أو نَظَرٍ، أو لَعِبٍ بفَرجٍ، أو أنزَلَ كامْرَأةٍ، والمُخْتَارُ[1] إن كانَ عنْ أمْرٍ يغلُبُ فيه نفْيُ المَنْي فالهَدْيُ فقَط، وإلا فسُدَ، ورُوي إن[2] أنزَلَ فَالهَدْيُ[3]، كإنزَالِهِ ابتِدَاءً، أو إمذَائِهِ وقُبْلَتِهِ[4] ووَطْئِهِ بعدَ سعْيِ عُمرَةٍ على الأصح، وإلاَّ فَسُدَت[5].

[وقوع المُفسِدِ بعدَ الوُقُوفِ]:

فإن وقَفَ ثم وَطِئَ، فمَشْهُورُهَا إن كان قَبْلَ الإفاضَةِ وجَمْرَةِ العقبَةِ في يومِ النَّحرِ أو قبلَهُ فسُدَ، وإلاَّ فلاَ، وقيل: إن كان قَبْلَ طُلُوعِ فجْرِ يومِ النَّحْرِ[6] فَسُدَ، وإن كان بعدَهُ فَهَدْيٌ وعُمْرَةٌ، فإن وَطِئَ بَيْنَهُمَا يومَ النَّحْرِ أو قبلَهُمَا[7] بَعْدَه لَمْ يَفْسُد، وقيل: يَفْسُد وَلَزِمَهُ[8] القَضَاءُ والهَدْيُ[9].

[حكم تكرُّرِ الوطء]:

واتَّحَدَ[10] وإن تكَرَّرَ الوَطْءُ في وَاحِدَةٍ أو أكثَرَ بخلاَفِ صَيْدٍ وفِدْيَةٍ[11]، وإن لَمْ يَفسُد فالهَدْيُ فقَط.

وفي لُزُومِ عُمْرَةٍ مَشْهُورُهَا إن وَطِئَ بَعْدَ الإفَاضَةِ والرُّكُوعِ فلاَ[12]، وإلاَّ طافَ وركَعَ واعتَمَرَ بعدَ الرَّابِعِ[13]، ويَنحَرُ في القضاءِ في حَجٍّ أو عُمْرَةٍ، لا حِينَ

---

[1]- **المختار:** يطلق على ما اختاره بعض الأئمة لدليل رجحه به، وقد يكون ذلك المختار خلاف المشهور. كشف النقاب الحاجب: ص123.

[2]- في (ب): "إن تذكر فأنزل"، وفي (ج):" إن تذكر حتى أنزل".

[3]- الرواية الثانية لأشهب، والاختيار لابن المواز؛ حيث اختار رواية ابن القاسم. تنظر المدونة:474/1، النوادر:2 /419-420، العتبية مع البيان:475/3، و19/4.

[4]- في (ج): "وقلته".

[5]- كذا في مختصر خليل:ص83، وتنظر العتبية مع البيان:414/3، الذخيرة:283/3.

[6]- في (أ): "النحر"ساقطة.

[7]- في (ب): "قبلها".

[8]- في (ب): "لزمه".

[9]- في (أ): زيادة جملة: " فسد وإن كان بعده فهدي وعمرة فإن وطئ بينهما يوم النحر أو قبلهما بعده لَمْ يفسد، وقيل: يفسد وألزمه القضاء والهدي " وهي تكرار.

[10]- في (ب): "واتحد".ساقطة.

[11]- في (أ): "فدية"بسقوط الواو.

قال الإمام القرافي:"... واتحد هدي التطوع لأنه للفساد، وإفساد الفاسد محال".الذخيرة:283/3. وتنظر المعونة:1 /595، عقد الجواهر:297/1.

[12]- في (ب): "فلا "ساقطة.

المدونة:498/1. وينظر البيان:400/3، عقد الجواهر:295/1، جامع الأمهات:ص202.

[13]- في (ج): "الرابع"ساقطة.

الفَسَادِ على المشهور[1]، فإن أفْسَدَ القضَاءَ لَزِمَهُ قضاءُ القَضَاءِ أيضاً[2] عند ابن القاسم خِلافاً لِعبد الملك ومحمد[3]، ولاَ يَنُوبُ قضاءُ نفلٍ عن فرضٍ.

ويَجِبُ القَضَاءُ في قابِلٍ وإن تَطَوُّعاً كالعُمْرةِ بعدَ التَّحَلُّلِ وإتْمَامِ المُفْسَدِ، وإلاَّ فهُوَ عليهِ إن أحرَمَ، ولا يَقَعُ قَضَاءٌ إلاَّ في ثَالِثَةٍ[4].

وحجَّ من أكرَهَهَا وإن نَكَحَتْ غيرَهُ ووَقَفَ ما تَحُجُّ به وتَهْدِي في فَلْسِهِ، فإن مَاتَتْ قَبلَهَا[5] أخَذَ الغُرَمَاءُ حِصَّةَ الإحجَاجِ وأُنْفِذَ الهَدْيُ عَنْهَا، ولَزِمَهَا إن طَاوَعَتْهُ، وكذا في عُسْرِهِ على الأصح، ورَجَعَت عَلَيْهِ وقيل: بالأقَلِّ[6].

وطَوْعُ الأمَةِ كالإكرَاهِ على المنصوص، وأحَجَّهَا وَلَوْ بَاعَهَا، وفي جوازِهِ قَوْلان، وَبُيِّنَ[7] وَإلاَّ رُدَّتْ عَلَيْهِ[8].

[التَّفريق بين الزوجين حِينَ القَضَاء]:

وفَارَقَهَا[9] في القَضَاءِ من حِينِ أفْسَدَ التَّحْلِيلَ[10]، وهل وُجُوباً أو اسْتِحْبَاباً أو يَجِبُ إن كَانَ عَالِماً بالتَّحْرِيم ويُسْتَحَبُّ من الجاهلِ[11]، وهل يُفَارِقُ غيرَهَا من النِّسَاءِ كهيَ؟ خلاف[12].

ولا يُرَاعى زَمَنُ إحرَامِهِ، و يُراعى[13] مِيقَاتُهُ إن شَرَعَ، وإن تعدَّاهُ فدمٌ[14].

وأجْزَأَ تَمَتُّعٌ عن إفرادٍ كعكسِهِ على المعرُوف، ويَلزَمُهُ[1] هَدْيَانِ للمُتْعَةِ

---

[1]- المشهور قول مالك في المدونة، وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون:" إن قدمه أجزأه". تنظر المدونة:463/1، النوادر:2 /423 ، عقد الجواهر:296/1،

[2]- في (ب): "أيضا"ساقطة.

[3]- في (أ) و(ج): "ومحمد" ساقطة.
تنظر العتبية مع البيان:4/48-49، النوادر:427/2، المعونة:594/1.

[4]- كذا في مختصر خليل:ص83، وتنظر عقد الجواهر:296/1، الذخيرة:340/3.

[5]- في (ب) و (ج): "قبله".

[6]- غير الأصح في عسر الزوج لابن القاسم من العتبية حيث قال:" ...ليس عليها صيام ولا حج، وإنما ذلك على من أكرهها". العتبية مع البيان:4/46-47، النوادر:422/2.

[7]- في (أ): "ووبين".

[8]- في (ب): "إليه".
تنظر العتبية مع البيان:423/3، النوادر:421/2.

[9]- في (ب): "وإلا فارقها"، وفي (ج):"وفارقهما".

[10]- في (ب): "للتحليل"، و في (ج):"وللتحلل".

[11]- في (ب): " إن كان جاهلا أقوال"، وفي (ج):" للجاهل أقوال".

[12]- تنظر المدونة: 497/1، النوادر:421/2، العتبية مع البيان:22/4، المعونة:595/1.
جاء في الشرح الوسط:" ... واختلف هل افتراقهما واجب، وهو ظاهر المدونة عند ابن بشير، أو مستحب، وهو رأي ابن القصار، ويفرق بين العامد والجاهل، فإن صدر من عامد فالوجوب أو من جاهل فالاستحباب، وهو رأي اللخمي. الشرح الوسط: ص202. وتنظر الذخيرة:3/340-341.

[13]- في (أ): "ولا يراعى".

[14]- كذا في مختصر خليل:ص83.

والفسَادِ، لا تمتُّع آخر، وإفرادٌ عن قرانٍ، أو قرانٌ عن إفرادٍ على المشهور، أو عن تَمَتُّعٍ، ولزِمَهُ ثَلاثُ هدايَا إن أفسَدَ قارِناً وفاتَهُ، وقيل: أربَعٌ[2].

وكُرِهَ حَمْلُهَا بِمَحْمَلٍ ولهُ اتِّخَاذ[3] السُّلم، ورُؤْيَةُ[4] ذراعِهَا لا شعرِهَا، كتقلِيبِ جاريَةٍ لبَيْعٍ أو غيرِهِ، ولا بأسَ بالإِفْتَاءِ[5] في أُمُورِهِنَّ[6].

[إحرامُ المرأةِ في الوجْهِ والكفِّ]:

وحَرُمَ على امرَأةٍ[7] سِتْرُ كفٍّ كوجْهٍ، لا لسِتْرٍ من فَوْقِهِ بلاَ رَبْطٍ وغَرْزٍ بكإِبْرَة، وإلاَّ افتدَت كَأَنْ سَتَرَتْهُ لِحَرٍّ أو بردٍ أو ترفُّهٍ[8].

ولها لِبْسُ حُلِيٍّ أو حَرِيرٍ وخَزٍّ، كعصابَةٍ وخاتَمٍ وسِوَارٍ وسِرْوَالٍ وخُفٍّ، لا قُفَّاز، وفيه الفِدْيَةُ على المشهور[9]، وكُرِهَ قِبَاءٌ وإن لأمَةٍ[10].

[لبس المخيط]:

ومُنِعَ رجلٌ من لِبْسِ[11] مَخيطٍ لبدَنٍ أو عُضْوٍ بِحَسَبِ ما خِيطَ لهُ، كنَسْجٍ وتَلْبِيدٍ على هَيْئَتِهِ، وتزرُّرٍ وخِلالٍ وَعُقَدٍ[12]، لا ارتداءً بقَمِيصٍ ولو تَوَشَّحَ به بلا

---

[1]- في (ب): "ولزمه".

[2]- النوادر:425/2-426،جامع الأمهات:ص203، مختصر خليل:ص83.

[3]- في (أ) و(ج): "اتخذ".

[4]- في (ج): "وله رؤية".

[5]- في (ب): "الإفتداء".

[6]- النوادر:420/2، العتبية مع البيان:424/3، مختصر خليل:ص83.

[7]- في (ب): "عن".

[8]- في (ب) و (ج): "أو ترفع".

عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يقول:" لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين". الموطأ: ص224 رقم:724.

وعن عائشة قالت:"... لا تلثم ولا تتبرق ولا تلبس ثوبا بورس ولا زعفران".البخاري:ص303.

تنظر المدونة:502/1-503، العتبية مع البيان:13/4، المنتقى:332/3، المعونة:526/1، عقد الجواهر:292/1-293.

[9]- المشهور قول مالك من رواية ابن القاسم، وخلافه لابن حبيب، ودليل ترخصه حديث البخاري"وقال جابر لا أرى المعصفر طيبا، ولم تر عائشة بأسا بالحلي والثوب الأسود والمورد والخف للمرأة". البخاري:ص303 .

تنظر المدونة:502/1-503، النوادر:504/2، الذخيرة:304/3، مختصر خليل:ص81.

[10]- علل الإمام مالك الكراهة بأنه يصف فهن ويصف أعجازهن المدونة:504/1. وتنظر الذخيرة:304/3.

[11]- في (ب): "لباس".

[12]- عن عبد الله بن عمر أن رجلا سأل رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب؟، فقال رسول الله :" لا تلبسوا القُمُصَ، ولا العمائم، ولا السَّرَاوِيلاتِ، ولا البرانسَ، ولا الخِفافَ إلا أحداً لا يجدُ نعلين، فَلْيَلْبَسْ خُفَّين ولْيَقْطَعْهُمَا أسفل من الكعبين، ولا تَلْبَسوا من الثياب شيئا مَسَّهُ الزَّعْفَران ولا الوَرْسُ". الموطأ:ص 222 رقم:714.

عُقَدٍ، وفي كراهَتِهِ بالسَّرَاويلِ روايتان[1].

وَحَرُمَ عليهِ بِخَاتَمٍ على المعروف، وفي الفِدْيَةِ قَوْلان[2]، وجَوْرَبٍ وجُرمُوقٍ وقفَّازٍ كخُفٍّ إلا لعَدَمِ نعْلٍ أو تَفَاحُشِ ثَمَنٍ إن قُطِعَ أسفَلَ من كَعْبٍ، وقيل: كَان قدِيماً، وأمَّا الآن فلا، وفيهِ الفديَةُ وهو خلافٌ، وقيل: وفاقٌ، أمَّا إن لَبِسَهُ لضَرَرٍ بقَدَمِهِ واجِداً للنَّعْلِ افتَدَى[3].

[مكروهات الإحرام]:

وكُرِهَ دُخُول مَنْكِبَيْهِ بقِبَاءٍ وإن لَمْ يُدخِلْ يَدَيْهِ في كُمِّهِ[4] ولا زَرَّهُ[5] عليْهِ، وهل على بَابِهَا أو للتَّحْرِيم ويفتَدِي؟ تردُّد[6].

وفي مَنْعِ سَتْرِ وجهِهِ وكراهَتِهِ قَوْلان تَحتَمِلُهُما المدونة[7].

وفيها كَرَاهَةُ ما فَوْقَ الذَّقن وإباحَةِ سَترِهَا، وعلى المنْعِ ففِي الفديَةِ قَوْلان[8].

وكُرِهَ كَبُّهُ على وِسَادَةٍ، لا وضْعَ صَفْحَتِهِ[9]، وما يُعَدُّ سَاتِراً[10] لرَأسِهِ أو لِبَعضِهِ[11] وإن بِجِلْدٍ أو طِين[12].

[جَائِزَات الإحرام]:

قال الإمام الباجي:"...قوله لا تلبسوا... مستوعبا في منع المحرم المخيط على الصورة التي لا تحصل غالبا إلا بالخياطة". المنتقى:321/3. وتنظر المدونة:502/1-503، المعونة:520/1، عقد الجواهر:292/1، الذخيرة:226/3و303-304.

[1]- تنظر المدونة:502/1-53، النوادر:344/2، مختصر خليل:ص81.

[2]- غير المعروف نقله ابن رشد من مختصر ما ليس في المختصر ونصه:" لا بأس أن يلبس المحرم الخاتم". البيان:440/3-441. وتنظر الذخيرة:306/3، جامع الأمهات:ص205.

[3]- عن ابن عمر:"... ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين.." الموطأ:ص222 رقم:714.

القول بأن هذا الأمر كان قديما لابن حبيب وابن الماجشون، تنظر المدونة:505/1، النوادر:345/2، الذخيرة:227/3-228.

[4]- في (ب): "كميه".

[5]- في (ب): "زرت".

[6]- تنظر المدونة:502/1، المنتقى:322/3، عقد الجواهر:292/1.

[7]- عن القاسم بن محمد أنه قال:" أخبرني الفَرَافِصةُ بنُ عُمَيْرٍ الحنفيُّ، أنَّهُ رأى عثمانَ بنَ عفَّانَ بالعَرْجِ يُغَطِّي وَجْهَهُ وهو مُحْرِمٌ". الموطأ: ص224 رقم:720. وتنظر المدونة:419/1 و503-504، البيان:13/4، المنتقى:339/3، عقد الجواهر:291/1-292.

[8]- جاء في المدونة:419/1:"وكَرِهَ مالك للمحرم أن يغطي ما فوق الذقن".وفي الصفحة 504. قلت له :" أرأيت المرأة تغطي ذقنها، أعليها لذلك شيء في قول مالك أم لا ؟ قال: ذلك للرجل المحرم في قول مالك لا بأس به ، فكيف للمرأة".

[9]- كذا من قول مالك في العتبية:455/3.، وتنظر النوادر:349/2.

[10]- في (ب) و (ج): "سترا".

[11]- في (ج): "بعضه".

[12]- الذخيرة:307/3، جامع الأمهات:ص204.

وجَازَ اتِّقَاءُ شمسٍ بيَدِهِ أو مطَرٍ بمُرتَفِعٍ لا بَرْدٍ، وقيل: يَجُوزُ كتَوَسُّدِهِ وحَمْلِ كخَرجٍ لهُ إن احتَاجَ، لا لغَيرِهِ أو[1] لتِجَارَةٍ، وإلا افتَدَى، وقيل: إلاَّ أن يكُونَ عَيْشُهُ، وقيل: مُطلقاً[2].

وجَازَ تَظلُّلُهُ بكبِنَاءٍ وخِباءٍ وجَنْبِ مَحْمَلٍ مطلقاً، لا وهُو فِيهِ كثَوبٍ بعصَا على الأظهر فيهما، وَثالثها يَجُوزُ نَازِلاً، وفي الفديَةِ خلاف، وكُرِهَ تَظلُّلُهُ يومَ عرَفَةَ[3].

ولاَ فديَةَ في تَقَلُّدِ سيفٍ، وَثالثُها إن كانَ لضَرُورَةٍ[4]، ولا يَسْتَثْفِرُ[5] لغيرِهَا وإلاَّ افتَدَى، وفي كَراهتِهِ عِنْدَ الرُّكُوب قَوْلان[6]، وفي احْتِزَامِهِ[7] لغَيْرِ عُذرٍ الفديَةُ، وإلاَّ جَازَ كجَعْلِ فرجِهِ في خِرْقَةٍ عندَ نَومِهِ، وافتَدَى إن لَفَّهُ لِمَنْيٍ أو بَوْلٍ، وإن اسْتَنْكَحَهُ ففِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ إذا اسْتَدَامَهُ، وإن اعتَمَرَ بعدَهُ ففديَةٌ أُخرَى[8].

وإن عَصَّبَ جُرحَهُ أو رَأسَهُ وإن لعُذْرٍ وإن[9] بخِرَقٍ صِغَارٍ افتدَى على الأصح فيهما، أو ألصَقَ[10] خِرْقَةً قَدْرَ دِرْهَمٍ فأكثَرَ، أو قُطْنَةٍ بأُذُنٍ، أو قِرْطَاسٍ بِصُدْغٍ[11].

---

[1]- في جميع النسخ: "لا " وصحِّحت في هامش ب.

[2]- القول بأن يكون عيشه لأشهب.تنظر المدونة:506/1، البيان:32/4،عقد الجواهر:291/1، مختصرخليل:ص81.

[3]- أجاز عبد الملك بن الماجشون الاستظلال بثوب على عصا قياسا على الخيمة وهو خلاف الأظهر.تنظر العتبية مع البيان:455/3، و28/4-29، الذوادر:348/2-349، عقد الجواهر:290/1-291، الذخيرة:306/3.

[4]- الأصل في العفو عن السَّيف للضرورة حديث أبي إسحق قال: سمعت البراء يقول:"لما صالح رسول الله □ أهل الحديبية صالحهم على أن لا يدخلوها إلا بجلبان السلاح، فسألته: ما جلبان السلاح؟، قال: القراب بما فيه". أبو داود:172/2 رقم:1832.

ينظر البيان:440/3-441، النوادر:347/2، الذخيرة:306/3.

[5]- في (أ) و (ب):"يستنفر".

الاستثفار: الاستثفار أن يدخل الإنسان إزاره بين فخذيه ملويّاً ثم يخرجه، والرجل يَسْتَثْفِرُ بإزاره عند الصِّراع إذا هو لواه على فخذيه ثم أخرجه بين فخذيه فشد طرفيه في حُجْزَتِه. لسان العرب:337/1.

[6]- نقل ابن أبي زيد من "المختصر" قوله:"واختلف في استثفاره به عند الركوب والنزول والعمل، وأرجو أن يكون واسعا". النوادر:346/2، وتنظر الذخيرة:306/3.

[7]- في (ب): "إحزامه".

[8]- تنظر المدونة:512/1، النوادر:346/2-347، العتبية مع البيان:440/3-441، الذخيرة:306/3، جامع الأمهات: ص204-205.

[9]- في (ج):"أو إن".

[10]- في (أ) و (ج):"لصق".

[11]- كذا في المدونة:441/1-442و 504، العتبية مع البيان:440/3، النوادر:349/2-350.

وجَازَ شَدُّ مِنْطَقَةٍ بوَسَطِهِ على جِلْدِهِ لنَفَقَتِهِ لا لِغَيْرِهِ إلاَّ تَبَعاً، وإلاَّ افتدَى، كَأن تَرَكَ نَفَقَةَ غيرِهِ بعدَ ذهَابِ نَفَقَتِهِ أو ذَهَبَ رَبُّهَا[1] وعَلِمَ به، لاَ إن رَدَّهَا، أو لَمْ يَعْلَم بذَهَابِهِ ويُبْقِيهَ ا لَ هُ، وإن شَ دَّهَا بفَخِ ذِهِ أو سـ اقِهِ وعَضُ دِهِ كُ رهَ، ولا فديَ ةَ علـ ى المشهور، وقيل:[2] إلاَّ في العَضُدِ[3].

وجَـازَ فصْدٌ ولَو تعَدَّدَ بلاَ عَصْبٍ، وإلا افتَـدَى، ولَهُ بطُّ[4] جُـرحٍ، وحَـكُّ مـا خَفِيَ برِفْـقٍ، واحْتِبَـاءٌ كتَقْلِيم ظُفْرٍ كُسِرَ، أو لِقُرُوحٍ بأُصْبُعِهِ، وإلاَّ افتـدَى، وقيل: يُطعِمُ مسكيناً واحداً[5].

ولـهُ إبْدَالُ ثَوْبِـهِ وبَيْعُـهُ وإن لضَـرَرِ قَمَلِـهِ علـى الأصـح[6]، وكُـرِهَ غَسْلُهُ إلاَّ لنَجَسٍ فبالمَاءِ فقط، وإلا افتَدَى، وفي جَوَازِ غسلِهِ لوسَخٍ قَوْلان، لا ثَوْبَ غيْرِهِ[7].

ولهُ نقْلُ قَمْلَةٍ بِجِلْدِهِ أو ثَوْبِهِ لِمَوْضِعٍ آخرَ منْهُ، ولَيْسَ عَليهِ رَدُّ مـا سَقَطَ من قَمْلِ رأسِهِ، وإن وجَدَ عليهِ بَقَّةٌ وشِبْهَهَا فأخَذَهَا فمَاتَت فَلاَ شيْءَ عليْهِ[8].

قوله:"وإن بخرق صغار على الأصح فيهما.." بينه في الشرح الوسط بقوله:"...وفصَّل في المدونة في التعصيب بين الخرق الصغار والكبار، وجعل قدر الدرهم كبيرا، ولم يفرق بين اللصق والتعصيب، وفرق التونسي بينهما بأن التعصيب أشد؛ إذ لا بد فيه من حصول شيء على الجسد الصحيح بخلاف اللصق". الشرح الوسط:ص198.

[1]- في (ب): "أو ذهاب ربها"، وفي (أ):"أو ذهب ربه".

[2]- في (أ): "وقيل:"ساقطة.

[3]- القول الشهور في عدم الفدية على شد نفقته بفخذه أو عضده أو ساقه لابن القاسم، والقول بأن الفدية في العضد لأصبغ.تنظر المدونة:512/1-513، النوادر:350/2، عقد الجواهر:292/1.

[4]- في (ب): "ربط".

[5]- عن عَلْقَمَةَ بن أبي عَلْقَمَةَ عن أُمِّهِ أنَّها قالت:" سمعت عائشة زوجَ النَّبيِّ تُسْأَلُ عن المُحْرِمِ أيَحُكُّ جسدَهُ؟ فقالت: نَعم، فَلْيَحْكُكْهُ وَيَشْدُدْ، ولو رُبطَتْ يَدايَ ولم أجد إلا رجْلِي لَحَكَكْتُ".الموطأ:ص246 رقم:797.

عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم أنَّهُ سَأَلَ سعيد بن المُسَيَّب عن ظُفْرٍ له انكَسرَ وهو مُحرِمٌ فقال سعيد:" اقْطَعْهُ". الموطأ: ص246 رقم:800.

تنظر المدونة:479/1، النوادر:355/2-356، العتبية مع البيان:445/3، المنتقى:462/3-463، عقد الجواهر:294/1، الذخيرة:313/3، مختصر خليل:ص81.

[6]- الأصح لمالك من سماع ابن القاسم، وخلافه لسحنون. العتبية مع البيان:415/3.

[7]- المدونة:475/1، النوادر:356/2.

[8]- النوادر:464/2، البيان:33/4..

[لونُ ثَوْبِ الإحرام]:

وأفضَلُهُ بَيَاضٌ، وجَازَ مَصْبُوغٌ كمُوَرَّدٍ ومُمَشَّقٍ إلاَّ لِمُقْتَدَى به فيُكْرَهُ ، ومُنِعَ مُعَصْفَرٌ مُفَدَّم وفيه الفديةُ على المشهور[1] ، وقيل: يَجُوزُ[2] لامرَأةٍ إن لَمْ يَعْلَقْ بِهَا شيْءٌ منهُ، وجَازَ لَهُما إن غُسِلَ[3]، ومُنِعَا مُزَعْفَرٌ وَمُوَرَّسٌ وإن بِوِسَادَةٍ أو فراشٍ[4]، إلاَّ أن يَسْتُرَهُ بكَثِيفٍ، وإلاَّ افتَدَى إن قَوِيَ[5] صِبْغُهُ ، ولا يَتَوَسَّدُهُ بِمَرْفِقِهِ، فإن غُسِلَ وبَقِيَ أثَرُهُ كُرِهَ ولاَ فديَةَ[6]، وقيل: يجُوزُ كَأن ذَهَبَ لَوْنُهُ جُمْلَةً[7].

[استعمال الطيب]:

وكُرِهَ استِعْمَالُ طِيبٍ مؤنَّثٍ كَمِسْكٍ وكَافُورٍ وزَعْفَرَانٍ ووَرْسٍ[8]، وتَجِبُ الفديَةُ كَمَسِّهِ فلَم يَعْلَقْ، أو إزَالَتِهِ سريعاً خِلافاً [9] لابن القصَّار[10]، ولو ذَهَبَ رِيحُهُ لَمْ يُبح.

---

[1]- الأصل في أفضلية البياض حديث ابن عباس قال:"قال رسول الله : إلبسوا من ثيابكم البياض، فإنها من خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم...". أبو داود:8/4 رقم:3878، الترمذي:319/3 رقم:994، ابن ماجهِ:1180/2 رقم:3566.

ووجه الكراهة لمن يقتدى بهم حديث: نافع أنه سمع أسلم عمر بن الخطاب يحدث عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى على طَلْحَة بن عُبَيْدِ الله ثوبا مَصْبُوغاً وهو مُحْرِمٌ فقال عمر: ما هذا الثوب المصبُوغُ يا طلحة؟، فقال: يا أمير المؤمنين إنَّمَا هو مَدَرٌ، فقال عمر: إنَّكُم أيُّها الرهط أئمة يقتدِي بكم الناس، فلو أن رجلا جاهلا رأى هذا الثوبَ لقال: إن طلحة بنَ عُبَيْدِ الله كان يلبس الثياب المُصَبغَة في الإحرام، فلا تلبسوا أيها الرهطُ شيئاً من هذه الثياب المُصْبَغَةِ".الموطأ: الموطأ:ص223 رقم:716.

وخالف أشهب في المعصفر المفذم، وقال إنه لا تجب الفدية. تنظر المدونة:418/1، النوادر:342/2، المنتقى:327/3،.

[2]- في (أ): "يجوز"ساقطة.

[3]- القول بجواز المعصفر لامرأة لابن حبيب .تنظر النوادر:342/2، المنتقى:326/3، الذخيرة:227/3.

[4]- في (أ): "فرش".

[5]- في (ج): "قوى".

[6]- في (ب): "ولا فدية"ساقطة.

[7]- عن عبد الله بن عمرَ أنه قال:"نهى رسول الله أنْ يَلْبَسَ المُحْرِمُ ثوباً مَصْبُوغاً بزعفران أو وَرَسٍ". الموطأ: ص222 رقم:715.

تنظر المدونة:419/1، النوادر:343/2/2، العتبية مع البيان:13/4.

[8]- **الوَرْسُ:** بوزن الفلس ، نبتٌ أصفر يكون باليمن تُتَّخذُ منه الغُمرة للوجه. لسان العرب:427/6.

[9]- في (ب): "خِلافاً"ساقطة.

[10]- في (أ): "لابن العطار".

وكُرِهَ تَمَادِيهِ بِمَوضِعٍ يَعْبَقُ[1] به، وتَجْرِهِ فيهِ، كشَمِّ رَيْحَانٍ، وغَسْلِ يَدَيْهِ بكَأَشْنَانٍ خُلِطَ بهِ ولا فديَةَ، كَأن خَضَبَ جُرْحَهُ بِرُقْعَةِ حِنَّاءٍ، إلاَّ[2] أن يَكْثُرَ أو يُخْلَطَ الأشنَانُ بطِيبٍ فالفديَةُ، كَخضْبِ رأسٍ أو لِحْيَةٍ أو بدَنٍ أو تَطْرِيفِ امرَأةٍ، ولا فديَةَ في قَارُورَةِ طِيبٍ سُدَّت، وبَاقٍ[3] بعدَهُ ممَّا قَبْلَهُ، كمُلْقَى عليهِ بريحٍ أو أصَابَهُ من خَلْقِ الكَعْبَةِ[4] وإن كَثُرَ، وخُيِّرَ في نَزْعِ يَسِيرِهِ، وإن تراخَى افتَدَى، كتَغْطِيَةِ رأسِهِ نَائماً، ولا تُطَيَّبُ الكَعْبَةُ زمَنَ الحَجِّ، ولا يُبَاعُ فيه عِطرٌ بالمسْعَى.

ولا فديَةَ في شَمِّ عُصْفُرٍ وفاكهَةٍ وشِيحٍ وإذْخِرٍ وزَنْجَبِيل ونحوه[5].

[أكل الطعام فيه طيبا]:

ولو أكَلَ طِيباً أُخْلِطَ بطَعَامٍ بلاَ طَبْخٍ افتدَى على المشهور، كدَوَاءٍ بِهِ ودَقَّةٍ مُزَعْفَرَةٍ وماءٍ بكَافُورٍ لا مَطْبُوخاً وإن صَبَغَ الفَمَ على الأصح[6].

[المحرم يُفْعَلُ به مَحْظُورَات الإحرام]:

أو أَلْقَاهُ غيرُهُ إلاَّ لتَرَاخٍ، وحَيثُ لا يَلزَمُه افتَدَى الفاعِلُ على الأصح لا بصَوْمٍ، فإن أعْدَمَ نَابَ المُحْرِمُ عنه، وهل وُجُوباً أو ندباً؟ قَوْلان، وَرَجَعَ عَليهِ بالأقَلِّ إن لَمْ يَصُم[7]، فإن كَان الفاعِلُ مُحْرِماً لَزِمَهُ فديَتَانِ على الأصوب[8]، وقيل: إن حَلَقَ رأسَهُ أو قَصَّ شَارِبَهُ فالفديَةُ على النَّائِمِ لانتِفَاعِهِ بعدَهُ، كأن تَقَلَّبَ على نُورَةٍ أو وقعَتْ عليه فحَلَقَتْ شَعْرَهُ، قيل: وهو خِلاَفُ المُدَونة[9].

ويَسْتَوِي العَمْدُ والسَّهْوُ والجهلُ والضَّرُورَةُ في الفديَةِ إلاَّ في حَرَجٍ عامٍّ، ولا نائِمٍ[10] معذورٌ ولا سَاهٍ[1].

---

[1]- في (ج): "يعيق".

[2]- "إلاّ" سقطت من أصل (أ) وأثبتت في الهامش.

[3]- تظهر في (أ) و (ج):"وفاق".

[4]- في (أ) و (ج): "كعبة".

[5]- عن عطاء بن أبي رَباحٍ، أنَّ أعرابيا جاء إلى رسول الله وهو بِحُنَيْنٍ، وَعَلَى الأعْرَابي قميصٌ وبِه أثَرُ صُفْرَةٍ، فقال: يا رسول الله إني أهْلَلْتُ بعُمْرَةٍ، فكيف تَأْمُرُنِي أن أصنع؟ فقال له رسول الله : انْزَعْ قميصَكَ واغْسِلَ هذه الصُّفْرَةَ عَنْكَ، وافعَل في عمرتك ما تَفْعَلُ في حجَّتِك". الموطأ: ص224 رقم:726.

تنظر المدونة: 441/1و 499-502، المعونة:530/1، عقد الجواهر:295/1، الذخيرة:311/3-312.

[6]- قال يحيى:" سُئِلَ مالك عن طعامٍ فيه زَعْفَرَانٌ هَلْ يَأْكُلُه المُحْرِمُ؟، فقال: أما ما تَمَسُّهُ النَّارُ من ذلك فلا بأس به أن يأكله المُحْرِم، وأما ما لم تَمَسُّهُ النار من ذلك فلا يأكُلُه المُحرمُ. الموطأ: ص225-226.

وتنظر المدونة:441/1و499-502، الذخيرة:351/2، التبصرة مع البيان:429/3، المنتقى:339/3-340، عقد الجواهر:295/1.

[7]- كذا في عقد الجواهر:295/1، وتنظر النوادر:356/2، الذخيرة:312/3.

[8]- كذا في مختصر خليل:ص82 بلفظ على الأرجح بدل على الأصوب، وتنظر النوادر:357/2.

[9]- كذا من قول مالك، وبه قال مطرف وابن الماجشون. النوادر:357/2، الذخيرة:308/3.

[10]- في (أ): "ولا ناسٍ".

[ما يمنعه الإحرام من الترفه]:

وَحَرُمَ حَلقٌ، وإبَانَةُ شَعْرٍ مطلقاً، وقَلْمُ ظُفْرٍ، ودَهْنُ لِحْيَةٍ ورَأسٍ وإن صَلِعاً، كجَسَدٍ وكفٍّ ورِجْلٍ بِمُطَيِّبٍ[2]، كأن دهَنَ قَدَمَهُ وعَقِبَهُ لعُذْرٍ فلا شيءَ عَلَيهِ، وإلاَّ افتَدَى، كأن دَهَنَ ظُهُور قَدَميْهِ وبَاطِنَ[3] ساقَيْهِ أو رُكبتَيه لتَحَسُّنٍ لا لِعِلَّةٍ[4]، وقيل: مطلقاً[5].

وإن قَطَّرَهُ في أُذُنَيْهِ لِوَجَعٍ بلاَ طِيبٍ أو بِفَمِهِ فلاَ شيءَ عليهِ، وإلاَّ فالفديَةُ[6]، كإزَالَةِ وَسَخٍ ومُجَرَّدُ حَمَّامٍ ورُوي إن تَدَلَّكَ وَرُوي إن[7] أزَالَ الوَسَخَ كاكتِحَالِهِ بِمُطَيِّبٍ على المعروف، وإلاَّ فَإن كَان لِعُذرٍ لاَ لِزِينَةٍ فلاَ شيءَ عليهِ، وإلاَّ افتَدَت المَرْأةُ كالرَّجُلِ على المشهور فيهِمَا[8].

وكُرِهَ نَظَرُهَا في مِرْآةٍ لِغَيْرِ عُذْرٍ، وإلاَّ فالفديَةُ، وكُرِهَ غَمْسُ رَأسِهِ في ماءٍ على الأصح، وتَجْفِيفِهِ بِشِدَّةٍ، فَإن غَسَلَهُ بِسِدْرٍ أو خِطْمِيٍّ افتدَى[9].

[الحجامة للمحرم]:

وحِجَامَةٌ بلاَ عُذْرٍ، وقال سُحْنُون:" إن لَمْ يُزِلْ مَعَهَا شَعْرٌ جَازَت[10] إلاَّ في الرَّأسِ"، وفيهَا: وإن اضْطُرَّ جَازَ لِمُحْرِمٍ أن يَحْجِمَهُ[11]، ويَحْلِقُ مَوْضِعَهَا إن تَيَقَّنَ عَدَمَ قَمْلٍ، وفي وُجُوبِ الفديَة قَوْلان ، وقيل: شَيْءٌ منَ الطَّعَامِ[12].

[ما لا فدية فيه]:

---

[1]- عقد الجواهر:295/1، جامع الأمهات:ص206.

[2]- كذا في مختصر خليل:ص80-81، وتنظر المعونة:529/1، عقد الجواهر:293/1-294.

[3]- في (ج): "أو باطن".

[4]- في (ج): "لتحسن العلة".

[5]- تنظر المدونة: 500/1، النوادر:352/2، مختصر خليل:82.

[6]- وسئل مالك عن الرجل يشتكي أُذُنَهُ، أيقطر في أذنِهِ من الأَلْبَان التي لم تطيب وهو محرم؟ فقال:لا أرى بذلك بأساً، ..." الموطأ: ص246، النوادر:352/2.

[7]- في (ج): "وإن".

[8]-كذا في المدونة: 500/1و 502، النوادر:353/2.

[9]-قال سحنون:" قلت لابن القاسم : هل كان مالك يكره للمحرم أن يغسل رأسه بالخِطْمِيِّ؟ قال : نعم كان يكرهه. قال: وقال مالك : لا أحب للمحرم أن يغمس رأسه في الماء خشية أن يقتل الدواب، وإن أصابته جنابة صب على رأسه الماء وحركه بيده، ولا أحب أن يغمس رأسه". المدونة: 501/1. وتنظر ص475، العتبية مع البيان:30/4.

[10]- في (ج): "ينزل معها شعر" مع سقوط لفظة: "جازت".

[11]- في (أ) و(ب): "تحجمه".

[12]- عَن ابن بُحَيْنَة رضي الله عنه قال: "احْتَجَمَ النَّبِيُّ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِلَحْيِ جَمَلٍ فِي وَسَطِ رَأسِهِ". الموطأ: ص240 رقم:780، البخاري: ص357 رقم:1836، مسلم:ص561 رقم:2775.
تنظر المدونة: 476/1، النوادر:355/2، المنتقى:410/3.

ولاَ شَيْءَ في شَعْرٍ سَقَطَ لِوُضُوءٍ أو غُسلٍ وإن تَبرَّد، أو رُكُوبٍ أو تَخَلّل لِحْيَتَهُ، أو حَمْلٍ برَأسٍ، أو بِأُصْبُعٍ مِن أنْفٍ[1].

وكَمُلت بِتَرَقُّهِ، وإمَاطَةِ أذًى، كَحَلْق عَانَةٍ وقَصِّ شَارِبٍ، وفي قَمْلَةٍ أو قَمَلاَتٍ أو طَرْحِهَا حَفنَةٌ[2] من طَعامٍ، وكذَا في نَتْفِ شَعرةٍ أو شَعَرَاتٍ، وقيل: إلاَّ أن يَكُونَ لإمَاطَةٍ، كنَتْفِ شَعْرَةٍ من عَيْنِهِ، وقيل: في نَتْفِ شَعرةٍ[3] أو شَعْرَتَيْنِ[4] إطعامُ مسكينٍ وَاحِدٍ[5]، وهل تَكْمُلُ بِقَتْلِ كثيرِ قَمْلٍ أو لَهُ حُكمُ يَسِيرِهِ؟ قَوْلان لِمالك وابن القاسم[6].

ولهُ طَرْحُ بَرْغُوثٍ، ولاَ شيْءَ في قَتْلِهِ، وقيل: يُطْعِمُ، كقَتْلِ النَّمْلِ والعَلَقِ والوَزَغِ وإن لَدَغَتْهُ، وقُرَادِ بَعِيرِهِ ونَحْوِه على المشهور، لا طَرْحَ ذلك[7].

ولِلحِلِّ قَتْلُ وَزَغٍ ولو بِحَرَمٍ وكُرِهَ لِمُحرِم[8]، ومن قَلَّمَ أظفَارَهُ لِمُدَاوَاةِ قُرُوحٍ لا يُمْكِنُ مَعَهَا المَقَامُ افتدَى، كظُفْرٍ لإمَاطَةِ أذًى على المشهور، وإلاَّ فَحَفْنَةٌ[9].

وأطْعَمَ مُحْرِمٌ حَلَقَ رَأسَ حِلٍّ، وهل فديَةٌ أو حَفْنَةٌ؟ قولان، وحفنَةٌ إن حَلَقَ[1] لِمِثْلِهِ مَوْضِعَ مِحْجَمٍ، إلاَّ لِتَيَقُّنِ عَدَمِ قَمْلَة، وافتَدَى إن أذِنَ لِحِلٍّ في حَلْقِهِ أو مَكَّنَهُ، وإلاَّ فَالحِلُّ[2].

---

[1]- كذا في المدونة: 477/1، وتنظر عقد الجواهر:293/1.

[2]- في (أ): "جفنة ".

[3]- في (ج): جملة: " أو شعرات، ....، وقيل: في نتف شعرة "ساقطة.

[4]- في (ج): " وشعرتين ".

[5]- تنظر المدونة:477/1، النوادر:353/2-354، المنتقى:410/3، عقد الجواهر:293/1.

[6]- كذا من كتاب محمد ابن المواز. النوادر:463/2-464.

[7]- عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان يكره أن ينزع المحرم حَلَمَةً أو قُرَادَةً عن بعيره.

قال مالك:" وذلك أحب ما سمعت إلي في ذلك".الموطأ:ص246 رقم:799. وتنظر المدونة:491/1، النوادر:463/2، الذخيرة:327/3-328، مختصر خليل: ص82.

[8]- كذا من كتاب ابن المواز. النوادر:461/2.

[9]- في (أ): "فجفنة".

تنظر المدونة:479/1، النوادر:354/2، عقد الجواهر:293/1-294.

[الأمور التي تتَّحد فيها الفدية]:

واتَّحَدَتْ إن ظَنَّ الإبَاحَة، أو تَعَدَّدَ مُوجِبُهَا بفَوْرٍ.

[مسائل]:

كلِبْسٍ وإن مِرَاراً، أو[3] تَطيَّبَ وحَلَقَ وقَلَّمَ على المنصوص[4]، وإلاَّ تعدَّدَتْ،كأن قَلَّمَ كُلَّ وَاحِدَةٍ في يَوْمٍ، أو تدَاوَى بمِسْكٍ ثم بعَنْبَرٍ إلاَّ لِنِيَّةٍ، كتَقَدُّمِ قَميصٍ على سِرْوَالٍ لَمْ يُفْصَل عنهُ، وإن عكَسَ فَفِدْيَتَانِ، كقَميصٍ بعدَ خُفٍّ[5].

وإن لَبِسَ مِئْزَراً فَوقَ مِئْزَرٍ افتَدَى، إلاَّ أن يَبْسُطهما ثم يَتَّزِرُ بهما، كرِدَاءٍ فوقَ رِدَاءٍ[6]، وإن لَبِسَ قُلْنسُوَةً ثم عِمَامَةً أو بالعكس ففديَةٌ واحدَةٌ إن لَم تُفْصَل الأُخرى[7].

وإن لَبِسَ أو تطيَّبَ صحيحاً ثُمَّ مَرِضَ، ثُمَّ صَحَّ وهُوَ عليْهِ ففِدْيَةٌ، كأن ابتَدَأهُ لِمَرَضٍ ثم صَحَّ وتَمَادَى، وعندَ مُحمدٍ فِدْيَتَان[8]، وإنَّمَا تَجِبُ بِلِبْسٍ يُنْتَفَعُ به من حَرٍّ أو بَرْدٍ لا إن نَزَعَهُ مكَانَهُ، أو قَاسَهُ بكَشِرَاءٍ، وفي[9] صَلاَة قَوْلان[10].

[أنواع الفدية]:

والفِدْيَةُ على التَّخيير:

صَوْمُ ثَلاثَةِ أيَّامٍ أينَ كَانَ، ولوْ أيَّامَ منىً، وقيل: يُكْرَهُ فيهَا.

وإطْعَامُ ستَّةِ مَسَاكِين، لِكُلِّ مُدَّانِ حيثُ شَاءَ مِنَ البِلادِ على الأصح، بِمُدِّهِ عليهِ[11] السَّلاَمُ، من جِنْسِ طعَامِ الحِنْثِ، وإن[12] شَعيراً أو دُرَةً على الأصح، وقيل: يَتَحَرَّى قَدْرَ مُدَّيْ الحِنْطَةِ لا غَدَاءً وَعَشَاءً، وقيل: ما لَمْ يَبْلُغ مُدَّين كإطْعَامِ يَوْمَيْن.

---

[1]- في (أ): جملة: "رأس حلٍ، وهل فدية أو حفنة؟ قولان، وحفنة إن حلق" ساقطة.

[2]- تنظر المدونة:1/475-476، مختصر خليل:ص82.

[3]- في (ج): "وإن مرار أو".

[4]- نص على ذلك الإمام مالك في المدونة:1/478.

[5]- تنظر المدونة:1/503، النوادر:2/354، الذخيرة:3/348-349.

[6]- كذا من كتاب محمد ابن المواز. النوادر:2/346.

[7]- في (أ): جملة: "وإن لبس قلنسوة ثم عمامة أو بالعكس ففدية واحدة إن لم تفصل الأخرى" ساقطة ، وفي هامش (ب) زيادة لكلمة "أحدهما" بكتابة إن لم تفصل أحدهما الأخرى.

[8]- المصدر السابق: 2/345و 353.

[9]- في (ج): "أو في".

[10]- النوادر:2/344، جامع الأمهات:ص207، مختصر خليل:ص82.

[11]- في (ب): زيادة "الصلاة".

[12]- في (ب) و (ج): "ولو".

أو نُسُكٌ[1] بشَاةٍ فأعلى، والأفضَلُ بَدَنَةٌ، ويَجُوزُ[2] نَحْرُهَا ليلاً ولو بغَيْرِ مكَّةَ على المشهور، إلاَّ أن يَنْوي بِهَا الهَدْيَ فكَحُكْمِهِ، ولو افتَدَى من شيءٍ قَبْلَ فِعْلِهِ لَمْ يُجْزِهِ[3].

فصل: [حرمة الصيد وجزاؤه]:

وحَرُمَ[4] بالإحرَامِ ولَو بِحِلٍّ أو بِالحَرَمِ[5]؛ وهُو مَا يَقِفُ سيْلُ[6] الحِلِّ دُونَهُ.

[معالِمُ الحَرَمِ]:

من[7] جِهَةِ المَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ، وَصُحِّحَ خَمْسَةٌ لِلتَّنْعِيمِ، ومن العراقِ ثمانيةٌ للمَقْطَعِ، ومِن عَرفَةَ تِسْعَةٌ[8]، ومن جَدَّة عَشرة، وقيل: خَمسَةَ عَشَرَ للحُدَيْبِيَةِ[9].

[الصيد المُحَرَّم]:

ولو لِحَلاَلٍ صيْدُ بَرٍّ، ولو مُتَأَنِّساً[10] أو مَمْلُوكاً أو غيْرَ مَأْكُولٍ،كطَيْرِ مَاءٍ وسُلَحْفَاةِ بَرٍّ وجَرَادٍ، وفَرْخِهِ وبَيْضِهِ وجُزْئِهِ[11].

---

[1]- في (ج): "ولو بنسك".

[2]- في (ج): "ويجزئ".

[3]- الأصل في الفدية قوله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ). البقرة: الآية:196. وحديث كعب بن عجرة رضي الله عنه، أنه كان مع رسول الله ﷺ مُحرماً،فآذاه القَمْلُ في رأسه، فأمره رسول الله ﷺ أن يَحْلِقَ رَأْسَهُ، وقال:"صُمْ ثلاثة أيامٍ، أو أطْعِمْ ستة مساكينَ مدَّين مدَّين لكل إنسان، أو انسُك بشاة، أي ذلك فعلت أجزأ عنك". الموطأ:ص287 رقم:947، البخاري:ص352 رقم:1814، مسلم:ص559 رقم:2766.

وتنظر المدونة:505/1، النوادر:358/2، المعونة:532/1، مختصر خليل:ص83.

[4]- في (ج): "حرم"بدون واو.

[5]- في (ج): "وبالحرم".

[6]- في (أ): "سيف".

[7]- في (ب): "فمن".

[8]- في (ج): في الأصل "سبعة" وصححت في الهامش.

[9]- الأصل في ذلك قوله تعالى:(⬀⑨←⌛⇧⇖❒🕮 ⬃♌❒🕮 ←☠⬀❷♉✌⬆🕮 ✏🙰⬀❄☼♐◑ ⌚⇖🕮⬩✏◆❒ 🙰⬀♑♦✌▪❷⬀❍ ❽♉♎⬆✏🙰✃ ⌀❒♦🙰▫✃♦⌨♎♐🙰✃ ⌀■✆⓿⌚⬀♎ ⬪✞◆❻ ⌘♊♉✌ ♦♌❏➚✍❒🕮 ⬃♌❒🕮 ←☠⬀❷♉✌⬆🕮◆❒ ☎ 🕮➚⬄⌀☒★ ❻✎→🗎 ⬀☠⬩♐◆❒❒🕮)).النمل: الآية:91. وقوله جل ذكره: ♦✗✓♉☺♐🖬⬄○←☺♎♐🙰✃ ♉❍♎⓿⬩♐◑ ✃⌀♦🖫♎♑➚⑥ 🙰☼☪♉✌✃◆➚ 🙰⌚✌♦❷⬀❍ ⬄⚐←♑⬆♐ ♊⚘♋▤⬀☺←☼ 🙰❄☼→🙰⬆✏ ♊♉♓✌ 🙰☸⍾♎♏⌀♒❻ 🕮➚⬄⌀☒★ ⇗♏✎➚✍ ←☠⌚♦❷⬀☺❒⚐ ❍♊⚘▤⌚⬩♐◆❒ 🕮❒🗏☼⇩❸⬩◆⎐♎❸ ⬀☠➔⎐♦❸⬩ ⬩⬩ ❸◆♦➔⇧🖬■☺←❒♍✎). القصص:الآية:57.

[10]- في (ج): "ولو متأنسا".

[11]- الأصل في ذلك قوله تعالى: (❸◆⌚❄🕯🗏❒⑨✎&✎❒🙰 🙰✃🙰✏⬆✌♎⬄✗♦ ➚◆✃✌⬩✃☼⇖❒✃☎ ⬩⬩ ✍☜♎❀✌♦🖬←⬀⚐❒←✃☎ 🙰✃🙰♐♎⑩⓿❍♎⑨⬀ ❒◆🕮❒☼☞←☠⬀ ⇖❷⇖⇗⬅ 🗐) المائدة: الآية: 95.

[ما يُسْتَثْنَى من الصَّيد المُحَرَّم]:

لا حَيَّةٍ وعَقْرَبٍ وفَأْرَةٍ ولو صغَارًا، وعَادِي أسَدٍ وَنَمِرٍ وفَهْدٍ إن كَبُرَ، وقيل: وكلبٍ[1] ولو لِمَاشِيَةٍ، وفي صَغِيرِهِ قَوْلان، وذِئْبٍ على الأصح، كغُرَابٍ وحَدْأةٍ وإن غَيْرَ مُؤذِيْنِ على المشهور، وَثالثُها إن ابتَدَأ بِالأذَى ولا جَزَاء، ورَابِعُهَا إلاَّ يَقْتُلُهما[2] المُحْرِمُ إن لَم[3] يُؤْذِيَا وشُهِّر، وفي صغِيرِهِما قَوْلان[4].

[ما يكره للمُحْرِمِ قتله]:

وكُرِهَ لَهُ قَتْلُ ضَبٍّ وثَعلبٍ ودُبٍّ وهِرٍّ ولو وَحْشِياً، وفيها: الجَزَاءُ إلاَّ أن يَبْتَدِؤُوا بالأذَى[5].

ولا يُقتَلُ قردٌ ولا خنزيرٌ، وقيل: يَجُوز، وفي الخنزِيرِ البَحْرِيِّ قَوْلان؛ المَنْعُ والوَقْفُ[6]، واختُلِفَ في الزَّنبُور، وحيثُ لا قَتْلَ في الجَمِيعِ ففي الجَزَاء قَوْلان[7]، لاَ في طَيرٍ لَمْ يُمْكِنْ دَفعُهُ بغَيْرِ قَتْلِهِ على المشهور، وقال أصبغ:" إن عَدَا عليْهِ فقَتَلَهُ فشَاةٌ، وحُمِلَ على إمْكَان دَفْعِهِ بلاَ قَتلٍ[8].

عن ابن عباس رضي الله عنهما،أن النبي ﷺ قال:" إن الله حرم مكة، فلم تَحِلَّ لأحد قبلي، ولا تَحِلُّ لأحد بعدي، وإنما أحلَّت لي ساعة من نهارٍ، لا يُخْتَلَى خلاها، ولا يُعْضَدُ شَجَرُهَا ولا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، ولا تُلْتَقَطُ لُقطتهَا إلا لمعرف"، وقال العباس يا رسول الله إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا. فقال:" إلا الإذخر". البخاري:ص358 رقم:1833 مسلم: ص634 رقم:3192.

[1]- في (ج): "ولكلب".

[2]- في (ج): "يقتلها".

[3]- في (ج): "وإن لم".

[4]- الأصل في هذا حديث عبد الله بن عمر أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" خمسٌ من الدَّوَابِّ مَنْ قَتَلَهُنَّ وهو مُحرم فلا جناح عليه: العقرب، والفأرة، والغرابُ، وَالحِدَأةُ، والكلب العقورُ". الموطأ: ص245 رقم:793، البخاري:ص356 رقم:1826، مسلم:ص558 رقم:2761.

قال مالك في الكَلْبِ العَقُور، الذي أُمِرَ بقتله في الحرم: إنَّ كُلَّ ما عَقَرَ النَّاسَ وعَدَا عَليهم وأخافهم مثل الأسد، والنمر، والفهد، والذئب، فهو الكلب العقور. الموطأ:ص245.

تنظر المدونة:486/1، النوادر:462/2-463 و 502، المعونة:549/1، عقد الجواهر:298/1-299، الذخيرة:315/3.

[5]- قال مالك:"...وأما ما كان من السِّبَاع لا يَعْدُو، مِثْلُ الضبع والثعلب والهر، وما أشبههن من السباع، فلا يقتلهن المحرم، فإن قتله فداه،...". الموطأ: ص245. و تنظر المدونة:487/1، العتبية مع البيان:15/4.

[6]- في (ج): "قولا التوقف".

قال مالك بالمنع، وتوقف محمد فيه. تنظر النوادر462/2، المنتقى:453/3-454، الذخيرة:316/3.

[7]- تنظر عقد الجواهر:298/1،جامع الأمهات:ص208.

[8]- كذا في عقد الجواهر:298/1، وينظر المنتقى:456/3، الذخيرة:316/3،جامع الأمهات:ص208.

[زوالُ مِلك المُحْرِمِ عن صيدِه الذي معه]:

ووَجَبَ إرسَالُهُ إن أحرَمَ وهُو بيَدِهِ على المعروف، وإلاَّ ضَمِنَ إن مَاتَ، وكَذَا إن كَانَ معَهُ في رُفْقَةٍ على الأصح، وزَالَ مُلْكُهُ عنهُ على المشهور[1]، وعليْهِ فَلَوْ حَلَّ وهُوَ بيَدِهِ أرسَلَهُ، ولَو أطْلَقَهُ شَخْصٌ منْهُ، أو قَتَلَهُ، أو أخَذَهُ عندَ إرْسَالِ رَبِّهِ لهُ[2] فلا شيء عليه في الجَمِيعِ[3]، ولو ذَبَحَهُ[4] بعدَ إحْلاَلِهِ، فعلَيْهِ جَزَاؤُهُ على المشهور[5]، وأمَّا[6] لَو أحْرَمَ وهُو بِمَنْزِلِه لَمْ يَخرُجْ عَن مُلْكِهِ، وهل مُطلقاً أو إلاَّ أن يُحْرِم منهُ أو يَمُرَّ به؟ تأويلان[7].

[تعامل المحرم مع صيد الغير]:

فَإن كانَ لِغَيْرِهِ رَدَّهُ[8] لهُ إنْ وَجَدَهُ، أو أوْدَعَهُ لهُ إن أمْكَنَ، وإلاَّ أبْقَاهُ لهُ وضَمِنَهُ إن أطْلَقَهُ، ولاَ يَقْبَلُ إيدَاعَهُ وهُو مُحْرِمٌ، فَإن فَعَلَ رَدَّهُ لرَبِّهِ إن وَجَدَهُ، وَإلاَّ أوْدَعَهُ، فَإنْ تَعَذَّرَ أطْلَقَهُ ضَامِناً لهُ[9]، وإن وَجَدَ رَبَّهُ مُحْرِماً فَأبَى مِنْ أخْذِهِ أطْلَقَهُ بِحَضْرَتِهِ ولا شَيءَ عليْهِ.

[ليسَ للمُحْرِمِ تَمَلُّك الصيد]:

ولاَ يَتَمَلَّكُهُ بوَجْهٍ، ولاَ تُقْبَلُ هِبَتُهُ، وفي صحَّةِ شِرَائِهِ قَوْلان[10]، وعَلَى الصِّحَّة إن رَدَّهُ لِبَائِعِهِ أو وَاهِبِهِ الحَيِّ[11] فَلِيَدِهِ[12]، فلو ابتَاعَهُ بالخِيَارِ ثُمَّ أحْرَمَ فاخْتَارَ أخْذَهُ لَزِمَهُ ثَمَنُهُ وإطْلاَقُهُ[13] وإلاَّ فلاَ شيءَ عليْهِ، وبَتَّاً ثُمَّ أحرمَ البَائِعُ وفَلِسَ المُبْتَاعُ فلرَبِّهِ

---

[1]- تنظر المدونة:485/1، عقد الجواهر:300/1، جامع الأمهات:ص209.، وغير المشهور لابن القصار والأبْهري حيث قالا:" ليس عليه إرساله".الشرح الوسط:ص203.

[2]- في (أ): "له"ساقطة.

[3]- تنظر المدونة:484/1-485، النوادر:370/2.

[4]- في (أ) و (ب): "دفعه".

[5]- قريب من هذا ما في المدونة:379/1، وخلاف المشهور لأشهب حيث قال:" لا جزاء عليه فيها" . تنظر العتبية مع البيان: 61/4.

[6]- في (ب) و (ج): "أما"بغير واو.

[7]- المدونة:485/1، مختصر خليل:ص84.

[8]- في (ج): "وده".

[9]- في (أ): "له"ساقطة.

[10]- عن الصعب بن جثامة اللَّيْثِي أنه أهْدَى لرسول الله ﷺ حماراً وحشيا وهو بالأبواء أو بوَدَّان، فَرَدَّهُ عليه رسولُ الله ﷺ، فلمَّا رَأى رسول الله ﷺ ما في وجههِ قال:" إنَّا لم نَرُدهُ عليك إلا أنَّا حُرُمٌ". الموطأ:ص243 رقم:789.

تنظر النوادر:470/2، الذخيرة:321/3و 327، مختصر خليل:ص84.

[11]- في (ب): "الحل".

[12]- في (أ):"فكيده" وهي كذلك في (ب) صححت في الهامش: فليده.

[13]- في (ب):"وأطلقه".

أخذُهُ، ويُرسِلُهُ أو يبيعُهُ[1] بِثَمنهِ[2].

[أكل المُحْرِمِ منَ الصَّيْدِ للضَّرُورة]:

ولو[3] أكلَهُ في مَجَاعَةٍ[4] وَدَاهُ على الأصح، وفي جَوازِ قَتْلِهِ لذَلكَ قَوْلان، فإن اضطُرَّ قَدَّمَ المَيْتَةَ على الصَّيدِ ولَحْمُهُ عليهَا، ورُوِيَ أكْلُ ما صِيدَ[5] لأجْلِه، ويَتْرُكُهَا ويَلْزَمُهُ[6] الجزَاءُ ، وأخَّرَ ابنَ عبد الحكم المَيْتَةَ مُطلقاً[7].

[صيدٌ يَشُقُّ التحرز منه]:

ولاَ جَزَاءَ في[8] جَرَادٍ عَمَّ، كدُبَابٍ غَالِبٍ، وإليهِ رجعَ، وعَنْهُ يُطْعِمُ مِسْكيناً أو مسكِينَيْن، وفي الوَاحِدَةِ حَفْنَةٌ[9]، كدُودٍ ولو تَقَلَّبَ عليهِ في نَوْمٍ إن قلَّ.

وإن وَطِئَ[10] بدَابَّتِهِ على دُبابٍ أو نَمْلٍ[11] ونحوه تَصَدَّقَ بشَيْء من طَعَامٍ، وهَل بِحُكُومَةٍ؟ قَوْلان، لاَ إن قَتَلَتْهُ بنَفْسِهَا[12].

---

[1]- في (ج): "يتبعه".

[2]- الذخيرة:321/3.

[3]- في (ب):"فلو".

[4]- في (ب):"جماعة".

[5]- في (ج): "يتلف".

[6]- في (ب):"ويلزم".

[7]- سُئل مالك عن الرجل يضطرُّ إلى أكلِ المَيْتَةِ، وهو محرمٌ أيصيدُ الصيدَ فيأكُلُهُ أم يَأكُلُ المَيْتَةَ؟ فقال:بل يأكُلُ الميتة، وذلك أن الله تبارك وتعالى لم يُرَخِّصْ للمُحرم في أكل الصيد، ولا في أخذه في حالٍ من الأحوال، وقد أرخص في الميتة على حال الضرورة". الموطأ:ص243.

تنظر النوادر:467/2، المنتقى:428/3، مختصر خليل:ص84.

[8]- في (ج): "وفي".

[9]- في (أ): "جفنة".

[10]- في (ج): "ولى"."كجرحه"بدون واو.

[11]- في (أ): "نحل".

[12]- المدونة:491/1، النوادر:465، مختصر خليل:ص84.

[لزوم الجزاء بالمباشرة والتعرض]:

وَلَزِمَ الجزَاءُ بقَتْلِهِ بِمُبَاشَرَةٍ وإن جهلاً أو نسيَاناً على الأصح، أو خَطَأً[1]، أو بِتَعَرُّضٍ[2] لِقَتْلِهِ.

[مسائل]:

كَطَرْدِهِ من حَرَمٍ، وقيل: إن كَانَ لا يَنْجُو بنَفْسِهِ، وهَل وفَاقٌ؟ تردُّد، وكَنَتْفِهِ إن غَابَ عنْهُ، فإن أمْسَكَهُ حَتَّى نَسَلَ وَتَحَقَّقَ لَحَاقَهُ بِجِنْسِهِ، فقيل: يُطْعِمُ مِسْكِيناً، والمشهور لا شيء عليه، ولو بِنَقْصٍ منْ قَوْءُ عَيْنٍ أو كَسْرٍ ونَحْوِهِ، وقَالَ مُحَمَّدٌ:" عليْهِ مَا نَقَصَ"، وهلْ وِفَاقٌ أو خِلاَفٌ؟ قَوْلان، وقيل: يُرْسِلُهُ بِمَوْضِعِ نَتْفِهِ وَعليْهِ جَزَاؤُهُ[3]، وَكَجُرْحِهِ وَعَيْبِهِ[4] خِلافاً لِعبد الملك، إلاَّ بِإنفَاذِ[5] مَقْتَلٍ.

وإن أصَابَهُ في مَوْضِعٍ تَغْلُبُ حَيَاتُهُ معَهُ[6] فلاَ جَزَاء.

فإنْ وَدَاهُ مَعَ شَكٍّ ثُمَّ عَلِمَ أنَّهُ مَاتَ بَعْدَهُ كَرَّرَ، إلاَّ أن يَتَحَقَّقَ أنَّهُ ماتَ من غيْرِ ذَلِك الجُرْح.

فَلَو حَبَسَهُ لِلبُرْءِ ثمَّ حَلَّ قَبْلَ ذَلك فَذَبَحَهُ فعليْهِ جَزَاؤُهُ.

ولَو جَرَحَهُ و[7]قَتَلَهُ بالفَوْرِ، أو قَبْلَ الأمَانِ من جُرْحِهِ فجَزَاءٌ واحِدٌ، وقَالَ مُحَمَّدٌ:" إن بَرِءَ منهُ فقتَلَهُ تعدَّدَ الجزَاءُ كالمُشْتَرِكِين على المشهور"[8].

[اجتماع الحل والمحرم على قتل الصيد]:

فإذَا اجتَمَعَ مُحْرِمُونَ ومُحِلُّون[9] بِحَرَمٍ، أو القَلِيلاَن فيهِ على قَتْلِ صَيْدٍ فَبِحَسْبِهِمْ.

---

[1]- ونقل ابن شاس عن اللخمي عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم.،أنه قال: لا جزاء في غير العمد"، ومستنده قوله تعالى:"ومن قتلهُ منكم مُتعمدا .." وأجاب الإمام القرافي بقوله :" العمدُ والخطأُ في ضمان المُتلفات سواءٌ"، ورد الاستدلال بالآية بأنه خرجَ مخْرِجَ الغالبِ على أن الصَّيْدَ إنَّمَا يُقتَلُ مع القَصْدِ. تنظر المعونة:535/1، عقد الجواهر:300/1، الذخيرة:323/3 و324. جامع الأمهات:ص209، مختصر خليل:84.

[2]- في (أ): "وبتعرض".

[3]- في (أ): "جزاء".

تنظر المدونة:481/1-و 490، النوادر:472/2-473، العتبية مع البيان:61/4-62.

[4]- في (ج): "كجرحه ونجسه".

[5]- في (أ): "نفاذ"، وفي (ج): "لإنفاذ".

[6]- في (أ): "معه" ساقطة.

[7]- في (ب): "جرحه و"ساقطة.

[8]- تنظر المدونة:479/1، النوادر:467/2-468، العتبية مع البيان:49/4، المعونة:539.

[9]- في (ب): "أو محلون".

[السيِّد يأمر عبده بقتل الصيد]:

فَإن أمَرَ غُلاَمَهُ المُحْرِمَ بقَتْلِهِ فأطَاعَهُ أو بِإطْلاَقِهِ فظَنَّ القَتْلَ فجَزَاءَان[1]، وهَل يُشتَرَطُ تَسَبُّب رَبِّهِ في أصْلِ صَيْدٍ أو لا؟ تأويلان[2]، فإن كَانَ الغُلاَمُ حِلاً فلاَ شيْءَ عليه.

فإن جَرَحَهُ ثُمَّ قَتَلَهُ غيرُهُ فجزاءان، وقَالَ مُحَمَدٌ:" إلاَّ أن يَكُن في فَوْرٍ[3]، وفيها: وإن أَشْلاَ كلباً أو[4] أرْسَلَهُ غيرُهُ[5] فانشَلاَ[6]، ثم قَتَلَ فجزاءان، وقال أشهب:" لا شيء على من أشْلاَ[7]".

[حرمة التسبب في القتل]:

والسَّبَبُ كالقَتْلِ، فإن نَفَّرَهُ أو نَصَبَ لهُ آلَةً أو أرْسَلَ عليهِ جَارِحاً أو قَصَّرَ في وثَاقِهِ وَدَاهُ[8].

---

[1]- المدونة:479/1.

[2]- كذا في مختصر خليل:ص85.

[3]- في (ب):"في" ساقطة.

النوادر:467/2.

[4]- في (ب):"أو"ساقطة.

[5]- في (ج):جملة " فجزاءان وقَالَ مُحَمَدٌ:" إلا أن يكن في فور، وفيها وإن أشلا كلبا أو أرسله غيره " ساقطة.

[6]- في (ب):"فانشل".

أشلا:أشْلَيْتُ الكَلب دَعَوْتُه. وأجاز الكسائيُّ وابنُ دَرَسْتَوَيْه أشْلَيْت الكلب على الصيدِ، بمعنى أغْرَيْتُه. مختار الصحاح :ص346، لسان العرب:468/3.

[7]- في (أ):"أشل"، وفي (ج):"أشلاه".

تنظر المدونة:541/1، الذخيرة:322/3-323.

[8]- كذا في جامع الأمهات:ص208، وتنظر عقد الجواهر:299/1.

[مسائل]:

وكذلك الاتِّفَاقِيُّ؛ كأن رَءَاهُ الصَّيْدُ[1] ففَزِعَ فمَاتَ، وقيل: هَدَرٌ، وَثالثُها إن نَفَرَ لِحَرَكَةٍ منهُ، وإلاَّ فلا[2].

وكأن أُرْسَلَ على مُفْتَرِسٍ فَأَخَذَ صيْداً على الأصح[3]، أو حفَرَ لَهُ بِئراً، أو نصَبَ له آلَةً خوفاً منهُ فوقَعَ صيْدٌ[4]، وقيل: لا[5] شيءَ عليْهِ، وَثالثُها إن كَانَ مَوْضِعاً يُتَخَوَّفُ منهُ عَلَى الصَّيْدِ، بخِلافِ بِئْرِ الماءِ[6] أو فُسْطَاطٍ على الأصح، كرُمْحٍ رُكِّزَ فَوَقَعَ فيهِ طيرٌ[7].

ولو دَلَّ صَائِداً عليهِ أو أعَانَهُ بِمُنَاوَلَةٍ أو إشَارَةٍ أو أمَرَ غيْرَ عَبْدِهِ بقَتْلِهِ أسَاءَ، ولا شيء عليه على المشهور كالقَاتِلِ، إلاَّ أن يَكُون مُحْرِماً، وقيل: جزاءان[8].

ولو رَمَى مِنْ حِلٍّ لِحَرَمٍ أو تَبِعَتْهُ الرَّمْيَةُ لهُ فالجزاء، كالعكس على المشهور، عبد الملك :" وَيَجُوزُ ابْتِدَاءً". وَضُعِّفَ[9]، وكمُرُورِ السَّهْمِ بالحَرَمِ على المشهور، ولا يُؤكَل، لا مُرُورَ كَلْبِهِ بهِ إن[10] كان لهُ طريقٌ غيرَهُ، وإلا فالجزاء، كأن[11] أرْسَلَهُ

---

[1]- في (أ) و (ب):" الصيد".

[2]- قال ابن القاسم بالجزاء، وخالفه أشهب، وثالث الأقوال لأصبغ. تنظر المدونة:484/1، النوادر:468/2، عقد الجواهر 299/1.

[3]- خلاف الأصح لأشهب.تنظر المدونة:541/1، النوادر:461/2.

[4]- في (ب): زيادة "فيه".

[5]- في (أ):" فلا" مع سقوط "وقيل:".

[6]- في (ب):"بئر لماء"، وفي(ج):"بئرها".

[7]- تنظر المدونة:483/1-484، عقد الجواهر:299/1.

[8]- تنظر المدونة:541/1 ،المعونة:538/1، عقد الجواهر:299/1-300.

[9]- في (أ):رسمت"وضعفٍ"ولم تضبط في (ب) و (ج)، ولعل الصواب ما أثبته.

جاء في الذخيرة:323/3،: وقال عبد الملك :"له إرسال كلبه من الحرم على ما في الحل ويؤكل، لأن المعتبر من الصيد غايته". وتنظر النوادر:484/2-485، عقد الجواهر:304/1.

[10]- في (أ):"وإن".

[11]- في (أ): "إن كان".

بقُرْبِهِ، فدَخَلَ ثمَّ خَرَجَ فَقَتَلَهُ خَارِجَهُ، لا إن لَمْ يَدْخُلهُ على المشهور، أو كان بَعِيداً فَأَلْجَأَهُ إِلَيْهِ، ولو قَتَلَهُ به، ولا يُؤكَل[1].

ولو كَانَ الصَّيْدُ بَعضُهُ في الحَرَمِ، أو أَصَابَهُ على فَرْعِ أَصْلِهِ في الحِلِّ فالجَزَاءُ، لا العكس على المشهور، ولو أنفَذَ مَقَاتِلَهُ في الحِلِّ، فتَحَامَلَ فمَاتَ في الحَرَمِ، أُكِلَ ولا جَزَاء على المنصوص كأن لَمْ تُنفَذْ، وفي أَكْلِهِ قَوْلان[2].

ولو قَصَّرَ في رِبَاطِ جَارِحٍ[3] قُرْبَ الحَرَمِ فأَفْلَتَ، فقَتَلَ فيهِ صَيْداً وَدَاهُ[4].

ولو أَخَذَ بَيْضاً فحَضَنَهُ فطَارَ[5] فلاَ شيء عليه، وإن حَضَنَهُ معَ بيْضٍ وحْشٍ[6]، فَنَفَرَ وفَسُدَ الكُلُّ ضَمِنَ الجَميع، ولو نَقَلَ فِرَاخاً للحَرَمِ فمَاتَتْ فيهِ وَدَاهَا[7].

[حُكم المُحرِمِ يُمْسِكُ صيداً لآخر]:

فإن أمسَكَهُ للقَتْلِ، فَعَلَيهِ جَزَاؤُهُ إن قَتَلَه حِلٌّ، وقيل: إن قَتَلَهُ في الحَرَمِ ودَاهُ الآخَرُ، أشهب:" ويَغْرِمُ لهُ الحِلُّ القِيمَة"، وقَالَ مُحَمَدٌ:" الأقلُّ منهَا ومنَ الجزَاءِ"، وإن قَتَلَه مُحْرِمٌ فجزَاءَان، وللإِرْسَالِ فعلَى قَاتِلِه المُحرِمُ أو الحِلُّ في الحَرَمِ[8]، وإلا فعَلَى المُمْسِكِ، ويَغْرِمُ له الحِلُّ الأقَلَّ، وقيل: لاشيء عَلَيْهِمَا وصُوِّبَ[9].

[صيد المحرم وذبيحته ميتة]:

---

[1]- المدونة:481/1، النوادر:474/2، الذخيرة:322/3-323.

[2]- كذا في مختصر خليل:85، الذخيرة:322/3-323.

[3]- في (إأ) و(ب):"رباطه خارج".

[4]- كذا من قول أشهب في النوادر:474/2.

[5]- في (ج):"فحضنه وطار".

[6]- في (ج):"وحشي".

[7]- في (أ):"وداهما".

تنظر المدونة:482/1، الذخيرة:323/3- و325.

[8]- في (ج):"المحرم أو الحل في الحرم"ساقطة.

[9]- القول بأن لا شيء عليهما لسحنون، تنظر المدونة:542/1، النوادر:470/2-471، الذخيرة:320/3، جامع الأمهات: ص209.

وَمَا صَادَهُ مُحْرِمٌ أو ذَبَحَهُ من صَيْدٍ فمَيْتَةٌ، ولا جَزَاء في أكْلِهِ على المشهور.

[ما يجوزُ للمحْرِمِ أكلُهُ من الصَّيد]:

ولهُ أكْلُ ما صَادَهُ حِلٌّ لِحِلٍّ، وإن أحْرَمَ بَعدَهُ على الأصح، لا مَا صِيدَ[1] لِمُحرِمٍ ولو غيْرَ مُعَيَّنٍ، فإن أكَلَ مِمَّا صِيدَ لهُ فَثالثها لابن القاسم إن عَلِمَ لَزِمَهُ الجزَاءُ، وإلاَّ فلاَ ، فإنْ صِيدَ لِمُحْرِمٍ مُعَيَّنٍ فأكَلَ غيْرُهُ غَيْرَ عَالِمٍ فلا جَزَاءَ، وإلاَّ فالأصح اللُّزُومُ[2].

[ما يجوز للمحرم ذَبْحُهُ وأكلُه]:

وله ذَبْحُ الإوَزِّ والدَّجَاجِ في الحَرَمِ[3]، وكُرِهَ لهُ أكلُ بيْضِ مُتَأنِّسٍ، كذَبْحِهِ وإن لَمْ يَطِر[4]، بخِلاَفِ بَيْضِ الإوَزِّ والدَّجَاجِ، وهل الكَرَاهَةُ على بَابِهَا ولاَ جزَاء أو لِلْمَنْعِ وفيهِ الجزَاءُ، قَوْلان[5].

وغَيْرُ المُتَأنِّسِ كالصَّيْدِ فلاَ يُذْبَح فِرَاخُ بُرْجٍ لهُ، ويَأكُلُ مَا ذَبحَ أهْلُهُ منهُ لأنْفُسِهِمْ لاَ لهُ، ولا يَشْرَبُ لَبَنَ صَيْدٍ، إلاَّ مَا حَلَبَهُ حِلٌّ لنَفْسِهِ[6].

ولاَ شَيءَ في تَلْفِ وَكْرِ طائرٍ خَالٍ من فَرْخٍ أو بَيْضٍ، ولو قَتَلَ حِمَارَ وَحْشٍ دُجِّنَ وَدَاهُ بشَاةٍ.

---

[1]- في (ب):"مصيد".

[2]- الأصل في لحم الصيد للمحرم حديث جابر بن عبد الله قال:سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:" صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصد لكم". أبو داود:176/2 رقم:1851 واللفظ له، الترمذي:203/3 رقم:846.

قال الترمذي:".... والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بالصيد للمحرم بأسا إذا لم يصطده أو لم يصطد من أجله".

قال الشافعي هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقيس والعمل على هذا، وهو قول أحمد وإسحق". سنن الترمذي :24/3.

تنظر المدونة:482/1، النوادر:465/2-466، العتبية مع البيان:59/4 إلى 61، المعونة:536/1-537، عقد الجواهر: 300-301، مختصرخليل:ص85 و86.

[3]- المدونة:488/1.

[4]- في (ب):"لمريض".

[5]- المدونة:488/1، النوادر:476/2، مختصر خليل:ص85.

[6]- العتبية مع البيان:496/3.

وجَائِزٌ أنْ يَذْبَحَ الحَلالُ في الحَرَمِ الحَمامَ مُطلقاً، وكذَلِكَ الصَّيْدُ يُدْخِلُهُ من حِلٍّ على الأصح لِلضَّرُورَة[1].

[حُكم قطْع نباتِ الحَرمِ]:

كَقَطْعِ مَا يُسْتَنْبَتُ بِه وإن لَمْ يُعَالَج[2] على الأصح، إلا الإِذْخِرَ والسَّنَا، وكُرِهَ حَشُّهُ ولو لِحِلٍّ[3] خِيفَةَ دَوَابِّهِ، لا رَعْيُهُ، كمُحْرِمٍ بِحِلٍّ، وكُرِهَ قَطْعُ شَجَرِ حِلٍّ دَخَلَ حَرَماً، ورُخِّصَ في قَطْعِ كَعُضْوَيْنِ من غَيْرِ الحَرَم كَتَقْلِيَةِ حِلٍّ لِحَرَمٍ[4]، ولا جَزَاءَ في جَمِيعِ ذلك.

[أحكام حرم المدينة]:

وحَرُمَ قَطْعُ شَجَرِ المَدِينَةِ بَرِيداً في بَرِيدٍ، كصَيْدِ ما بَينَ حِرَارِهَا، ولا جزَاءَ على المشهور، ولا يُؤْكَلُ على الأظهَرِ[5].

[التَّحكيمُ شرط في الجزاء]:

والجزاءُ بِحُكْمِ عَدْلَيْنِ فَقِيهَيْنِ بهِ، دُونَ غَيْرِهِ ولو دُونَ إمَامٍ[6]، يُخَيِّرَانِهِ ولو أخْرَسَ فيمَا شَاءَ من:

[أنواع كفارة الصيد]:

[1]: قِيمَةِ الصَّيْدِ طَعَاماً، لا قِيمَةَ مِثْلِهِ على المشهور، يَوْمَ[7] تَلَفِهِ لا يَوْمَ القَضَاء، ولو أكْثَر على الأصح، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ لا أزْيَدَ، مِن جُلِّ عَيْشِ المَحَلِّ، ولو

---

[1]- المدونة:541/1، النوادر:476/2.

[2]- كذا في (ب) ، وكتب في الهامش"إلا ما ينبت ولو بعلاج على" وكتب فوقها خ، وكتب في ج في الأصل: "لا ما ينبت ولو بعلاج ".

[3]- كذا في (ب)، وكتب في الهامش"لحلال".

[4]- في (أ):" كبعلية محل لمحرم"وفي (ج):"كتقلية حل محرم".

[5]- عن جابر قال:قال النبي :" إن إبراهيم حرم مكة، وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها، لا يقطع عضاهُها ولا يصاد صيدها". مسلم:ص637 رقم:3207.

تنظر المدونة:495/1، النوادر477/2-478 ، العتبية مع البيان:19/4-20.

[6]- والأصل في الحكمين حديث محمد بن سيرين، أنَّ رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب فقال:" إني أجْرَيْتُ أنا وصاحبٌ لي فَرَسَيْنِ نستبق إلى ثَغْرَةِ ثَنِيَّةٍ، فأصبنا ظَبْياً ونحن مُحْرِمَان، فماذا ترى؟ فقال عمر لرجلٍ إلى جَنْبِهِ: تَعالَ حتى أحكم أنا وأنت. قال: فحكما عليه بعنز، فولى الرجل وهو يقول: هذا أمير المؤمنينَ لا يستطيع أن يحكم في ظَبْيٍ، حتى دعا رجلا يحكُمُ معه!، فسمع عمر قول الرجل فَدَعَاهُ فسأله: هل تقرأ سورة المائدة؟ قال: لا ، قال: فهل تعرف هذا الرجل الذي حَكَمَ معي؟ فقال: لا، فقال: لو أخبرتني أنك تقرأ سورة المائدة لأوجعتك ضرباً، ثم قال: إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه:{ يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة }،وهذا عبد الرحمن بن عوف". الموطأ: ص285 رقم:942.

قال الإمام الباجي:"...ولا نعلم خلافا في ذلك، فإن أخرج أحد الجزاء قبل الحكم فعليه إعادته بالحكم، إلا حمام مكة، فإنه لا يحتاج إلى حكمين...".المنتقى: 440/3.

[7]- في (أ) و (ب):"ويوم".

تَمْراً أو شعِيراً[1] لا قُطْنِيَةً على الأصح، وقيل: عليْهِ قَدْرَ مَا يُشْبِعُ كَبِيرَهُ، وعلى المشهور لو قَوَّمَ[2] الصَّيْدَ بِنَقْدٍ وابْتَاعَ بِهِ طَعَاماً أجْزَأَ، لاَ ثَمنٍ أو عرضٍ.

[العملُ في التَّقويمُ]:

وقُوّمَ بِمَوْضِعِ الإصَابَةِ إن كَان لهُ بِهِ[3] قِيمَةٌ، وإلاَّ بقُرْبِهِ[4]، ولا يُخْرِجُ بِغَيْرِهِ[5]، وقيل: ما لَمْ يَتَسَاوَ السِّعْرَان، أو يُخْرِجُ[6] في الأعْلَى لا العكس، وهل وفاقٌ؟ تأويلان، وقيل: إن أخرَجَ[7] عَلَى سِعْرِهِ أجْزَأ، وقيل: إن ابْتَاعَ بِالقِيمَةِ المَحْكُومِ بِهَا طعَاماً وأخْرَجَهُ أجْزَأ[8].

[2]: أو يَصُومُ عدَدَ الأمدَادِ ومَا انْكَسَرَ منهَا أيَّاماً[9].

[3]: أوْ يُخْرِجُ[10] من النَّعَمِ مَا قَارَنَ الصَّيْدَ قَدْراً وصُورَةً[11]، وإلاَّ فالقَدْرُ كَافٍ.

[تحقبق المثلية في الجزاء]:

ففي النَّعَامَة بَدَنَة[1]، وهَل هِي في الفِيلِ بسِنَامَيْن، أو قِيمَتِهِ[2]، أو وَزْنِهِ طعَاماً؟ خلاف[3]، وفي الأيْلِ[4] بَقَرةٌ، كحِمَارِ الوَحْشِ وبَقَرِهِ[5]، وفي الضَّبْعِ شاةٌ[6]، وفي حَمَامِ

---

[1]- في (أ):"وشعيرا".
[2]- في (أ) و (ب):"يقوم"بدون "لو".
[3]- في (ب):"به"ساقطة.
[4]- في (ج):"بقرابه".
[5]- في (ج):"لغيره".
[6]- في (ج):"ويخرج".
[7]- في (ب):"خرج".
[8]- في (ب):"أجزأ"ساقطة.
[9]- قال القاضي عبد الوهاب:" وإنما قلنا: إنهما يخيرانه لورود النص بذلك، وإنما ينحتم عليه النوع الذي يكفر به بعد اختيار هو، وحكمهما عليه بما يختاره. المعونة:544/1.
ينظر الموطأ:ص244، المدونة:486/1- و478-480، النوادر:489/2-491، العتبية مع البيان:65/4-66، المعونة:544/1-إلى546، المنتقى:440/4.
[10]- في (أ): "ويخرج".
[11]- في (أ) و (ب): "أو صورة".
[1]- قال القاضي عبد الوهاب:" ... ففي النعامة بدنة، وبذلك حكمت الصحابة لأنها أشبه شيء بها من بهيمة الأنعام". المعونة:547/1.
[2]- في (ب): "قيمتها".
[3]- تنظر عقد الجواهر:303/1، الذخيرة:331/3.
[4]- في (ج): "الإبل".
[5]-كذا عن مالك من رواية أشهب وابن نافع.العتبية 21/4 ،وينظر :المنتقى:126/4، و438/3، عقد الجواهر: 302/1.
[6]- مالك عن أبي الزبير:" أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش، وفي الغزال بعنز، وفي الأرنب بعناق، وفي اليربوع بجَفْرَةٍ". الموطأ:ص285 رقم:941.

مكَّةَ يُصَابُ بالحَرَمِ[1] شاةٌ بلاَ حُكْمٍ.

فإن لَمْ يَجِدْ[2] صَامَ عَشرَةَ أيَّامٍ منْ غَيْرِ إطعَامٍ، وقيل: مُخَيَّر[3]، وفيها: ولاَ بَأسَ بصَيْدِهِ لِحِلٍّ بغَيْرِ الحَرَمِ، وأُخِذَ منهُ لُزُومَ القِيمَةِ لِمُحْرِمٍ أصَابَهُ في الحِلِّ[4].

[الجزاء في حمام الحرم]:

وفي حَمَامِ الحَرَمِ شَاةٌ، ولا حُكُومَة على المشهور[5]، وكذا يَمَامِهِ، وهلْ قُمْرِيِّهِ وفَوَاخِتِهِ[6] وكُلُّ مَا غَتَّ وَهَدَل[7] كَحَمَامِهِ أو لا؟ قَوْلان لأصبغ وَعبد الملك[8]، وفي حَمَامِ[9] الحِلِّ وجَمِيعِ الطَّيْرِ: القِيمَةُ طَعَاماً، وكذا الضَّبِّ والأرْنَبِ[10] واليَرْبُوع، وقيل: شاةٌ[11].

[الأوصَافُ غير معتبرة في الصيد]:

والصَّغِيرُ والضَّعِيفُ[1] والجَمِيلُ والفَارِهُ[2] والمُعَلَّمُ ولو بَازِياً كغيرِهِ[3]، وعليْهِ قِيمَتُهُ لرَبِّهِ مُعَلَّماً معَ الجزَاءِ على المشهور[4].

[جزاءُ الجنين يصيبه المُحرم]:

وفي الجَنِينِ عُشْرُ ثَمَنِ الأُمِّ ولو تَحَرَّكَ، وقيل: كَهِيَ[5]، ولو[6] أَلْقَتْهُ فَاسْتَهَلَّ وَمَاتَ فكَالكَبِيرِ[1]، فإن مَاتَتْ[2] معَهُ فجزَاءَان[3].

---

[1]- في (ب): "بالحل".

[2]- في (ج): "يجدها".

[3]- النوادر:376/2، المعونة:546/1، الذخيرة333/3.

[4]-كذا في كتاب الضحايا من المدونة:615/1، وتنظر:ص488. ونقل الشيخ الحطاب عن ابن يونس قال :هذا يدل على أنه إذا صاده المحرم في الحل، فإنما عليه قيمته طعاما، أو عدل ذلك صياما وإنما تكون فيه شاة إذا صاده في الحرم".مواهب الجليل :267/4.

[5]- وهو قول مالك وابن الماجشون وأصبغ، وخلافه لابن القاسم، تنظر المدونة:488/1-489، النوادر:376/2، المنتقى :439/3، عقد الجواهر:302/1.

[6]- في (ج): "وفواخيته".

[7]- في (ج): "وهدا".

[8]- تنظر المدونة:488/1-489، النوادر:376/2، المنتقى:439/3، عقد الجواهر:302/1.

[9]- في (ب): "حمار".

[10]- في (ج): "الأرنب والضب".

[11]- المدونة:487/1-488، المنتقى:38/3، عقد الجواهر: 302/1، الذخيرة: 332/3.

[1]- في (ج): "والمعيب".

[2]- في (أ) و(ب) و: "والفارة".

[3]- المدونة:480/1، المنتقى:443/3-444، عقد الجواهر: 311/1، جامع الأمهات:ص215.

[4]-كذا في مختصر خليل:ص87، وتنظر المدونة:482/1-483، المنتقى:128/4، مواهب الجليل:268/4.

[5]- في (ج): "قيمته لرَبِّهِ معلما مع الجزاء على المشهور، وفي الجنين عشر ثمن الأم ولو تحرك وقيل: كهي"ساقطة.

[6]- في (ج): "فإن".

[جزاء البيض يصيبه المحرم]:

والبَيْضُ[4] كالجَنِين، وقيلَ: كالأُمِّ، وتَحْتَمِلُهُمَا، وقيل: حُكُومَةٌ، وقيل: في بَيْضَةِ النَّعَامَةِ صَوْمُ يَوْمٍ، وقيل: إن كان فيهَا فَرْخٌ فكَالجَنِين، وإلاَّ أطْعَمَ مِسْكِيناً أو صَامَ[5] يَوْماً، أمَّا إن تَيَقَّنَ مَوْتَ ما فيهَا قبْلَ أخْذِهَا بِكَرَائِحَةٍ فَهَدَر[6].

[وجوبُ اجتهاد الحكمين]:

ولاَ يَكْتَفِي الحَكَمَان بمَا رُويَ في الصَّيْدِ، بَل بِاجْتِهَادِهِمَا، ولا يَخْرُجَان[7] عن فِعْلِ من مَضَى[8].

[إلزامية الحكم]:

ولو أرَادَ الانْتِقَالَ بَعدَ الحُكْمِ، فَفِيهَا: لهُ ذَلك، وهَل مُطْلَقاً أو إلاَّ أن يَلْتَزِمَهُ[1]؟ تأويلاَن، وقيل: لا[2] مُطْلَقاً[3].

[اختلاف الحكمين]:

ولو[4] اخْتَلَفَا ولو مراراً ابتَدَأ الحُكْمَ، ولا يَأْخُذُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ ولو الأرْفَع، وإلاَّ أعَادَ، كمَا لو أخْرَجَ بغَيْرِ[5] حُكْمٍ، وجَازَ كَوْنُ أحَدِهِمَا منَ الأوَّلَيْن، والأوْلَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ[6].

---

[1]- في (ب): "فالكبير".

[2]- في (ج): "مات".

[3]- عقد الجواهر:302/1، مواهب الجليل:269/4.

[4]- في (ب): "البيض".

[5]- في (أ):"وصام".

[6]- ينظر الموطأ:ص286، المدونة:482/1 -483 و488، النوادر:477/2،العتبية مع البيان:64/4، عقد الجواهر:1 /302.

[7]- في (ب):"وأن لا يخرجا".

[8]- قال مالك:"ولا أرى ان يخرج مما جاء فيه الاجتهاد عن آثار من مضى".المدونة:480/1.

[1]- في (أ):"يلزمه".

[2]- في (ج):"لا"ساقطة.

[3]- تهذيب المدونة:625/1، ومعنى التأويلان، حَمْلُ أبو القاسم بن الكاتب كَلامَ المدونة قبل معرفة الحكم والتزامه، ونَقْلُ ابن محرز عن غير ابن الكاتب حمل كلام المدونة على ظاهره، عقد الجواهر:312/1.

[4]- في (ج):"وإن".

[5]- في (أ):"بغير".

[6]- المدونة:486/1، النوادر:479/2، المنتقى:441/3، الذخيرة:332/3، جامع الأمهات:ص216.

وَلاَبُدَّ مِنَ اللَّفْظِ بِالحُكْمِ والأمْرِ بِالجَزَاءِ، ولاَ تَكْفِي[1] الفَتْوَى[2].

[خطأ الحكمين]:

وإن تَبَيَّنَ خَطَؤُهُمَا نُقِضَ وابْتَدَأ، وقيل:[3] إلاَّ أن يَكُونَ مُخْتَلَفاً فيهِ، وقيل: إن قَضَى ببَدَنَة أو بَقَرَة فيمَا فيهِ شاةٌ أجْزَأ[4] اسْتِحْبَاباً؛ لإتْيَانِهِ بالأفْضَلِ لا العَكس، كأن حَكَمَا[5] بالنَّعَمِ فيمَا فيهِ الطَّعَام[6].

[الترتيب في الهدي]:

وَمَا خَرَجَ عنهُ وعنْ فِدْيَةِ الأذَى، فمُرَتَّبٌ هدْيُ[7].

وأفضَلُهُ إبلٌ فبقرٌ فغنمٌ، والأحَبُّ أن يَنْحَرَهُ بِيَدِهِ، وَتُصَفُّ الإبِلُ قِيَاماً مَعْقُولَةً أو مُقَيَّدَة، وإن اتَّحَدَتْ صَفَّ يَدَيْهَا، فإن استَنَابَ مُسْلماً كُرِهَ، وكَافِراً بَطَلَ على المشهور، ولاَ يُعْطي منهَا أُجْرَةً ولا يُعَرْقِبُهَا إلاَّ خَشْيَةَ نُفُورٍ[1].

[الصيام بدل عن الهدي لمن لم يجده]:

فإن لَمْ يَجِد صَامَ عَشرَةَ أيَّام.

[كيفية الصيام ووقته]:

ثَلاثَةُ أيَّامٍ وهُو مُحْرِمٌ إلى يَوْمِ النَّحْرِ إن كَانَ لِنَقْصٍ، قَبْلَ عَرفَة، كَمُتْعَةٍ، وقرانٍ، وفسَادٍ، وفواتٍ، وتعدٍّ مِيقَاتٍ، فإن أخَّرَهَا[1] فأيَّامُ منىً على الأصح، وإن كَان

---

[1]- في (ب):"تكتفي".

[2]- كذا من قول سند. الذخيرة:332/3.

[3]- في (ب):"وقيل:"ساقطة.

[4]- في (ج):"أجزاه".

[5]- في (ج):"حكم".

[6]- المدونة:486/1، جامع الأمهات:ص216.

[7]-الأصل قوله تعالى:(فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة).البقرة: الآية:196.

[1]- في (ج):"النفور".

قال تعالى:) الحج: الآية:36.

عن علي رضي الله عنه ،أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بدنه، وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها، ولا يعطيَ في جزارتها شيئا". البخاري:ص335 رقم:1717، مسلم:ص615 رقم:3070.

تنظر المدونة:525/1 و496، النوادر:448/2، الذخيرة:365/3-366، مختصر خليل:ص86.

بَعدَهَا كتَرْكِ مُزْدَلفَة، ورَمْيِ[2] أو حَلْقٍ أو مبيتٍ بمنىً، أو وَطْءٍ قبلَ الإفَاضَة: فمَتَى شَاء، كصيَامِ هَدْيِ عُمْرَةٍ ومشيِ عَجَزَ عنهُ في نذْرٍ[3]، وقيل: إلاَّ أيَّامَ منىً.

وسبعَةٌ إذَا رَجَعَ منهَا، وقيل: في أهْلِهِ إلاَّ أن يُقِيمَ بمكَّة، وأجْزَأ بسَفَرٍ[4].

وتَتَابُعُهُمَا[5] مُسْتَحَبٌّ، لاَ لازِمٌ على المشهور[6]، كوَصْلِهِمَا[7].

[مسائل]:

فَإنْ قَدَّمَ السَّبعَةَ علَى عَرفَةَ لَمْ يُجْزِهِ[8] على الأصح، وكذا عَلى الثَّلاثة ولو[9] سَهْواً، وهل يَعْتَدُّ منهَا بثَلاثَةٍ أو يَسْتَأنِفُ العَشَرة؟ خلاف[10].

فإن أيْسَرَ قبْلَ صَوْمَه ولو بتَسَلُّفٍ[1] وهُو مَلِيٌّ بِمَحَلِّهِ تَعَيَّنَ الهَدْيُ[2]، واسْتُحِبَّ بعْدَ يَوْمَيْن، ولا يؤخِّرُ صَوْمَه[3] ليَهْدِيَ ببَلَدِهِ[4]، ومُنِعَ تَلْفِيقٌ واجبٌ من نَوْعَيْن[5].

[أماكن استحباب إيقاف الهدي]:

واسْتُحِبَّ إيقَافُ الهَدْيِ بعَرَفَة والمُزدَلِفَة والمَشْعَر[6]، ويُجْزِئُهُ في أيَّام منىً، نَهاراً بِهَا[7] عندَ الجَمْرَةِ الأُولَى لاَ دُونَ[8] العَقَبَةِ إن كَان لِحَجٍّ، ووَقَفَ بِها هُو[9] أو

---

[1]- في (أ) و (ب):"أخرهما".
[2]- في (ب):"ومرمي"
[3]- في (ج):"ونذر".
[4]- تنظر المدونة:442/1، النوادر:459/2-460، العتبية مع البيان:420/3-421، عقد الجواهر:313/1.
[5]- في (أ):"وأجزأ سفر "، وفي (ج):"وأجزأت سفر، وتتابعها".
[6]- غير المشهور ما نقله ابن شاس عن محمد بن الحارث. عقد الجواهر:313/1.
[7]- في (ج):"كوصلها".
[8]- في (ج):"تجزه".
[9]- في (أ) و (ب):"وهل".
[10]- كذا في مختصر خليل:ص86، ونقل في الشرح الوسط أن ذلك يجزؤه، لأن التأخير هو للتوسعة.الشرح الوسط :208/1. وتنظر النوادر:459/2.
[1]- في (ج):"يتسلف".
[2]- في (ب):"المدني".
[3]- في (ب):"بصومه".
[4]- المدونة:443/1، النوادر:458/2 و 460، المعونة:567/1.
[5]- عقد الجواهر:313/1، جامع الأمهات:ص217.
[6]- كذا في مختصر خليل:ص86، وتنظر المدونة:452/1.
[7]- في (ج):"به".
[8]- في (أ): " دون" بدون لا.
[9]- في (ج):"هو به".

نَائِبُهُ، أو ضَلَّ فَوَقَفَهُ غَيرُهُ، وهَل إن نَوَى عَن رَبِّهِ أو مُطْلَقاً؟ تأويلان، ولا يَجُوزُ[1] مَا وَقَفَهُ تَاجِرٌ لِكَبَيْعٍ[2].

[مسائل]:

فإن فَاتَت أيَّامُ منىً يُجْزِئُ[3] بمكَّة ومَا يَلِيهَا من مَنَازِلِ النَّاسِ، لا بِذِي طُوىً، كأن فَاتَ وَقْفُهُ بعَرَفَة[4] بَعدَ إخرَاجِهِ لِحِلٍّ إن لَمْ يَكُنْ أدْخَلَهُ مِنْهُ، أو قَصَدَ[5] التَّصَدُّقَ به على الفُقَرَاءِ، والأوْلَى المَرْوَة[6] ولو واجِباً فَاتَ وَقْفُهُ وَوَقْتُهُ أجْزَأ على المشهور، وَثالثُها في فَوْتِ[1] أيَّامِ منىً خاصَّة[2]، كأن ضَلَّ بعدَ أن وقَّفَهُ[3] مقلَّداً ثُم وجَدَهُ.

فإن نَحَرَهُ من وَجَدَهُ عن رَبِّهِ أجْزَأه، وعن نَفْسِهِ تَعَدِّياً أو خطأً فمَشْهُورُهَا يُجْزِئُ في الخطإِ، وقُيِّدَ الإجْزَاءُ بكَوْنِهِ ضَلَّ بعْدَ الغُرُوب[4].

ومن أخَذَهُ في أيَّامِ منًى لَمْ يَنحَرْهُ إلاَّ في الثَّالِثِ، وأجْزَأ فِي الأوَّل، واستَأْنَى إن وَجَدَهُ بَعْدَهَا[5]، إلاَّ لِخَوْفِ ضَيْعَةٍ أو مَشَقَّةِ حِفْظٍ[6]، ولْيَنْحَرْهُ[7] بمكَّة، كهَدْيِ عُمْرَةٍ بعدَ سَعْيِهَا ثُمَّ يَحْلِق[8].

[أحكام الهدي المبعوث مع الغير]:

---

[1]- في (ج):"يجزي".
[2]- تنظر المدونة:452/1، النوادر:444/2، الذخيرة:262/3، مختصر خليل:ص86.
[3]- في (ج):"فيجزئ".
[4]- في (ب): "بعرفة"ساقطة.
[5]- في (ج):"وقصد".
[6]- تنظر المدونة:445/1- و523، مختصر خليل:ص86.
[1]- في (ب): "وقت".
[2]- تنظر المدونة:526/1، الذخيرة:371/3، جامع الأمهات:ص217.
[3]- في (ب): "وقف".
[4]- تنظر تهذيب المدونة:562/1، النوادر:455/2-456، العتبية مع البيان:25/4.
[5]- في (ب): "بعده".
[6]- قال الشيخ المواق:"...عن ابن يونس قال أبو إسحاق: إذا وجد بدنة ضالَّة في أيام منى لم ينحرها إن لم يعرف صاحبها، إلاَّ في اليوم الثالث من أيام النَّحر لعلَّ ربَّها أن يأتي، فإذا خيف خُرُوجَ أيَّام منىً نحرَهَا عن ربِّها وأجزأته؛ لأنها بالتَّقليد والإشعار وجبت..". التاج والإكليل:289/4، وتنظر النوادر:447/2.
[7]- في (ج):"فلينحره".
[8]- تنظر الذخيرة:370/3و 371، جامع الأمهات:ص217.

وإن بَعَثَ مَع مُحْرِمٍ هَدْيَ تَطوُّعٍ، ثُمَّ حَجَّ بَعدَهُ لَمْ يَنحَرْهُ حتَّى يَحِلَّ إن أدْرَكَهُ، وإلاَّ فلاَ شيء عليه ، وإن[1] أحْرَمَ بعُمْرَةٍ وَالرَّسُولُ بِحَجٍّ نَحَرَهُ في الحَجِّ، وإن كَانَا[2] مُعْتمِرَيْن فَأرَادَ تَأْخِيرَهُ حَتَّى يَحِلَّ[3] من عَامِهِ، فلَيْسَ لهُ ذلك[4].

[شروط الهدي]:

وحُكْمُ دَمِ الحَجِّ فِي سِنِّهِ وَعَيْبِهِ كالضَّحِيَّةِ[1]، واعتُبِرَ حينَ التَّقْلِيدِ والوُجُوبِ، لا وَقْتَ الذَّبْحِ على المشهور.

[حكم من اشترى هديا تطوعا أو واجبا فأصاب به عيبا]:

فلا يُجْزِئُ مُقَلَّدٌ بِعَيْبٍ ولو سَلِمَ، بِخِلاَف العكس على المشهور[2] فيهما، لا عَنْ فَرْضٍ[3]،وَلَيْسَ لَهُ رَدُّهُ وُلا بَيْعُهُ على المشهور[4].

[حكم العِوَضِ عن العيب يأخذه]:

وَمَا أخَذَهُ فِي تَطَوُّعٍ عَنْ أرْشٍ أوْ جِنَايَةٍ أوْ ثَمَنٍ فِي اسْتِحْقَاقٍ جَعَلَهُ فِي هَدْيٍ إنْ بَلَغَ، وَإلاَّ تَصَدَّقَ بِه، وَرُوِيَ يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ، وقيل: إنْ كَانَ عَيْباً لا يُجْزِئُ مَعَهُ أبْدَلَهُ، وَفِي الفَرْضِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي ثَمَنِ مِثْلِهِ، محمد[5]:" وأحبُّ إليَّ في الجِنَايَةِ يَتَصَدَّقُ به"، وقُيِّدَ بِمَا إذَا لَمْ يبلُغ ثَمَنَ هَدْيٍ.

ولاَ يَلْزَمُهُ بدَلُهُ إن كَانَتِ الجنايَةُ لا يُجْزِئُ معهَا إن أقْعَدَتْهُ عن الوُصُولِ، وغَرِمَ الجَانِي قِيمَتَهُ، وإلاَّ فَمَا نَقَصَهُ[6].

[الإشعار والتقليد]:

---

[1]- في (ج):"إن".
[2]- في (ب): "كانوا".
[3]- في (ج):"يحج".
[4]- عدم التأخير قاله مالك، واستدل بقوله تعالى: (ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله).تنظر المدونة:520/1، الذخيرة: 364/3-365.
[1]- في (ج):"كالأضحية".
عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول لبنيه:"يا بَنِيَّ لا يَهْدِيَنَّ أحدُكُم من البدن شيئا يستحيي أن يُهْدِيَهُ لكَرِيمِهِ، فإن الله أكرمُ الكُرماء وَأحَقُّ من اختِيرَ لهُ". الموطأ:ص262 رقم:858.
[2]- في (ب): "فلا يُجْزِئُ مُقَلَّدٌ بعيب ولو سلم، بخلاف العكس على المشهور"ساقطة.
[3]- تنظر المدونة:523/1، عقد الجواهر:308/1، مختصر خليل:ص87.
[4]- في (ب): "على المشهور"ساقطة.
غير المشهور رواه ابن حبيب عن ابن الماجشون. النوادر:450.
[5]- في (أ): "محمد" ساقطة.
[6]- تنظر المدونة:520/1، النوادر:449/2-450، الذخيرة:360/3، مختصر خليل:ص87.

وسُنَّ في الإبلِ تَقْلِيدٌ وإشْعَارٌ ولو غَيْرَ مُسَنَّمَةٍ على الأصح، وفي البَقَرِ تَقْلِيدٌ لا إشْعَارٌ، وَثالثُها إلاَّ المُسَنَّمَةُ، ولاَ تُشْعَرُ الغنمُ اتّفاقاً، ولا تُقَلَّدُ على المشهور.

[كيفية التقليد]:

وَتَقْلِيدُهَا[1]: تَعْلِيقُ نَعْلٍ في عُنُقِهِ بنَبَاتِ أرْضٍ، وقيل: بِمَا شَاء لا بوَتَرٍ، ولا يُكْرَهُ النَّعْلُ على الأصح.

[كيفية الإشعار]:

وَإشْعَارُهُ: أن يَشُقَّ من يَصِحُّ منهُ النَّحرُ بِيَمِينِهِ من الأيْسَرِ من نَحْوِ الرَّقَبَةِ إلى مُؤَخَّره، لا[2] طُولاً على الأصح، وخَطْمُهُ بِشِمَالِهِ مُسْتَقْبِلاً به القِبْلَة مُسَمِّياً، وقيل: من الأيْمَنِ، وَثالثُها يُخَيَّرُ، ثم يُجَلِّلُهَا[1].

[ما يجوز للمحرم أكلُهُ من الهدي]:

ولهُ أن[2] يَأكُلَ مُطلقاً ويُطْعِمَ مِن نَذْرٍ لَمْ يَنْوِ بهِ الفُقَرَاء، كالوَاجِبِ لنَقْصٍ في حَجٍّ أو عُمْرَة، ولاَ يَأكُلُ من نَذْرٍ عُيِّنَ لَهُم مُطلقاً، ولاَ مِن مَضْمُونٍ بَعْدَ مَحَلِّهِ[3] فقط على الأصح، ومثلُهُ فِدْيَةُ أذًى وجَزَاءُ صَيْدٍ، وقيل: إن أكَلَ مِنْهُمَا بعدَ مَحَلِّهما فلاَ شيء عليهِ[4].

[أحكام هدي التَّطوع إذا عَطِبَ على صاحبهِ أو على من أرسَلَهُ به]:

وأمَّا هَدْيُ التَّطَوُّعِ فَيَأكُلُ منهُ إن بَلَغَ، لاَ إن عَطِبَ قَبلَ مَحَلِّهِ، بل يَنْحَرُهُ هُو أو نَائِبُهُ مُلْقِياً جُلَّهُ[5] وخِطَامَهُ عندَهُ وقِلاَدَتَهُ في الدَّمِ، ويُخَلِّيهِ للنَّاس[6].

---

[1]- في (ج):"وتقليده".

[2]- في (ج):"الا"ساقطة.

[1]- في (ج):"يحلله".

عن عبد الله بن عمر: أنَّهُ كان إذا أهدى هدياً من المدينة قَلَّدَهُ وَأشْعَرَهُ بذي الحُلَيفَة، يُقلِّدُه قبل أن يُشْعِرَهُ، وذلك في مكان واحدٍ، وهو متوجِّهٌ للقبلة، يُقَلِّدُهُ بنعلين، ويُشعِرَهُ من الشقِّ الأيسرِ ثُمَّ يُسَاقُ مَعَهُ...". الموطأ:ص261 رقم:851.

تنظر المدونة:494/1-495، النوادر:439/2 وما بعدها، العتبية مع البيان:473/3،و26/4-27، المنتقى: 549/3، عقد الجواهر:308/1-309.

[2]- في (ب): "أن"ساقطة.

[3]- في (ج):"بعد محله"مكررة.

[4]- قال الله تعالى:) الحج:الآية:36. تنظر المدونة:490/1-491، النوادر:451/2، عقد الجواهر:309/1، الذخيرة:307/3.

[5]- في (ب): "جلده".

[6]- عن هشام بن عروة عن أبيه: أنَّ صَاحِبَ هَدْيٍ رسول الله قال: يا رسول الله كَيفَ أصنَعُ بِمَا عَطِبَ مِنَ الهَدْيِ؟ فقال له رسول الله صل الله عليه و سلم:" كُلُّ بَدَنَةٍ عَطِبَت من الهدي فانْحَرْهَا ثمَّ ألْقِ قَلائِدَها في دَمِها، ثم خَلِّ بَينَها وبين النَّاس يَأكُلونَهَا". الموطأ: ص262 رقم:858.

وَلَزِمَهُ البَدَلُ لاَ الرَّسُولُ إن أمَرَ أحَداً بِأخْذِ شيءٍ، أو أطْعَمَ غَنِياً منَ الجزَاءِ أو الفِدْيَةِ[1] أو بِجَهْلٍ[2] كالزَّكَاةِ، وقيل: إلاَّ[3] أن يُطْعِمَ مُجْتَهداً[4] .

[من لا يجوز لهم أن يُطعموا من الهدي]:

ولا يُطْعِمُ كَافِراً ولو فقيراً، وإلاَّ أبْدَلَهُمَا، لاَ غَيْرَهُمَا وَقَد أسَاءَ، ولاَ يُطْعِمُ منهُمَا أبَوَيهِ وزَوجتَهُ وولدَهُ ومُدبَّرَهُ ومُكَاتِبَهُ وأُمَّ وَلَدِهِ[1]، وخِطَامُ الهَدْيِ وجُلَّهُ كلَحْمِهِ، وإن كان لفَسَادٍ فقَوْلان[2].

[مسائل]:

ولَزِمَهُ[3] بَدَلُ هَدْيٍ استَحْيَاهُ فَقِيرٌ ولو تَطَوُّعاً.

ولو أكَلَ مِمَّا لاَ يَحِلُّ لهُ، فهَلْ يَلْزَمُ بَدَلُهُ وشُهِّرَ، أو لاَ شيءَ عَلَيْهِ، أو يَلْزَمُهُ قَدْرَ أكْلِه فقط، أو قَدْرَ أكْلِهِ من نَدْرِ الفُقَرَاءِ، أو يُبَدِّلَ غَيْرَهُ؟ روايات[4]، وهَل النَّدْرُ المُعَيَّنُ كذلِكَ أو مُطْلَقاً؟ خلاف، وعَلَى القَدْرِ فَثالِثُهَا لَحْماً إن عُرِفَ وَزْنُهُ، وإلاَّ فَقِيمَتُهُ ثَمَناً، ورَابِعُهَا قِيمَتُهُ[5] طعاماً[6].

---

[1]- في (ب) و (ج): "والفدية".

[2]- في (ج):"لجهل".

[3]- في (ج):"ولا".

[4]- ينظر الموطأ:ص262، المدونة:444/1-و 491، الذخيرة:367/3.

عن ابن عباس أن ذؤيباً أبَا قبيصة حدثه: أن رسول الله كان يبعث معه بالبدن ثم يقول:" إن عطب منها شيء، فخَشِيت عليه موتاً، فانحرها، ثم أغمس نعلَهَا في دمها، ثم أضرب به صفحتها، ولا تَطْعَمْهَا أنت ولا أحدٌ من أهل رفقتِك".مسلم:ص620 رقم:3108.

[1]- تنظر المدونة:492/1 و523-524، النوادر:453/2، جامع الأمهات:214.

[2]- تنظر النوادر:452/2-453، جامع الأمهات:214.

[3]- في (ب): " لزمه"، وفي (ج):"ولزم".

[4]- **الروايات:** إذا أطلقت فهي أقوال مالك. كشف النقاب الحاجب: ص128.

[5]- في (ج):"قيمتها".

[6]- تنظر المدونة:491/1،النوادر:451/2-و453، عقد الجواهر:309/1، جامع الأمهات:214.

[ما يصنع بولد البدنة]:

وإذا وَلَدَتِ البَدَنَة قَبْلَ التَّقْلِيدِ وَنَوَى بِهَا الهَدْيَ، فالأَحَبُّ نَحْرُهُ معَهَا، وتَعَيَّنَ بَعْدَهُ وحُمِلَ علَى غَيْرِهَا إن وَلَدَتْهُ بسَفَرٍ ولو بكِرَاءٍ، ثُمَّ عَلَيْهَا، فإن تَعَذَّرَ ولَم يُمْكِن[1] تَرْكُهُ لِيَشْتَدَّ فَكَمُتَطَوَّعٍ عَطِبَ قَبْلَ مَحَلِّهِ، وقيل: إن بَاعَهُ أو نَحَرَهُ قَبْلَهُ فعلَيْهِ بَدَلُهُ كَبِيراً[2].

[شرب لبن الهدي وركوب ظهره]:

ولاَ يَشْرُبُ من لَبَنِهَا على الأصح، ولو فَضُلَ عن وَلَدِهَا، وَثالثها يُكْرَهُ، ورَابِعُهَا إلاَّ لِضَرُورَةٍ، فإن أَضَرَّ بِهَا أو بوَلَدِهَا غَرِمَ مُوجِبَ فِعْلِهِ، فإن مَاتَ لَزِمَهُ بَدَلُهُ مِمَّا يُجْزِئُ، محمد:" وإن أَضَرَّ بِهَا تَرْكُ حِلاَبِهَا حُلِبَتْ بِقَدْرِ ذلك".

واسْتُحِبَّ أن لاَ يَرْكَبَهَا إلاَّ لِعُذْرٍ، وقيل: إلاَّ مَا خَفَّ، ولاَ يَحْمِلُ عَلَيْهَا مَحْمَلاً ولا شيئاً مُتْعِباً[1]، وكذَلِكَ[2] الزَّادُ ولَو لِعُذْرٍ على الأصح، ولَيْسَ عَلَيْهِ النُّزُولُ بَعْدَ رَاحَتِهِ على المشهور، فإذا نَزَلَ لِحَاجَةٍ أو لِلَيْلٍ، فلا يَرْكَبُ ثَانِياً إلاَّ لعُذْرٍ[3].

---

[1]- في (أ): " يكن".

[2]- مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول:"إذا نُتِجَتِ الناقةُ فليُحْمَل ولدها حتى يُنْحَر مَعَهَا، فإن لم يُوجَدْ له مَحْمَلٌ، حُمِلَ عَلَى أمه حتى يُنحر معها".الموطأ: ص260 رقم:849. وتنظر المدونة:523/1، النوادر:454/2، المنتقى:4/ باب ما يجوز من الهدي، عقد الجواهر: 309/1.

[1]- في (ب): " ولا يحمل عليها شيئا محملا ولا متعبا".

[2]- في (ب) و (ج): " وكذا".

[3]- مالك عن هشام بن عروة أن أباه قال:"إذا اضطُرِرْتَ إلى بدنتك فاركبها ركوبا غير فَادِحٍ، وإذا اضطررت إلى لبنها، فاشرب بعد ما يَرْوَى فَصِيلُها، فإذا نحرتَها فانْحَر فصيلها معها". الموطأ: ص261 رقم:850.

عن أبي هريرة:"أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يَسُوقُ بدنة، فقال:"اركبها". فقال: يا رسول الله إنها بدنة، فقال: اركَبْهَا وَيْلَكَ في الثانية أو الثالثة". الموطأ: ص260 رقم:845، البخاري:ص330 رقم:1689، مسلم: ص619 رقم:3098.

تنظر المدونة:523/1-524، النوادر: 454/2، المنتقى:3/ 542، عقد الجواهر:310/1.

[الاشتراك في الهدي]:

ولاَ يُشْتَرَكُ فيهِ ولو تَطَوُّعاً على الأصح[1].

[مسائل]:

ووَجَبَ بَدَلُ الوَاجِبِ إن[2] فَاتَ قَبْلَ نَحْرِهِ بكَسَرِقَةٍ أو مَوْتٍ[3].

ونَحَرَهُ إن وَجَدَهُ بَعْدَ نَحْرِ بَدَلِهِ إن قُلِّدَ، وقَبْلَ نَحْرِ بَدَلِهِ يَنحَرْهُمَا إن قُلِّدَا، وإلاَّ بَاعَ وَاحِداً[1] غَيرَ مُقَلَّدٍ[2]، وإن كَانَا جزَاءَ صَيْدٍ[3] أكَلَ مِن الثَّاني فَقط إن شَاء[4]، محمد:" ولو أكَلَ منهُ بَعْدَ مَحَلِّهِ قبلَ وُجُوبِ الأوَّلِ أبدَلَهُ، إلاَّ أن يَجِدَ الأوَّلَ أو يَنْحَرَهُ.

وإذا اختَلَطَ مَالَهُ الأكْلُ مِنْهُ مَعَ مَا لَيْسَ لَهُ، فلاَ يَأكُلُ مِنهُمَا شيْئاً.

وكذَلِك إن ضَلَّ واحدٌ مُعَيَّنٌ، فلاَ يَأكُل مِن البَاقِي ولاَ مِن البَدَلِ.

وإن ضَلَّ هَدْيُ مُتْعَةٍ مُقَلَّداً بعدَ مَحَلِّهِ فأبْدَلَهُ، فَعَطِبَ قَبلَ مَحَلِّهِ فلَهُ الأكْلُ منْهُ، وعلَيْهِ البَدَلُ أيضاً، فإن وَجَدَهُ نَحَرَهُ لِمُتْعَتِهِ[5]، ولاَبُدَّ مِن بَدَلِ الثَّاني، إذ هُوَ تَطَوُّعٌ أكَلَ منْهُ قَبْلَ مَحَلِّه[6].

وإذَا مَاتَ رَبُّ هَدْيٍ بعْدَ تَقْلِيدِهِ، وقبلَ مَحلِّهِ لَمْ يَرْجِع مِيرَاثاً، ولو تَطَوُّعاً[7].

---

[1]- غير الأصح رواية ابن هب عن مالك. تنظر المدونة:510/1، النوادر:455/2، مختصر خليل:ص87.

[2]- في (أ): " بأن".

[3]- قال مالك : كل هدي واجب ضل من صاحبه أو مات قبل أن ينحره، فلا يجزئه وعليه البدل، قال : وكل هدي تطوع مات أو ضل أو سرق فلا بدل على صاحبه . المدونة:490/1. وتنظر عقد الجواهر:310/1، مختصر خليل:ص87.

[1]- في (ج):"واحد".

[2]- تنظر النوادر:452/2-453، عقد الجواهر:310/1، جامع الأمهات:215، مختصر خليل:ص88.

[3]- في (ب): "صيد"ساقطة.

[4]- كذا من قول ابن الماجشون. النوادر:452/2.

[5]- في (أ):"لمتعة".

[6]- تنظر النوادر:452/2.

[7]- ينظر تهذيب المدونة:566/1، جامع الأمهات:ص215.

□

.

فصل[الإحصار]:

[1:الإحصار بعدو]:

وإن صَدَّهُ[1] عن تَمَامِ نُسُكِهِ عَدُوٌّ وَعَلِمَ بِمَنْعِهِ قبلَ إحْرَامِهِ لَمْ يَتَحَلَّل، كأن شَكَّ، ولو اشْتَرَطَ الإحْلاَلَ عَلَى الأظهر[2].

فإن لَمْ يَعْلَم بِهِ أو ظَنَّ زَوَالَهُ أو صُدَّ بِفِتْنَةٍ تَحَلَّلَ إن أيسَ مِن زَوَالِهِ، ولا دَمَ خِلافاً لأشهب، لا إن ظَنَّهُ أو شَكَّ فِيهِ[1]، وفيهَا لاَ يَكُونُ مَحْصُوراً إلاَّ حَيْثُ لو تُرِكَ لَمْ يُدْرِكْ[2]، وهل وفاقٌ؟ تأويلان، ورُوِي لاَ يحِلُّ لِيَوْمِ النَّحر.

---

[1]- في (ج):"صد".

[2]- قال تعالى: (البقرة: الآية:196.

نقل ابن شاس عن اللخمي بأن اشتراط التحلل لا ينفع، وغير الأظهر ذكره القرافي في الذخيرة في حالة الشك. تنظر عقد الجواهر:305/1، الذخيرة:187/3.

ويُلَبِّي حتَّى يَرُوحَ النَّاسُ لعَرَفَة، وقيل: إن تَيَقَّنَ الإدْرَاكَ أو شَكَّ لَمْ يَحِلَّ[3]، وإن تَيَقَّنَ الفَوْتَ حَلَّ على المشهور[4]، ونَحَرَ هَدْيَهُ أيْنَ كانَ وحَلَقَ إنْ أيسَ، فإن أخَّرَهُ لِبَلَدِهِ فلاَ دَمَ إن لَمْ يَرْجُ زَوالَهُ فيمَا يُدْرَكُ فيهِ الحجُّ[5].

[كفاية النية في التحلل عند الإحصار]:

وكَفَت نِيَّةٌ في تَحَلُّلٍ على المشهور، فإن جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ وأصَابَ النِّسَاءَ فَسُدَ حَجُّهُ، وقَضَاهُ إن نَوَى البَقَاءَ على إحْرَامِهِ لاَ التَّحَلُّلَ مُتَلَبِّساً به، ولاَ[1] يَحْتَاجُ مَعَهَا إلى زِيَادَة[2].

[مسائل]:

فَإن أحْرَمَ[3] مِن مَحَلٍّ لاَ يُدْرِكُ معَهُ الحَجُّ مِن عَامِهِ ثُمَّ أُحْصِرَ، لَمْ يَحِلَّ حتَّى يَبْقَى مِن العَامِ الثَّانِي مَا لَو حَلَّ لَمْ يُدْرِكِ الحَجَّ[4].

ويَلْزَمُه[5] طَرِيقٌ أمِنَت وإن أبْعَدَ، لاَ إن ضَاقَ الوَقْتُ كالمَخِيفَةِ والشَّاقَّةِ، ولاَ يَسْقُطُ فَرْضُهُ على الأصح، وَثالثُها إن صُدَّ قبْلَ الإحْرَامِ لاَ بَعْدَه.

وكُرِهَ بَقَاؤُهُ مُحْرِماً إن دَخَلَ مكَّة أو قَارَبَهَا، ورُوِي يَجُوزُ ويُجْزِؤُهُ عَن فَرْضِهِ، وقيل: لاَ فِيهما[6]، فإن دَخَلَ وَقْتُ الحَجِّ في القَابِلِ لَمْ يَحِلَّ، وإلا فثَلاثة لابن القاسم ثالثُها يَمْضِي مُتَمَتِّعاً[7].

---

[1]- قال الإمام الباجي:" وخلافهم لأشهب مبني على أن الإحصار إنما المقصود به المرض، وأما العدو فيقال فيه حصر حصر را فهو محصور". المنتقى:479/3. وتنظر المدونة:474/1، عقد الجواهر:306/1، جامع الأمهات:ص210.

[2]- المدونة:422/1.

[3]- في (ب): زيادة"اتفاقا".

[4]- تنظر النوادر:432/2.

[5]- عن مالك قال:" من حُبِسَ بعدو فحال بينه وبين البيت، فإنه يَحِلُّ من كل شيء، وينحر هديه، ويحلق رأسه حيث حُبِسَ، وليس عليه قضاء ". الموطأ:ص248 رقم:802. وتنظر المدونة:421/1 و474.

[1]- في (ج):"فلا".

[2]- قال الشيخ الحطاب في شرحه لقول الشيخ خليل:" ولم يفسد بوطء إن لم ينو البقاء " : يشير إلى قوله في المبسوط: من حل له التحلل ، فلم يفعل حتى أصاب النساء أنه إن نوى أن يحل، فلا شيء عليه، وإن نوى أن يقيم على إحرامه لقابل فسد حجه، وعليه القضاء انتهى". مواهب الجليل:296/4.

[3]- في (ب): " أحرم"ساقطة.

[4]- تنظر النوادر:434/2، الذخيرة:187/3.

[5]- في (ب): "ولزمه". وفي (ج): زيادة"ولزمه طريق الحج، ويلزمه".

[6]- تنظر المدونة:421/1، النوادر:433/2-434، المنتقى:473/3 و475، الذخيرة:187/3.

[7]- ذكر الأقوال الثلاثة ابن الحاجب . جامع الأمهات:ص211.

[المحصر عن البيت بعد الوقوف بعرفة]:

ولو وَقَفَ وصُدَّ عَن البَيْتِ فَفِيهَا: تَمَّ حجُّهُ ولا يُحِلُّهُ غَيْرَ إفَاضَتِهِ، ولَزِمَهُ لِكُلِّ مَا فَاتَهُ دمٌ كنِسْيَانِهِ[1]، وقيل: لا دَم، وهل لِمَرَضٍ أو عَدُوٍّ؟ تأويلان، وقيل: إن لَمْ يَدْخُل مكَّة[2]، والصَّادُّ بِها حَلَّ مَكَانَهُ، وقيل: يَفْعَلُ المَنَاسِكَ ويَنتَظِر، فإن قَدِرَ طَافَ وإلاَّ حلَّ.

فإن وقف وصد عن الإفاضة فاته الوُقُوف[3] بكَمَرَضٍ أو خَطَإٍ عَدَدٍ أو تَعَذُّرِ رِيحٍ لسَفِينَةٍ أو عدَمِ مَرْكُوبٍ[4] أو رَفِيقٍ[5] أو غيرِهِ غَيْرَ عَدُوٍّ لَمْ[6] يَحِلَّ إلاَّ بِفِعْلِ عُمرَةٍ بإحْرَامِهِ الأوَّل، غيرَ مُعتَدٍّ[1] بقُدُومٍ وسَعْيٍ، وخَرَجَ للحِلِّ إن أحْرَمَ بِحَرَمٍ[2] أو أرْدَفَ به، كمَحْبُوسٍ بِحَقٍّ، وهَل كَذَا إن حُبِسَ بِظُلْمٍ، وتَحَلَّلَ أينَ كانَ وعليْهِ أوَّلتْ؟ قَوْلان[3].

[2: الإحصار بالمرض]:

وأخَّرَ المَرِيضُ هَدْيَهُ رَجَاءَ الصِّحَّةِ، فإن خَافَ فَوَاتَهُ بَعَثَهُ مَكَّةَ[4] لِيُنْحَرَ بِها[5]، وما قَلَّدَهُ أو أشْعَرَهُ قبلَ الفَوَاتِ لا يُجْزِئُ عَنِ الفَوَاتِ على المنصوص، وأخَّرَ دَمَ الفَوَاتِ للقَضَاءِ، فإن قَدَّمَهُ أجْزَأَ خِلافاً لأشهب ولو فَاتَ بعْدَ إفْسَادِهِ أو قَبْلَه.

---

[1]- المدونة:497/1.

[2]- تنظر النوادر:431/2، جامع الأمهات:ص210، مختصر خليل:ص88.

[3]- كذا في النسخ الثلاثة، ويبقى في العبارة إشكال، وأرى أن الجملة تصح بـ " فإن قدر طاف وإلا حل.كأن وقف وصد عن الإفاضة، فإن فاته الوقوف...".

[4]- في (أ): " مركوبه".

[5]- في (ج):"رقيق".

[6]- في (ج):"ولم".

[1]- في (ب): " وإحرامه غير متعذر"، وفي (أ):"فإحرامه الأول غير معتد".ولعل الصواب ما أثبته.

[2]- في (ب): " بمحرم".

[3]- عن سليمان بن يسار، أن سعيد بن حُزَابَة المخزومي صُرِعَ ببعض طريق مكة، وهو محرم، فسأل على الماء الذي كان عليه عن العلماء، فوجد عبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، ومروانَ بنَ الحَكَم، فذكر لهم الذي عرض له، فكلهم أمَرَهُ أن يَتَداوى بما لا بد له منه، ويفتدي، فإذا صَحَّ اعتمرَ فَحَلَّ من إحْرَامِهِ، ثم عليه حَجٌّ قابلٌ، وَيُهْدِي ما استيسر من الهدي.

قال مالك: وعلى هذا الأمر عندنا فيمن أحصر بغير عَدُوٍّ، وقد أمر عمرُ بن الخطاب أبَا أيوب الأنصاري، وهبار بن الأسود حينَ فَاتَهُما الحج وأتَيَا يوم النحر، أن يُحِلَّا بعمرة ثم يرجعا حلالا ثم يَحُجَّان عَاماً قابلا ويهديان، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله.

قال مالك: وكل من حبس عن الحج بعد ما يُحْرِمُ إما بمرضٍ، أو بغيره، أو بِخَطَإٍ من العدد، أو خفي عليه الهلالُ فهو مُحْصَرٌ، عليه ما على المُحْصَرِ. الموطأ:ص249 رقم:809.

تنظر المدونة:479/1، العتبية مع البيان:447/3-448، المعونة:1/ 591، المنتقى:472/3-487، عقد الجواهر:307/1.

[4]- في (ب): " لملكة".

[5]- المدونة:476/1، الذخيرة:188/3.

ولو تَعَمَّدَ التَّحَلُّل حلَّ وقَضَى الحجَّ لا العُمْرَة، ولَزِمَهُ هَدْيَان للفَسَادِ والفَوْتِ، وقيل: إن جَامَعَ ثُمَّ فَاتَ فهَدْيٌ وَاحِدٌ، وفي سُقُوطِ دَمِ الفَوَاتِ والمُتْعَةِ للفَائِتِ[1] قَوْلان لابن القاسم وأشهب[2]، ولو نَوَى إن حَصَلَ لهُ عُذْرٌ تَحَلَّلَ لَمْ يُفِدْهُ[3].

[حُكم دَفع المال للصَّادِّ وقتالِه]:

ولا[1] يَجُوزُ دَفْعُ مالٍ لصَادٍّ كَافِرٍ، وقيل: يُكْرَهُ، ويُمنَعُ قِتَالُهُ مُطلقاً وصُوِّبَ جَوَازُهُ، وقيل: إن شَاءَ قَاتَلَهُ أو تَرَبَّصَ، فإن أيسَ حَلَّ، وقيل: إن لَمْ يَطْلُبْهُ خُيِّرَ بَيْن التَحَلُّلِ والقِتَالِ[2].

[اعتبارُ إذن الولي والسيد والزوج]:

ولِوَلِيِّ سَفِيهٍ وسَيِّدٍ وزَوْجٍ فِي تَطَوُّعِ المَنْعَ[3]، والتَّحَلُّلُ إن لَمْ يَأْذَنْ وَلِيُّهُ، إن رَأى وَلِيُّهُ ذلكَ نَظَراً أذِنَ لهُ، وإلاَّ فلا، وإن[4] أحْرَمُوا فلا قَضَاءَ على السَّفِيهِ دُونَهُمَا على المشهور[5]، وقيل: إن كانَ العَبْدُ مُتَطَوِّعاً به أو نَوَى الفَرْضَ أو نَذَرَ سَنَةً[6] مُعَيَّنَةً ولَم يُمْكِنْهُ قَضَاءُ الحَجِّ فيهَا فَلا قَضَاء، وإلاَّ نُدِب، فإن كَانت مَضْمُونَةً وَجَب[7].

---

[1]- في (ب): " للفائت"ساقطة.
[2]- في (أ): "وأشهب" ساقطة.
تنظر النوادر:2/424-425، العتبية مع البيان:3/462و 4/45، مختتصر خليل:ص89.
[3]- ينظر المنتقى:3/480.
[1]- في (ب): "لا".
[2]- تنظر عقد الجواهر:1/306، الذخيرة:3/188.
[3]- المنتقى:3/473.
[4]- في (ج):"إن".
[5]- غير المشهور نص عليه القاضي عبد الوهاب حيث جعله أصلا لعدَم قضاء من أحصر بعدو.المعونة:1/591، وينظر جامع الأمهات:ص212، مختصر خليل:ص89.
[6]- في (ب):" سنة"مكررة.
[7]- تنظر عقد الجواهر:1/306.

[العمل في مخالفة الإذن]:

فإن خَالَفَت[1] الزَّوجَةُ أثِمَت[2]، كالعَبْدِ والسَّفِيهِ، ولهُ مُبَاشَرَتُهَا، كإن أحْرَمَتْ بِفَرْضٍ قَبْلَ المِيقَات إن لَمْ تَقْرُب ولو الزَّمَانِي، وقَيَّدَهُ بِما إذَا كَان مَعَهَا ولَم يُحْرِم هُو، وإلاَّ فلا يُحَلِّلُهَا ولو مُتَطَوِّعَة، وإن لَمْ تُحْرِمْ هِي وكَانت صَرُورَة فلَيْسَ لهُ مَنعُهَا.

[مسائل]:

فَإن حَلَّلَهَا وهِي صَرُورَةٌ ثُمَّ أذِنَ لَهَا، فَحَجَّت مِن عَامِهَا عَن فَرْضِهَا أجْزَأها[3]، واختُلِفَ إن أحْرَمَت هل تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا أو الزَّائِدُ؟ قَوْلان.

وإن تَرَكَت مَهْرَهَا لِيَأذَنَ لَهَا رَجَعَت، وقيل: إن جَهِلَتْ أنَّ لَهَا أن تَحُجَّ وإن كَرِهَ، وإلاَّ فلا، وهل وفاقٌ أو لا؟ تَرَدُّدٌ، ولو تَرَكَتْهُ لِيَحُجَّ بِهَا لَمْ يَصِحَّ؛ لأنَّهُ فَسْخُ دَيْنٍ في دَيْنٍ[1]، فإن كانت أمَة، فَلا تَحُجُّ إلاَّ بِإذْنِ سَيِّدِهَا وزَوْجِهَا معاً[2].

خـــاتـمـــــة

بعد هذه الجولة القصيرة مع قسمٍ من كتاب الشامل في الفقه المالكي خلصت إلى بعض النتائج، والتي هي كالآتي:

- يعدُّ الشيخ بهرام حلقة في سلسلة علماء الفقه الإسلامي والمالكي على الخصوص، الذين حفظوا لنا هذه التركة الضخمة من الفقه، وأحاطوها بطوق نجاة الحفظ والمدراسة، وصانوها عن التهميش والتبديل والتحريف والتزييف، وأوصلوها إلى بر الأمان لتتلقاها الإنسانية المحتاجة إلى هذا

---

[1]- في (ب):" خالف".
[2]- في (ب):" أتمت".
[3]- تنظر المدونة:536/1، عقد الجواهر:307/1، الذخيرة:185/3-186، جامع الأمهات:ص212.
[1]- كذا في العتبية مع البيان:42/4-43.
[2]-كذا في الذخيرة من قول سند .184/3.

المنهج الفقهي، والذي عجز أي فرد منها وأي جماعة عن الإتيان بمثله؛ لأن مصدره الحكيم الخبير.

- لم يكن الوضع السياسي المتقلب، والمليء بالتوترات محبطا لعزائم العلماء في التدريس والتأليف والكتابة، بل كان على العكس من ذلك، وخير دليل مؤلفات الشيخ بهرام الكثيرة في هذه الفترة ، وهو واحد من علماء الأمة.
- حبُّ المماليك للعلم تارة، ولاستمالة العامة تارة أخرى شجع على قيام مدارس كبيرة كان لها دور في انتشار العلم، وبلوغ مصر الريادة في مجال الدراسات الإسلامية، مكَّنَها من أن تكون مخزن هام للمؤلفات في العلوم الإسلامية والفقهية على الخصوص.
- فكرة التعايش التي أشاعها المماليك في فترة حُكمهم مكَّن من دراسة جميع المذاهب في حاضرة مصر، وهذا بلا شك كان من جوانب القوة في حكمهم.
- كان الشيخ بهرام مرجعا في المذهب المالكي في عصره، حافظا للمدونة وغيرها من الأمهات، ولقد ظهر ذلك في استرساله في ذكر الأقوال، راجحها ومرجوحها، ومحفوظها وشاذّها.
- كتاب الشامل كتاب جمع بين جامع الأمهات في ذكر الأقوال، ومختصر خليل في ذكر المشهور ، وفاقهما بكثرة تفريعاته للمسائل.
- من خلال كتاب الشامل لم نر للشيخ اجتهادات خاصة، وإنما هي تبعية لمن سبق في التشهير والترجيح، ولعل السَّبب في ذلك هو ما شاع من الجمود على أقوال من سبق، والزعم أن باب الاجتهاد قد أغلق فلا مجال لفتح ذلك.
- كتاب الشامل كتاب فقهي متخصص لا يحق لأحد ليس له أي اطلاع على الفقه المالكي أن يحاول الاستفادة منه؛ وذلك لما اكتنفه من غموض العبارة

وكثرة المسائل، وقد يكون منيرَ الطريق للباحث عن مختصرٍ جامعٍ للأقوال في المذهب.

- بعض المسائل الفقهية الموجودة في كتاب الشامل كان لها تأثر بالزمان والمكان وأحوال العيش كفقه العبيد والإماء، والذي يأخذ حيزا كبيرا من هذا الكتاب، وبهذا نخلص إلى أن تدريس هذا الكتاب أو أي كتاب مختصر قديم في عصرنا –إن صح التعبير- يعد غير مناسب، والأولى كما يذكر دائما أساتذتُنا تدريسُ الفقه بالكتابات الجديدة التي تستفيد من القديم وتُصِيغه صياغة عصرية تتفق وروحَ الشريعة في جعل الفقه الإسلامي عملي واقعي تَسعدُ به البشرية، لا نظري نكتفي بالعويل على غيابه في حياتنا اليومية.
- وأخيرا أتوجه إلى الله العلي القدير أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقني مع بقية الزملاء الذين كانت مذكراتهم في التحقيق أن نتعاون في إكمال تحقيق هذا السفر الجليل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحتويـات

مقدمة .....**Erreur ! Signet non défini.**
التعريف بالموضوع وأهميته: 4
الأهداف المتوخاة من التحقيق: 4
محتوى القسم المحقق: 4
القسم الأول: القسـم الدراسي.....8
الفصـل الأول:التعريـف بـالشيـخ بَهـرام.....9
المبحث الأول:التعريف بعصر الشيخ بهرام.....10
لمحة تاريخية عن المماليك: 10
المطلب الأول: الحياة السياسية. 12
المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية.....14
المطلب الثالث: الحياة الثقافية.....15
المبحث الثاني:التعريف بالشيخ بهرام.....18
المطلـب الأول: اسمه وولادتـه ونشأته.....18
الفرع الأول: اسمه وكنيته ولقبه 18
الفرع الثاني: مولده ونسبه. 18
الفرع الثالث: نشـأتـه: 18
المطلب الثاني:شيوخه وتلاميذه وآثاره. 19
الفرع الأول: شيـوخه تلاميـذه: 19

أولاً:شيوخـه: 19
ثانياً: تلاميـذه: 20
الفرع الثاني: آثـــاره: 21
أولا: مؤلفاته: 21
ثانيا: وظائفه: 23
المطلب الثالث: سيرته ومكانته و وفاته. 24
الفرع الأول: سيرته ومكانته. 24
الفرع الثاني: وفـاتـه. 26
الفصل الثـانـي: التعريـف بكتـاب الشامـل ومنـهجية التحقيـق. 28
المبحث الأول:التعريف بكتاب الشامل. 29
المطلب الأول: موضوع الكتاب وأهميته. 30
الفرع الأول: موضوع الكتاب. 30
الفرع الثاني: أهمية الكتاب. 30
المطلب الثانِي: توثيق اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه. 33
الفرع الأول: توثيق اسم الكتاب. 33
الفرع الثاني: نسبة الكتاب لبهرام: 33
المطلب الثالث: مصادر المؤلف ومنهجه في الكتاب. 34
الفرع الأول: مصادر المؤلف: 34
الفرع الثاني: منهجه: 34
المبحـث الثـاني:منهجية التحقيق. 36
المطلب الأول: وصف النسخ. 36
الفرع الأول: النسخة الأولى: 36
الفرع الثاني: النسخة الثانية: 37
الفرع الثالث: النسخة الثالثة: 38
المطلب الثاني:عملي في التحقيق. 38
القسم الثاني:قسم التحقيق 59
بـاب الزّكـاة 60
[حُكْمُ الزكاة وشرطها]: 60
[نصاب الزكاة]: 60
[الوزن المعتبر]: 61
[النقصان اليسير في النصاب]: 61
[المعتبر في السَّكَة الوزنُ]: 62
[زكاة المغصوب والمدفون]: 63
[زكاة الوديعة والضَّائعة]: 64
[الزكاة فِي الحُلِيِّ والحِلية]: 64
[حلي تجب زكاته]: 64
[تغير الحكم بتغير النية في الحلي]: 65
[الحلي المعد للكراء]: 65

[زكاة الحُلِيّ المُرَصَّع]:.....65
[تَلف النِّصَابِ].....65
[زكاة الميراث]: 66
[المال الموصى بتفرقته]: 66
[زكاة المال المغصوب]: 66
[حول الربح حول أصله]:.....67
[مسائل]: 68
[زكاة غَلَّة المكترى للتجارة]: 68
[زكاة الفوائد]: 69
[حكم تعدد الفوائد، وما يضم منها وما لا يضم]:.....70
[زكاة أموال الخدمة]: 71
[فوائد لا يستقبلها].....72
[زكاة الدين]: 72
[مسائل]: 72
[العمل في اجتماع الدين مع مثله أو مع الفائدة]:.....74
[أمثلة للفائدة مع الدين]: 74
[زكاة عروض التجارة]: 75
[مسائل]: 75
[زكاة المدير]: 75
[ما لا يُقوم في زكاة عروض التجارة]: 76
[تقويم البائع بالعَرَض]:.....76
[الزكاة في الماشية تُشترى للتجارة]:.....77
[تأثير النية في زكاة العروض]: 77
[زكاةُ مال من أسلم]: 77
[اجتماع الإدارة والاحتكار]:.....77
[ما لا يُسْقِطُ الزكاة]:.....77
[مسائل]: 78
[ما يُسْقِطُ الزكاة من الديون]:.....78
[ما يجعل في مقابل الدين]: 79
[زكاة من وُهب لهُ الدين]: 80
[مسائل]: 80
[زكاة القراض]: 80
[زكاة القراض بين المحتكر والمدير]:.....80
[تعجيل زكاة مال القراض]: 81
[شروط زكاة ربح العامل]: 81
[زكاة الوقف العقاري]: 81
[زكاة الوقف النقدي]: 82

[زكاة] المعدن: 82
[أحكام ملكية المعدن]: 83
[ما يُضم إلى المعدن في الزكاة]: 83
[أحوال العمل في استخراج المعدن والزكاة]: 83
[زكاة ندرة المعدن]: 84
[زكـاة] الركاز: 84
[أحكام مِلكية الرّكاز]: 85
[لا زكاة فيما يلفِظُه البحر]: 86
[الزكاة بعُملةِ الوقت]: 87
[مسائل]: 87
باب [زكاة الأنعام]: 88
[شرط زكاة الأنعام]: 88
[الزكاة في فائدة النعم]: 88
[زكاةُ] الإبل: 89
[زكاة] البقر: 91
[زكاة] الغنم: 91
[الوقص وحكمه]: 92
[ما يؤخذ من النعم]: 92
[الضم في النعم]: 93
[مسائل]: 93
[الإبدال فرارا من الزكاة]: 95
[الخلطاء في الماشية]: 97
[الزمن المعتبر في تأثير الخلطة]: 97
[شروط تأثير الخلطة]: 98
[ماشية السيد مع العبد]: 99
[تراجع الشَّريكين]: 99
[مسائل]: 99
[الزوج خليط فيما دفع بالطلاق قبل البناء]: 100
[مسائل]: 100
[زمنُ خروج الساعي]: 102
[حكم خروج الساعي]: 102
[ما يستقبل به من النصاب]: 102
[العبرة بالحال في النصاب]: 103
[أخذ الزكاة من الهارب]: 103
[مسائل]: 104
[حكم من أخرج زكاته إن تخلَّفَ السَّاعي]: 104
[مسائل]: 104
[الخارجي يظهر عليه]: 105

فصل زكاة الحرث 106
[شرط الزكاة في الحرث]:.....106
[ما لا تجب فيه الزكاة من الحب]: 107
[نصاب الحرث في الزكاة]: 107
[المعتبر في المعيار]: 108
[الضمُّ في الحُبوب]: 108
[مسائل]: 109
[المقدار الواجب إخراجه]: 109
[مسائل]: 110
[زمن وجوب زكاة الحرث]: 111
[الخرص في التمر والعنب فقط]: 112
[كيفية الْخَرص]: 112
[من عَزَلَ الواجب عليه فضاع]: 112
[حكم الخَارِصِ يُخْطِأُ الخرصَ]: 113
[مصارف الزكاة] 114
[شروط المستحق للزكاة]: 114
[ادِّعاءُ الحق في الزكاة]: 114
[حكمُ إعطاء الزَّوجة الزكاة لزوجها]: 115
[إعطاء القادر على الكسب]: 115
[شروط العامل على الزكاة]: 116
[مستحبات الزكاة]:.....118
[أخذ الحاكم الزكاة من الوارث والمانع لها]: 120
باب زكاة الفطر 121
[حكمها]:.....121
[وقت وجوبها]: 121
[من يستحب له إخراجها بعد زمنها]: 121
[الزمن المستحب للإخراج]:.....121
[من أي شيء تدفع]: 122
[مقدارها الواجب]:.....123
[من يلزم الرجل إخراج زكاة الفطر عنه]: 123
[الزكاة في عبد القراض]: 124
[الزكاة على من ارتد ثم تاب]: 124
[مسائل في الزكاة على العبيد]:.....124
[سقوط زكاة الفطر بالدين]: 125
[إلى من تدفع الزكاة]:.....125
[مصرف زكاة الفطر]: 125
[الجائزات في زكاة الفطر]: 126

بـاب الصِّيَـامِ.....127
[حكم الصّيام].....127
[ثبوت الشهر]: 127
[العمل في مخالفة الواقع لشهادة]:.....128
[شهادة النِّساء في الهلال]:.....128
[اللُّزوم بحكم المخالف]: 129
[حُكم رَفْع رؤية الهلال]: 129
[الصائم يصوم برؤيته ولَم يُرَ بعد ثلاثين]:.....129
[رؤية الهلال نهارا]:.....130
[صيام يوم الشك]:.....130
[من يُسْتَحَبُّ له الإمساك]: 130
[صيام من لا تمكنه رؤية]: 131
[مسائل]:.....131
[أركـان الصَوْمِ]: 132
[الركن الأول: النية].....132
[الركن الثاني: الإمساك عن المفطرات] 133
[1: الإمساك عن الجماع ودواعيه]:.....133
[2:الإمساك عن إيصال المفطرات للجوف]: 134
[حُكم دُخول الجوفِ ما لا يغذّي]:.....134
[ما يعفى عنه للمشقة]:.....135
[جائزات الصِّيَام]:.....135
[مسائل]: 136
[مكروهات الصِّيَام]: 136
[شروط وُجُوبِ الصِّيَام]: 137
[حُكْمُ النَّائم والمغمى عليه والسَّكران]:.....137
[الشكُّ في طلوع الفجر أو الغروب]:.....138
[حُكم من طلع عليه الفجر وهو يُجَامِعُ أو يَأْكُلْ]:.....138
[تقليد الجاهل غيره في الإمساك]:.....139
[مُوجِبات القضاء]:.....139
[حكم تعمد الفطر]: 139
[هل يقضي النذر المعين؟]:.....140
[حكم الفطر في صيام التَّطوُّع]:.....140
[ما لا قضاء فيه]: 140
[مستحبات القضاء]:.....140
[فدية المُفَرِّطِ في القضاء]:.....141
[شرط الفدية]: 142
[زمن وجوب الفدية]: 142
[سقوط الفدية بالموت]: 142

[انتهاك حرمة رمضان موجب للكفارة]: 142
[أنواع الكفارة]: 143
[العمل في الأخذ بالكفارة]:.....143
[كفارة المكرهة على الجماع]:.....144
[التأويل القريب]:.....145
[وجوب الكفارة على المتأول تأولا بعيد]: 145
[من ظن أن الشمس غربت فأكل]:.....145
[من احتجم فظن إباحة الفطر فأفطر]: 146
[مبيحات الفطر]: 146
[مسائل في المرض]:.....147
[مستحبات الصِّيَام]: 148
[الأيام التي يُستَحَبُّ صَوْمُها]:.....148
[ما يكره صومه]: 149
[إستئذان المرأة زوجها في التطوع]: 151
بـــاب الاعتكـاف.....151
[حكم الاعتكاف]:.....151
[حقيقة الاعتكاف وشروط صحته]:.....151
[المعتكف يخرج للضرورة]: 152
[مكروهات الاعتكاف]: 153
[مبطلات الاعتكاف]: 154
[أعمال الاعتكاف]:.....154
[نذر الزوجة والعبد الاعتكاف]: 155
[أقلُّ الاعتكاف وأكثرُهُ]:.....156
[التَّتابع ليس شرطا في الاعتكاف]: 156
[أحكام الجوار]: 156
[المُلْجَأُ إلى قَطْعِ اعتكافِهِ يَبني]: 156
[الاشتغال بالعلم في الاعتكاف]: 157
[جائزات الاعتكاف]:.....157
[زمن انتهاء الاعتكاف]: 157
[مسائل]: 158
[أفضل أوقات الاعتكاف]: 158
[التماس ليلة القدر]:.....159
بـــاب الحــج.....161
[حكم الحج]: 161
[وجوب الحج على الفور أو التراخي]: 161
[حجة القائلين بالفورية والرد عليها]:.....161
[شروط صحة الحج]: 162
[حجُّ الصبي وفاقد التمييز]: 162

[إذن الوليِّ للصبيِّ المميِّز والعبد]: 163
[شروط الوجوب]: 163
[مسائل]: 163
[ماهية الاستطاعة]: 164
[حج المرأة بِمَحْرَمٍ أو رفقة آمنة]: 167
[النِّيابة في الحج]: 168
[أمور مكروهة تتعلق بالحج]: 168
[وصية الميت بالحج]: 168
[الإجارة على الحج]: 169
[القسم الأول:المضمونة]: 169
[القسم الثاني: البلاغ]: 169
[مسائل]: 170
[ما تفسخ به الإجارة]: 171
[أجير شَرَّكَ نفسه مع الميت]: 171
[أجيرٌ خالف الوصية في الزمَّان أو الصفة]: 171
[العمـرة]: 173
[حكم العمرة]: 173
[أركان العمرة]: 173
[أركان الحج]: 173
[الرّكن الأول: الإحرام]: 173
[مسائل]: 173
[صيغة التلبية]: 174
[الميقات الزماني للحج]: 174
[الميقات الزماني للعمرة]: 175
[الميقات المكاني للحج والعمرة]: 175
[مكان الإحرام لمن هو خارج مكة]: 176
[مسائل]: 176
[أحوال من تعدى الميقات حلالا]: 177
[من لا يلزمه الإحرام]: 177
[سنن الإحرام]: 178
[زمنُ قطع التلبية]: 179
[أنواع الإحرام]: 181
[وجوب الدَّم في المتعة]: 181
وشرطُهُ: 182
وشرط دم القران: 183
[الرُّكن الثاني: الطواف]: 184
[شروط الطواف]: 185
[مسائل]: 186

[واجبات الطواف]: 187
[سنن الطواف]: 190
[مكروهات الطواف]: 191
[الجائزات في الطواف]: 192
[السُنَّةُ الرابعة]: 192
[الركن الثالث: السعي]: 193
[سنن السعي]: 194
[خطب الحج]: 195
[الركن الرابع: الوقوف بعرفة]: 196
[مستحبَّاتُ الوقوف بعرفة]: 197
[زمن تَحقُّق الرُّكن]: 197
[حكمُ الخَطَإِ في زمن الوقوف]: 198
[الدفع إلى مزدلفة]: 198
[التَّحلُّل الأصغر]: 201
[طواف الإفاضة]: 202
[الرجوع إلى منىً لرمي الجمار]: 202
[صفة الرمي]: 204
[زمن الرمي]: 204
[شروط صحة الرمي]: 205
[العمل في نسيان شيء من الرمي]: 206
[رمْيُ المريض]: 207
[الرَّمي عن الصغير والمجنون والمغمى عليه]: 207
[استحباب التحصيب]: 208
[طواف الوداع]: 209
[حكم طواف الوداع]: 209
[حبس الكري والولي للمرأة حتى تفيض]: 209
فصل: [محرمات الإحرام]: 210
[فسادُ الحجِّ بالوطء والإنزال قبل الوقوف]: 210
[وقوع المُفسِدِ بعدَ الوُقُوفِ]: 211
[حكم تكرُّرِ الوطء]: 211
[التَّفريق بين الزوجين حِينَ القَضَاء]: 212
[إحرامُ المرأةِ في الوجْهِ والكفِّ]: 213
[لبس المخيط]: 213
[مكروهات الإحرام]: 214
[جَائِزَات الإحرام]: 214
[لونُ ثَوْبِ الإحرام]: 217
[استعمال الطيب]: 217
[أكل الطعام فيه طيبا]: 218

[المحرم يُفْعَلُ به مَحْظُورَات الإحرام]: 218
[ما يمنعه الإحرام من الترفه]: 219
[الحجامة للمحرم]: 219
[ما لا فدية فيه]: 219
[الأمور التي تتَّحد فيها الفدية]: 221
[مسائل]: 221
[أنواع الفدية]: 221
فصل: [حرمة الصيد وجزاؤه]: 222
[معالِمُ الحَرَم]: 222
[الصيد المُحَرَّم]: 222
[ما يُسْتَثنَى من الصَّيد المُحَرَّم]: 223
[ما يكره للمُحْرِمِ قتله]: 223
[زوالُ مِلك المُحْرِمِ عن صيدِه الذي معه]: 224
[تعامل المحرم مع صيد الغير]: 224
[ليسَ للمُحْرِمِ تَمَلُّك الصيد]: 224
[أكل المُحْرِمِ منَ الصَّيْدِ للضَّرُورة]: 225
[صيدٌ يَشُقُّ التحرز منه]: 225
[لزوم الجزاء بالمباشرة والتعرض]: 226
[مسائل]: 226
[اجتماع الحل والمحرم على قتل الصيد]: 226
[السيِّد يأمر عبده بقتل الصيد]: 227
[حرمة التسبب في القتل]: 227
[مسائل]: 228
[حُكم المُحرِمِ يُمْسِكُ صيداً لآخر]: 229
[صيد المحرم وذبيحته ميتة]: 229
[ما يجوزُ للمحْرِمِ أكلُهُ من الصَّيد]: 230
[ما يجوز للمحرم ذَبْحُهُ وأكلُه]: 230
[حُكم قَطْعِ نباتِ الحَرَم]: 231
[أحكام حرم المدينة]: 231
[التَّحكيمُ شرط في الجزاء]: 231
[أنواع كفارة الصيد]: 231
[العملُ في التَّقويمُ]: 232
[تحقيق المثلية في الجزاء]: 233
[الجزاء في حمام الحرم]: 233
[الأوصَافُ غير معتبرة في الصيد]: 234
[جزاءُ الجنين يصيبه المُحرم]: 234
[جزاء البيض يصيبه المحرم]: 234
[وجوبُ اجتهاد الحكمين]: 234

[إلزامية الحكم]:.....234
[اختلاف الحكمين]:.....235
[خطأ الحكمين]: 235
[الترتيب في الهدي]:.....235
[الصيام بدل عن الهدي لمن لم يجده]: 236
[كيفية الصيام ووقته]:.....236
[مسائل]:.....236
[أماكن استحباب إيقاف الهدي]: 237
[مسائل]:.....237
[أحكام الهدي المبعوث مع الغير]: 238
[شروط الهدي]: 238
[حكم من اشترى هديا تطوعا أو واجبا فأصاب به عيبا]: 239
[حكم العِوَضِ عن العيب يأخذه]:.....239
[الإشعار والتقليد]: 239
[كيفية التقليد]: 239
[كيفية الإشعار]:.....239
[ما يجوز للمحرم أكلُهُ من الهدي]:.....240
[أحكام هدي التَّطوع إذا عَطِبَ على صاحبهِ أو على من أرسَلَهُ به]: 240
[من لا يجوز لهم أن يُطعموا من الهدي]: 240
[مسائل]:.....241
[ما يصنع بولد البدنة]:.....241
[شرب لبن الهدي وركوب ظهره]: 242
[الاشتراك في الهدي]: 242
[مسائل]:.....242
فصل[الإحصار]:.....244
[1:الإحصار بعدو]: 244
[كفاية النية في التحلل عند الإحصار]:.....245
[مسائل]:.....245
[المحصر عن البيت بعد الوقوف بعرفة]: 245
[2: الإحصار بالمرض]:.....246
[حُكم دَفعِ المال للصَّادِّ وقتالِه]:.....246
[اعتبارُ إذن الولي والسيد والزوج]: 247
[العمل في مخالفة الإذن]: 247
[مسائل]:.....247
خـــاتـمـــــة 248
فهرس الآيات..... **Erreur ! Signet non défini.**
فهرس أطراف الأحاديث والآثار..... **Erreur ! Signet non défini.**
فهرس الأعلام المترجم لهم..... **Erreur ! Signet non défini.**

فهرس الأماكن ..... **Erreur ! Signet non défini.**
فهرس المصطلحات والألفاظ المعرف بهم في الهامش. .... **Erreur ! Signet non défini.**
فهرس المصادر والمراجع ..... **Erreur ! Signet non défini.**
المحتويات ..... **Erreur ! Signet non défini.**